في جماهيرية الحزب

1998– 2013

الكتاب: في جماهيرية الحزب..
1998 – 2013

الكاتب: اللجنة المركزية للجبهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: آذار (مارس) 2013

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
(ملف) / دمشق، ص.ب. 11488
هاتف: 6315740

توزيع شركة دار التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر/ بيروت
ص.ب 14/6047، هاتف: 305596
والدار الوطنية الجديدة / دمشق، ص.ب 5953
هاتف: 4418202 – 2248560

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» ــ (9)

في جماهيرية الحزب

2013 ــ 1998

فهد سليمان
سليمان الرياشي
صالح زيدان
رمزي رباح

هذا الكتاب..

«في جماهيرية الحزب.. **199**8 ــ 2013» هو التاسع في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، وهو الحلقة الأخيرة من «ثلاثية» الوثائق السياسية والتنظيمية الأساس للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي إفتتحت بالكتابين الرقم 7 والرقم 8 من السلسلة المذكورة: «مخاض التجديد.. **198**8 ــ 1998» و«في المسألة الفلسطينية.. **197**5 ــ 2013».
يستكمل هذا الكتاب، بنفس الأسلوب الذي إتبع في الكتابين السابقين، أي أسلوب القراءة المقارنة مع إيراد التوضيحات اللازمة لفهم أفضل للنص، يستكمل تقديم هذه الوثائق، ما يجعل «الثلاثية» تشكل مرجعاً هاماً للمهتمين، يسمح لهم بالتعرف على جوانب معيّنة من الفكر الفلسطيني المعاصر، الذي ساهمت الجبهة الديمقراطية، من موقعها، ببلورة جوانب رئيسية منه، وبتأثير سيحكم التاريخ على مداه وعمقه.

■ ■ ■

كتاب «في جماهيرية الحزب..» يقوم على **خمسة محاور**، نُمهد لها بالملاحظات التالية:
■ إنفرد الكونفرنس الوطني العام الرابع (2005) من بين المؤتمرات والكونفرنسات الوطنية العامة العشرة التي عقدتها الجبهة الديمقراطية منذ التأسيس، إنفرد بعدم إصدار أية وثيقة تنظيمية. ومع ذلك لم تخلُ الأعمال التحضيرية التي سبقته والدورة الثانية للجنة المركزية التي إنبثقت عنه، من نقاشات عميقة للنظام الداخلي.
هذا ما يتوقف أمامه **المحور الأول** من الكتاب: «الكونفرنس الرابع.. محطة على طريق المؤتمر الخامس»، بفصليه: «الكونفرنس والتعديلات على النظام الداخلي» و«التعديلات على النظام الداخلي المقرة من اللجنة المركزية السابعة ــ 2006».
إلى هذا، يضم هذا المحور دراسة من إعداد «مكتب التثقيف المركزي» في الجبهة الديمقراطية عن «مفهوم الديمقراطية الثورية». تكتسي هذه الدراسة أهميتها من زاوية تناولها للأسس النظرية (الإقتصادية ــ الإجتماعية ــ الثقافية) التي يقوم عليها هذا المفهوم، وتجلياته الملموسة في الأحزاب اليسارية التي نشأت في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمرَة التي تحول معظمها إلى ما إصطلح على تسميته بـ«البلدان النامية» بعد نيلها الإستقلال. هذه الدراسة تسلط الضوء على مفهوم مركزي في نظرية الحزب، مفهوم إعتمدته الجبهة الديمقراطية ــ عملياً ــ منذ التأسيس، وكانت تتوقف أمامه في معظم محطاتها المؤتمرية، بما في ذلك، وخاصة، في المؤتمر الوطني العام السادس (2013).

■ **المحور الثاني** يضم الوثائق التنظيمية الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية (2007): الموضوعات التنظيمية بعنوان «إستخلاصات وتوجهات تنظيمية»، والنظام الداخلي ــ 2007، الذي إستندت التعديلات التي أدخلت عليه إلى النقاشات الواسعة التي أدارتها اللجنة المركزية قبل إنعقاد الكونفرنس الرابع (2005) وتواصلت حتى إنعقاد المؤتمر الخامس.

■ **المحور الثالث** يضم التقرير بعنوان: «الحالة التنظيمية.. في جماهيرية الحزب ومنظماته الديمقراطية» (الذي إستوحينا منه عنوان هذا الكتاب) الصادر عن المؤتمر الوطني العام السادس (2013)، كما والنظام الداخلي المعدل الذي ــ للمرة الأولى ــ خص **المرأة** بالذكر كقطاع قائم بذاته، من بين الفئات الإجتماعية الرئيسية التي يتوجه إليها الحزب، الأمر الذي عكس الأهمية الكبيرة التي أولاها المؤتمر لزيادة إهتمام الحزب بهذا القطاع برنامجياً وكفاحياً تحت شعار المساواة، إلى جانب التوجه إلى الفئات الوسطى.

■ «خط الحزب في التطبيق» هو عنوان **المحور الرابع** الذي يضم ــ كما يشير العنوان ــ أوراق تطبيقية لخط العمل التنظيمي تتناول عناوين راهنة في حياة الحزب ومهامه: دور الحزب، الكادر، التثقيف، العلاقة بين الهيئات الحزبية والهيئات الديمقراطية، والنظم الإنتخابية والتمثيل النسبي.

■ «الحركة الوطنية الفلسطينية.. من النشوء إلى النكبة»، هو عنوان **المحور الخامس**، وهو كناية عن دراسة من إعداد «مكتب التثقيف المركزي» تشكل مع دراسة «الصهيونية، في الخلفية التاريخية والحركة السياسية» مادة مساعدة لفهم أفضل للفصل الأول من البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية.
لقد كان من المفترض أن ترد الدراسة عن «الحركة الوطنية..» في الكتاب السابق («في المسألة الفلسطينية..») إلى جانب الدراسة عن «الصهيونية»، حيث تعذر الأمر لضيق المساحة. ومع ذلك، فإن هذه الدراسة لا تخرج عن سياق موضوع الكتاب، فضلاً عن كونها من صلب موضوع «الثلاثية» ■

المحرر

محطة على طريق المؤتمر الخامس..
الكونفرنس الوطني العام الرابع – 2005

- الكونفرنس والتعديلات على النظام الداخلي – 2005
- تعديلات اللجنة المركزية على النظام الداخلي – 2006
- حول مفهوم «الديمقراطية الثورية»

الكونفرنس الوطني العام الرابع ــ 2005
والتعديلات على النظام الداخلي

(1)

■ كان من المفترض أن ينعقد المؤتمر الوطني العام الخامس، بالوتيرة المقرة نظامياً، في أيار (مايو) 2002، أي بعد أربع سنوات من إنعقاد المؤتمر الوطني العام الرابع (أيار/ مايو 1998). لكن الكونفرنس الوطني العام الثالث (كانون الثاني/ يناير 1998) الذي حدد تاريخ إنعقاد المؤتمر الوطني الرابع، قرر في الوقت نفسه الدعوة للمؤتمر الوطني الخامس، بعد ثلاث سنوات أي في شهر كانون الثاني (يناير) 2001. وأتى المؤتمر الوطني العام الرابع ليؤكد هذا القرار.

■ في هذا السياق أنجزت «لجنة إعداد وثائق المؤتمر الخامس» ورقة التحضير للمؤتمر + مشروع التعديلات على النظام الداخلي إلى جانب مشروع التقرير السياسي بمحوريه: **الأول** بعنوان: «العمل الوطني والديمقراطي في الضفة والقطاع»[1]، **والثاني** بعنوان: «اللاجئون وحق العودة»[2].

1() راجع ص 9ــ97 من كتاب «عشية الإنتفاضة..»، الصادر عن شركة التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق). ط1: نيسان (ابريل) 2001.

2() راجع ص 85ــ 195 من كتاب «شرم الشيخ.. اللاجئون.. الحل الدائم»، الصادر عن نفس الجهة. ط1: تشرين الثاني (نوفمبر) 2000.

■ هذه الوثائق أجازتها الدورة السابعة للجنة المركزية السادسة (حزيران/ يونيو 2000) التي قررت أيضاً الإلتئام في غضون ثلاثة شهور لمناقشة وإقرار الموضوعات المشتقة من التقرير السياسي المنجز بمحوريه إلى جانب ورقة حول عناوين التدقيقات على البرنامج السياسي.
■ إندلاع «إنتفاضة الإستقلال» (2000/9/28) حال دون تطبيق هذه الأجندة؛ وعلى وهج وقائعها وتواصلها كان لا بد من إتخاذ قرار بتأجيل إنعقاد المؤتمر ــ بتفعيل **الفقرة الثانية من المادة 2/13** من النظام الداخلي[1]ــ حتى عام 2004. وهذا ما حصل.
■ بسبب الظرف الإستثنائي الذي ساد الضفة والقطاع، لم يكن بالإمكان الشروع بالعملية المؤتمرية إلا في الربع الأخير من العام 2004، واستكمالها حتى مؤتمرات الأقاليم، إلا في النصف الأول من العام 2005. ولم يكن ثمة ما يمنع البناء على المؤتمرات المنجزة وتتويجها بمؤتمر وطني عام، لولا الإستحقاقات الوطنية التي فرضت نفسها كأولوية على جدول الأعمال: إستكمال إنتخابات المجالس المحلية في الضفة والقطاع + إنتخابات المجلس التشريعي (2006/1/26). هذا إلى جانب تداعيات تطبيق خطة «فك الإرتباط» في القطاع.. الأمر الذي طرح مرة أخرى ــ تجنباً لتصادم الأولويات الوطنية مع الإستحقاقات الداخلية ــ البحث بآلية حزبية تسمح بتأجيل إنعقاد المؤتمر الوطني العام الخامس، وتفعيل دور اللجنة المركزية التي إستطالت ولايتها ■

(2)

■ الأولويات الوطنية في إمتداد الإنتفاضة وعلى خلفية تطورات مفصلية من عيار خطة «فك الإرتباط» جعلت من المتعذر الدعوة للمؤتمر الوطني العام الخامس حتى نهاية العام 2005. وبما أن الفقرة الثانية من المادة 2/13ــ التي سبقت الإشارة إليها ــ ليست قابلة للإستخدام سوى مرة واحدة، كان لا بد من الإحتكام إلى الكونفرنس الوطني العام، الذي وحده، والحال هكذا، يملك سلطة تأجيل إنعقاد المؤتمر الوطني العام.
■ بناء على ذلك تقررت الدعوة **للكونفرنس الوطني العام الرابع**، على أن يتشكل قوام الكونفرنس من ملاك مؤتمرات الأقاليم والهيئات القيادية لفروع منظمات الجاليات المنبثقة عن مؤتمراتها وفقاً للائحة خاصة بهذا الشأن. إن تحديد هذه القاعدة في إعتماد قوام الكونفرنس من خلال التمثيل المباشر لمؤتمرات الأقاليم بدلاً من تمثيلها بواسطة مندوبين منتخبين منها، رفع عضويته إلى 764 مندوباً يمثلون حوالي 37000 عضواً في المنظمات الجماهيرية الديمقراطية، منهم حوالي 14000 عضواً حزبياً. إن هذا الاسلوب في تشكيل الكونفرنس أتاح أوسع تمثيل للمنظمات الحزبية، وسمح بمشاركة ديمقراطية لم تكن بهذا الإتساع في أي من الكونفرنسات أو المؤتمرات الوطنية العامة التي عقدتها الجبهة الديمقراطية فيما مضى.
■ حتى إنعقاد الكونفرنس الرابع، كانت الكونفرنسات الوطنية أيضاً محطة لإنتخاب اللجنة المركزية؛ الكونفرنس الاول (1971) إنبثقت عنه اللجنة المركزية الثانية؛ الكونفرنس الثاني(1991) إنتخب اللجنة المركزية الرابعة؛ والكونفرنس الثالث(1998) أنتج اللجنة المركزية السادسة التي إستغرقت ولايتها حتى إنعقاد الكونفرنس الرابع (1998-2005).
أما فيما يتعلق بالكونفرنس الرابع، التي جرت الدعوة إليه ــ أساساً ــ لمعالجة إستحقاق المؤتمر الخامس الذي تأخر عقده، فلم يكن من المناسب تخويله بإنتخاب لجنة مركزية جديدة، فأضحى الحل المتاح هو إعتماد اللجنة المركزية القائمة (أي السادسة) بصيغة وصفة **اللجنة المركزية السابعة** التي توكل إليها- إلى جانب مهمة قيادة الجبهة الديمقراطية في المرحلة الجديدة (ما بعد «فك الإرتباط» والتقدم في صياغة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني بانتخابات المجلس التشريعي والمجالس المحلية)- مهمة التحضير الجاد للمؤتمر الوطني العام الخامس وتأمين شروط ملاقاة هذا الاستحقاق بخطى حثيثة، الأمر الذي تحقق بعد سنتين (آب/أغسطس 2007) ■

(3)

النقطة الملحة التي توقف أمامها الكونفرنس الوطني العام الرابع تناولت إعتماد الصيغة التنظيمية (الدستورية) المناسبة لتأجيل موعد إنعقاد المؤتمر الوطني العام الخامس، بعد أن استنفذت أغراضها المادة الخاصة بالتأجيل في النظام الداخلي، وهي الفقرة الثانية من المادة 2/13 التي تنص على التالي: «يحق للجنة المركزية بأغلبية الثلثين تأجيل دورة إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف الطارئة **في حال موافقة اللجان القيادية للمنظمات التي كانت تشكل ثلثي قوام المؤتمر السابق أو المجلس الحزبي العام** (أي الكونفرنس الوطني العام) **في مدى زمني محدد يكون ملزماً للجنة المركزية».**
لقد قرر الكونفرنس الرابع الذي إنعقد على حلقات من 9/30 إلى 2005/10/2 بأغلبية واضحة (78%) حذف ما ورد بالخط الأسود في الفقرة أعلاه، حيث باتت تنص على التالي: «**يحق للجنة المركزية بأغلبية الثلثين تأجيل دورة إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف الطارئة»** ■

1() تنص هذه الفقرة في النظام الداخلي العائد إلى العام 1994 (المؤتمر الثالث) على ما يلي: «يحق للجنة المركزية بأغلبية الثلثين تأجيل دورة إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف الطارئة في حال موافقة اللجان القيادية للمنظمات التي كانت تشكل ثلثي قوام المؤتمر السابق أو المجلس العام في مدى زمني محدد يكون ملزماً للجنة المركزية».

(4)

■ بعد مصادقة المؤتمر الوطني العام الثالث (1994) على النظام الداخلي، خضعت صيغته في دورات اللجنة المركزية المتعاقبة وبالذات في اللجنة المركزية السادسة (1998-2005) لمقترحات بتعديلات عدة، لُخصت في مشروع التدقيقات على النظام الداخلي الذي كان يفترض أن يقدم إلى المؤتمر الوطني العام الخامس.

صادقت مؤتمرات الأقاليم التي انعقدت في العام 2004 على هذه التعديلات في سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر الخامس قبل أن تنقطع كما سبقت الإشارة، علماً أن هذه التدقيقات قد أُجيزت من الدورة 14 للجنة المركزية السادسة (حزيران/ يونيو 2004).

إكتفى الكونفرنس الوطني العام الرابع بتعديل الفقرة الثانية من المادة 2/13، وأحال مشروع التدقيقات بمجمله إلى اللجنة المركزية السابعة للبت بها إنطلاقاً من **المادة 4/13** في النظام الداخلي التي تنص على مايلي: «يحق للمؤتمر الوطني العام تخويل الصلاحيات التي يحددها إلى اللجنة المركزية خلال الفترة بين دورتي إنعقاده». وهذا ما قامت به اللجنة المركزية في دورتها الثانية (نيسان/ أبريل 2006)، التي سنأتي على نتائجها في الفصل التالي من هذا المحور ■

2013

التعديلات على النظام الداخلي
المقرة في الدورة الثانية للجنة المركزية السابعة (نيسان/ أبريل 2006)

صادقت اللجنة المركزية السادسة في سياق التحضير للمؤتمر الوطني العام الخامس على مشروع تعديلات على النظام الداخلي، كان يُفترض أن يقدم إلى هذا المؤتمر الذي لم يُقيّض له الإنعقاد في العام 2004.
الكونفرنس الوطني العام الرابع (2005) أحال هذا المشروع إلى اللجنة المركزية السابعة (المنبثقة منه)، التي ــ بدورها ــ أجرت اللازم في دورتها الثانية (نيسان/ ابريل 2006). وفيما يلي عرض لهذه التعديلات على النظام الداخلي بصيغته المعتمدة منذ المؤتمر الوطني العام الثالث (1994)، آخذين بالإعتبار التعديل في الشكل، حيث جرى فصل «المبدأ التنظيمي الأساسي» عن المقدمة..

(1)
التعديلات على «المقدمة»

■ في **الفقرة 1**، جرى نقل الجملة المعترضة: حزب ديمقراطي ثوري «يشكل جزءاً من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية، ويسعى لتوحيد فصائلها المتقدمة في حزب طليعي جماهيري» إلى فقرة مستقلة (**في النظام المعدل**) تنص على: ج.د «هي جزء من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية وتسعى لاتحاد فصائلها المتقدمة»، ما يعني فتح الموضوع على صيغة أكثر مرونة (صيغة إتحادية) من الصيغة القديمة (التوحيد في حزب طليعي..).
■ **أيضاً في الفقرة 1**، تم إسقاط صفة «الطليعيين» الملازمة للمناضلين، باعتبارها صفة لا تطلق على الأفراد، بل هي سمة متجددة ومكتسبة للحزب بأسره. وتمت إضافة «صغار الكسبة» إلى الفئات الإجتماعية المستهدفة في العضوية تعبيراً عن التوجه إلى هذه الشريحة الواسعة من البورجوازية الصغيرة.
■ في **الفقرة 2**، تم إستبدال «الإسترشاد بالماركسية ــ اللينينية» بـ «الإسترشاد بالإشتراكية العلمية» لأسباب سوف يتم تناولها في المحور الخاص بوثائق المؤتمر الوطني العام الخامس.
■ في **الفقرة 3** (الفقرة 4 في النظام المعدل) تم إستبدال «بناء دولة فلسطين المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس» بما يلي: «إقامة دولة فلسطين المستقلة **كاملة السيادة** على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس **حتى حدود الرابع من حزيران 1967**»، تحصيناً للنص وحمايته، ودرءاً لمخاطر محاولات الإنتقاص من سيادة دولة فلسطين ومساحتها.
■ في **الفقرة 4** (الفقرة 5 من النظام المعدل) تم إستبدال «.. إعادة بناء الائتلاف الوطني الشامل داخل (م.ت.ف) على قاعدة برنامجها الوطني ورد الإعتبار لدورها كممثل شرعي ووحيد لشعبنا الفلسطيني» بما يلي: «.. تعزيز الائتلاف الوطني الشامل في إطار (م.ت.ف) على قاعدة برنامجها وبما يرسخ مكانتها ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني»، أي بما يعكس طبيعة التغيير النوعي الذي طرأ على العلاقات الوطنية في إطار م.ت.ف في ضوء الإنتفاضة والجهد الحواري الداخلي المبذول.
■ في **الفقرة 5** (الفقرة 6 في النظام المعدل) بدلاً من «**حل عادل وجذري** للمسألة الوطنية الفلسطينية»، يأتي «**حل ديمقراطي جذري** للمسألة الوطنية الفلسطينية»، لمزيد من الدقة في المضمون ■

(2)
التعديلات على «الأحكام والهيكلية التنظيمية»

■ في **المادة الأولى** وفيما يتعلق بمكونات تنظيم الجبهة الديمقراطية، حلّت «مجالات العمل الأخرى» مكان «مجالات العمل العسكري وسائر اللجان والهيئات المرتبطة باللجنة المركزية»، لاتسام الصيغة الجديدة بدرجة أعلى من العمومية، وإنفتاحها على شتى الصيغ والإحتمالات.

في العلاقة بين الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الديمقراطي تم الإكتفاء بـ«العلاقة الكفاحية بين الحزبين التي تكفل قراراً مشتركاً.. »، بدلاً من «العلاقة الكفاحية **المميزة** التي **تؤطرها صيغة تنظيمية** تكفل قراراً مشتركاً».

■ تم إلغاء **المادة السادسة** حول فترة الترشيح للعضوية، ما يعني **إلغاء العضوية المرشحة في الحزب** وإقتصار العضوية على ما يسمى بالعضوية العاملة.

■ بدلاً من الإجتماع الأسبوعي أو نصف الشهري للخلية **(المادة السابعة/2)** أقر النظام الداخلي المعدل **الإجتماع الشهري للخلية** وكلما إقتضى الأمر **(المادة السادسة/ ج).**

■ كما أقر النظام الداخلي المعدل إنعقاد مؤتمرات «المناطق» و«الفروع» مرة كل سنتين (بدلاً من الوتيرة السنوية المقرة سابقاً)، مع الإحتفاظ بوتيرة الإنعقاد السنوية لمؤتمرات المنظمات المحلية.

■ في النظام المعدل أقرت **المادة العاشرة (الفقرة 1/أ)** صيغة تستوعب إمكانية إقامة أكثر من منظمة إقليم (على مستوى عدد من المحافظات) في الضفة والقطاع. كما أقرت إعتماد مسمى «القيادة المركزية للإقليم» مرادفة لـ مُسمى «لجنة الإقليم».

■ تم تعديل **الفقرة الثانية من المادة 2/13** (في النظام الداخلي لعام 94) بالوجهة التي طرحت في الفصل السابق حول الكونفرنس الوطني العام الرابع وبمزيد من التحديد، بحيث أصبحت: «يحق للجنة المركزية بأغلبية **ثلثي إجمالي عضويتها العاملة** تأجيل دورة إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف الطارئة» **(المادة 2/12- ب** من النظام الداخلي المعدل).

■ النص في النظام الداخلي المعدل **(المادة 1/13)** على «إنعقاد الكونفرنس الوطني العام بجدول أعمال محدد بناء على قرار تتخذه اللجنة المركزية»، وبالتالي إلغاء **الفقرة 1 من المادة 14** من النظام الداخلي لعام 94: «ينعقد المجلس الحزبي العام في منتصف الدورة الزمنية المقررة لإنعقاد المؤتمر الوطني العام ويقوم بمراجعة توجهات المؤتمر والإنجازات المحققة والتدقيق بمدى إضطلاع اللجنة المركزية بمهامها ومحاسبتها والبت بأية قضايا طارئة». وكذلك **الفقرة 3 من نفس المادة** التي تنص على: «يعتبر المجلس الحزبي العام هيئة دائمة بقوامه الرئيسي خلال عامين، يُدعى لاجتماع طاريء كلما إقتضت الحاجة ذلك، وبما يراعي حق المؤتمرات الإقليمية أو الفرعية أو اللجان القيادية المنتخبة منها، في أن تزكي نفس المندوبين أو أن تستكمل الشواغر الناشئة».

■ بالنسبة لعضوية اللجنة المركزية تم إلغاء النص على إنتخاب المؤتمر الوطني العام لـ «ما يوازي ربع إلى ثلث أعضائها كأعضاء إحتياطيين» (**المادة 2/14** من النظام الداخلي لعام 94)، لصالح تحديد المؤتمر الوطني العام «لعدد أعضاء اللجنة المركزية وعدد إحتياطها» (**المادة 2/13** من النظام الداخلي المعدل).

■ رفع نسبة التعيين في عضوية إحتياط اللجنة المركزية من «10% من إجمالي قوام اللجنة المركزية» إلى «15% من إجمالي قوام اللجنة المركزية (العضوية العاملة + الإحتياط)» (**المادة 4/14-و** من النظام الداخلي المعدل) ■

■ ■ ■

بالنتيجة، وبعد عرض التعديلات التي أجرتها اللجنة المركزية السادسة على النظام الداخلي، عطفاً على قرار ونتائج أعمال الكونفرنس الوطني العام الرابع، وفي إطار «مشروع التدقيقات على النظام الداخلي» الذي كانت قد أقرته اللجنة المركزية السادسة في دورتها الـ 14 (حزيران/ يونيو 2014)، بات بالإمكان الكلام عن **النظام الداخلي المعدَّل** (2006)، والمعدِل للنظام الداخلي الذي سبق إقراره في المؤتمر الوطني العام الثالث (1994). في هذا السياق قررت اللجنة المركزية السابعة، بعد إعتمادها تعديل الفقرة الثانية من مقدمة النظام الداخلي (إحلال «إسترشاد ج.د بالإشتراكية العلمية» مكان «إسترشادها بالماركسية ــ اللينينية») ونشر هذا التعديل في النص المعدل للنظام الداخلي، تعليق إنفاذه رسمياً على القرار الذي سوف يتخذه المؤتمر الوطني العام الخامس بهذا الخصوص. وهذا ما وقع.

لقد تبنى المؤتمر الوطني العام الخامس الصيغة المعدلة للنظام الداخلي التي أقرتها اللجنة المركزية السابعة، بما في ذلك التعديل على الفقرة 2 (من المقدمة) آنفة الذكر. وعليه يُنسب هذا النظام الداخلي، إلى تاريخ إنعقاد المؤتمر المذكور: **النظام الداخلي لعام 2007** ■

2013

حول مفهوم «الديمقراطية الثورية»

(1)

1ــ من الزاوية النظرية إرتبط مفهوم **الديمقراطية الثورية**، سواء في العملية التنظيمية الحزبية أو في إدارة المجتمعات والقوى الطبقية المحركة للعملية الثورية فيها، إرتبط هذا المفهوم بمستوى التطور السياسي والثقافي والإجتماعي– الإقتصادي لهذه المجتمعات.

وكان مستوى التطور هذا هو العامل الحاسم أساساً في تحديد المحتوى النظري والعملي لمفهوم الديمقراطية الثورية؛ ففي بلد صناعي نمت فيه الطبقة العاملة وتبلورت وتطورت مزاياها الإجتماعية والإقتصادية إلى الحد الذي إنقسم فيه المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين (تجسدان التناقض الأساسي القائم بين رأس المال والعمل المأجور) هما الطبقة العاملة والبورجوازية، كان من الطبيعي أن يتشكل في المجتمع حزب للطبقة العاملة، أي حزب تشكل الطبقة العاملة قاعدته الإجتماعية الأوسع في مواجهة البورجوازية وتعبيراتها السياسية المنظمة.

كان هذا هو الحال في البلدان الأوروبية، حيث حلَّ أسلوب الإنتاج الرأسمالي مكان أسلوب الإنتاج الإقطاعي بدءاً من نهاية القرن الثامن عشر، وحيث إنتشرت الثورة البورجوازية الديمقراطية في هذه البلدان منذ إنتصار الثورة الفرنسية عام 1789.

في حينها كانت تتحطم تشكيلة إجتماعية ــ إقتصادية، هي التشكيلة الإقطاعية، ليحل مكانها تشكيلة جديدة هي التشكيلة الرأسمالية، التي برز فيها دور البورجوازية كطبقة متجانسة وموحدة في قيادة التحول الثوري الرأسمالي. كانت الطبقة البورجوازية في حينها طبقة ديمقراطية دون أدنى شك وكانت ثورية أيضاً، وكانت شعاراتها تدل على ذلك بوضوح، إذ كانت تدافع عن الحرية والإخاء والمساواة، من خلال نضالها في سبيل تحرير قوة العمل من قيود النظام الإقطاعي، الذي كان يكبح تطور القوى المنتجة وتطور علاقات الإنتاج. وقد وجدت البورجوازية، آنذاك في الطبقة العاملة الناشئة وفي الفلاحين بشكل عام حليفاً لها في صراعها المصيري ضد الإقطاع.

2ــ مع التطور المتسارع، الذي شهده أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وعبّر عن نفسه بتطور أوضاع القوى العاملة والتطور الهائل للقوى المنتجة، التي ــ بدورها ــ إكتسبت صفة إجتماعية على نطاق واسع، كان التمركز في أوضاع قوى وعلاقات الإنتاج يشق طريقه ليفتح صفحة جديدة في تاريخ المجتمعات البشرية.
لقد ترتب على هذا التمركز وخاصة في القطاع المالي، أي المؤسسات المالية المصرفية، تفاوت واسع في مستوى التطور الإجتماعي ــ الإقتصادي على النطاق العالمي. ولعبت الكولونيالية والإمبريالية دوراً متعاظماً في تكريس ذلك التفاوت الواسع، الذي لازالت آثاره قائمة حتى يومنا هذا بين البلدان الرأسمالية، البلدان التي شقَّت فيها الرأسمالية طريقها في وقت مبكر، والبلدان التي حجزت الكولونيالية والإمبريالية آفاق تطورها الرأسمالي المستقل.
في المجتمعات التي حسمت فيها البورجوازية سيطرتها ووطدت سلطتها على نحو حاسم وفي مرحلة مبكرة من التطور الرأسمالي، باتت المجتمعات الرأسمالية تنقسم إلى طبقتين رئيسيتين هما البورجوازية من ناحية والبروليتاريا من ناحية ثانية، وتأسست على قاعدة هذا الإنقسام أحزاب تدافع عن الرأسمالية هي الأحزاب البورجوازية وأحزاب تدافع عن الطبقة العاملة وحقوقها ومصالحها هي الأحزاب العمالية والشيوعية.
وكان ظهور الأحزاب العمالية والشيوعية أمراً طبيعياً وحتمياً، أي نتيجة طبيعية وحتمية لحالة التناقض التي إنتهجها التطور الرأسمالي في البلدان الرأسمالية، وهو تناقض بين الصفة الإجتماعية للإنتاج وبين علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. في هذه المجتماعات لم تتشكل الأحزاب الديمقراطية الثورية، موضوع بحثنا، فمستوى التطور الإجتماعي ــ الإقتصادي وإنقسام هذه المجتمعات إلى طبقتين رئيسيتين كان يتجاوز الضرورة الموضوعية لتشكيل أحزاب ديمقراطية ثورية ■

(2)

في أية مجتمعات كان تشكيل الأحزاب الديمقراطية الثورية إذن ضرورة موضوعية؟ وآية قوى إجتماعية كان لها مصلحة في تشكيل أحزاب كهذه؟ وعن أية مصالح طبقية كانت تدافع هذه الأحزب؟ وما صلة هذه الأحزاب بالأحزاب العمالية والشيوعية؟ وهل تملك هذه الأحزاب طاقة ذاتية للتحول إلى أحزاب تسترشد بالإشتراكية العلمية؟ وهل تستطيع هذه الأحزاب قيادة العملية الثورية في بلدانها أو مجتمعاتها وبأية برامج سياسية وثقافية وإجتماعية ــ إقتصادية ينبغي على هذه الأحزاب أن تعمل وهي تقود العملية الثورية.
هذه وغيرها من الأسئلة هي التي تحتل مركز الثقل في معالجة هذه المسألة، التي دار حولها نقاش وحوار واسعين في صفوف الحركة العمالية والشيوعية العالمية، وفي الإجابة على هذه الاسئلة يتحدد المدخل الأنسب لتعريف مفهوم «الديمقراطية الثورية».
إذا كان تطور الرأسمالية في البلدان الصناعية قد شكل نفياً لضرورة تشكيل أحزاب ديمقراطية ثورية، حيث تجاوزت التشكيلة الإجتماعية ــ الإقتصادية لهذه البلدان تلك الضرورة، فمن البديهي أن يتوجه الإهتمام في معالجة مسألة «الديمقراطية الثورية» إلى البلدان، التي تأخر فيها التطور الرأسمالي، أي إلى البلدان التي خضعت بشكل مباشر أو غير مباشر للسيطرة الإمبريالية.
إن تطور الرأسمالية في البلدان الصناعية قد نفى ضرورة تشكيل أحزاب ديمقراطية ثورية لأن المجتمع قد إنقسم في وقت مبكر من الثورة البورجوازية الديمقراطية إلى طبقتين رئيسيتين هما البورجوازية والطبقة العاملة؛ ومثلما كان للبورجوازية في هذه البلدان أحزابها، فقد كان للبروليتاريا ــ بشكل عام ومع بعض الإستثناءات ــ هي الأخرى أحزابها، أي الأحزاب العمالية والشيوعية والتي عُرفت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (1948) بأحزاب الإشتراكية ــ الديمقراطية ■

(3)

■ بالمقابل، ففي البلدان التي تأخر فيها تطور الرأسمالية بسبب خضوعها المباشر وغير المباشر للإمبريالية، فإن الإنقسام الطبقي في المجتمع ــ بمعناه الحديث ــ كان في بداياته. وخير ما يشهد على ذلك **تعايش أنماط إنتاجية عدة في إطار التشكيلة الإجتماعية ــ الإقتصادية القائمة في البلد الواحد.**
وبشيء من الإختزال الذي لا يُحرِّف جوهر الموضوع، تتمثل هذه الأنماط الإنتاجية، التي تتداخل فيما بينها، بما ينتسب إلى:
1- نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الريف كما في المدينة؛ **2-** نمط الإنتاج الرأسمالي الذي نشأ في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة في مرحلة إنتقال الرأسمالية إلى طورها الإمبريالي. وفي هذا نأخذ بمقياس التدرج من نمط الإنتاج الأدنى

إلى نمط الإنتاج الأعلى، الذي ينعكس بالضرورة على مستوى الوعي السياسي للصراع الطبقي، لدى مختلف الفئات الإجتماعية.
فيما يلي نورد نماذج الإنتاج التي يندرج كل منها ــ على الرغم من التداخل القائم فيما بينها ــ في أحد نمطي الإنتاج المذكورين، مع الإشارة إلى أن هذا التصنيف بتداخلاته، إنما يجري تحت مظلة وهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي الصاعد في مرحلته الإمبريالية:

1ــ نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي كما تجلى في الريف، حيث سادت على نطاق واسع في عديد البلدان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، علاقات إنتاج تجمع بين المشاعية البدائية وبين علاقات الإنتاج الإقطاعية وشبه الإقطاعية.
وكان سكان الأرياف يؤلفون الأغلبية الساحقة في هذه البلدان التي كانت تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر للسيطرة الإمبريالية. وكان وضع القوى المنتجة متخلفاً للغاية ويفتقر إلى الحدود الدنيا من متطلبات التطور، حيث القاعدة التقنية بدائية في الزراعة. وفي هذا الإطار كانت تجري عملية تجديد الإنتاج في نطاق ضيق وبوتائر بطيئة.
في ظل هذا الوضع، كان الريف ضعيف الإكتراث بالتحولات السياسية والإجتماعية ــ الإقتصادية التي لا تمسه بشكل مباشر. وهكذا كان الريف حصناً للإقتصاد التقليدي (العائد إلى نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي)، كما وللإتجاهات المحافظة والرجعية في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بشكل عام، ولم يكن يضطلع بدوره في عملية الصراع الطبقي.
على هذه الخلفية كان الوعي الطبقي يتطور ببطء شديد ويؤثر بدوره في إبطاء عملية الصراع الطبقي، وفي إبطاء تطور الوعي الطبقي في المدينة ذاتها بين جمهور العاملين.
2ــ نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي في المدن كما تجلى بشكل خاص في الإنتاج الحرفي، حيث يتحِّد المنتج مع وسائل الإنتاج باعتباره مالكها، ولم يكن إنتاجه السلعي يحتاج إلى تقسيم عمل يتطلب إستغلال قوة عمل الآخرين. إن هذا النمط الإقتصادي يرتبط بالسوق من خلال العلاقة المباشرة بين المُنتج نفسه والمُستهلك أو التاجر. وليس في هذا النمط الإنتاجي قيمة زائدة (فائض قيمة)، إلا بالمعنى المُستعار، حيث تتشكل في إطاره وُرش صغيرة، محدودة العدد وضعيفة الإنتاج.
ويبقى الأهم، في السياق، ليس التعريف بهذا النموذج ودوره في العملية الإنتاجية وموقعه في علاقات الإنتاج، بل تعيين موقه في الصراع الطبقي في المجتمعات التي تأخر فيها تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، أو في البلدان التي حجزت الإمبريالية فيها زمناً طويلاً تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية.
عملياً كان إسهام القوى المنتجة (في الإنتاج الحرفي) في عملية الصراع الطبقي ضعيفاً للغاية ومحصوراً بحدود الصراع ضد النتائج التي ترتبت على التغلغل البطيء لعلاقات الإنتاج الرأسمالي، والتي ــ بسبب من بطئها ــ لم تكن تنعكس بوضوح كافٍ على مستوى الوعي بالعناصر الأساسية لصراع الطبقات لدى الفاعلين في الإنتاج الحرفي؛ فبقي هذا الوعي على مستوى القيم والمفاهيم الإجتماعية ــ محصوراً في نطاق العفوية والحرفية والفردية الأنانية.. البعيدة عن مُثل وقِيم الطبقة العاملة الناجمة عن نمط عملها وحياتها.
3ــ الإنتاج البضاعي البسيط والمتوسط، الذي كان يشق طريقه في بعض فروع الصناعة وخاصة في فروع النسيج والملبوسات وفروع الصناعات الغذائية، أي في الفروع الصناعية التي كانت تزود الأسواق المحلية ببعض إحتياجاتها من السلع أو البضائع ذات القيمة الإستعمالية العالية؛ فالحاجة إلى الملابس وإلى المواد الغذائية حاجة يومية، وعلى سلع هذه الفروع الصناعية يُقبل أفراد المجتمع باستمرار، ولذا إتجهت توظيفات الرأسمال المحلي الضعيف إلى هذه الفروع الصناعية قبل غيرها.
أيضاً هنا، ليس الأهم تحديد موقع هذا النموذج الإنتاجي ودوره في العملية الإنتاجية وعلاقات الإنتاج، بل تعيين دوره في عملية الصراع الطبقي وبلورة الوعي الطبقي في المجتمعات، التي تأخر فيها تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، أي في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.
إنطلاقاً من هذا نسجل ما يلي: عملياً كان إسهام هذا النموذج الإنتاجي في عملية الصراع الطبقي ضعيفاً بسبب ضعف مؤسساته الإنتاجية بشكل عام، حيث كانت هذه المؤسسات صغيرة الحجم بشكل عام وتعتمد على إستخدام أيدٍ عاملة لا تتطلب مهارة عالية في العمل، بفعل ضعف إعتمادها على التقنية المتطورة.
دون شك كانت اليد العاملة في هذا النمط الإنتاجي تتعرض لأشد درجات الإستغلال، غير أن مزايا العمالة في هذا المجال، وخاصة لجهة الضعف في إستخدام الأيدي العاملة الماهرة من ناحية والتنافس في سوق العمل من ناحية ثانية، كان يُضطر القوى العاملة للرضوخ لشروط العمل وقوانينه الجائرة، ما كان يحجز بشكل عام تطور عملية الصراع الطبقي وتطور الوعي الطبقي.
إن هذا لا يعني أن هذا المجال لم يكن يشهد نزاعات عمل، بل على العكس من ذلك. غير أن العوامل المشار إليها، مضافاً إليها تدخل أجهزة القمع الرسمية المحلية، كانت تمثل قيداً على تطور دور الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي تشكلت بالدرجة الرئيسية في مؤسسات هذا النموذج.
4ــ في إطار **نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية،** تجدر الإشارة إلى تركيز الإستثمارات الأساسية للدول الإستعمارية في عدد رئيسي من البلدان في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على مؤسسات النهب الإستعماري لثروات البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة، وذلك من خلال مؤسسات البنى التحتية والصناعات الإستخراجية.

فمن أجل تسهيل عمليات النهب الإمبريالي المنظم كان على الإمبريالية أن تعتني بشق الطرق وبناء السكك الحديدية وبناء الموانيء البحرية. هذا إلى جانب الإستثمار في المناجم وفي المنتجات الزراعية الرأسمالية (القطن على سبيل المثال) الضرورية لتطور الصناعة في البلدان الإمبريالية.
في هذه المؤسسات نمت طبقة عاملة كان لها دور بارز في عملية الصراع التحرري الوطني والإجتماعي وفي تطور الوعي الطبقي في عدد من البلدان الرئيسية المستعمرة وشبه المستعمرة مثل الهند والصين وأندونيسيا ومصر وإيران والجزائر وفينزويلا والأرجنتين وغيرها من البلدان.
غير أن علينا أن نلاحظ أن الإستعمار كان يحرص باستمرار على حجز تطور قوة العمل المحلية من خلال إعتماده على الخبرات الفنية والأيدي العاملة الماهرة الأجنبية التي كان يصدرها مع رأس المال المالي من البلدان الإستعمارية ذاتها.
ومع ذلك كانت الطبقة العاملة في مؤسسات هذا النمط من الإنتاج الرأسمالي في مرحلته الإمبريالية، هي **النواة الصلبة للحركة العمالية والنقابية** في البلدان التي تأخرت فيها عملية التطور الرأسمالي. وكان على الطبقة العاملة هذه أن تضطلع بدور كفاحي مُركب، أي أن تخوض نضالات ضد القوة الإستعمارية من موقعها الوطني والقومي، ونضالات ضد الإستغلال المكثف لقوة عملها من موقع العمل كذلك. وفي مؤسسات هذا النموذج الإقتصادي نمت الطبقة العاملة في عدد من البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة وتطور دورها الكفاحي في بناء أحزاب الطبقة العاملة والأحزاب الديمقراطية الثورية ■

(4)

1ــ تلك كانت أهم النماذج عن مختلف أنماط الإنتاج، التي تعايشت وتجاورت مع بعضها بعضاً في المجتمعات التي تأخر فيها تطور الرأسمالية في بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد كان للإمبريالية دور كبير ــ موضوعياً ــ في تكريس هذه النماذج والمحافظة عليها على إمتداد النصف الأول من القرن العشرين.
ذلك لا يعني أن هذه النماذج التابعة لأنماط عدة من الإنتاج قد تعايشت وتجاورت وتداخلت مع بعضها بعضاً في جميع هذه المجتمعات دونما تمايزات بين مجتمع وآخر، بل على العكس تماماً، فقد تمايزت مجتمعات عن غيرها في هذا المجال، كما كان الحال بالنسبة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين وغيرها؛ ومن البلدان الآسيوية مثل الهند وأندونيسيا والصين وإيران وتركيا؛ ومن البلدان الإفريقية وخاصة في الشمال الإفريقي كمصر والجزائر مثلاً.
في هذه البلدان كان إنتشار علاقات الإنتاج الرأسمالي الحديث أسرع من غيره، حيث نمت فيها صناعة محلية وأخرى أجنبية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وقامت فيها مؤسسات مصرفية كان لها دور في نهوض قطاع صناعي متواضع. ومع ذلك فإن النماذج الإقتصادية التابعة لأنماط إنتاج عدة، كما تم تناولها، كانت أيضاً في هذه البلدان منتشرة على نطاق واسع على إمتداد العقود الأولى من القرن العشرين.
2ــ في ظل هذه النماذج الإقتصادية (في إطار تعدد أنماط الإنتاج تعايشاً وتداخلاً) التي سادت المجتمعات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية كيف سارت عملية تشكيل الأحزاب بشكل عام والأحزاب التقدمية بشكل خاص؟
إن الإنقسام الطبقي في البلدان الأوروبية، حيث وُلدت الرأسمالية في وقت مبكر، قد أنتج طبقتين رئيسيتين هما البورجوازية والبروليتاريا. وعلى قاعدة هذا الإنقسام وفي إطاره تشكلت في المجتمعات الأوروبية الأحزاب البورجوازية والأحزاب الإشتراكية الديمقراطية العمالية، والتي تحولت بعد الحرب العالمية الأولى للعمل تحت رايات الأحزاب العمالية والشيوعية بعد إنقسام الإشتراكية الديمقراطية إلى إتجاهين: شيوعي (شكل الأممية الثانية) وإشتراكي ديمقراطي (في إمتداد الأممية الثانية).
في المجتمعات الآسيوية والإفريقية والأمريكية ــ اللاتينية لم يكن الأمر كذلك، فالتركيب الطبقي لتلك المجتمعات كان تابعاً للنماذج الإقتصادية التي سادت هذه المجتمعات ويدور في إطارها. ولذا كان تأسيس أحزاب عمالية يبدو عملية مفتعلة لا تنسجم مع مستوى التطور السياسي والثقافي والإجتماعي ــ الإقتصادي لتلك المجتمعات. ويندر أن نجد حتى مطلع القرن العشرين تشكيلات سياسية حزبية كانت تدعي الإنتماء إلى عالم الإشتراكية الديمقراطية في أي من بلدان آسيا وإفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية التي أُحرزت بلدانها إستقلالها السياسي في وقت مبكر من القرن التاسع عشر ■

(5)

1ــ إن كل ما نجده في التراث التقدمي لبعض هذه المجتمعات، التي تأخر فيها تطور الرأسمالية هو ثورات الفلاحين، التي كانت تتقاطع في مصالحها مع بدايات تشكل البورجوازيات الوطنية المحلية، والتي بدأت تناضل من أجل الإستقلال الوطني، أي من أجل إستقلالها في أسواقها الوطنية والقومية عن البورجوازية الأوروبية الإمبريالية.
كانت ثورات الفلاحين تدعو إلى تحرير القوى المنتجة المتخلفة إلى أبعد الحدود عن علاقات الإنتاج الرجعية الإقطاعية وشبه الإقطاعية، ومن هذه الزاوية التاريخية كانت مصالحها تتقاطع مع مصالح البورجوازيات الوطنية المحلية الناشئة.
الشواهد على مثل هذا التراث التقدمي متعددة في كل من ولايات الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك تركيا، مصر، كما وفي إيران والصين وأندونيسيا وغيرها من البلدان. أما الحركة الإشتراكية الديمقراطية فلم يكن لها وجود حتى في هذه البلدان بسبب التعايش والتداخل بين عدة أنماط إنتاجية (رأسمالية وما قبل رأسمالية) في إطار التشكيلة الإقتصادية ــ الإجتماعية في البلد الواحد.
2ــ إن هذا الواقع الموضوعي لا يعني أن «الأفكار الإشتراكية» لم يكن لها وجود في هذه المجتمعات، بل على العكس من ذلك. غير أن تلك الأفكار وبسبب من المستوى المتدني لتطور القوى المنتجة والسمة الرجعية لعلاقات الإنتاج (رجعية

بمقياس التطور التاريخي)، كانت أفكاراً مشوشة تتداخل فيها عناصر العدالة الإجتماعية مع عناصر الأفكار الداروينية (نسبة إلى العالم البريطاني الذي إجترح نظرية «النشوء والإرتقاء في تطور الجنس البشري»)، على غرار: الكبير يأكل الصغير، والقوي يسيطر على الضعيف الخ..

وقد شهدت مجتمعاتنا العربية مثل هذه الأفكار في مطلع القرن العشرين، وخاصة في مصر وبلاد الشام وظهر عدد من المفكرين الذين يدعون إلى مثل هذه المفاهيم المشوشة حول الطبقات والصراع الطبقي وحول «الإشتراكية» وضرورات تنظيم العاملين في جمعيات خاصة تدافع عن حقوقهم ومصالحهم.

بعد الحرب العالمية الأولى وبشكل خاص بعد إنتصار ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا (1917) بدأت تتشكل الأحزاب التقدمية في منطقتنا العربية وفي بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. فتأسست من عدد من الأندية الماركسية منظمات حزبية في عدد من البلدان العربية مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني والحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي في سوريا ولبنان الخ..

وفي مطلع العشرينيات (ق.20) أصبحت هذه الأحزاب جزءاً من الحركة العمالية والشيوعية العالمية، التي إنضوت منذ العام 1919 في «الأممية الثالثة» (الشيوعية) التي تشكلت لتجاوز «الأممية الثانية» بعد إنقسام الحركة الإشتراكية الديمقراطية على نفسها في الحرب العالمية الأولى.

ومثل هذه الأحزاب تشكل كذلك في العديد من البلدان الآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كانت هذه الأحزاب أحزاباً شيوعية عمالية، أم كانت أحزاباً ديمقراطية ثورية؟ لقد كانت للينين، قائد ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا، الفضل في تقديم إجابة واضحة على هذا السؤال في الإطار النظري والتطبيقي العملي لمفهوم «الديمقراطية الثورية» ■

(6)

كثيراً ما تحدث لينين في مؤلفاته عن «الديمقراطية الثورية» في سياق معالجته لأوضاع المجتمعات التي تأخر فيها تطور الرأسمالية بما في ذلك المناطق الآسيوية في جمهوريات الإتحاد السوفياتي.

أما في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة، فكان لينين ينظر لقضاياها التحررية من أكثر من زاوية؛ فمن ناحية كان يرى في البورجوازيات الوطنية الناشئة في هذه البلدان «مناضلاً غير ثابت من أجل الديمقراطية»، فهي تناضل ضد الإمبريالية وضد سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على هذه المستعمرات وشبه المستعمرات، ولكنها في نضالها تفضل أن يكون التحول في المجتمع بطيئاً وتدريجياً وحذراً وبأقل قدر ممكن من المبادرة الثورية للجماهير؛ ومن ناحية أخرى، فهي تخشى الحركة الجماهيرية المنظمة ومبادراتها الثورية وتسعى بإستمرار للبحث عن مداخل في علاقتها مع الإمبريالية ورؤوس الأموال الأجنبية لحجز تطور القوى الثورية في مجتمعاتها.

وكان لينين يدرك ويؤكد جوهر برنامج هذه البورجوازيات الوطنية الناشئة ويحدد التكتيك الثوري في التعامل معها؛ ففي ظروف النضال من أجل الإستقلال كانت العلاقات بين البورجوازيات الإستعمارية وبورجوازية المستعمرات تمر بمراحل من التوتر وأخرى من التهدئة وحتى التقارب، مما يجعل الأخيرة ــ مع تأييدها للحركات الوطنية ــ تناضل في الوقت نفسه، في بعض الحالات المعبِّرة، ضد الحركات الثورية والطبقات الثورية.

ولكن ما هي القوى الطبقية الديمقراطية الثورية في المجتمع بمضمون البرنامج الذي تحمله وتمضي به حتى نهاياته المظفرة؟ إنها الطبقة العاملة، إنها الطبقة الديمقراطية الثورية بإمتياز التي تملك مصلحة ثابتة في إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي وبالمضمون السياسي والإجتماعي للديمقراطية ■

(7)

1ــ غير أن الطبقة العاملة كانت في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة طبقة ضعيفة. وبسبب من هذا الضعف من جهة، وتعايش أنماط إنتاجية متعددة في البلدان التي تأخر فيها التطور الرأسمالي من ناحية ثانية، وكي تضطلع الطبقة العاملة الناشئة بدورها الطليعي والثوري، كان لا بد أن يكون هنالك قوى إجتماعية تتحالف معهم. فما هي هذه القوى (الطبقات، الشرائح، الفئات الإجتماعية..) التي طالب لينين الطبقة العاملة بالتحالف معها في البلدان المُستعمَرة وشبه المُستعمَرة؟

لقد أولى لينين في هذا السياق **الفلاحين** أهمية خاصة، وبالتحديد ــ كما في الحالة الروسية ــ **صغار الفلاحين والفلاحين الفقراء والعاملين بأجر في الزراعة وأيضاً أنصاف البروليتاريا** (الذين يحصلون على قسم من أسباب المعيشة من العمل المأجور في الزراعة، وعلى القسم الآخر من إستثمار قطعة من الأرض يملكونها أو يستأجرونها).

ولم يكن الفلاحون وحدهم في عداد قوى التحالف الطبقي الثوري عند لينين، بل كان سائر الكادحين في المدن وكذلك المثقفون الثوريون في عداد قوى التحالف الطبقي هذا. وفي هذا الإطار كانت الدعوة لبناء هذا التحالف الطبقي الثوري عملية طبيعية في السعي من أجل إحداث تغيير جوهري في تناسب القوى الطبقية والسياسية لصالح العمال وجماهير الفلاحين وسائر الكادحين.

وكان الأمر الجوهري في هذا الطرح الموقع القيادي للطبقة العاملة في هذا التحالف الطبقي الثوري؛ والمقصود بالدور القيادي ــ أساساً ــ هو قدرة الطبقة العاملة على إقناع هؤلاء الحلفاء وبالتالي جذبهم إلى ميدان المعركة في النضال من أجل الثورة الديمقراطية، ما يفتح الآفاق نحو التطوير اللاحق لهذه الثورة نحو المراحل الإنتقالية التي تُفضي إلى الإشتراكية.

ومن أجل أن تضطلع الطبقة العاملة بدورها هذا ينبغي على حزبها، أن يكون حزباً طليعياً من طراز جديد، حزباً يُنظم في صفوفه القوى الطليعية من أبناء العمال وفقراء الفلاحين وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين.

وعليه، فإن الحركة الديمقراطية الثورية هي الحركة التي تجسد تحالف العمال مع فقراء وصغار الفلاحين وسائر الشغيلة والكادحين، والمثقفين الثوريين الذين يمثلون هذه الفئات ويدافعون عن مصالحها.

2ــ هذا هو المضمون الإجتماعي للديمقراطية الثورية. ولكي يكتسب هذا التحالف سمته الديمقراطية الثابتة والمنسجمة، فإنه ينبغي أن يقوم بمعزل عن قيادة البورجوازية وتأثيراتها. وهذا يعني أن **الحركة الديمقراطية الثورية هي الحركة التي تتبنى نهجاً فكرياً وسياسياً يقوم على الإقتناع بالدور القيادي للطبقة العاملة والإسترشاد بنظريتها: الإشتراكية العلمية. هذا هو الشرط الفكري ــ السياسي للسمة الديمقراطية الثورية لأية حركة أو حزب سياسي.**

إن إدراكنا العميق لهذا المفهوم يتطلب التمييز بين الحزب الذي يسلم بالدور الطليعي للطبقة العاملة ويتبنى نظريتها، وبين الحزب البروليتاري؛ فالحزب البروليتاري هو الحزب الذي ينبثق من الحركة النضالية لطبقة عاملة متطورة وواسعة (تحتل موقع القلب فيها الطبقة العاملة الصناعية) ويمثل طليعتها السياسية؛ الحزب الذي يتشكل في تكوينه الإجتماعي من غالبية ثابتة من العمال، والصناعيين منهم بالذات؛ أما الحزب الذي ينبثق من الحركة الديمقراطية للعمال والفلاحين وسائر الشغيلة والكادحين، ويمثل طليعتها السياسية، فهو حزب ديمقراطي ثوري شرط إكتساب الطبقة العاملة فيه دوراً قيادياً فضلاً عن إسترشاده بالإشتراكية العلمية.

نستطيع إذن، أن نعرّف الحزب الديمقراطي الثوري بأنه «الحزب الذي يمثل الطليعة السياسية لتحالف العمال والفلاحين وسائر الكادحين، والذي يتبنى نظرية الطبقة العاملة، ويسير بثبات على طريق التحول إلى حزب بروليتاري بما يواكب تطور الطبقة العاملة في المجتمع (كشرط موضوعي) ومكانتها الإجتماعية والنضالية (كشرط ذاتي)، ومن خلال التحسين المضطرد لتكوينه الطبقي ــ الإجتماعي بتعزيز دور العمال في منظماته وهيئاته» ■

1989

تعقيب[1]

1ــ بفعل تكوينه الإجتماعي وإلتزامه الفكري والمباديء التنظيمية القائمة على المركزية الديمقراطية التي تحكم علاقاته الداخلية من جهة، ومع الجماهير من جهة أخرى، بالإمكان القول أن الحزب الديمقراطي الثوري في البلدان النامية هو الأقرب بسماته إلى الحزب البروليتاري الذي يلتزم النظرية الإشتراكية العلمية (الحزب الشيوعي) في البلدان المتطورة.

إن المسافة الفاصلة بين هذين النمطين من الأحزاب تجد أساسها الموضوعي في تباين الشروط الإقتصادية ــ الإجتماعية والتاريخية ــ الثقافية التي تعمل هذه الأحزاب في ظلها.

وإذا كان بالإمكان تقليص هذه المسافة من خلال تلبية معطيات معيّنة تنعكس إيجاباً على وضع ودور الأحزاب الديمقراطية الثورية: التكوين الإجتماعي، تماسك البنية الداخلية، تطوير الوعي بتضافر عاملي التركيم النضالي والمخزون الثقافي، أسلوب العمل، الصلة مع الحركة الجماهيرية الخ..، أي ما يسمى ــ في العادة ــ الشرط الذاتي، فليس بالإمكان جسر هذه المسافة بين الأحزاب العمالية والأحزاب الديمقراطية الثورية، إلا من خلال إلتقاء الشرط الذاتي مع الشرط الموضوعي من خلال تطور وضع البلدان النامية ذاتها، أي التطور الإقتصادي ــ الإجتماعي ــ الثقافي لمجتمعات هذه البلدان؛ وهذا ما يشكل العمود الفقري لبرنامج عمل الأحزاب الديمقراطية الثورية ويقع في صلب مهامها.

وعليه، فهذه الأحزاب تتطور وتكتسب تدريجياً السمات المنشودة، بقدر ما تواكب عملية التطور الموضوعي في مجتمعاتها، وبقدر ما يتطور دورها في توفير شروط هذه العملية الإقتصادية ــ الإجتماعية ــ الثقافية وتسريعها ما أمكن في هذه المجتمعات.

هذه هي الوجهة التي تقيم المعادلة الصحيحة بين العامِلين الموضوعي والذاتي، وترسي الأخير على شرطي التطوير الحزبي الداخلي (التكوين، البرنامج، الوعي، أسلوب العمل..) وتطوير الدور الخارجي، أي الفعل والتأثير في المجتمع والحركة الجماهيرية بكل مكوناتها: العمالية، الشبابية، النسائية ومن الفئات الوسطى.. وصولاً إلى الدور القيادي المنشود في المجتمع والكيان السياسي (الدولة).

2ــ إذن، ثمة إعتبارات موضوعية تضع حدوداً لموضوعة التحول من حزب ديمقراطي ثوري إلى حزب بروليتاري (حزب شيوعي) التي مازالت مطروحة حتى في بعض أوساط اليسار الرصين[2]. علماً أن هذه الإعتبارات لا تعطل

1() بعض الخلاصات الصادرة عن ورشة عمل داخلية إنعقدت في إطار العملية التحضيرية لإنعقاد المؤتمر الوطني العام السادس للجبهة الديمقراطية. بحثت هذه الورشة ــ من بين أمور أخرى ــ في موضوعة الحزب الديمقراطي الثوري، والحزب اليساري الديمقراطي بهويته الطبقية (العمالية) ومرجعيته الفكرية (الإشتراكية العلمية) الخ..

2() التي لا نحتسب منها بالطبع بعض الإتجاهات الهامشية ــ ومنها التروتسكية ــ في الحركة العمالية والشيوعية في العالم لا تقر بهذا، فهي أولاً: لا تقيم وزناً كبيراً لدور الحلفاء الثوريين للطبقة العاملة الصناعية؛ وهي ثانياً: لا تقيم وزناً كبيراً لحجم ووزن الطبقة العاملة الصناعية في

الإمكانيات المتاحة لتحسين دور وأداء الأحزاب الديمقراطية الثورية في الصراع الراهن؛ لكن، وبالمقابل، فإن هذه الإعتبارات الموضوعية تضع على أجندة هذه الأحزاب **ضرورة السعي لتطوير بنيتها بإتجاه الطبقة العاملة من جهة، والفئات الوسطى من جهة أخرى**. قد تبدو تلبية متطلبات هذين الأمرين ــ للوهلة الأولى ــ متعاكسة فيما بينها، ولكنها ــ في حقيقة الأمر ــ ليست هكذا، إذا ما أخضعناها لشيء من التدقيق:

أ) إن التكوين الإجتماعي للحزب الديمقراطي الثوري ــ كما سبقت الإشارة ــ يستمد عناصره من التكوين الإجتماعي ــ الطبقي في المجتمع، الذي يختلف تكوينه في البلدان النامية عن مثيله في البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة، أي البلدان التي شقت طريق تطورها الرأسمالي في وقت مبكر.
صحيح أن الطبقة العاملة الصناعية في البلدان النامية قد تطورت حجماً ونوعاً، خاصة حيث توفرت شروط نمو طبقة عاملة صناعية في الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية، كما تحسنت المزايا الديمغرافية والإجتماعية ــ الإقتصادية للبروليتاريا الصناعية، ولكنها قياساً بحجم القوى العاملة لا زالت ضعيفة نسبياً وقياساً بحجم السكان أضعف.
في الوقت نفسه، يشكل الحلفاء الثوريون للطبقة العاملة الصناعية في هذه البلدان قوة عددية أكبر بكثير من قوة الطبقة العاملة الصناعية، وهؤلاء لا يتحلون بالمزايا المادية التي تتحلى بها الطبقة العاملة الصناعية، فصلتهم بوسائل الإنتاج أضعف وموقعهم في علاقات الإنتاج أقل تماسكاً.
لذا، ينبغي في عملية البناء الحزبي أن يحرص الحزب الديمقراطي الثوري بإستمرار على توسيع صفوفه من أوساط الطبقة العاملة الصناعية وعمال الإنتاج بدرجة رئيسية، حتى تسود صفوفه وعلاقاته مع الجماهير تلك المزايا التي تكتسبها الطبقة العاملة الصناعية من خلال علاقتها بوسائل الإنتاج ومن خلال موقعها في علاقات الإنتاج.

ب) في المجتمعات النامية تتسع صفوف الفئات الوسطى (ومنها بالتحديد البورجوازية الصغيرة الحديثة لتمييزها عن البورجوازية الصغيرة التقليدية) لإعتبارات كثيرة: فجهاز الدولة يتضخم من خلال إستيعابه المتزايد للقوى العاملة، وكذا الأمر بالنسبة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص في قطاع الخدمات، كالمؤسسات المالية والمصرفية ومؤسسات الصحة والتعليم الخاص والإسكان والمحلات التجارية والمؤسسات الخدمية الأخرى، وهذه تستوعب أعداداً واسعة من القوى العاملة.
إن هذه الفئات شديدة التنوع وقطاع واسع منها ينتمي إلى جمهور الكادحين دون شك، وإلى هذا الجمهور يتوجه الحزب الديمقراطي الثوري، فهو يشكل قوة سياسية وإجتماعية فائقة الأهمية في العملية التحررية الوطنية والديمقراطية (بشقيها السياسي والإجتماعي)، والحليف الرئيسي والأهم للطبقة العاملة في الحالة الفلسطينية على نحو التخصيص.
غير أن الحزب الديمقراطي الثوري في توجهه هذا، إذ يسعى لإستمالة هذه القوة الإجتماعية شديدة التأثير والفعل إلى صف قوى الثورة والتغيير الديمقراطي والإجتماعي، إنما يحاذر ــ في الوقت عينه ــ التأثر بقيمها الناجمة عن ضعف صلتها بوسائل الإنتاج ونظراً لموقفها الأقل تماسكاً من علاقات الإنتاج القائمة إنطلاقاً من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
إن الفئات الوسطى تشكل قوة إجتماعية ذات تأثير حاسم في ترجيح نسبة القوى لصالح البرنامج الديمقراطي الثوري وثيق الصلة بتطلعات الطبقة العاملة، إذا ما أجادت القوى القيّمة على هذا البرنامج، إدارة دفة التحالفات التي تحقق **أهداف ذات منحى تصاعدي متدرج** في تلبية المصالح الوطنية والديمقراطية السياسية والإجتماعية لـ **«كتلة تاريخية»** تكون الفئات الوسطى في قلبها مع الطبقة العاملة التي تلعب في هذا الإطار دوراً سياسياً متميزاً لمواصفاتها التاريخية المتميّزة في علاقات الإنتاج ■

2013

المجتمع، فالأهم عندها ما تسميه «السياسة البروليتارية» للحزب بصرف النظر عن حجم ووزن الطبقة العاملة الصناعية في المجتمع وفي تكوين الحزب.
لسان حال هذه الإتجاهات يقول: يكفي أن تسير القيادة على خطى سياسة بروليتارية لتسهم في تطوير دور الطبقة العاملة في العملية الثورية. مثل هذه السياسة لغو فارغ، إذ لا سياسة صحيحة وصائبة لأي حزب ما لم يحرص على توسيع صفوفه أساساً بالفصيلة الطليعية من الطبقة العاملة، وشريحتها الصناعية بالتحديد، الأمر الذي يفترض بدوره تعيين: وجودها، تمركزها، نسبتها من إجمالي العمالة الخ...

المؤتمر الوطني العام الخامس – 2007

- استخلاصات وتوجهات تنظيمية
- حول النظام الداخلي المعدّل – 2007
- النظام الداخلي – 2007

إستخلاصات وتوجهات تنظيمية
صادرة عن المؤتمر الوطني العام الخامس ــ 2007

(1)
المنظمات الديمقراطية (الـ م.د)

1– بالمقياس النسبي تعتبر الـ م. د. ضامرة، فحجمها (حوالي 17000)، يعني أن عضويتها تقتصر ــ عملياً ــ على الإطار اللصيق سياسياً بالحزب ولا تشمل الجمهور السياسي الصديق بالمعنى الأوسع للكلمة، ناهيك عن قطاعات ديمقراطية عريضة يفترض أن تلتقي شرائح منها، متحالفة، في إطار هذه المنظمات.
إلى هذا تعاني الـ م.د من ضعف تمثيل الشرائح المتوسطة الحديثة (المهنيين..) في صفوفها، وكذلك قطاع الجامعيين، الأمر الذي ينطوي على احتمال لا بل مخاطر إدامة هذا الوضع بسلبياته، ما لم يستدرك بتوجه هادف إلى القطاعين معاً نظراً لأهميتهما في الحراك السياسي والإجتماعي.
الضمور في حجم الـ م.د يعبر عن افتقادها، وافتقاد هيئاتها بالتحديد إلى توجه منهجي لتأطير جمهورها المفترض والجاهز ــ مبدأياً ــ للإنضواء تحت لوائها والعمل ببرامجها، بدليل الأعداد الكبيرة التي تغادر الـ م.د ويتم التعويض عنها، من خلال حملات التوسع وإعادة التنسيب، فالصعوبة لا تكمن ــ عادة ــ في توسيع الـ م.د، بل في تثبيت عضويتها وضمان استقرار هياكلها وتفعيل محاور عملها، ما يقتضي معالجة متكاملة تجمع ما بين التنظيمي والبرنامجي.

2– **في الجانب التنظيمي** ننطلق من واقع قائم في إقليمي الضفة وغزة يتسم بعدم وضوح الفواصل بين المنظمة الحزبية وبين جمهورها الصديق من جهة، ومن الطبيعة الهلامية للإطار الصديق والميل إلى إهمال تأطيره في ال م.د من جهة أخرى.
في الجانب التنظيمي أيضاً ننطلق من أسلوب عمل هيئات الـم.د التي تسودها (وهذا ما يشكل في الوضع الحالي، عنصر قوة لا ريب) العضوية الحزبية من القمة وحتى المستوى المحلي (مكاتب محلية، موقعية، رابطية).. أسلوب عمل يتسم بجرعة عالية ــ وبالتالي مضرة ــ من الموسمية والتقطع والإعتماد على طاقة الكادر والنشطاء بالمعنى الفردي وليس على الهيئات بالمعنى الجماعي، وإهمال اللجان القاعدية والتعاطي معها بطريقة الإستدعاء للمشاركة في الأنشطة والفعاليات الخ... وهذه ظاهرة معروفة، عمرها من عمر الـ م.د، جرى ويجري العمل لاحتوائها دون التمكن من إنهائها، لكنها نافرة بشكل خاص في إقليمي الضفة وغزة، حيث لم تلمس بعد نتائج التصدي الناجع لها وإن شرع به مؤخراً من خلال إطلاق مسار مؤتمرات ال م.د، ما يعني إعادة هيكلتها ديمقراطياً من القاعدة ابتداءً، وفي السياق إعادة توجيهها برنامجياً. إن التفعيلات الإيجابية المتوخاة من هذه العملية المؤتمرية تفتح على آفاق المعالجة الجادة لمشكلات الـ م.د، إذا ما تم الإمساك بنتائجها وتطويرها تدريجياً.

3– **في الجانب البرنامجي**، نسجل بأن الحيوية النسبية في الفعل الجماهيري للـ م.د على بعض محاور النضال الوطني، على تقطعه لا يترافق مع فعالية موازية بنفس المستوى على محاور النضال الديمقراطي والإجتماعي. فقد بقي جهد الحزب وجمهوره الديمقراطي في هذا المجال مبعثراً ومقتصراً على خوض معارك متفرقة وتنظيم نشاطات محدودة لا ينتظمها خط موحد يراكم الإنجازات.. وهذا ما يعيدنا إلى نقطة التقاطع بين البرنامجي والتنظيمي، حيث تفتقد ال م.د ــ وإن بتفاوت بين إقليم وآخر ومن م.د إلى أخرى ــ إلى البنية المؤطرة والمهيكلة والموحدة على أساس برامج عمل ملموسة معتمدة بالقناعة الديمقراطية لجمهورها.
في الجانب البرنامجي أيضاً يتمثل الخلل الأكبر في عدم كفاية مساهمة الـ م.د على محور العمل الإجتماعي سواء بجانب التقديمات المباشرة أو بالجانب النضالي المطلبي، وهو الأهم، الذي يصطدم أيضاً ــ إلى جانب الصعوبات الموضوعية ــ ببنية إتحادات (شعبية، نقابية، مهنية) غير مستجيبة بالقدر المطلوب لأحكام وموجبات التحركات المطلبية. وفي هذا الإطار نلاحظ بأن دور الـ م.د المفترض كقوة دفع ومبادرة لهذه النضالات ما زال دون مستوى تعريف الـ م.د لنفسها وفهمها

لدورها باعتبارها تخاطب شرائح من قطاعات بعينها لرفع وعيها لمصالحها وحثها على تنظيم نفسها (من خلال الـ م.د وكذلك الإتحادات العامة) لانتزاع حقوقها ومطالبها من خلال تعبئة طاقات القطاع (الإجتماعي والمهني) والنضال في الميدان.

4– أما فيما يتعلق بالتقديمات المباشرة فقد ازدادت أهميتها، وبالتالي دورها بتوليد النفوذ السياسي في ظل إشتداد قمع الإحتلال ودموية إجراءاته والإرتفاع الجنوني لمعدلات البطالة ولنسبة الفئات المندرجة تحت خط الفقر.. ما فاقم **الطابع الريعي** أصلاً لاقتصاد المناطق الفلسطينية، حيث شكل القطاع العام وقطاع المؤسسات الأهلية (امتداداً لبعض القوى السياسية) المصدر الأول والأهم للعيش والخدمات..

وأمام اتساع الفجوة بين الحاجات المتزايدة لمعظم طبقات وشرائح المجتمع والتقديمات الفعلية للـ م.د (والمؤسسات الصديقة للجبهة) تنكشف مساهماتها المحدودة في تأمين الخدمات والدعم المادي المباشر لقطاعات متضررة، وتدني مستوى تقديماتها عموماً بسبب الخلل البنيوي الذي تعاني منه. وبشكل عام، بإمكاننا القول، أن منظمات الجبهة عانت وما تزال في تعاطيها مع هذا الملف، من خلل رئيسي يتمثل بالإفتقار إلى التوازن في أولوياتها الممارسة وفي إهتمامات هيئاتها القيادية وصفها الكادري عموماً، بين النشاطية في الدور الوطني والسياسي وبين ضرورة التصدي للمعضلات الإجتماعية التي باتت تتفاقم مع إمتداد المجابهة للعدوان الإسرائيلي.

5– إقتصار الـ م.د، عملياً، على ثلاثة قطاعات رئيسية (عمال، شباب، مرآة) لم يعد وحده يلبي الحاجة المتزايدة لخوض مختلف أشكال النضال بأفق مراكمة الإنجاز، ولا بد من إرفاد هذا التوجه بجهد مواز في صفوف **قطاع المهنيين** بمختلف إختصاصاتهم يقود إلى بناء واستكمال بناء تجمعات ديمقراطية وسط هذه الفئات. ويصبح المطلوب تطوير دور جميع هذه الأطر الديمقراطية في الحركة النقابية والإتحادات الشعبية والمؤسسات المهنية والنوادي وسائر هياكل المجتمع المدني.. فبقدر ما تنخرط الأطر الديمقراطية في هذه الحركة مناضلة وفاعلة في صفوفها، تتصلب هياكل الـ م.د وتؤصل بنيانها وتجذره في قلب الحركة الجماهيرية.

6– إن معالجة أوضاع الـ م.د تطرح نفسها، بالنسبة لإقليمي الضفة وغزة، في سياق إدراك الغياب الفعلي لدور الـ م.د سواء على صعيد التأطير القاعدي لجمهورها أو على مستوى الفعل البرنامجي في مجالات النضال الإجتماعي والديمقراطي، ما يفقد الحزب القدرة على إقامة صلة حيوية ومنتظمة مع جمهوره ومع القطاعات الإجتماعية العريضة. وعلى هذا يترتب من خلال العملية المؤتمرية وفي إطارها، حث الخطى لاستكمال بناء الـم.د كمنظمات جماهيرية فاعلة في النضال الوطني والديمقراطي والنقابي والإجتماعي.

أما في إقليمي الخارج، حيث الهيكل التنظيمي المستقر نسبياً بملاكه وآليات عمله وانتظام مؤتمراته، فالإستحقاق الداهم يتمثل بتفعيل الدور الإجتماعي للـ م.د وتوسيع نطاقه نوعياً. وهذا ما يرتب على الـ م.د التدقيق بعلاقتها مع المؤسسات الصديقة للجبهة جنباً إلى جنب مع الإنخراط الأوسع في النضال المطلبي والديمقراطي، رافعة رئيسية لتفعيل الدور الإجتماعي للـ م.د وتعزيز نفوذها في صفوف القطاعات التي تتوجه إليها ■

(2)
المؤسسات

1– إفتقرت الجبهة في معظم أقاليمها إلى مؤسسات فاعلة تشكل أدوات حيّة لتنفيذ جانب من برنامجها الإجتماعي. وقاد تواضع كفاءة هذه المؤسسات في مجال اختصاصها ومحدودية علاقاتها الخارجية وشحة مصادر تمويلها.. إلى تدني نوعية وكمية التقديمات الخدمية التي توفرها لجمهورها للتخفيف من معاناته وإلى الفشل في تجيير ما تقدمه من خدمات محددة لصالح تعزيز النفوذ الإجتماعي للحزب. وبشكل عام، ومع مراعاة عدد من الإستثناءات الهامة لا سيما في لبنان وبعض الفروع الأوروبية، سادت صفوفنا، بما في ذلك على المستوى القيادي، مفاهيم لا تفي العمل المؤسسي حقه من الإهتمام أو تنظر إليه باعتباره مجالاً تابعاً لعمل الـ م.د، وتكرس الخلط في الوظائف وفي البنية وأسلوب العمل بين الـ م.د والمؤسسات. على هذه الخلفية لم يعالج العمل المؤسسي باعتباره محوراً رئيسياً من محاور بناء قدرات الحزب وتعزيز نفوذه الجماهيري وأحد الروافع الرئيسة لتطبيق برنامجه الإجتماعي، بل تم التعاطي مع المؤسسات بإهمالها بكل بساطة.

من جهة أخرى عانت المؤسسات من نزعة الإتكال على الدعم المالي المباشر الذي يؤمنه صندوق الحزب، والتخلف عن تأمين الإكتفاء الذاتي فيما يخص التمويل وعن تطوير العلاقات الخارجية بما يؤمن لها مصادر تمويل ثابتة وكافية. كما عانت من تدني مستوى الكفاءة والإحتراف في إدارتها واستفحال مظاهر الفوضى واللامبالاة وانعدام المسؤولية والإهمال والبيروقراطية في هذا المجال، ومن غياب الشفافية والتنظيم في عملها المالي ــ الإداري والإرتجال في اختيار برامجها ومشاريعها بدون دراسة مدققة **لجدواها المالية ــ الإقتصادية** من جهة، **وجدواها الإجتماعية ــ السياسية** من جهة أخرى.

2– **ثمة ضرورة لبلورة مفهوم واضح للعمل المؤسسي ينهي الخلط بين وظائف المؤسسة ووظائف الـ م.د** ويحدد بدقة تخوم العلاقة بينهما على قاعدة تأكيد إستقلالية المؤسسة الأهلية واحترام لوائحها الداخلية القائمة على الديمقراطية والقيادة الجماعية والحرص على التقيد بالقانون، وفي الوقت نفسه إقامة علاقة تكاملية بين المؤسسة وبين الـ م.د إنطلاقاً من أن الأخيرة تمثل الجمهور الذي تخدمه برامج المؤسسة والذي ينبغي سماع صوته في تحديد أولوياتها، **فالعمل المؤسسي يضمن الكفاءة والشفافية والجدوى المالية والإدارية، والعمل الجماهيري يكفل الجدوى الإجتماعية لبرامج المؤسسة ووظيفتها في خدمة الجمهور**.

أما **الصيغة التنظيمية** التي تعبر عن هذا التوجه فتقوم على تشكيل **مكاتب لمختلف الكتل القطاعية** (عمال، مرأة، شباب، مهنيين..) تلتقي فيها وتتوحد خطوط العمل التنظيمية والبرنامجية من خلال تمثيل الـ م.د المعنية جنباً إلى جنب مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات التي تخاطب ببرنامجها وتقديماتها القطاع المؤطر ديمقراطياً.

3– يكتمل **مثلث العلاقة بين الحزب وذراعيه الجماهيري** (الـ م.د) **والإجتماعي** (المؤسسات) بالدور القيادي المقرر الذي تضطلع به الهيئات الحزبية العاملة داخل المؤسسات وخارجها، الذي يفترض أيضاً تطوير إلتزام الرفاق الحزبيين العاملين في المؤسسات بالعمل من خلال احترام أنظمتها الداخلية على ضمان التجانس بين برامجها وبين التوجهات الحزبية المعتمدة بما يضمن استثمار هذه البرامج لتعزيز النفوذ الإجتماعي والجماهيري للحزب والـ م.د، وبما يضمن المساهمة في تخفيف الأعباء عن الجمهور الحزبي والصديق وضمان أولوية التشغيل للرفاق ضمن مقاييس الكفاءة والخبرة المعتمدة.

إذا كان المضمون الإجتماعي هو الأساس في برامج عمل المؤسسات، فثمة عناوين أخرى (إعلامية، ثقافية، تنمية إنسانية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة..) تشملها هذه البرامج، وهنالك وظائف أخرى (استقبال المشاريع وتأمين مصادر تمويلها، تحفيز أشكال التآخي بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة..)، لا بل هنالك صيغ مبتكرة للتأطير الجماهيري المحدود يمكن أن تعتمدها المؤسسات نفسها (حيال المستفيدين) وصولاً إلى التأطير الأوسع كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات العاملة وسط الجاليات المغتربة وبما يتصل أيضاً بحركة اللاجئين، التي تتقدم بدورها وفعاليتها بقدر ما تستوعب العمل الإجتماعي ضمن محاور عملها (قضايا الإندماج ومعها الحفاظ على الهوية الوطنية..). من هنا فإن بناء المؤسسات على مختلف إختصاصاتها وتطويرها خط عمل رئيسي لجميع الأقاليم والفروع يسير بالتوازي والصلة الوثيقة مع بناء وتطوير الحركة الجماهيرية وفي القلب منها الـ م.د■

(3)
العمل المقاوم

1– إمتداداً لتاريخ مجيد في الكفاح المسلح افتتح مع تأسيس الجبهة، ومن رحم القوات المسلحة الثورية والميليشيا الشعبية وقوات الإسناد ولاحقاً النجم الأحمر، ولدت **كتائب المقاومة الوطنية** وانطلقت مع بداية «**انتفاضة الإستقلال**» مع عملية شرق مدينة خزاعة في 1/30/ 2001 وأنجزت حتى نهاية العام 2006 (253) عملية ضد الإحتلال بوجهيه العسكري والإستيطاني [(2001:(30) عملية، 2002:(28) عملية، 2003:(23) عملية، 2004:(56) عملية، 2005:(33) عملية، 2006:(83) عملية)]، قدمت خلالها القسم الأكبر من الشهداء الـ77 الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن منذ إندلاع انتفاضة الإستقلال، وعشرات الجرحى والأسرى في سجون العدو ومعسكرات إعتقاله. وبفضل هذه الإنجازات والتضحيات تكرس موقع الجبهة ضمن القوى الخمس التي تحمل السلاح في مواجهة الإحتلال، وهو إمتياز نضالي لا ريب، يثبت، على خلفية تاريخ مشرق مضى، المكانة النضالية والوطنية للجبهة الديمقراطية راهناً وبوجهة المستقبل الواعد.

لقد إختطت كتائب المقاومة لنفسها نهجاً متميزاً في العمل العسكري تمسكت فيه بثبات ولم تحد عنه؛ فالمقاومة المسلحة كرافد رئيسي من روافد الإنتفاضة لا تختزلها، بل تشكل رافعة هامة لها، وهدفها **تطوير الإنتفاضة** (بأشكالها الجماهيرية المتعددة التي تنطلق من مجتمع تعبأ طاقاته على نسق الصمود المديد مسنوداً بحركة اللاجئين في الشتات) **إلى حرب إستنزاف طويلة الأمد** ترفع كلفة الإحتلال، مادياً وبشرياً، وترغمه ــ بالنتيجة ــ على التسليم بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني..

حرب إستنزاف، نعم.. لكن ليس على قاعدة شعارات مضللة على غرار الدعوة إلى عمل عسكري تتمخض عنه معادلة «**توازن الرعب**» أو يقوم على «**ميزان الدم**»، وهي شعارات لا تمت بصلة إلى واقع ميزان القوى فضلاً عن الشروط الموضوعية التي تتحكم بمعادلة الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي، بل على قاعدة تركيز المقاومة المسلحة في المناطق المعترف بأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، بأنها أراضٍ فلسطينية محتلة.. تركيز المقاومة وتوجيهها ضد جيش العدو وعصابات مستوطنيه، والإبتعاد عن الهجمات العشوائية ضد المدنيين وغيرها من التكتيكات التي يستغلها العدو بشكل بشع وبأكثر من جانب: تشويه صورة النضال الوطني الفلسطيني وبما يُسهّل إدراجه في خانة الإرهاب، لا سيما بعد 9/11، وبما يتيح للعدو **رفع عتبة إستخدام القوة الغاشمة** (حملة «السور الواقي» وما تبعها من حملات) بدعاوى دفاعية واهية تندرج بحقيقة الأمر في صلب **مخطط الإجتثاث المادي والإعدام السياسي للحركة الفلسطينية.**

2– في هذا السياق جرت محاولة لتصحيح مفاهيم تستند إلى خلفية ضبابية وغير تربوية بالنتيجة، فعمليات المقاومة هي عمليات فدائية تنطوي على قيمة افتداء الوطن مع إحتمال الإستشهاد وليست عمليات إستشهادية بالقرار المسبق.. ويبقى الأهم هو النهج الذي اشتقته كتائب المقاومة وعبرت عنه تكتيكاتها القتالية بالتركيز على معادلة: **جندي مقابل جندي، فدائي مقابل مستوطن**... أي على الإحتلال بأشكاله العسكرية والإستيطانية المنتشرة في المناطق الفلسطينية المحتلة من خلال إقتحام مواقع جيش العدو وبقع استيطانه ونصب الكمائن لدورياته وقوافله... هذا إلى جانب التصدي الدفاعي للإقتحامات والإجتياحات الإسرائيلية المتوالية للمناطق الآهلة.

في هذا المضمار تسجل إنجازات متقدمة لكتائب المقاومة، منها: أول كمين نصبته عند افتتاح نشاطها (1/30/ 2001)، إقتحام مستوطنة براخا جنوب نابلس (2001/4/26)، إقتحام حصن مرغنيت ضمن كتلة مستوطنات غوش قطيف (2001/8/25)، معركة عبسان الكبرى (2002/3/6)، إقتحام مستوطنة موراج (10/14/ 2003)، مواجهات عمارة

الأنوار في نابلس وحي الزيتون ونابلس وجباليا.. 2/16/ 2003، 5/13 و9/15 ومن 9/29-2004/10/6)، عملية حاجز أبو هولي (2/3/ 2005)...
ويلاحظ عند إستعراض العمليات التي شنتها كتائب المقاومة حتى نهاية العام 2006 أنها خلت عملياً في سنواتها الثلاث الأولى من عمليات القصف المدفعي والصاروخي، بينما شكلت الأخيرة 38% من عمليات العام 2004 وتقدمت بشكل واضح لتحتل الواجهة بدءاً من النصف الثاني من العام 2005 لاعتبار الإستسهال والتساوق مع نمط شاعت ممارسته في صفوف الأجنحة العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب إنكفاء العدو عن القطاع وتفكيك مستوطناته.
3– رغم الإنجازات الواضحة في هذا المضمار بانعكاساتها الإيجابية على الموقع والدور في الحركة الجماهيرية، والتضحيات الغالية التي قدمتها كتائب المقاومة من خلال كوكبة شهدائها وجرحاها ومعتقليها، لا يمكن تجاهل حقيقة عدم كفاية أدائنا في العمل المقاوم، إن من زاوية ما باتت يتطلبه بل يفرضه موقعه المتزايد أهمية وتأثيراً في معادلة الصراع ودائماً على خلفية تصاعد الإعتداءات الإسرائيلية، أو بالمقارنة ما تجترحه بعض الأجنحة العسكرية الأخرى. ورغم التصور المتماسك الذي قدمته كتائب المقاومة الوطنية للتكتيك الصائب في المقاومة وتواشجه مع أشكال النضال الأخرى، إلا أن تحويل هذا التصور إلى فعل مؤثر يترك بصماته على مسار المقاومة عموماً كان يتطلب أداءً أرقى، بقيت كتائب المقاومة دونه لأسباب تنظيمية داخلية أولاً وبالأساس.. أسباب لم تعالج، حتى الآن، بالطريقة المناسبة التي تصبح فيها الأفعال منسجمة مع الأقوال.
من جهة أخرى، فإن المعالجة التي يقتضيها الحال، ينبغي أن تراعي أن الإلتزام بـ«**التهدئة**» لا يلغي خيار المقاومة مبدأياً (حق مشروع لشعبنا) وعملياً (الجهوزية)، فالأساس بوقف إطلاق النار هو وقف العدوان المتمادي الذي لا تتوفر معطيات تؤشر إلى توجه الإحتلال للإلتزام به.
أما على صعيد الموقف الوطني، فأدق ما يعبر عنه هو ما ورد في الفقرات التالية من «وثيقة الوفاق الوطني» (حزيران 2006): «حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الإحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام1967..» (الفقرة 3)، و«العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الإحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها» (الفقرة 10)، و«..الأخذ بعين الإعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة [الذي] يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس إستخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الإحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا» (الفقرة 15) ■

(4)
الإعلام والنشر

■ قطعت التجربة بصحة التوجه القاضي بتعدد مراكز الإعلام وتوزيعها على أكثر من مدينة في أكثر من بلد، فيصبح المطلوب إلى جانب تعزيز دور وفعالية هذه المراكز، التفكير الجدي بمد هذه التجربة إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية وتوفير الإمكانيات اللازمة.

■ الأهمية المتزايدة للصحافة الإلكترونية تملي إستحداث المزيد من المواقع سواء ذات الطابع السياسي المحض أو المتخصصة بقضايا معينة (اللاجئون، الجاليات المغتربة، المتخصصة بمطبوعاتنا..) أو الناطقة باسم المؤسسات والـ م.د نطل من خلالها على أوسع إطار من المهتمين. هذا إلى جانب تطوير المواقع القائمة باللغات الأجنبية.

■ بالإضافة إلى تطوير المجلة المركزية وتوسيع دائرة توزيعها، مواصلة الإهتمام بتوسيع دائرة النشر في الصحافة الفلسطينية والعربية عموماً. كما ومتابعة الجهود للحصول على التجهيزات اللازمة لإطلاق إذاعة في الأراضي الفلسطينية.

■ في ضوء الإقبال الملحوظ على كتب ومطبوعات الجبهة (سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، سلسلة «يوميات الإنتفاضة.. يوميات الإحتلال»، سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، سلسلة «كراسات ملف»..) مواصلة هذه الإصدارات مع السعي الدائم لتوسيع دائرة القراء والمتابعين ■

(5)
المنظمة الحزبية (الـ م. ح)

1– مضاعفة حجم الـ م.ح منذ إنعقاد الكونفرنس الوطني العام الثالث في كانون الثاني 1998 (من 8 إلى 16 ألفاً) لم تنعكس بنفس المستوى على زيادة فعاليتها، لا سيما في إقليمي الضفة وغزة (زيادة 77% و250% بالتتابع) حيث برزت للعيان ضعف قدرة الـ م.ح على تعبئة قواها وطاقات جمهورها للزج بها في مجالات النضال الجماهيري وطنياً واجتماعياً.
وقد لعبت حالة النهوض الجماهيري المواكب للإنتفاضة دوراً رئيسياً بإقليمي الداخل في توسيع صفوف الحزب بسب دوره الكفاحي وسلامة خطه السياسي فضلاً عن مصداقيته. أما في ساحات الخارج، وإن انعكس عليها هذا النهوض إيجاباً، فالتوسع يعود ــ بشكل رئيسي ــ إلى مراكمة بطيئة تغذت من الـ م.د (ذات التوسع المحدود) مستفيدة من ترتيبات معينة قادت إلى زيادة عدد الهيئات الحزبية الوسيطة.
بشكل عام لم يساهم التوسع في تنويع التكوين الإجتماعي للـ م.ح التي ما تزال تعاني من ضمور وضعف حضور في أوساط مؤثرة في الحراك السياسي والإجتماعي كالمهنيين والجامعيين. كما تعاني الـ م.ح من نواقص وثغرات على مستوى

الإنتشار الجغرافي الذي لا يغطي تماماً مساحة التوزع السكاني المجدي، لا بل يخرج أحياناً عن نسق تجمعات ذات شأن (المخيمات في الضفة، والمدن في لبنان وسوريا).

2– في إقليمي الداخل، ثمة ضعف في تأطير القاعدة الحزبية، فالـ م.ح اتخذت شكل تجمعات غير مهيكلة تنتظم في مجالس محلية أو اجتماعات موسعة تقتصر على التعبئة بالخط السياسي والمهمات النشاطية والفعاليات الجماهيرية. وبشكل عام لم يساعد نظام الإجتماعات المعتمد في النظام الداخلي (القديم) على مكافحة هذه الظاهرة. فالنظام القائم على إجتماعين للخلايا شهرياً، مرة كخلية والآخر في إطار المنظمة المحلية التي تضم اللجنة المحلية وخلاياها (إضافة إلى 10% من العضوية غير المؤطرة في خلايا)، قاد ــ عملياً ــ إلى غياب الإجتماع الأول وتقطع الإجتماع الثاني وتحول نظام الإجتماعات إلى صيغة مائعة وغير ملزمة للتنظيم. ومن المقدر أن إعتماد نظام الإجتماع الشهري الملزم للخلايا وفي نطاقها حصراً (كما ورد في النظام الداخلي المدقق) سيساعد على درجة أعلى من التماسك في التأطير والإنتظام في الإجتماعات.

3– إنتظام اجتماعات الهيئات في اللجان المحلية صعوداً إلى الفروع مقبول، لكن الدور القيادي لهذه الهيئات يميل إلى التركيز على المهمات النضالية والنشاطية المباشرة، وعلى تعبئة قوى الحزب من أجل الإنخراط فيها، على حساب مهام البناء الحزبي وتنظيم الحياة الداخلية للمنظمات القاعدية والهيئات الوسيطة والإرتقاء بمستوى وعيها وخبرتها، وهذا ما يقود إلى أمرين:

■ **ضعف التكوين الفكري والسياسي والخبرة التنظيمية**: رغم التأكيد المتكرر على ضرورة تركيز جهد التثقيف الداخلي على عموم العضوية القاعدية، وبشكل خاص على تزويد العضوية الجديدة بالعناصر الرئيسية من الوعي لبرنامج الجبهة ونظامها الداخلي وخطها السياسي المعتمد. وكذلك إمداد اللجان المحلية، لا سيما تلك التي تتشكل في سياق عملية التوسع، بالحد المطلوب من الخبرة التنظيمية التي تمكنها من ضبط وقيادة منظماتها، إلا أن معالجة منهجية من لجان الفروع والمكاتب التنظيمية لهذه المهمة لم تكن قائمة. إن الجهود التي تبذل على هذا الصعيد هي دون المستوى المطلوب وتفتقر إلى الشمول والمثابرة والمراكمة، كما يُسجل تقصير واضح في متابعة مهمات تثقيف وتأهيل الكادر على مختلف المستويات.

■ **ضعف وسائل الرقابة والسيطرة والتوجيه للمنظمات القاعدية**، وفي هذا السياق الإخفاق في تكريس التقارير الشهرية والمراجعات الفصلية الشاملة لدى إقليمي الداخل، الأمر الذي يعطل التقييم المنتظم ويزيد من تدني درجة المحاسبة الجدية على إنجاز خطط العمل المقرة، وسيادة الفوضى في التعامل مع وسائل السيطرة التنظيمية ــ الإدارية مثل كشوف العضوية الحزبية والديمقراطية والإستمارات الحزبية ومحاضر الإجتماعات الخ.. أما في منظمات الخارج فقد بذل جهد ملحوظ في هذا المضمار أثمر عن إنجاز هيكلية إسمية كاملة للمنظمات الحزبية والديمقراطية، هذا إلى جانب انتظام التقارير الفصلية للهيئات الأولى. لكنه ما زال هنالك مشكلة في انتظام التقارير الشهرية على مستوى لجان الفروع والمحليات، الأمر الذي يقتضي معالجة فورية بالتوازي مع إبقاء العين ساهرة على هيكليات المنظمات بحركتها تطورها..

4– لم يُستغل الظرف الموضوعي المتمثل بنهوض الحركة الجماهيرية بالدرجة المطلوبة، إن في إطار الإنتفاضة أو من خلال حركة اللاجئين، لتوسيع صف الكادر والإرتقاء بوضع الهيئات، لا بل هنالك تباطؤ، في واقع الحال، في الإستجابة للحاجة الحيوية والضاغطة لتطوير بنية الهيئات وتحسين أسلوب عملها.

لقد وفرت ظروف الإنتفاضة، في إقليمي الداخل بالتحديد، فرصاً ثمينة للإرتقاء بوضع الهيئات وتخليصها من حالة الترهل والإحباط التي استوطنت قطاعاً من الكادر على مختلف المستويات وعطلت دوره القيادي المنشود. غير أن غياب المحاسبة على قاعدة الإنجاز في إطار الخطة المقررة والقرار المتخذ، أرخى بظلال الليبرالية والتسيب واللامبالاة على العلاقات الحزبية، وحرم الحزب من فرصة ثمينة لمعالجة الظواهر الخاطئة في أسلوب العمل، وتقديم الكوادر التي تبدي إلتزاماً ونشاطية وإستعداداً كفاحياً عالياً لضخ دماء جديدة شابة في عروق الحزب تجدد حيويته وتحقق إنطلاقة جديدة نحو تصليب بنيته، واستنهاض دوره الكفاحي وتوطيد مرتكزات نفوذه السياسي■

(6)
المنظمة الحزبية... التوجهات

معالجة الأوضاع الحزبية تقتضي معالجة متكاملة العناوين: أسلوب العمل، العلاقة بين الحزب والمنظمات الديمقراطية، الهيئات، الشأن المالي والإداري.

أولاً– ينبغي اعتماد أسلوب عمل يتحرك في إطار البرنامج والإستخلاصات المقرة على يد خطة عمل بأولويات واضحة تقرن المتابعة بالتوجيه، والتنفيذ بالبناء والتثقيف.. ما يستدعي التأكيد على النقاط التالية:

■ التقارير الصادرة عن الهيئات الحزبية والديمقراطية في الأقاليم، تكون في العادة سليمة باستخلاصاتها، لكنها لا تقرن دائماً بخطط عمل فصلية وشهرية تسمح بنقل هذه الإستخلاصات بآليات ملموسة إلى حيز التطبيق، كما أنها تفتقد إلى قرارات تنفيذية تحول كل نقطة من الخطة إلى إنجاز محدد.

هذه الفجوة ما بين الإستخلاص (النتيجة وما يترتب عليها) واجتراح ما يسمح بتطبيقه عملياً ليست ناجمة ــ في العادة ــ عن جهل بضرورة هذا الربط، فالإلمام به كاف.. هذه الفجوة، بالأساس، تتأتى من افتقاد الهيئات إلى تقاليد عمل، إلى حد أدنى من تملك آليات عمل تجعل الهيئات قادرة على حمل الإستخلاص وتحمل مسؤولية متابعة تطبيقه حتى آخر فاصلة

ونقطة. وفي هذا السياق تندرج أخطاء الكادر (المقصود منها وغير المقصود) والعبء الحقيقي الذي تتسبب به هذه الأخطاء في عرقلة (أو إبطاء) أي مراكمة فعلية تؤدي إلى تطوير دور الهيئات.

■ من هنا، أهمية أن يتم تحديد التوجهات والمهمات بحدود الإستطاعة أو بما لا يتجاوزها كثيراً حتى يقترن الإستخلاص بالتنفيذ، لا بل التنفيذ الطموح، وحتى تنمو الهيئات بإمكانياتها وقدراتها من خلال الممارسة وتنمي مهاراتها من خلال إنجاز المهام.

ومن هنا أيضاً، أهمية التنبه إلى عدم إستسهال تعميم الظواهر الحزبية الخاطئة على وضع بأكمله، بل حصر تناولها والمحاسبة عليها بحجمها الحقيقي بالضبط حيث هي قائمة؛ وكذلك أهمية أن لا تعلو نبرة تشخيص هذه الظواهر بانعكاساتها السلبية على أسلوب العمل على الإمكانيات المتوفرة للتقدم الحقيقي على طريق التصدي الناجع لها («**نبرة أخف ومعالجة أكثر**»).

ومن هنا أخيراً، أهمية تطبيق المركزية الديمقراطية ببعد علاقة الحزب بالجماهير من زاوية المسار الصحي والتصحيحي الذي يطلقه انخراط الحزب الأوسع في الحركة الجماهيرية ويؤدي إلى التخلص من الظواهر التنظيمية الخاطئة بما فيها النزوع إلى التشلل في ضوء غياب أو تراجع قاعدة المحاسبة والتقييم بمعيار إنجاز العمل والإلتزام بخطة العمل المقرة وبأصول المركزية الديمقراطية في العلاقات الداخلية.

■ حتى نخرج الهيئات من زاوية التعاطي المتقطع مع منظماتها وبأسلوب القطعة (كما تُستدعى من المستوى الأعلى تستدعي المستوى الأدنى لإنجاز مهمة ما) إلى دائرة التعاطي المتواصل مع منظماتها على قاعدة البرنامج بكافة محاوره، ينبغي أن يتشكل جدول أعمال الهيئات متفقاً مع عناوين برنامج وخطة عمل الإطار الجماهيري و/أو المؤسسي الذي تعمل فيه المنظمة الحزبية.

ومن أجل تطبيق هذا التوجه بالمضمون يجب أن تجمع الهيئات الأعلى في علاقتها مع الهيئات الأدنى بين متابعة الأخيرة لإنجاز مختلف بنود خطة العمل وبين إسنادها الحقيقي لتجاوز العقبات التي تعترض ــ في العادة ــ مسار العمل، وبين بذل جهد حقيقي في التوجيه والبناء والتثقيف يؤهل موقع ودور الهيئات الأدنى في مجالها.

وفي هذا السياق تنشأ **المساحة المشتركة بين التوجيه والتطبيق، بين البناء والتنفيذ والممارسة**... التي تشكل مجتمعة رافعة تطوير أسلوب العمل، حيث لا ينبغي أن يقتصر الأمر على التثقيف عبر الممارسة، بل أيضاً في تأسيس لعلاقة ثابتة مع العملية التثقيفية باعتبارها محطة مستقلة قائمة بذاتها، تدار من خلال دورات التأهيل ذات الصلة بالبرنامج بمختلف عناوينه (النظرية، السياسية، التنظيمية...).

ثانياً– العلاقة بين الـ م.ح والـ م. د: ■ أنجزت معظم الأقاليم إعادة صياغة للهيئات القيادية في الـ م.ح والـ م.د على قاعدة الفصل التام بينهما على مستوى لجان المحليات والمناطق من جهة، والمكاتب الرابطية (الموقعية) والمناطقية من جهة أخرى. وفي المقابل أبقت على تمثيل الهيئات القيادية للـ م.د في منظمة الفرع على مستوى لجنة الفرع، ومن ثم الهيئات الأعلى.

أما العلاقة بين القاعدة الحزبية (الخلايا) وقاعدة الـ م.د (اللجان الوحدات) فتستمر على أساس إنخراط الأولى في الثانية. وتتحدد ميزة هذه العلاقة في أنها توفر إطار جماهيري منظم تنشط من خلاله الأوضاع الحزبية، ما يطرح على الخلايا دائماً وعلى رأس جدول أعمالها مهمة صياغة وتقييم دورها في لجان الـ م.د، ودورها الجماهيري عموماً. والميزة الأخرى تتحدد في أن هذا الترتيب يعيد إلى اعتماد مقياس واضح في تقييم دور الحزبيين بواسطة الحكم على مستوى الأداء في العمل الجماهيري، فضلاً عن كون الـ م.د، بحد ذاتها، تشكل رافداً، هو الأهم، في توسيع الـ م.ح من خلال تفاعل الحزبي والديمقراطي المنتسبين إلى دائرة عمل واحدة تشكلها اللجنة الجماهيرية الواحدة.

■ هذا الترتيب بشقيه (فصل الحزبي عن الديمقراطي في الهيئات الوسيطة والجمع بينهما على مستوى القاعدة) مترافقاً مع نظام الإجتماع الشهري الواحد للخلية كخلية يؤدي إلى إراحة أعضاء الهيئات الوسيطة (التي تمسك بالصلة مع القاعدة الحزبية والديمقراطية) من عدد من الإجتماعات لصالح تركيز الجهد والوقت على خطة العمل. كما تؤدي إلى رفع نسبة الإنتظام التي تعني أيضاً رفع القدرة على تعبئة وحشد الطاقة الذاتية (الحزبية والصديقة) لجهة الإنخراط الأوسع في العمل الجماهيري بمختلف أطره وأشكاله. وتعود ــ بالنتيجة ــ على مستوى الهيئات والكادر بالذات إلى تحرير طاقات إضافية تستطيع أن تجمع بإحكام بين إدارة العمل الداخلي والمهمات الأخرى على الصعيد الخارجي بمختلف أشكاله.

ثالثاً– الهيئات: ■ منذ أن دفعت الظروف الناشئة عن إجراءات الإحتلال بعد اندلاع الإنتفاضة إلى تغليب أسلوب الإجتماع على حلقات للهيئات المركزية (ل.م وم.س بصفته أيضاً أ.س مركزية) انحسرت محطات المراجعة التنظيمية الشاملة من قبل هذه الهيئات حيث اقتصرت على لجان الأقاليم وأماناتها وأمانة سر الخارج. وما يستخلص من هذا هو أولاً التأكيد على ضرورة الإنضباط لوتيرة المراجعات التنظيمية السنوية باعتبار أن أسلوب الإجتماع على حلقات لا يلغي ولا يجب أن يلغي إمكانية القيام بهذه المراجعات، وإن هبط بمنسوب التفاعل في إطار الهيئات جرّاء تعقيداته العملية.

■ بات واضحاً أن الصيغة القائمة على اضطلاع المكتب السياسي (الـ م.س) بمهام أمانة السر المركزية (أ.س) التي تضمن إختزالاً لتسلسل محطات إتخاذ القرار وتيسيراً لآلية اتخاذه، هذه الصيغة فقدت مزاياها منذ فترة ولم تعد تلبي احتياجات العمل الداخلي في الشأن التنظيمي وما يرتبط به. وعليه ينبغي اعتماد صيغة جديدة لـ أ.س بأقل درجة ممكنة من التداخل مع عضوية الـ م.س، وضمن هذا الترتيب من المفيد التفكير باستحداث هيئات وظيفية ذات طابع مساعد لأمانة السر في

مجالات العمل التي يسهل إدارتها بشكل موحد نسبياً على مستوى الجبهة ككل شرط أن تتوفر متطلباتها الكادرية وتسهيلاتها العملية.

■ أكدت التجربة وتؤكد أهمية استناد أمانات الأقاليم إلى هيئات حزبية مساعدة تتابع مجالات عمل محددة على نحو الإختصاص، وتتمتع في هذا الإطار بصلاحيات غير منقوصة تحت إشراف أمانات الأقاليم وبمرجعيتها، وإن كانت صيغة المكتب التنظيمي قد اجتازت منذ فترة طويلة اختبار الجدوى والفعالية في تجربتنا التنظيمية، فالأمر متروك للجان الأقاليم، تبعاً لاحتياجاتها ونضج الأوضاع وتوفر الإمكانيات الكادرية، في أن تعتمد صيغ الهيئات المساعدة الأخرى (مكتب منظمات ديمقراطية، مكتب عمل جماهيري، مكتب مؤسسات، مكاتب قطاعات للشباب والعمال والمرأة والمهنيين تضم المؤسسات والـ م.د العاملة في كل من هذه القطاعات..).

رابعاً– في الشأن المالي والإداري: لا يمكن إرساء التوجهات السليمة في المجال الحزبي بمعزل عن إيلاء القضايا المالية والإدارية كل الإهتمام الذي يعود إليها. فأن تكون إحتياجات الحزب المالية قائمة لتطبيق برنامجه أمر طبيعي وليست موضع جدل أو نقاش. لكن ــ وبالمقابل ــ ما لا يمكن التسليم به والخضوع لمفاعيل الأمر الواقع في سياقه هو أن تحجم المنظمات الحزبية عن الوفاء بالتزاماتها المالية وفي المقدمة منها: إشتراكات الحزبيين والأصدقاء وثمن منشورات الحزب ومطبوعاته والجباية الشعبية.

من الجانب الآخر ينبغي ضبط المصاريف ووقف الهدر ومواجهة النزعة المطلبية وتعزيز الإستقلال المالي للمنظمات الديمقراطية والإفادة من تقديمات المؤسسات لدعم النشاط الإجتماعي والتربوي الخ.. وترييح موازنات الحزب من خلال توسيع دائرة توظيف الكادر في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتعزيز إيرادات الحزب بتحويل مخصصات الرفاق (وكذلك الملاحق والدفعات الإستثنائية الخ.. التي يتلقونها) الذين يمثلون الجبهة في الأطر السياسية، إلى الصندوق المركزي وذلك تطبيقاً لقرار المكتب السياسي المصادق عليه من اللجنة المركزية ■

آب (أغسطس) 2007

حول النظام الداخلي المعدَّل ــ 2007

(1)

■ في سياق التحضير للمؤتمر الوطني العام الخامس، لم يقيّض لتعديلات اللجنة المركزية السادسة (**1998**ــ 2005) على النظام الداخلي، أن تجد طريقها إلى الترسيم، بسبب تعذر إنعقاد المؤتمر الخامس في تاريخه المحدد: 2004. ومع أن مؤتمرات منظمات الأقاليم التي إنعقدت في أواسط هذا العام قد ناقشت هذه التعديلات، إلا أن هذه المؤتمرات لم تستكمل، وإن شملت أكثر من نصف الأقاليم.

■ الكونفرنس الوطني العام الرابع (2005) لم يُدرج التعديلات على النظام الداخلي على جدول أعماله، بإستثناء ذلك التعديل الذي يشرّع إستخدامه تأجيل إنعقاد المؤتمر الخامس. لكن الكونفرنس ــ بالمقابل ــ خوّل اللجنة المركزية السابعة (**2005**ــ 2007)- المنبثقة من أعماله- بتعميق النقاش لهذه التعديلات وإقرارها.

■ وبالفعل، هذا ما إضطلعت به اللجنة المركزية في دورتها الثانية (نيسان/أبريل 2006) بعد حوالي 8 شهور من إختتام الكونفرنس الرابع، فأقرت النظام الداخلي المعدِل للصيغة التي أقرها في العام 1994 المؤتمر الوطني العام الثالث.. وأتى المؤتمر الوطني العام الخامس (2007) ليصادق على النظام الداخلي المعدّل بالصيغة إياها، فبات يُنسب إليه.

■ النقاش الذي أدارته اللجنة المركزية السادسة لتعديلات النظام الداخلي توقف مطولاً أمام الفقرة الثانية في المقدمة: «تسترشد الجبهة الديمقراطية **بالماركسية ــ اللينينية** كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره»، لجهة إحلال «الإشتراكية العلمية» مكان «الماركسية ــ اللينينية»، لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي: «تسترشد الجبهة الديمقراطية **بالإشتراكية العلمية** كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره»■

(2)

أجازت اللجنة المركزية السابعة هذا التعديل أيضاً، لكنها إرتأت ــ لأهميته ــ تعليق إعتماده النهائي على قرار المؤتمر الخامس الذي صادق عليه ــ عند إلتئامه ــ بالإستناد إلى ما يلي:

أولاً- نشأ الفكر الإشتراكي العلمي في المرحلة المعاصرة وإزدهرت طروحاته مع مطلع القرن التاسع عشر في مواجهة المظالم الإجتماعية الذي تسبب بها نمط الإنتاج الرأسمالي (المنطلق بكل زخمه في ذلك الحين) بفعل آليات الإستغلال والقهر والتغريب التي فرضها على الطبقة العاملة الحديثة التي تكوّنت بالتلازم مع نمط الإنتاج الرأسمالي. لكن هذا الفكر نزع ــ بإتجاهه العام ــ إلى المثالية والطوباوية والوعظية الأخلاقية.

ثانياً- الانجاز التاريخي لماركس وإنجلز تمثل بدءاً من أربعينيات القرن التاسع عشر بنقل الفكر الإشتراكي من مستواه الطوباوي إلى مستواه العلمي، فبتنا أمام ما يسمى بـ «الإشتراكية العلمية» التي إستندت إلى إكتشافات بالغة الأهمية على الطرح الإشتراكي، ومن بين أهمها ثلاثة:

1– إدخال الفهم المادي الجدلي على قراءة التاريخ، ما إرتقى به إلى مستوى العلم. وما يعنينا في السياق ليس علم التاريخ الملموس الذي يؤسسه هذا النهج، بل **النمط العام للتفكير النظري**، فهم العالم (بمعنى الإجتماع) الذي يدشنه هذا المنهج بواسطة ما يسمى بـ **«المادية التاريخية»** التي تقوم على المبادئ المؤسِسة التالية:

أ) الوجود (الواقع) الإجتماعي يحدد الوعي الإجتماعي. **ب)** التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يشكل محرك التاريخ. **ج)** وجهة التاريخ تصاعدية، تطورية، من التشكيلات الإقتصادية ــ الإجتماعية الأدنى إلى التشكيلات الأعلى. **د)** الحقيقة دائماً ملموسة ولا توجد حقيقة مجردة.

ومن بين الأمور التي ترتب على هذا ما يلي: نمط الإنتاج المادي هو القاعدة الحقيقية للتاريخ. محرك التاريخ يقوم على تطور قوى وعلاقات الإنتاج. الوعي في حقيقته هو تعبير عن علاقة مادية إجتماعية. التمييز بين الوجود الإجتماعي والوعي ليس تمييزاً بين حقيقتين، بل بين الحقيقة (الملموسة) والجانب المجرد من الحقيقة ذاتها. وعليه تضحي المادية التاريخية هي التعبير الأعم للعلاقة بين الوجود الإجتماعي والوعي..

2- كشف لغز نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، القائم على **قانون القيمة** الذي من خلاله تتحدد قيمة السلعة (أية سلعة) بعدد الساعات الضرورية إجتماعياً (أي بمستوى معيّن من تطور قوى وعلاقات الإنتاج) لإنتاجها.

وبما أن **قوة العمل** سلعة يتم تبادلها في سوق العمل، فإن قيمتها تتحدد بعدد الساعات الضرورية إجتماعياً لإنتاجها وإعادة إنتاجها؛ وإلى ما يساويها بالسلع الأخرى، فإن ميزتها تتحدد بكونها مولدّة لـ **«فائض قيمة»** يستحوذ عليه صاحب رأس

المال، فيستهلك قسماً منه، ويحوّل القسم الآخر إلى رأس مال يضاف إلى الأصل في سياق ما يسمى بـ «مراكمة رأس المال».
لقد كشف **قانون القيمة** جوهر إستغلال رأس المال لقوة العمل (الرأسمالي للعامل)، وآلية هذا الإستغلال التي تصب في الدائرة الحلزونية الصاعدة لتوسيع رأس المال.

3- كشف جوهر الأزمة البنيوية للرأسمالية، بما هي أزمة فيض تراكم رأس المال الناجم عن **التناقض** بين متطلبات تعجيل التراكم بزيادة إنتاجية العمل من جهة، وبين التدهور في معدلات الربح الذي تقود إله هذه الزيادة من جهة أخرى ــ والأزمة في هذا السياق المحدد ليست سوى محطة إضطرارية مؤقتة لحل هذا التناقض، بما تنطوي عليه هذه المحطة من تدمير جزئي لرأس المال الإجتماعي (تكون الأسواق المالية أحد أهم ميادينها) وتخفيض شامل لقيمته ■

(3)

■ على خلفية نضالات الطبقة العاملة وتشكل حركتها وإنتظام صفوفها وإرتقاء وعيها لذاتها، سمحت الإكتشافات النظرية التي أشرنا إلى بعض أهم عناوينها بتأسيس «**الإشتراكية العلمية**» وبارتياد آفاقها النضالية الرحبة على يد الطبقة العاملة المنظمة بأحزابها ونقاباتها. وعلى هذه الخلفية التراكمية يندرج الإنجاز التاريخي بقيادة لينين الذي أسس أول نظام سياسي رفع راية الإشتراكية العلمية في تاريخ البشرية.
■ لا تفوتنا في السياق الإشارة إلى الإنجازات بالغة الأهمية التي حققها لينين في الحقل النظري ومن بين أهمها: قانون التطور المتفاوت الذي يحكم الرأسمالية في مرحلته الإمبريالية، والذي يطرح إمكانية إنتصار الثورة الإجتماعية بقيادة الطبقة العاملة في بلد رأسمالي متخلف، ما سمح ببلورة استراتيجية الثورة الروسية للإطاحة بالنظام القيصري التي قامت على تحالف بين العمال والفلاحين الخ.. ومن بينها أيضاً: الربط بين الثورة الإشتراكية والنضال الوطني التحرري في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة.. هذا دون أن ننسى إجتراح لينين لنظرية الحزب الطليعي وعلاقته مع الطبقة العاملة، والحركة النقابية..
■ الجدير بالذكر أن هذه القامات التاريخية (ماركس، إنجلز، لينين) وغيرها من الأسماء اللامعة التي يضيق المجال عن ذكرها (بليخانوف، كاوتسكي، هيلفردينغ، ليبكنشت، روزا لوكسمبورغ...)، التي جمعت بين عبقرية الفكر وإبداعه وفعالية الدور القيادي في الميدان.. هذه القامات العالية لم تنسب هذا الفكر إلى نفسها، ولم تسمِه بإسمها أو إسم غيرها، بل أجملته بعنوان عريض هو: **الإشتراكية العلمية.**
■ كما يجدر التذكير أن الإشتراكية العلمية ــ على مستويي النظرية والتطبيق ــ واصلت وما زالت تواصل تطورها على يد قادة ومفكرين كبار بعد رحيل «الآباء المؤسسين» الآنف ذكرهم، ومنهم: ماوتسي تونغ، ديمتروف، غرامشي، لوكاش، ألتوسير، بولانتزاس، لوسيان سيف، سمير أمين، وغيرهم... ومن الخطأ نسب الإشتراكية العلمية إلى أي منهم أو إلى عدد منهم، وإن جاز الكلام عن أفكار وإجتهادات (وطروحات، وفرضيات عمل..) تقدموا بها، لم يتشكل دائماً، وليس بالضرورة أن يتشكل، إجماع حولها ■

(4)

■ لم يحل مصطلح الماركسية ــ اللينينية مكان الإشتراكية العلمية في الأدبيات السياسية إلا بعد وفاة لينين، ليس لإعتبارات متعلقة بصون نقاء «النظرية» أمام احتمالات التحريف والإجتزاء، بل من أجل توفير مظلة تسمح بنسب التوجهات والسياسات المتعلقة ببناء الإشتراكية في الظرف العصيب الذي كان يجتازه الإتحاد السوفياتي إلى هذه «النظرية» أو إشتقاقاتها المباشرة، الأمر الذي فتح المجال أمام «التوظيف السياسي» للنظرية بكل ما ترتب عليه من سلبيات، لسنا بوارد الخوض بها في هذه العجالة.
■ من كل ما سبق نخلص إلى التالي: إن الإشتراكية العلمية هي النظرية التي تعبر عن فكر الطبقة العاملة ورؤيتها الثورية للواقع الإجتماعي في إطار مسيرة تطوره التاريخي وآفاق هذه المسيرة. وهي نظرية تتميّز بأنها علمية وثورية في آن؛ إنها **علمية** بمعنى أنها ليست عقيدة جامدة أو وصفة ثابتة، بل هي منهج يلخص قوانين التطور الإجتماعي ويطبقها بإبداع لتحليل الواقع كما هو في الحقيقة بعيداً عن التزييف والتشويه الأيديولوجي الذي تمارسه الطبقات المسيطرة من أجل تكريس هيمنتها الفكرية على الكادحين وتضليلهم. وهي **ثورية**، بمعنى أنها لا تكتفي بوصف الواقع وتحليله، بل تشكل دليلاً للعمل من أجل تغييره تغييراً ثورياً لمصلحة العمال وعموم الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم ■

2013

النظـــام الــداخلــي
المعدل في المؤتمر الوطني العام الخامس ــ 2007

I
الحزب : التعريف والأهداف

1– الجبهـة الديمقراطيـة لتحريـر فلسـطين (ج. د. ت. ف) حـزب ديمقراطـي ثـوري، وهـي إتحـاد إختيـاري لمناضـلات ومناضلين من العمال والفلاحين والشبيبة والمثقفين وصغار الكسبة وسائر الكادحين، من أجل التحرر الوطني الناجز لشعب فلسطين ومستقبله الإشتراكي.

2– تسترشد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره.

3– الجبهة الديمقراطية هي جزء من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية، وتسعى لاتحاد فصائلها المتقدمة.

4– في المرحلة التاريخية الراهنة لنضال الشعب الفلسطيني، مرحلة التحرر الوطني، تناضل الطبقة العاملة الفلسطينية في طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران 1967.

5– إن واقع الإحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، وواقع التبديد والإقتلاع والتشريد والتمييز ومحاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية خارجها، يشكل الأساس الموضوعي لوحدة مجموع طبقات الشعب في النضال من أجل إنجاز التحرر الوطني والإنعتاق من النير الإمبريالي الصهيوني. وبالمقابل، فإن شرائح ضيقة من البورجوازية الطفيلية

والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة فيها، تجد مصلحتها في التساوق مع مشاريع الحلول والحلول التي تمس بمصالح الشعب الفلسطيني أو تنتقص من حقوقه الوطنية.
إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تسعى لتوطيد وحدة طبقات الشعب وقواه الوطنية في مختلف أماكن تواجده داخل الوطن وخارجه في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز الإئتلاف الوطني الشامل في إطارها على قاعدة برنامجها وبما يرسخ مكانتها ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
6– ان تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفتح الطريق للنضال من أجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه في ظل فلسطين ديمقراطية، موحدة، متحررة من الصهيونية والنفوذ الإمبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والإضطهاد القومي والعنصري والديني.
7– إن إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي يدشن مرحلة إنتقالية تاريخية تلعب الطبقة العاملة خلالها دوراً قيادياً في المجتمع على أساس من الديمقراطية والتعددية من أجل بناء الإشتراكية وإلغاء إستغلال الإنسان للإنسان بكافة أشكاله.
8– إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تناضل من أجل تعزيز التحالف بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية في كفاحها ضد التبعية والنفوذ السياسي للإمبريالية وهيمنتها الإقتصادية والثقافية والإحتلال الأجنبي بكل أشكاله، وضد الإحتلال الإسرائيلي والإستعمار الصهيوني التوسعي، من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الإجتماعي، ومن اجل تعميق التضامن العربي وتطويره في المجالات كافة، والوحدة العربية على أساس من الديمقراطية والتكافؤ والإختيار الشعبي الطوعي الحر.
9– إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين جزء من حركة الطبقة العاملة العربية والعالمية، التي تقف وجماهير الشعوب المضطهدة في طليعة القوى المناضلة من أجل عالم تسوده الحرية والديمقراطية والسلم والمساواة بين الشعوب.
10– إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تسعى الى تعزيز أواصر الأخوة والتساند الكفاحي مع شعوب العالم المناضلة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتنمية والتقدم الإجتماعي والسلم العالمي، وتوطيد التضامن الأممي بين الطبقات العاملة في كل البلدان في النضال المشترك من أجل إنتصار الإشتراكية ■

II
الحزب : المبدأ التنظيمي الأساس

1– إن المبدأ التنظيمي الأساس الذي تقوم عليه الجبهة الديمقراطية هو المركزية الديمقراطية التي تنظم علاقاتها الداخلية وتوجه علاقاتها مع الجماهير. وهي تعبير عن وحدة الفكر والعمل بين جميع منظمات الحزب ومناضليه والضمانة الأكيدة لها.
2– إن المركزية الديمقراطية هي في الأساس تعبير عن المزايا المادية الموضوعية التي تتوفر لدى الشريحة المتقدمة للطبقة العاملة والتي تكتسبها الطبقة العاملة بعمومها، تدريجياً، من نمط حياتها ودورها في المجتمع والإنتاج: مزايا الجماعية وتقسيم العمل والوحدة المتزايدة للمصالح النهائية للطبقة العاملة والتماسك بين صفوفها، والإنضباط وروح المثابرة والصبر وطول النفس والقدرة على رؤية مصالح مجموع الشعب والتقدير الدقيق لنسبة القوى بينه وبين أعدائه.
3– إن المركزية الديمقراطية كمبدأ لصياغة العلاقات الحزبية الداخلية تضمن المشاركة لجميع أعضاء الحزب ومنظماته في رسم سياسته، وتشكيل الهيئات القيادية بالإنتخابات، وممارسة الرقابة الحزبية من أدنى الى أعلى وبالعكس، والتزام الأقلية برأي الأغلبية وقراراتها والهيئات الدنيا بقرارات الهيئات العليا وكافة منظمات الحزب بقرارات اللجنة المركزية والمؤتمر الوطني العام، مع ضمان حق الأقلية في أن تعبر عن رأيها وأن تناضل في سبيله من خلال الأطر والقنوات الحزبية، وممارسه مبدأ القيادة الجماعية في التقرير والمسؤولية الفردية في التنفيذ، وانتهاج أسلوب النقد والنقد الذاتي من أجل تصحيح الأخطاء وتقويم أسلوب العمل الحزبي، ومعالجة النواقص والثغرات لدى الأعضاء والهيئات.
4– إن مبدأ المركزية الديمقراطية كموجه للعلاقة مع الجماهير يعني الإنغراس العميق في الحركة الجماهيرية وأن الحزب هو فصيل طليعي يأبى الإنعزال عن هذه الحركة ولا يتأخر عن ركبها، وهو يتعلم من الجماهير ويتمثل همومها ومشكلاتها وتجاربها، ويدافع عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعب ويقود نضالها اليومي وينظمه ويربطه بالنضال الوطني العام، وكونه يعتمد على طاقات الجماهير المنظمة في إنجاز العمل الثوري، فهو يثابر على العمل في أوساط الجماهير وعلى تنظيمها في النقابات والإتحادات والمنظمات الشعبية وغيرها من الأطر والمؤسسات الجماهيرية ■

III
الأحكام والهيكلية التنظيمية

المادة الأولى

1– يتكون تنظيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من منظماتها الحزبية في الوطن وأقطار اللجوء والبلدان التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لأغراض العمل أو الدراسة، وفي مجالات العمل الأخرى.

2– وإنطلاقاً من أواصر الأخوة والوحدة المصيرية التي تربط بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وإدراكاً لخصوصية الوضع الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، كونهم جزء من الشعب الفلسطيني الموحد في اطار حركته الوطنية الفلسطينية المستقلة، وهم في الوقت نفسه يندمجون إندماجاً عضوياً في المجتمع الأردني كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مما يملي إنخراطهم في النضال الوطني الديمقراطي في إطار الحركة الوطنية الأردنية، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحتفظ بعلاقة كفاحية مع حزب الشعب الديمقراطي الأردني تكفل قراراً مشتركاً في القضايا التي تشكل عناصر التداخل بين الحركتين الوطنيتين، وفقاً لإطار العمل المشترك المقر ما بين الحزبين.

الباب الأول: العضوية

المادة الثانية– شروط العضوية: لكل فلسطيني وفلسطينية يبلغ من العمر 16 عاماً، الحق في الإنضمام الى الجبهة الديمقراطية بعد الإطلاع على برنامجها السياسي ونظامها الداخلي والموافقة عليهما، والإلتزام بالعمل ضمن إحدى المنظمات الحزبية.

المادة الثالثة– الإنتظام: يتم التقدم بطلب الإنتظام الى الخلية في موقع العمل أو السكن، التي تدرسه وتبت فيه وتبلغ قرارها بشأنه الى اللجنة المحلية.

المادة الرابعة– حقوق العضو: يكون للعضو الحقوق التالية:

1– أن ينتخب ويُنتخب لكافة المؤتمرات الحزبية واللجان القيادية.

2– أن يطرح رأيه داخل الإجتماعات الحزبية، بسياسة الجبهة الديمقراطية وتطبيقاتها ومواقفها وخطط عملها، وأن يعبّر عن هذا الرأي ويساهم في الحوار الداخلي في المؤتمرات والمجالس التنظيمية وغيرها من الوسائل والأطر التي تقرها الهيئات المعنية.

3– أن يساهم في مناقشة ورسم كافة الخطط والقرارات التي تتخذها منظمته الحزبية وأن يدلي بصوته للبت بها.

4– أن ينسحب من عضوية الجبهة وذلك بكتاب إستقالة يُقدم الى هيئته الحزبية.

المادة الخامسة– واجبات العضو: يترتب على العضو الواجبات التالية:

1– أن يعمل في إحدى الوحدات أو الهيئات الحزبية ملتزماً بالمبادئ التنظيمية، ويؤدي المهمات التي توكلها إليه.

2– أن يدرس برنامج الجبهة السياسي ونظامها الداخلي وأدبياتها وخطط عملها ومواقفها السياسية، ويحسِّن معرفته بالواقع الفلسطيني والعربي، ويعمّق إمتلاكه للمنهج الإشتراكي العلمي واطلاعه على خبرة الحركة الثورية العالمية.

3– أن يسدد اشتراكاته الحزبية بانتظام ويساهم في النشاطات المالية للجبهة وفي حماية أموالها وصيانة ممتلكاتها، وأن يحافظ على مصلحتها العامة وأمنها.

4– أن يمارس عملاً سياسياً منتظماً في موقع عمله وسكنه وسائر المجالات الجماهيرية التي يحتك بها، من أجل نشر مواقف الجبهة ونداءاتها وآرائها وشعاراتها النضالية، وأن يساهم في توزيع صحافة الجبهة وأدبياتها وبياناتها.

5– أن ينخرط في نضالات الجماهير من أجل مطالبها المباشرة، وأن يساهم في دراسة مشكلاتها وهمومها ومطالبها ومناقشتها داخل المنظمة الحزبية، وفي فضح أشكال الإستغلال الواقعة عليها وتوضيح حقوقها وحثها على التحرك للنضال دفاعاً عن تلك الحقوق والمطالب، وأن يشارك في تنظيم وقيادة هذا النضال وفقاً لتوجهات الجبهة.

6– أن ينخرط في المنظمات الجماهيرية والمهنية الديمقراطية واللجان العمالية وأن يقوم بدور طليعي في بنائها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية المنظمة وفي توجيه نشاطها وتعزيز الممارسة الديمقراطية في صفوفها على قاعدة احترام لوائحها الداخلية.

7– أن ينتسب الى المنظمات النقابية والجماهيرية والإجتماعية التي تؤهله لها مهنته ووضعه الإجتماعي، وأن يعمل داخلها وفقاً لتوجهات الجبهة ومن أجل تعزيز نفوذها، وأن يسعى الى توسيع صفوف هذه المنظمات وتفعيل دورها.

8– أن يسعى لتعزيز نفوذ الجبهة وتوسيع قاعدتها المنظمة في صفوف الطبقة العاملة وقطاعات الشباب والمرأة وسائر القطاعات الجماهيرية والفئات الإجتماعية الأخرى، وأن يعمل على ضم أعضاء جدد إليها ممن تبرزهم النضالات الجماهيرية، وخاصة من بين نشطاء المنظمات الديمقراطية واللجان العمالية.

الباب الثاني: الخلية، المنظمة المحلية، منظمة المنطقة، منظمة الفرع

المادة السادسة– الخلية

1– الخلية هي الوحدة التنظيمية الأساس للجبهة، عليها يقوم البناء التنظيمي، ومنها تنطلق كافة النشاطات، ومن خلالها تكون الصلة اليومية والمباشرة مع الجماهير.

2– أ) تتشكل الخلية على أساس موقع العمل أو الدراسة أو السكن أو المهنة الواحدة أو المؤسسة الواحدة أو المنظمة الجماهيرية أو الإجتماعية الواحدة.

ب) تحدد لجنة الفرع حجم الخلية حسب ظروف النضال وشروطه الملموسة وطبيعة المهام المطروحة وبما ينسجم مع التوجه العام المقر من لجنة الإقليم.

ج) تجتمع الخلية مرة شهرياً وكلما إقتضى الأمر.

د) توزع الخلية العمل والمهام بين أعضائها، وتنتخب أميناً ونائباً ومقرراً من بين أعضائها.

3– تتحمل الخلية الواجب الرئيسي في ترجمة سياسة الجبهة ومواقفها بشكل يومي وملموس في وسطها الجماهيري والإجتماعي المحدد، وفي الإسهام بصياغة هذه السياسة بالجهد الجماعي لأعضائها.
إن الإضطلاع بهذا الدور، اذ ينطلق من جهد متواصل لتمليك الأعضاء برنامج الجبهة ووثائقها ومواقفها، يقوم بالأساس على إنغراس الخلية في عمل جماهيري منظم يوجه نشاطها نحو ما يلي:
أ) نشر برنامج الجبهة وسياستها ومواقفها وشعاراتها النضالية على أوسع نطاق في مجال نشاط الخلية وإدارة الحوار الديمقراطي حولها مع الجمهور الصديق.
ب) الإنخراط في اللجان العمالية والمنظمات الجماهيرية والمهنية الديمقراطية والإضطلاع بدور توجيهي وقيادي في صفوفها، والإنتساب إلى النقابات والمنظمات الشعبية والمهنية والمؤسسات الإجتماعية والسعي إلى تفعيل دورها، والمشاركة النشطة في مختلف أشكال تنظيم الجماهير أو قطاعات منها سواء كانت هذه الأشكال ثابتة أو مؤقتة.
ج) كسب أعضاء جدد للمنظمة الحزبية عبر هذا النشاط النضالي متعدد الأوجه.
د) جمع إشتراكات الأعضاء وتبرعات الأصدقاء والأنصار وتنظيم مشاركتهم في حملات الدعم المالي للجبهة.
هـ) تقدم الخلية تقريراً شهرياً عن نشاطها إلى اللجنة المحلية.

المادة السابعة– المنظمة المحلية

1– تتشكل المنظمة المحلية من عدد من الخلايا العاملة في نطاق الموقع الجغرافي أو الإطار الجماهيري أو المهني أو المؤسسي الواحد.
2– تعقد المنظمة المحلية مؤتمراً مرة كل سنة وكلما إقتضى الأمر. يضم مؤتمر المنظمة المحلية أعضاء اللجنة المحلية والخلايا ويتناول ما يلي:
أ) مناقشة وتقييم خطة عمل الفترة الزمنية المنصرمة واعتماد خطة عمل المنظمة المحلية للفترة القادمة.
ب) إنتخاب اللجنة المحلية بالإقتراع الإفرادي والسري والمباشر بعد أن يحدد المؤتمر أسس تشكيلها. وبدورها توزع اللجنة المحلية العمل والمهام بين أعضائها وتنتخب أمينها ونائبه ومقرر اللجنة المحلية.
ج) إنتخاب مندوبي المنظمة المحلية بالإقتراع الإفرادي والسري والمباشر إلى المؤتمرات الأعلى.

3– اللجنة المحلية

أ) تجتمع اللجنة المحلية مرة كل شهر وكلما إقتضى الأمر، وتتولى مهام التوجيه والإشراف على النشاط الداخلي والجماهيري والنضالي للمنظمة المحلية وفقاً لقرارات وتوجيهات مؤتمر المنظمة المحلية والهيئات الأعلى، وبما يوحّد عمل المنظمة المحلية في مجال نشاطها المحدد على مختلف الصعد.
ب) ترفع اللجنة المحلية تقريراً شهرياً عن نشاطها إلى الهيئة الأعلى وعن حصيلة أعمالها إلى مؤتمر المنظمة المحلية.

المادة الثامنة– منظمة المنطقة

1– تتشكل منظمة المنطقة في المنطقة الجغرافية أو الإدارية الواحدة أو في الإطار الجماهيري أو المهني أو المؤسسي الواحد الذي يضم عدداً من المنظمات المحلية.
أ) تعقد منظمة المنطقة مؤتمراً دورياً عادياً مرة كل سنتين وكلما إقتضى الأمر. يضم المؤتمر جميع أعضاء المنظمات المحلية العاملين في المنطقة أو مندوبين منتخبين عنهم، ويكون أمين المنطقة عضواً طبيعياً في هذا المؤتمر، وكذلك أعضاء لجنة المنطقة غير الأعضاء في أيٍ من المؤتمرات المحلية.
ب) يناقش مؤتمر المنطقة خطة العمل على مختلف الصعد السياسية والنضالية والجماهيرية والمالية ويبت فيها.
2– ينتخب مؤتمر المنطقة مندوبيه إلى المؤتمر الأعلى، كما ينتخب لجنة منطقة من بين أعضائه بعد تحديد حجمها.

3– لجنة المنطقة

أ) توزع لجنة المنطقة العمل والمهام بين أعضائها وتنتخب أمينها ونائبه ومقرراً، وتحدد وتيرة إجتماعاتها الدورية.
ب) تتولى لجنة المنطقة مهام التوجيه والإشراف على النشاط النضالي والداخلي والجماهيري للمنظمات المحلية العاملة في نطاقها وفقاً لقرارات وتوجيهات مؤتمر المنطقة والهيئة الأعلى، وبما يوحّد نشاط هذه المنظمات في دائرة عملها على مختلف الصعد.
ج) تقدم لجنة المنطقة تقريراً عن نشاطها إلى مؤتمر المنطقة وترفع تقاريرها الدورية للهيئة الأعلى بانتظام.
د) تتولى لجنة المنطقة مسؤولية التمثيل السياسي للجبهة على صعيد المنطقة.

المادة التاسعة– منظمة الفرع

1– **أ)** تتشكل منظمة الفرع في الأقاليم على مستوى الوحدة الجغرافية أو الإدارية الواحدة أو في الإطار الجماهيري أو المهني أو المؤسسي الواحد، وكذلك في البلدان التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لأغراض العمل أو الدراسة.
ب) تضم منظمة الفرع عدداً من المنظمات التي تكون لجنة الفرع بمثابة هيئتها الأعلى.
2– تعقد منظمة الفرع مؤتمراً عادياً مرة كل سنتين وكلما إقتضى الأمر. يضم المؤتمر مندوبين منتخبين من مؤتمرات المنظمات العاملة في نطاقها، ويكون أمين الفرع عضواً طبيعياً في هذا المؤتمر، وكذلك أعضاء لجنة الفرع غير الأعضاء في المنظمات الأدنى.
3– **أ)** يناقش مؤتمر الفرع ويقر خطة العمل على مختلف الصعد السياسية والنضالية والجماهيرية والمالية.

ب) ينتخب مؤتمر الفرع مندوبيه الى مؤتمر الإقليم أو إلى المؤتمر الوطني العام (بالنسبة لمنظمات الفروع العاملة وسط الجاليات).

4– لجنة الفرع

أ) تُنتخب من مؤتمر الفرع، وهي تنتخب، بدورها، أمينها ونائبه ومقرراً وتوزع المهام الأخرى بين سائر أعضائها.

ب) تتولى لجنة الفرع مهام التوجيه والإشراف على النشاط النضالي والداخلي والجماهيري للمنظمات العاملة في نطاقها وفقاً لقرارات وتوجهات مؤتمر الفرع (والهيئة الأعلى) ولجنة الإقليم، وبما يوحد نشاط هذه المنظمات في دائرة عملها على مختلف الصعد.

ج) تقدم لجنة الفرع تقريراً عن نشاطها الى مؤتمر الفرع وتقدم تقاريرها الدورية الى الهيئة الحزبية الأعلى بانتظام.

د) تتولى لجنة الفرع مسؤولية التمثيل السياسي للجبهة على صعيد الفرع.

الباب الثالث: منظمات الأقاليم

المادة العاشرة

1– أ) تتشكل في المحافظات، أو في عدد منها، في الوطن، وفي أقطار اللجوء التي تقيم فيها بصفة دائمة تجمعات رئيسية للشعب الفلسطيني، منظمة إقليم للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحمل اسم «منظمة الجبهة الديمقراطية في...».

ب) تتمتع منظمات الأقاليم بدرجة من الإستقلال الذاتي في صياغة برنامجها النضالي المحلي والذي ينسجم مع البرنامج السياسي والخط السياسي للجبهة ككل.

ج) يحق للجان الأقاليم وضع لوائح تنظيمية خاصة بها بما لا يتعارض مع النظام الداخلي للجبهة.

2– أ) يتكون مؤتمر الإقليم من مندوبين منتخبين عن سائر منظمات الجبهة العاملة في نطاق الإقليم، ويكون أمين الإقليم عضواً طبيعياً في هذا المؤتمر، وكذلك أعضاء لجنة الإقليم غير الأعضاء في أي من المؤتمرات الأدنى.

ب) يعقد مؤتمر الإقليم دورة عادية مرة كل سنتين ويحق للجنة الإقليم أو لثلث أعضاء المؤتمر دعوته إلى دورة طارئة، كما يحق لثلثي أعضاء لجنة الإقليم تأجيل دورة إنعقاده في الظروف الطارئة بقرار مسند وخاضع لمصادقة اللجنة المركزية.

3– يتولى مؤتمر الإقليم المهمات التالية:

أ) وضع البرنامج النضالي المحلي لمنظمة الإقليم ورسم سياستها العامة في كافة الشؤون النضالية والحزبية وفي العلاقة مع القوى السياسية.

ب) مناقشة تقرير لجنة الإقليم ومحاسبتها على أداء المهمات الموكلة اليها من قبل المؤتمر أو اللجنة المركزية.

ج) انتخاب لجنة الإقليم من بين أعضائه الذين انقضت على عضويتهم في الجبهة الديمقراطية مدة سنتين.

د) انتخاب مندوبي مؤتمر الإقليم الى المؤتمر الوطني العام.

ه) دراسة الوضع المالي في الإقليم واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنمية ايرادات الجبهة ورفدها.

4– لجنة الإقليم (القيادة المركزية للإقليم)

أ) هي الهيئة القيادية المسؤولة عن توجيه عمل منظمة الإقليم خلال الفترة بين المؤتمرين.

ب) تتشكل لجنة الإقليم بواسطة الإنتخاب في مؤتمر الإقليم. وتنتخب لجنة الإقليم أميناً ونائباً ومقرراً وسائر أعضاء الأمانة، وتحدد وتيرة إجتماعاتها ووتيرة إجتماعات أمانتها. وتوزع لجنة الإقليم (وأمانتها) العمل والمهام بين أعضائها.

ج) تتولى لجنة الإقليم مسؤولية وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ السياسة والمقررات التي يضعها مؤتمر الإقليم والسهر على تطبيقها وقيادة العمل اليومي لمنظمات الإقليم وتخطيط نموها التنظيمي ورسم برامج التثقيف الخاصة بهيئاتها القاعدية وتطبيقها والإشراف على تنسيق وتوجيه النشاط اليومي لجميع الهيئات التابعة لها.

د) ترفع لجنة الإقليم إلى الهيئة الأعلى تقاريرها الدورية عن مختلف جوانب عمل منظمة الإقليم السياسية والتنظيمية والجماهيرية والمالية.

هـ) تشكل لجنة الإقليم مكاتب أو لجان متخصصة ملحقه بها وتقدم تقارير دورية عن نشاطاتها الى لجنة الإقليم والهيئات المختصة في اللجنة المركزية.

و) تشكل لجنة الإقليم دائرة تنظيمية أو أكثر على مستوى قطاعي/جهوي (المنظمة الجماهيرية أو المهنية أو المؤسسة../المدينة، المحافظة، الجهة، الإقليم) توحد وتوجه عمل منظمات الفروع والمنظمات الأخرى العاملة في نطاقها، وتكون بمثابة الهيئة الحزبية الأعلى لهذه الفروع. وتعتمد كل لجنة اقليم لائحة داخلية تنظم علاقة هذه الدوائر بمختلف الهيئات الحزبية في الإقليم.

ز) تتشكل على مستوى منظمات فروع الجاليات، أو عدد منها، هيئة حزبية تتولى المسؤوليات الحزبية المنوطة بلجنة الإقليم. وتعتمد هذه الهيئة الحزبية لائحة داخلية تنظم علاقتها بمنظمات الفروع العاملة في نطاق مسئوليتها.

الباب الرابع: المركز القيادي الواحد للجبهة

المادة الحادية عشرة: يتشكل المركز القيادي الواحد للجبهة من: المؤتمر الوطني العام والمجلس الحزبي العام واللجنة المركزية والمكتب السياسي وأمانة سر اللجنة المركزية.

المادة الثانية عشرة

1– أ) المؤتمر الوطني العام هو أعلى سلطة سياسية وتشريعية في الجبهة.

ب) يتكون من مندوبين منتخبين عن مؤتمرات الجبهة في الأقاليم والفروع ومجالات العمل الأخرى، ويكون الأمين العام عضواً طبيعياً في المؤتمر، وكذلك أعضاء اللجنة المركزية المنخرطين في إحدى الهيئات الحزبية، من غير الأعضاء في أيٍ من المؤتمرات الأدنى.

ج) يحق لكل عضو أن يرشح نفسه لعضوية المؤتمر الوطني العام شرط أن يكون قد مضى على عضويته في الجبهة مدة سنتين على الأقل.

2– أ) يعقد المؤتمر الوطني العام دورة عادية كل أربع سنوات ويحق للجنة المركزية دعوته إلى اجتماع طارىء.

ب) يحق للجنة المركزية بأغلبية ثلثي إجمالي عضويتها العاملة تأجيل دورة إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف الطارئة.

3– يتولى المؤتمر الوطني العام المهام التالية:

أ) رسم السياسة العامة للجبهة وإقرار برنامجها وتعديله.

ب) إقرار النظام الداخلي وتعديله.

ج) رسم السياسة التنظيمية العامة للجبهة.

د) إنتخاب اللجنة المركزية ومحاسبتها.

هـ) إنتخاب لجنة الرقابة الحزبية المركزية ومحاسبتها.

و) أية قضايا أخرى يقرر المؤتمر بحثها.

4– يحق للمؤتمر الوطني العام تخويل الصلاحيات التي يحددها الى اللجنة المركزية خلال الفترة بين دورتي إنعقاده.

المادة الثالثة عشرة– المجلس الحزبي الوطني العام(الكونفرنس الوطني العام)

1– ينعقد المجلس الحزبي الوطني العام بجدول أعمال محدد بناء على قرار تتخذه اللجنة المركزية.

2– يتمتع المجلس الحزبي الوطني العام بصلاحيات المؤتمر الوطني العام، ويتشكل بواسطة الإنتخاب من المؤتمرات الإقليمية والفرعية أو من الهيئات القيادية المنبثقة عن هذه المؤتمرات.

المادة الرابعة عشرة– اللجنة المركزية

1– اللجنة المركزية هي الهيئة القيادية السياسية والتنظيمية الأولى في الفترة ما بين إنعقاد مؤتمرين.

2– اللجنة المركزية ينتخبها ويحدد عدد أعضائها وعدد إحتياطها المؤتمر الوطني العام. ويشترط في عضو (واحتياط) اللجنة المركزية أن يكون قد مضى مدة أربع سنوات على عضويته الحزبية.

3– تعقد اللجنة المركزية، بدعوة من المكتب السياسي، دورة عادية كل أربعة شهور، وكلما إقتضى الأمر، وتضع لنفسها لائحة داخلية تنظم إجتماعاتها وعملها. كما يمكن أن تعقد اللجنة المركزية دورات أخرى بطلب من ثلث إجمالي أعضائها العاملين.

4– تتولى اللجنة المركزية المهام التالية:

أ) تحديد الإتجاهات السياسية لنشاط ومهام الحزب في اطار السياسة العامة المقرة في المؤتمر الوطني العام.

ب) البت والتقرير بكافة المسائل التي تقع بين دورتي المؤتمر.

ج) إنتخاب أمين عام اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأمانة سر اللجنة المركزية ومحاسبتهما.

د) المصادقة على موازنة الجبهة وتدقيق ماليتها.

هـ) تشكل اللجنة المركزية الدوائر واللجان المختصة في إطارها التي تتحمل مسؤولية تنفيذ كافة المهمات المكلفة بها.

و) توسع نفسها بأغلبية (النصف+ 1) من إجمالي عضويتها العاملة، بإضافة عدد من أعضاء الإحتياط. كما توسع نفسها بأغلبية (النصف+1) من خلال ضم كوادر بارزة ومختبرة كأعضاء جدد في الإحتياط بعد تزكيتهم من هيئاتهم الحزبية، على أن لا يقترح هؤلاء لعضوية اللجنة المركزية قبل مرور سنة من تاريخ ضمهم للإحتياط. وفي كل الأحوال لا تتجاوز نسبة التعيين 15% من إجمالي قوام اللجنة المركزية (العضوية العاملة + الإحتياط).

ز) إسقاط عضوية اللجنة المركزية (العاملة أو الإحتياط) أو تجميدها يتم بقرار من اللجنة المركزية بالأغلبية المطلقة (النصف+ 1) من إجمالي عضويتها العاملة.

المادة الخامسة عشرة– المكتب السياسي

1– المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية العليا للجنة المركزية من أجل تطبيق قراراتها. ويتكون من عدد من الأعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية بالإقتراع الإفرادي والسري والمباشر.

2– يجتمع المكتب السياسي دورياً ويحق لأحد أعضائه دعوته لاجتماع استثنائي.

3– يقدم المكتب السياسي تقريراً عن أعماله بصورة منتظمة لدورات اللجنة المركزية.

المادة السادسة عشرة– أمانة سر اللجنة المركزية

تتولى أمانة سر اللجنة المركزية، تحت إشراف وتوجيه المكتب السياسي، تنظيم وإدارة عمل اللجنة المركزية والتنسيق اليومي بين مكاتبها واللجان المنبثقة عنها، وهيئاتها المختصة، وقيادة وتوجيه عمل مختلف المنظمات الحزبية ومراقبة تطورها وإنتقاء كادرها وتأهيله وتوزيعه، وتأمين الأجهزة اللازمة لإنتظام عمل اللجنة المركزية في مختلف المجالات. كما تتولى التحضير لاجتماعات اللجنة المركزية وتأمين الصلة المنتظمة مع اعضائها، وتكون قراراتها خاضعة لمصادقة المكتب السياسي.

المادة السابعة عشرة– الرقابة الحزبية

1– تتحدد مهمة الرقابة الحزبية من خلال اللجان المنتخبة لهذا الغرض بالإشراف على التطبيق السليم للنظام الداخلي، وضمان حقوق الأعضاء والهيئات الحزبية على جميع المستويات الحزبية، والتدخل للبت بالإجراءات التنظيمية التي تمس حقوق الأعضاء والهيئات والتي تكون موضع اعتراض.

2– يحق للهيئات والأفراد مخاطبة لجان الرقابة الحزبية مباشرة وبالظرف المغلق، وتكون قراراتها ملزمة ضمن نطاق مهماتها.

3– تقدم لجان الرقابة الحزبية تقاريرها إلى المؤتمرات الحزبية المعنية عند إنعقادها، كما تقدم ملاحظاتها واقتراحاتها، دورياً، إلى الهيئات الحزبية ذات الشأن.

4– تُنتخب لجان الرقابة الحزبية من مؤتمرات منظمات الأقاليم. أما بالنسبة لمنظمات فروع الجاليات فيلحظ لها ترتيب خاص تبعاً للصيغة التنظيمية القيادية المعتمدة.

5– يُراعى في كل الحالات لدى تشكيل لجان الرقابة الحزبية الفصل بين الوظائف القيادية الحزبية التنفيذية وبين وظائف هذه اللجان التحكيمية في تحديد التجاوزات على النظام الداخلي وتفسيره والمراقبة على حسن تطبيقه.

6– تعمل لجان الرقابة الحزبية في اطار توجيهات لجنة الرقابة الحزبية المركزية التي تمارس دورها على صعيد الجبهة ككل وتقدم تقاريرها دورياً إلى اللجنة المركزية.

7– ينتخب المؤتمر الوطني العام لجنة رقابة حزبية مركزية من بين أعضائه. ولا يُشترط في أعضائها أن يكونوا أعضاء في اللجنة المركزية. ويكون أمين لجنة الرقابة الحزبية المركزية المنتخب من بين أعضائها عضواً طبيعياً في اللجنة المركزية.

8– تتولى لجنة الرقابة الحزبية المركزية الى جانب دورها التوجيهي والتوحيدي تجاه لجان الرقابة الحزبية التدقيق في التطبيق السليم للنظام الداخلي على مستوى هيئات المركز القيادي الواحد. وتقدم تقريرها دورياً الى اللجنة المركزية والى المؤتمر الوطني العام عند إنعقاده.

الباب الخامس: المحاسبة الحزبية والإجراءات التنظيمية

المادة الثامنة عشرة– هدف الإجراءات التنظيمية ودواعيها

1– الإنتماء إلى الجبهة اختيار طوعي وواع يقوم على استيفاء شروط العضوية، التي تمنح حقوقاً كما ترتب واجبات. والإخلال بهذه الواجبات وبشروط العضوية يضع الحزب بمختلف هيئاته أمام ضرورة المحاسبة عليها واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة. وهذه الإجراءات بجوهرها ذات وظيفة تثقيفية ترمي من خلال الجهد التوجيهي الجماعي الى الإرتقاء بوعي الأعضاء لأخطائهم من أجل تجاوزها. هذا فضلاً عن كونها، بمستوى معيّن، لازمة للحفاظ على تماسك الحزب وقدرته على أداء مهامه الكفاحية. وفي الحالات القصوى، تصبح هذه الإجراءات ضرورية لحماية الدور الوطني للحزب من القوى المعادية.

2– ان الإخلال بالواجبات المنصوص عليها في النظام الداخلي يعالج جماعياً في الإطار الحزبي على قاعدة التوجيه والنقد والتبصير بالخطأ. لكنها تصبح، على قاعدة تحديد المسؤولية الفردية، داعية لاتخاذ اجراءات تنظيمية عند:

أ) التخلف المتكرر عن حضور الإجتماع الحزبي.

ب) التخلف المتكرر عن دفع الإشتراك الشهري.

ج) الإهمال أو التخلف عن تنفيذ المهمات والقرارات الحزبية.

د) ممارسة الشللية والثرثرة وسائر مظاهر التفسخ الإجتماعي والسياسي.

هـ) مخالفة سياسة الجبهة وعدم تطبيق مقرراتها.

و) الإفشاء بأسرار الجبهة.

ز) القيام بسلوك تخريبي مخالف للإنضباط الحزبي.

ح) الإعتراف والتخاذل.

ط) سوء التصرف بأموال الجبهة وممتلكاتها.

المادة التاسعة عشرة– تدرج اجراءات المحاسبة الحزبية

1– إن الأسلوب الرئيسي لمعالجة إخلال العضو بالواجبات الواردة في النظام الداخلي هو النقد في إطار الهيئة، فالنقد الملموس ينتمي الى واقع الممارسة الحزبية والنضالية التي تنطوي على التقييم والمحاسبة الحزبية ولا يستتبع بالضرورة إتخاذ إجراءات، فهو عمل تثقيفي وتوجيهي دائم يرمي الى تصويب ممارسة العضو في اطار الجماعة.

2– أما المحاسبة الحزبية التي تستتبع اتخاذ اجراءات تنظيمية فهي تبدأ عند تحمل الأعضاء لمسؤوليتهم الإفرادية عن الأخطاء رغم الجهد المبذول في إطار الجماعة. وتندرج هذه الإجراءات تبعاً لدرجة الإخلال بالواجبات وبشروط العضوية وتكرار ذلك، على النحو التالي:

أ) الإنذار. **ب)** تخفيض المسؤوليات الحزبية. **ج)** التجميد أي الحرمان من حقوق العضوية. **د)** الفصل.

المادة العشرون– الإجراءات التنظيمية ومستوى اتخاذها

إن المحاسبة الحزبية تتم في إطار جماعي يكفل للعضو حقه الكامل في المشاركة وفي توضيح موقفه والدفاع عنه. كما تتم المحاسبة بأسلوب توليد القناعة باتسام الإجراء التنظيمي بالإنصاف والعدل. إن :

1– إجراء الإنذار والتجميد الإحترازي المؤقت من حق الهيئة التي يعمل فيها العضو وكذلك الهيئة الأعلى. وطابع هذا الإجراء معنوي ولا يمس بأي حال حقوق العضو التي يكفلها النظام الداخلي.

2– إجراء تخفيض المسؤوليات الحزبية لا يتخذ الا بناء على مصادقة الهيئة الأعلى أو بقرار منها. وطابع هذا الإجراء معنوي وعملي ولا يمس بأي حال حقوق العضو التي يكفلها النظام الداخلي.

3– إجراء التجميد أو الفصل يتخذ بحضور العضو في هيئته وبمشاركة من الهيئة الأعلى وتصادق عليه أعلى هيئة حزبية في الإقليم.

الباب السادس: مالية الجبهة

المادة الواحدة والعشرون– تتألف مالية الجبهة من:

1– إشتراكات الأعضاء وجبايتهم.

2– تبرعات الأصدقاء والأنصار.

3– ريع المشاريع التي تديرها المنظمات الحزبية.

الباب السابع : أحكام عامة

المادة الثانية والعشرون

1– يعتبر أي اجتماع مكتملا بالأغلبية البسيطة أي ما يزيد على نصف عدد إجمالي الأعضاء. وتؤخذ القرارات بالأغلبية النسبية لأصوات المشاركين بالتصويت بإستثناء ما ورد فيه نص خاص، ويكون صوت أمين كل هيئة (أو نائبه) مرجحاً في حالة التعادل.

2– المؤتمرات الحزبية على مختلف مستوياتها تعقد بمشاركة أغلبية الثلثين، وينتخب كل مؤتمر في بداية أعماله هيئة رئاسة تدير أعماله.

3– إنتخابات الهيئات (أو أعضاء منها) والمندوبين الى المؤتمرات تتم بواسطة الإقتراع الإفرادي والسري والمباشر.

4– يكون التصويت على الوثائق السياسية والتنظيمية علنياً برفع الأيدي، وتعتبر أصوات الإحتياط والمراقبين إستشارية ■

آب (أغسطس) 2007

المؤتمر الوطني العام السادس – 2013
الوثائق التنظيمية

- الحالة التنظيمية.. في جماهيرية الحزب
- التعديلات على النظام الداخلي – 2013
- النظام الداخلي – 2013

الحالة التنظيمية..
في جماهيرية الحزب ومنظماته الديمقراطية
موضوعات صادرة عن المؤتمر الوطني العام السادس ــ 2013

1ــ مبدئياً، الكلام عن جماهيرية الحزب ينطوي على سؤال عن مدى جماهيريته بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى. غير أن هذه القاعدة لا تنطبق تماماً في كل الأحوال على جميع الحالات، ومنها الحالة الفلسطينية حيث تتجاور الأحزاب القابلة للمقارنة فيما بينها مع حزبي السلطة، فتح وحماس اللذين يتمتعان بخاصية شبه دولانية (دولتية) وببنية تنظيمية متداخلة مع بنية السلطة، إن لم يكن مندمجة فيها في عديد المجالات.

هذا ما تجدر الإشارة إليه أولاً، حتى تُمكن الإجابة على سؤال مدى جماهيرية الجبهة الديمقراطية (ج.د) باعتماد **أدوات القياس** المتعارف عليها التي تجمع ما بين تقدير الدور السياسي والكفاحي بعلاقته مع حجم الحزب وإنتشاره الجغرافي وتوزعه الإجتماعي، ووزن ودور إطاره الصديق، وفعالية مؤسساته، ومستوى التمثيل في مؤسسات الحركة الجماهيرية المنظمة وهيئات منظمة التحرير والسلطة والحكم المحلي الخ.. وفي هذا الإطار لا نقيم إعتباراً مبالغاً به لما يصدر عن

مؤسسات ومراكز إستطلاع الرأي حول مؤشرات جماهيرية القوى السياسية، لمعرفتنا بالتحيّز السياسي لعدد وافر منها، فضلاً عن قصور أساليب عمل عديدها ــ مهنياً ــ في شئون المسح وإختيار العيّنات والإستخلاص، الخ..
من أجل تعيين جماهيرية الحزب إذن، هنالك **أدوات قياس** تسمح باستخلاص جماهيرية أي حزب على قاعدة موضوعية، لا تنطلق حصراً أو بالأساس من موقعه في السلطة ــ بإكراهاتها وإغراءاتها-؛ كما هنالك **محطات إختبار**، لعل أكثرها إنباءً هي نتائج العمليات الإنتخابية على مختلف صنوفها ومستوياتها. ومن موقعنا كحزب معارض لسلطة يُمسك بمقاليدها حزبان يقيمان نفوذهما ــ أيضاً ــ على سياسة زبائنية ممأسسة، فإن ما يعنينا إلى جانب تقييم دور المنظمات الديمقراطية (الـ م.د) في شتى مجالات النضال، هو أيضاً **معاينة دور الـ م.د ومساهماتها في صنع جماهيرية الجبهة الديمقراطية** من خلال الدور الرئيسي الذي يفترض أن تلعبه هذه المنظمات في رسم النتائج المحققة في الإنتخابات، باعتبار **أن الـ م.د هي الكتلة الناخبة الأساس** التي تنطلق منها الـ ج.د، وتسعى في السياق إلى توسيعها.

2ــ في هذا الإطار نعتبر **النتائج الصلبة** التي تعبر عنها حجوم تمثيل مختلف القوى السياسية في الحركة النقابية والإتحادات الجماهيرية والمجالس المحلية، وإن لم تكن صالحة كما هي للتعميم في كل زمان ومجال، فإنها أكثر إقتراباً من ميزان الإنصاف والدقة في عكس واقع الحال. إن التدقيق بهذه النتائج يضع الـ ج.د في موقع متقدم بين فصائل م.ت.ف في هيئات هذه المؤسسات، لابل في الموقع الثاني في عدد غير قليل منها.[1]
وباعتماد هذه النتائج وغيرها من المعطيات، **تتأكد حقيقة موقع الجبهة الديمقراطية الوطيد في قلب الصف الأول للحركة الوطنية، كما تتأكد جماهيرية الـ ج.د** التي ناهز عددها حزباً وإطاراً ــ بعد أن توسعت بنسبة 50% في السنوات الخمس الأخيرة ــ الـ 50 الفاً (48.472 ضبطاً؛ 23.478 ح + 24.994 د)، 60% منهم في الأراضي الفلسطينية و40% خارجها. إن الـ ج.د، على الرغم من الثغرات وجوانب الضعف التي تعتور بنيتها، مازالت تختزن من القوة التنظيمية والرؤية السياسية والمقدرة البرنامجية والطاقة الجماهيرية النضالية ما يكفي لمواصلة مسيرتها الصاعدة في السنوات القادمة ■

(1)
في جماهيرية المنظمات الديمقراطية (الـ م.د)

1ــ إحتل موضوع المنظمات الديمقراطية ــ في وقت مبكر ــ موقعاً متقدماً في العصف الفكري داخل هيئات الجبهة الديمقراطية والممارسة العملية لمنظماتها حول أسس ومرتكزات المسألة التنظيمية (**نظرية الحزب**).
هذا ما يؤكده **الخط التنظيمي العام** الذي توَّج حوارات الكونفرنس الوطني العام الأول ــ 1971، كما تثبته أعمال دورات اللجنة المركزية التي تعاقبت بعد الكونفرنس لتبلور هذا الخط وتنضج موضوعاته، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمنظمات الديمقراطية، إلى أن بدأت هذه المنظمات تشق طريقها بشكل جدي في مختلف الأقاليم إبتداءً من مطلع العام 1978، وفتحت بذلك طريق التقدم نحو إستيفاء شروط تحول الجبهة الديمقراطية ــ كصيرورة ومسار- إلى حزب طليعي جماهيري.
ومن بين أهم موضوعات هذا الخط التنظيمي، تلك التي تربط بين بناء الحزب من جهة والإرتقاء بدوره ــ من جهة أخرى ــ من خلال صيغة المنظمات الديمقراطية في تأطير وقيادة نضال أوساط إجتماعية تتسع دائرتها باضطراد، كمحور جاذب وموحد لقطاعات من العمال والكادحين ومن مختلف **الشرائح الديمقراطية** في المجتمع الفلسطيني وسائر تجمعاته (المرأة، الشباب، المهنيين والفئات الوسطى التقليدية والحديثة عموماً).
لقد إنطلقت رؤية الجبهة الديمقراطية ومقاربتها لهذا الجانب من المسألة التنظيمية من فرضية أن المنظمات الديمقراطية ــ موضوعاً ودوراً ــ هي موضوع الحزب ودوره، فالحزب يبني نفسه من خلال الـ م.د، ومهمة بناء الأخيرة تقع في صلب عملية البناء الحزبي وليست ــ وحسب ــ مهمة رئيسية ذات أولوية لتعزيز النفوذ السياسي للحزب ودوره في الحركة الجماهيرية. وكما كانت المؤتمرات (والكونفرنسات) الوطنية العامة تؤكد باستمرار على تلازم سمة طليعية الحزب مع جماهيريته، فإنها كانت تشير في ذات السياق إلى توسل الحزب للمنظمات الديمقراطية طريقاً لجماهيريته، **فكما أن لا طليعية بلا جماهيرية، كذلك لا جماهيرية بدون منظمات ديمقراطية.**
ما تقدم يقود إلى طرح ما يلي: **إلى أي مدى تعززت جماهيرية حزبنا** (إذن نفوذه السياس والمجتمعي) **منذ المؤتمر الوطني العام الخامس، بمقياس تعاظم «جماهيرية» منظماته الديمقراطية؟** هذا السؤال ينطوي على أكثر من بعد يخص المنظمات الديمقراطية، نجملها بعنوانين يؤثر باستمرار أحدهما بالأخر: **الأول يتصل بالبنية، والثاني يتعلق بالدور.**

1() كما عبّرت عن ذلك بوضوح قاطع نتائج إنتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية بما فيها القدس (خريف 2012)، إمتداداً لما سبق أن عبّرت عنه إنتخابات ونتائج مؤتمرات عديد الإتحادات الشعبية بالهيئات التي إنبثقت عنها، ومنها: إتحاد نقابات العمال في الضفة، والهيئة الإدارية لاتحاد نقابات العمال في لبنان، والهيئة الإدارية لاتحاد الطلاب في لبنان، والمؤتمر العام لاتحاد المعلمين في الضفة، والمؤتمر العام لاتحاد المرأة الفلسطينية وهيئاته (مجلس إداري، أمانة عامة)، الخ..

2ــ من أجل تعيين مستوى التطور لـ «جماهيرية» الـ م.د في السنوات الخمس الفاصلة بين المؤتمرين الخامس والسادس (حزيران **2007**ــ حزيران 2012) سنستعين بمؤشرين:

■ **مؤشر التوسع الفعلي** (التوسع العام-المغادرة) **للجسم الديمقراطي الصافي** (ملاك الـ م.د ــ ملاك الـ م.ح العامل في الـ م.د)، الذي يعطي فكرة عن الزيادة المطلقة للمكون الجماهيري (الديمقراطي) في الـ م.د؛ وفي العادة تستهدف الخطط السنوية ــ واقعياً ــ بلوغ نسبة تتراوح من 10 إلى 20% من الملاك الإبتدائي. وبقدر ما ترتفع هذه النسبة يتحسن مستوى الإنجاز، لجهة تعاظم «جماهيرية» الـ م.د.

■ **مؤشر التناسب بين الحزبي والديمقراطي** [(ح ÷ ح+د)× 100%]، الذي يوضح الحجم الحزبي الناشط وسط حجم ديمقراطي محدد. وفي العادة تكون النسبة المستهدفة حوالي 30% (1ح مقابل 2 د)، وبقدر ما ترتفع هذه النسبة يتراجع مستوى الإنجاز. أما إنخفاض هذه النسبة إلى ما دون الـ 30% ــ مع أنها جديرة بالتأمل ــ فإنها لم تكن مطروحة منذ أن تأسست الـ م.د. إلا في بعض الحالات.

حيث الهدف هو الإرتقاء بـ «جماهيرية » الـ م.د، فإن الحكم على مستوى الإنجاز ينطلق من رصد حركة كلا المؤشرين (الأول صعوداً، والثاني هبوطاً). وفي هذا الإطار أتت حصيلة السنوات الخمس المنصرمة كالتالي: بلغ التوسع الفعلي للجسم الديمقراطي الصافي 8408 (51%)، حيث إرتفع من 16.586 إلى 24.994، أي بمتوسط سنوي قدره 1681 (10.2%). وبالمقابل بقيت نسبة الحزبي إلى الديمقراطي مرتفعة (1 إلى 1)، رغم إنخفاضها الطفيف من 48.9% (15.874 ÷ 32.460) إلى 48.4% (23.478 ÷ 48.472).

على يد هذه النتائج بالإمكان الكلام عن **إنجاز نسبي وليس عن نقلة نوعية** كان طموح فترة ما بعد المؤتمر الخامس يشدنا إليها؛ فالتوسع الفعلي للـ م.د بقي بحدود الحد الأدنى المرسوم، وتناسب الـ ح إلى الـ د مازال عملياً يراوح في المكان (حوالي 50% في جميع الأقاليم بإستثناء إقليم (إ.) لبنان الذي إستقر منذ فترة طويلة على النسبة المنشودة: 30%). هذا بالطبع كمتوسط عام لا يلغي تفاوته بين إقليم وآخر.

في هذا السياق نشير إلى الإنجاز اللافت الذي تحقق في إ. الضفة حيث بلغ متوسط التوسع السنوي الفعلي للـ م.د 47%، بينما لم تتجاوز النسبة في أي من الأقاليم الأخرى الـ 6.8% سنوياً. لكن هذا التوسع ــ مع بقائه إنجازاً ــ سيندرج في مجرى تصويب خلل تنظيمي حاد ساد الوضع عشية إنعقاد المؤتمر الخامس، حيث كان يتساوى الملاك الصافي للـ م.د في إ. الضفة مع مثيله في إ. سوريا، وكان يبلغ 48% و39% من مثيليه في إ. غزة وإ. لبنان، وما زال حتى بعد التوسع الفعلي الحالي مساوياً للحجم الصافي للـ م.د. في إ. لبنان.

3ــ لا يعبّر متوسط التوسع السنوي الفعلي البالغ 10.2% بشكل عام الذي ينخفض إلى 6.8% بدون إ. الضفة، ولا إرتفاع نسبة الـ ح إلى الـ د (48.4%) عن ضعف الإمكانيات المتاحة لتحقيق نتائج أفضل ــ أي تحسين جماهيرية الـ م.د بوتيرة أعلى ــ بقدر ما يعكس **تلاقي قصور الأداء الجماهيري مع ثغرات البناء الداخلي عن تلبية متطلبات البرنامج.**

إن إتساع **حركة التعويض** عن الملاكات المغادرة (متوسطها السنوي حوالي 20% ــ 30%) تؤكد إمتلاك الـ م.د لدينامية إستقطاب لا تكافئها ــ بنفس المستوى ــ مهارة تثبيت من خلال تضافر عاملي تماسك البنية وأسلوب التفعيل الجماهيري والنشاطي عموماً. إن إختلال التوازن في محصلة معادلة التوسع والمغادرة معطوفاً على إختلال التناسب بين الـ ح والـ د ليسا من طبيعة الأمور في العمل التنظيمي والجماهيري، بقدر ما هما تعبير عن **خلل في أسلوب التعاطي مع العملية التنظيمية والنشاط القطاعي والجماهيري**، تلك العملية المركبة التي نفترض أن مفاتيحها باتت بحوزة الكادر والهيئات، ولم تعد منذ زمن تستعصي على الخبرة المتراكمة لدى صف عريض منهم ■

(2)
الهيئات القيادية المباشرة (ح ود)

ضعف المحطات القيادية المباشرة للـ م.د (مكاتب محلية، أمانات) ووهن صلتها بالقاعدة الديمقراطية، إذ يتسببان بميوعة الأخيرة، يشكلان معاً عامل الإعاقة الأهم أمام تحسين جماهيرية الـ م.د بالمستوى الذي تتيحه نسبة القوى السياسية السائدة، وبما يرتقي بدور الـ م.د في الحركة الجماهيرية ومؤسساتها، ويقود إلى توسيع أطرها وضمان إستقرارها بحيث يصب التوسع العام في خانة التوسع الصافي، وليس ــ بجزء معتبر منه ــ في خانة التعويض عن المغادرة. إن تحسين جماهيرية الـ م.د يمر **أولاً** عبر تطوير دور وتعزيز تماسك هيئاتها القيادية المباشرة، ما يقتضي معاينة وضعها، كما وعلاقتها بالهيئات الحزبية عموماً والمناظرة لها بشكل خاص:

1ــ تماسك القاعدة الديمقراطية من تماسك هيئاتها القيادية المباشرة، وكذلك من دور الخلايا الحزبية العاملة في صفوفها. إن هذا يقتضي توفير شروط إتساق العمل وتكامل الأداء بين المكاتب المحلية/ الرابطية والمحليات الحزبية (أي الهيئات المتناظرة حزبياً وديمقراطياً)، كي تصب جهودها معاً في دائرة واحدة هي: القاعدة الديمقراطية. إن تضافر جهود هيئتين كادريتين ــ كل واحدة ضمن إختصاصها ــ تُنشيء حالة معززة تحقق أفضل النتائج في الوحدات الـ د كما في الخلايا الـ ح.

2ــ ثمة بطء في قدرة الهيئات (والكادر) على مواكبة وتأطير المهام المتزايدة الناجمة عن التوسع المضطرد في مجالات العمل الداخلي والخارجي، بسبب تنامي دور الحزب وإنفتاح آفاق جديدة لنشاطه على خلفية طبيعة وتعقيدات المرحلة التي تجتازها الحالة الوطنية.

إن تلبية هذه المهام ــ القديم منها والجديد ــ يؤدي إلى تعاظم الضغط على الهيئات الـ (ح ود)، وعلى الكادر عموماً بتحميله لأكثر من مهمة تُضطره إلى الجمع بين المسئوليات الـ (ح ود) في آن، ما يشار إليه عادة بـ «**التداخل والإزدواجية في مسئوليات الكادر عن الهيئات الـ (ح ود) على مختلف المستويات**» (من أمانة الوحدة والمكتب المحلي صعوداً في هيكلية الـ م.د، ومن اللجنة المحلية صعوداً في هيكلية الـ م.ح).

ما يفاقم الوضع في عدد لا يستهان به من الحالات هو غياب (أو عدم وجود) هيئات محلية للـ م.د، ما يُحيل مسؤولية متابعة القاعدة الديمقراطية ــ التي في هذه الحالة نادراً ما تكون مهيكلة في لجان ــ إلى الهيئات الحزبية المحلية، فنضحى أمام **ظاهرة معممة تنقلنا من مستوى جمع الكادر لكلا المسئوليتين الـ (ح ود) إلى مستوى جمع الهيئة الحزبية لكلا المسئوليتين عن الأوضاع القاعدية للمنظمتين الـ (ح ود) في آن.**

إن معالجة هذا الوضع تكون من خلال تكريس الفصل بين المسؤولية عن المنظمة الحزبية وبين المسؤولية عن الإطار الديمقراطي، كما ومن خلال إستكمال هيكلة الـ م.د قاعدياً باستحداث مكاتبها المحلية/ الرابطية، ما يترتب عليه: توسيع الهيئات القائمة واستحداث المزيد منها، تأهيل مكثف للكادر وخاصة المصعَّد منه، تحسين أسلوب المتابعة من قبل الهيئات الأعلى بالتركيز خاصة على تطبيقات البرنامج.. وفي هذا لا نأتي بجديد، فهذه المقاربة بخطوطها العريضة معروفة، وهي مطبقة بهذا القدر أو ذاك من الجدوى والنجاح، لكنها لم تَفُدْ حتى الآن إلى معالجة حقيقية لظاهرة «**لجان بلا مكاتب محلية، ومكاتب محلية بلا مسؤول متخصص**».

لقد بات هذا الوضع يقتضي إرفاد خط المعالجة القائم بخط مساند يعتمد **صيغة هيكلة جديدة في العلاقة بين الهيئات الحزبية والديمقراطية** جرى توضيحها برسالة[1] تحمل نفس العنوان، **والأهم جرى تطبيقها** في إقليمي لبنان وسوريا **فأنهت تماماً** ظاهرة «التداخل والإزدواجية في مسؤوليات الكادر..» آنفة الذكر، ورفعت ــ فوق هذا- ملاك المحليات بنسبة 25%.

3ــ مقياس فعالية دور الهيئات القيادية المباشرة في الـ م.د (كما في الـ م.ح) يقوم على مدى وثوق علاقتها بقاعدتها، وما ضعف تماسك الأخيرة (أو ميوعتها) إلا نتيجة لوهن هذه العلاقة أو تعثرها.

هذا ما يظهر على نحو بيّن من خلال تعثّر إجتماعات اللجان الذي تشكو منه الـ م.د في إ. الضفة والقطاع، بينما لم تَعُدْ الـ م.د في إ. لبنان وسوريا تواجه هذه المشكلة بنفس المستوى **لانتظام إجتماعات لجانها الشهري بمعدل ــ** قابل للتحسين **ــ يزيد عن 50% ــ** إن لم يتجاوز الـ 60% بقليل في بعض الأحيان- **من إجمالي ملاكها.**

الحلول المقترحة التي سبق تناولها من خلال: تفعيل دور الأمانات والمكاتب المحلية واستحداثها إن لم تكن موجودة، أوسع إنخراط للقاعدة الديمقراطية في المهام المشتقة من برنامج عملها... لم تفلح حتى الآن في تحسين إنتظام إجتماعات لجان الـ م.د في إ.الضفة وغزة بشكل واضح، ناهيك عن تحسين أدائها الجماهيري المنتظم، ليس لعلة في هذه الحلول، بل لأنها لم تطبق بشكل منهجي، ومن هنا التشديد على ضرورة الأخذ بها.

إلى هذا نشير إلى مغزى قرار اللجنة المركزية باعتماد **الإجتماعات بوتيرة فصلية للوحدات القاعدية** (للـ م.د في إ. الضفة والقطاع)، التي لا تكمن أهميته وحسب في «واقعيته»، أي بما يهدف إليه من «تسهيل» لشروط إلتئامها، بل في ما يُمهّد له من فتح على نمط آخر من العلاقة بين اللجان ومحطاتها (أمانات، مكاتب محلية) يضع الأخيرة أمام مسؤولية **إعتماد أشكال عمل مناسبة للتواصل وإدامة التواصل مع قاعدتها الديمقراطية** وبما يضمن مشاركتها الأوسع في حمل البرنامج، ويحوّل الإجتماعات الفصلية للجان (التي تقترب تدريجياً من صيغة «الجمعيات العمومية») إلى محطات ديمقراطية للمراجعة والتقييم والتخطيط للمهام المقبلة.

لقد آن الأوان للرسوْ على صيغة ثابتة في العلاقة مع القاعدة الديمقراطية، صيغة تتجاوز الدعوة لاجتماعات اللجان في سياق المناسبات (الوطنية، الخاصة، الإنتخابية..)، فنظام العمل الثابت بالإيقاع الدوري المصرح به بوضوح للإجتماعات (بديلاً عن إستنسابيتها في محطات منتقاة) هو الذي يوفر ــ بالتراكم ــ تحسين شروط تماسك القاعدة الديمقراطية وتعميق إنخراطها في العمل ■

(3)
المنظمات الديمقراطية: في الممارسة البرنامجية ــ 1

جماهيرية الـ م.د ــ نفوذاً وتوسعاً ــ تتعزز مع تطور ممارستها للبرنامج في المجال الذي يعنيها، وهي تنحسر ــ تآكلاً للنفوذ وضموراً للأطر ــ مع تراجع هذه الممارسة. ومع تسجيل التقدم المُحرز على هذا الصعيد منذ المؤتمر الوطني العام الخامس، ثمة ظواهر، أي ثغرات ونقاط ضعف رئيسية ــ تطول أسلوب العمل قبل البنية ــ مازالت مرئية تحت العناوين التالية:

---

(1) راجع ص 129ــ 135 من هذا الكتاب.

1ــ ضعف تملك القاعدة الـ (ح ود) وهيئاتها القيادية المباشرة لعناصر البرنامج المعتمد، ما يتسبب بضعف إنخراطها في تطبيقات الجانب الذي يعنيها، ويقود إلى ظواهر سلبية: أقصاها غياب الممارسة البرنامجية (التي تقود إلى تلاشي القاعدة المؤطرة بعد حين)، وأكثرها رواجاً التعاطي الجزئي، المتقطع (الموسمي، المناسباتي..) مع البرنامج.

إلى هذا، فإن إستمرار هذه الظاهرة وإتساعها يؤدي إلى إفقاد البرنامج المستوى الذي يغتني من خلاله، فالهيئات الأعلى مهما اجتهدت ــ وهذا من طبيعة الأمور ــ ليس بإمكانها أن تقوم بدور القاعدة الـ (ح ود) في جعل البرنامج أكثر إقتراباً من الواقع بملموسيته ومعطياته، وبالتالي أكثر إستجابة لاحتياجاته؛ وهو الأمر الذي يشكل ــ بالأساس– أحد أهم جوانب **المساهمة النوعية للقاعدة المنظمة في دمقرطة البرنامج** على مختلف محاوره الوطنية، الديمقراطية، الإجتماعية..

2ــ إنخفاض/ أو الميل إلى إنخفاض مستوى الممارسة البرنامجية على محورها الديمقراطي بجانبيه: الإجتماعي ــ المعيشي والسياسي (من أجل نظام سياسي قائم على الحق والقانون وضمان الحريات السياسية العامة وحرية التعبير والضمير..)، الأمر الذي ينعكس سلباً على مساهمة الـ م.د (والحزب من خلالها) في الدفاع عن قضايا ومصالح الفئات الشعبية المفقرة والمستغلة بصفاقة (العمال والكادحين وفقراء الفلاحين والشرائح الدنيا من الفئات الوسطى)، كما ومصالح القطاعات المقصاة والمهمشة في المجتمع (المرأة والشباب).

إن إرتفاع عدد المساهمات وتنوع النشاطات التي تضطلع بها منظماتنا في هذا المضمار **لا تدحض** هذا التشخيص لتباعد هذه الأعمال وتبعثرها وإفتقارها إلى وجهة تراكمية ترفعها إلى سوية القدرة على التأثير الأكبر في المجريات، والتي لا تكون سوى من خلال إستنهاض الضغوط الشعبية على الحكومتين في الوطن أولاً، وعلى وكالة الغوث وسائر المؤسسات الدولية في الداخل والشتات، وعلى المستويات الرسمية العربية كلما إقتضت الحاجة، وذلك للحد من تفاقم المشكلات الإجتماعية والسعي لتخفيف وطأة الأزمة المعيشية الخانقة وخفض معدلات البطالة.

إن توفير مقومات الصمود إجتماعياً، معيشياً.. المتلازمة مع الدفاع عن الحريات الديمقراطية لا تتعارض مع أولوية التركيز على محاور النضال الوطني ومقاومة الإحتلال، فالمرحلة الراهنة هي مرحلة تحرر وطني تتداخل فيها المهام للخلاص من الإحتلال والتقدم نحو حق العودة إلى الديار، بالمهام الديمقراطية السياسية والإجتماعية، بما في ذلك مهام بناء سلطة موحدة بين الضفة والقطاع، متحررة من قيود أوسلو ــ الإقتصادية والأمنية والإدارية بأقله ــ تخدم تعزيز صمود المجتمع في هذا السياق وترسي أسس إقامة نظام ديمقراطي تعددي..

3ــ ضعف القدرة الإبتدائية (المباشرة) على إستقطاب فئات إجتماعية بعينها بسبب ضعف الأداء في الحقل الديمقراطي، وتحديداً الفئات الوسطى الحديثة (موظفين، معلمين، مهنيين، مثقفين، خريجين.. وبحدود معيّنة الجامعيين) التي لا تميل ــ بطبيعتها ــ للإنتساب إلى إطار تنظيمي قبل الإطمئنان إلى جدية وجدوى تحركه نحو الأهداف التي تصبو إليها. وإن إنطبق هذا على شرائح المجتمع بشكل عام، فثمة فارق بين فئات تُقبل على الإنتظام والعمل المؤطر في المدى المفتوح على المراكمة والزمن (كالعمال وجمهور الكادحين..)، وبين جماعات أخرى كالفئات الوسطى آنفة الذكر التي لا تتمتع تماماً بهذه السمة. ويبقى المقياس ــ مع إختلاف بالدرجة ــ في الحالتين واحد: **وضوح الممارسة البرنامجية وجديتها.**

إن تسليط الضوء على ضعف حضور الشرائح الوسطى الحديثة في صفوفنا (بإستثناء إ. غزة كحجم) من زاوية ضعف الأداء البرنامجي، ينبغي أن يترافق مع جهد بنائي ــ قائم بذاته ــ حامل لهذا الأداء، معززاً له؛ وحتى لا ندخل في دوامة الأولويات (البرنامج أم الأداة) المتعاكسة فيما بينها بشكل مصطنع، نشير إلى أهمية إعتماد أسلوب **التوسع المهدف** المخطط له وسط القطاعات (والمواقع) التي تشكو منظماتنا من ضعف حضورها فيها من خلال التحشيد الكادري من جهة، ومتابعة العمل من خلال هيئات (ح ود) متخصصة على أكثر من مستوى.

■ ■ ■

إلى ما ذكر نشير إلى نقطتين يخدم الأخذ بهما تحسين جماهيرية الـ م.د؛ الأولى تتناول جانب رئيسي من الممارسة البرنامجية، والثانية تتعلق بأسلوب تقدم النشاط والترويج له:

1ــ النقطة الأولى تنطلق من التأكيد على حقيقة أن جماهيرية الـ م.د تتحقق أيضاً بشكل رئيسي بقدر ما تنخرط وتنشط في صفوف الإتحادات الشعبية والمهنية، ما يعني ــ بالمقابل ــ أن غياب هذه الأطر أو إنحسار دورها أو السيطرة على هيئاتها القيادية والإغلاق عليها بأساليب إقصائية.. يحرم الـ م.د من الإضطلاع بدور جماهيري أوسع.

على هذا يترتب إنخراط الـ م.د في جميع الإتحادات بدون إستثناء، بما في ذلك تلك ذات الدور الأضعف أو تلك المسيطر عليها بيروقراطياً، مع إدراكنا لحقيقة أن دور الـ م.د في الأخيرة ينحكم بحدود ترسمها حالة الأطر نفسها سواء بضعفها أو بالسيطرة على مقاليدها أو بالأمرين معاً.

وعند هذه النقطة بالذات يتداخل دور الـ م.د في الإتحادات دفاعاً عن مصالح جمهورها، بدورها وإسهامها في البناء الديمقراطي لهذه الأطر من أجل تطوير برنامجها وتوطيد هيكلها على أسس ديمقراطية وإرساء أصول الإنتخابات الدورية المنتظمة لهيئاتها بنظام التمثيل النسبي الكامل بديلاً لنظام التمثيل الأكثري الإقصائي.

2ــ النقطة الثانية تتعلق بالتأكيد على أهمية أن تقدم الـ م.د نفسها من خلال مناشطها، مواقفها وسائر فعالياتها، بعنوانها الصريح، المستقل، بعيداً عن تداخله مع عنوان الحزب، وذلك تأكيداً لهويتها الخاصة والمستقلة.

إن هذا يستوجب أيضاً إدارة كل م.د لشبكة العلاقات الخارجية الخاصة بها، فضلاً عن إمتلاكها لوسائلها الإعلامية التي تعبّر عن شخصيتها المتميّزة، وتعكس برنامجها وفعالياتها: النشرة الدورية + مواقع التواصل الإجتماعي، الخ.. ■

(4)

المنظمات الديمقراطية ــ في الممارسة البرنامجية ــ 2

تَنْظُمْ ظواهر الضعف المختلفة في الممارسة البرنامجية التي جرى عرضها وغيرها من الظواهر الأقل أهمية التي لم يجر التطرق إليها، تُنْظُمْ هذه الظواهر وتُجمِّعْ خيوطها **ظاهرة رئيسية مشتركة** هي ضعف الربط والتفاعل والتكامل بين مختلف محاور النضال في الإقليم الواحد، وبين الأقاليم مجتمعة في إطار **إستراتيجية العمل الوطني الجديدة (أو البديلة)** التي كان للجبهة الديمقراطية فضل تحديد معالمها بوضوح منذ أواسط العام 2010[1]، إلى جانب بلورتها لاستراتيجياتها المتممة ضمن خصوصية أوضاع غزة (**إستراتيجية دفاعية للقطاع**)، وخصوصية أوضاع الشتات (**إستراتيجية بناء وتفعيل حركة اللاجئين**):

1ــ تنطلق **إستراتيجية العمل الوطني الجديدة (أو البديلة)** من مبدأ الجمع بين العمل المقاوم الهادف إلى رفع كلفة إستمرار الإحتلال وبين العمل السياسي الرامي إلى حث المجتمع الدولي على التدخل من أجل إجبار اسرائيل على الإنصياع لقرارات الشرعية الدولية وصولاً إلى مفاوضات متوازنة تفضي إلى تطبيقها.
تقوم هذه الإستراتيجية على المرتكزات التالية: إستنهاض المقاومة الشعبية + تصعيد التحرك السياسي على المستوى الدولي + إستعادة الوحدة الوطنية + توفير شروط صمود المجتمع. ومنها تشتق محاور (توجهات) العمل النضالي للجبهة الديمقراطية بجميع أطرها في مختلف الميادين: مناهضة الإحتلال + تصويب النهج التفاوضي + إنهاء الإنقسام وصون الحريات + توفير مقومات الصمود للمجتمع + بناء ودمقرطة الحركة الجماهيرية، الخ..
2ــ على يد تقييم نتائج حرب الكانونين (**2008ــ** 2009) في إطار حملة «الرصاص المصبوب»، وفي ضوء الإعتداءات المتكررة على القطاع التي بلغت ذروتها مؤخراً في حملة «عمود السحاب» (21-2012/11/14)، وإنطلاقاً من الفقرة 10 من «وثيقة الوفاق الوطني» (2006/6/27) التي تنص على: «العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الإحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها»... تقدمت الجبهة الديمقراطية إثر العدوان الإسرائيلي الواسع على القطاع (9/**3ــ** 2012/3/13) بمذكرة إلى قيادات المقاومة في غزة (حزيران/ يونيو 2012) تناولت فيها متطلبات «**الإستراتيجية الدفاعية للقطاع**» من خلال العناوين التالية[2]:
بناء جبهة مقاومة موحدة من جميع القوى المشاركة في الحوارات الفلسطينية والموافقة على إتفاق القاهرة في 2011/5/4 + إنشاء غرفة عمليات مشتركة لإدارة المعركة بمرجعية سياسية واحدة وبمشاركة جميع فصائل المقاومة + العمل على إمتلاك بنية عسكرية موحدة من أجل الرد بقرار موحد على عمليات القتل الاسرائيلية الخ... وكل هذا في إطار إستراتيجية تعبئة وحشد للطاقات الشعبية وعموم المجتمع على مختلف محاور العمل الإجتماعي، المدني، الإغاثي، الطبي، فضلاً عن المجالات السياسية والإعلامية وغيرها.
3ــ غزيرة هي أدبياتنا حول كل ما يتصل بـ «**استراتيجية بناء وتفعيل حركة اللاجين**»، وهي كتابات تأسيسية ليس على مستوى الجبهة وحسب، إنما على مستوى عموم الحركة الوطنية، والجوهري في هذه الإستراتيجية هو التالي:
دور الشتات الفلسطيني لا يقتصر على التضامن السياسي والعملي مع النضال الفلسطيني على أرض الوطن، بل يكون ــ إلى هذا ــ من خلال توسيع رقعة الإشتباك مع العدو من بوابة حق العودة، ما يستوجب بناء حركة جماهيرية، ديمقراطية، دائرية غير هرمية، مسلحة ببرنامج مشترك ومنسق بين مختلف مكوناتها في الخارج والداخل، تناضل بكافة الأشكال من أجل حق العودة إلى الديار والممتلكات، كما ومن أجل الحقوق المباشرة للاجئين **وطنياً** (صون الهوية الوطنية، حرية التنظيم والتعبير والعمل المؤسسي المستقل، التعبئة والحشد والتدريب.. وصولاً إلى الإنطلاق بالعمل عندما ينعقد شرطه) **وديمقراطياً** (مساواة قانونية، حقوق مدنية ومعيشية..).
4ــ كما تتحدد محاور (توجهات) العمل إنطلاقاً من مرتكزات الإستراتيجية المعتمدة، كذلك تشتق المهام من محاور العمل النضالي. ومن الواضح أن الإدارة الإجمالية المجدية للعمل التنظيمي تقوم على قاعدة تقسيم العمل والإختصاص والمساندة المتبادلة والتكامل وتجيير إنجازات كل مجال لصالح المراكمة العامة الخ..

1() راجع البلاغ الختامي الصادر عن أعمال الدورة 9 للجنة المركزية (حزيران/يونيو 2010)، والبلاغ الختامي عن الدورة 10/ل.م (تشرين الأول/ أكتوبر2010). النص الكامل للبلاغين في الكتاب الرقم 24 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» بعنوان «استراتيجية فلسطينية بديلة». الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف). ط1: نيسان/ أبريل 2011.
كذلك راجع المبادرة السياسية المقدمة من المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية إلى الدورة 24 للمجلس المركزي (آذار/مارس 2011)، والبلاغ الختامي الصادر عن أعمال الدورة 13/ ل.م (تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، والتقرير السياسي البرنامجي الصادر عن أعمال المؤتمر الرابع لإقليم الجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية (تموز/يوليو 2012).
2() راجع بهذا الخصوص المقدمة السياسية لتقرير المؤتمر السادس لإقليم الجبهة الديمقراطية في قطاع غزة (تموز/يوليو 2012) + الكتاب بعنوان «استراتيجية دفاعية للقطاع»، الكتاب الرقم 26 من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال». الناشر: (ملف). ط1: تشرين الثاني/نوفمبر 2012.

على هذا المستوى بالتحديد ثمة ضعف عام، حيث يلاحظ ــ على سبيل المثال ــ **ضعف الربط والتجزئة** : بين مهام إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة وبين مهام إستحقاق التجديد الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني؛ بين مهام إنهاء الإنقسام من جهة ومهام الدفاع عن الحريات العامة من جهة أخرى؛ بين مهام تفعيل المقاومة الشعبية و/ مهام بناء ودمقرطة الحركة الجماهيرية المنظمة؛ بين مهام بناء حركة لاجئين ديمقراطية و/ إعادة بناء ودمقرطة الإتحادات الشعبية والمهنية في إطار م.ت.ف؛ بين مختلف مكونات حركة اللاجئين في مختلف الأقاليم؛ بين مختلف مكونات حركة مناهضة «الجدار»، بين الداخل والخارج، الخ...

إن جهداً كبيراً ينبغي أن يُبذل في الإقليم الواحد وعلى مستوى الجبهة ككل من أجل جعل النضالات السياسية والميدانية في مختلف المجالات تصب كروافد غزيرة في المجرى الرئيسي لمساهمات الـ ج.د في العملية الوطنية. هذا يستوجب إهتمام الهيئات القيادية في الأقاليم، وفي المركز القيادي الواحد للحزب.

5ــ إن هذه الظاهرة تشمل عموم الحركة الوطنية، وليس ج.د وحسب؛ ومن أهم نتائجها **تراجع الصفة/ الوظيفة الإستراتيجية التراكمية لأشكال النضال** (المهام) **التي تقوم عليها الإستراتيجية العامة المعتمدة**: فالمقاومة المسلحة تنزع للتحول إلى حالة أمنية وليس إلى أسلوب مؤثر لرفع كلفة الإحتلال؛ والهجوم الدبلوماسي يتجه للتحول إلى حملة علاقات عامة وليس إلى إنجازات سياسية تخدم أوجه النضال الأخرى؛ والمقاومة الشعبية تختزل بحالة إحتجاجية محدودة ومتقطعة ضد «الجدار» وليس إلى نشاط موصول ضد الإحتلال بكافة تجلياته الإستيطانية، التهويدية..؛ وحركة اللاجئين تنحرف عن هدف حق العودة عندما تكتفي بفتات «التأهيل»؛ والنضال المطلبي يقتصر على السعي لحل «مشكلات وقضايا» وليس على إحداث تغيير على الإطار العام الذي يتسبب بهذه «المشكلات والقضايا»، أي على السياسة الإقتصادية ــ الإجتماعية للحكومة، وعلى مرجعية «بروتوكول باريس الإقتصادي» الذي يحصي عليها أنفاسها.

6ــ ضعف الربط بين مختلف محاور وأشكال النضال عمودياً وتجزئتها جغرافياً يؤدي إلى **نزع الحالة الإستراتيجية عن أشكال العمل ضد الإحتلال**، من المقاومة إلى الحركة السياسية، ويحوّل الحالة الفلسطينية إلى حالة مجزأة، أمنية، مطلبية الخ.. ولا يراكم بوجهة تلبية متطلبات **الإستراتيجية الوطنية الجديدة**؛ إن مأزق الإستراتيجية «القديمة» الذي أوجب تجاوزها، لم يتسبب به وحسب تضخم مكانة المفاوضات في أجندتها، بل إهمالها الربط بين المفاوضات ومحاور وأشكال العمل الأخرى التي تمنحها مجتمعة، عناصر القوة الكفيلة بتصويب إختلال العملية التفاوضية وعدم توازنها.

إن تجاوز هذه الحالة السائدة في الحركة الوطنية يكون بتصويب الممارسات البرنامجية لكل مكوّن من مكوناتها على حدة، وهذا ما تكون الـ ج.د مطالبة به قبل غيرها؛ كما يكون ــ على الصعيد الوطني ــ **بالوحدة والبرنامج المشترك**، أي بتجاوز الإنقسام أولاً، حيث ثبت عجز صيغ التسويات الفوقية عن إنجاز المصالحة، ما يقتضي تظهير البديل القائم على إدراك **الصلة الوثيقة** بين دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني من جهة والتقدم نحو الوحدة الوطنية من جهة أخرى، الأمر الذي يعيدنا بدوره إلى نضال الميدان، بوابة الخلاص الوطني التي تفتح على سائر بوابات الحل ■

(5)

المؤسسات (الـ م)

على خلفية الدور العريق لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين خاصة، وفي لبنان ضمن خصوصيته، إنطلقت المؤسسات الصديقة من دائرة العمل الإجتماعي المعهود وواكبته في إنتقاله إلى مجالات حديثة[1]. ورغم التقدم المُحرز ثمة عقبات مازالت تعترض سبيل تقدم دور المؤسسات الصديقة كمستويات فاعلة لتعزيز جماهيرية الـ م.د من خلال توفير روافع متنوعة لإغناء برامج هذه المنظمات، ما يقتضي الإرتقاء بالأداء المؤسسي، ويتطلب توفير شروط تكامل عمل المؤسسات والـ م.د، ذراعي الحزب على محاور العمل الإجتماعي والديمقراطي والسياسي في الحركة الجماهيرية..

1ــ إن الإرتقاء بأداء المؤسسات يفترض إمتلاكها لهياكل إدارية ووظيفية فاعلة تتمتع بوضع قانوني سليم، ما يرتبط ــ بدوره ــ بكفاءة الكادر الإختصاصية والسياسية وإخلاصه للمؤسسة التي تقوم علاقاتها وآلياتها الداخلية على أنظمة محكمة في إطار إستراتيجية عمل محددة المعالم.

في هذا الإطار تلعب المكاتب التنفيذية على رأس المؤسسات (ومديرها من باب أولى) دوراً فائق الأهمية، وكذلك مكتب المؤسسات في الإقليم الواحد المعني بالعلاقة بين الحزب والمؤسسة، وبتنسيق عمل المكاتب التنفيذية وسائر الهيئات، والمراقبة على أداء المؤسسات وسلامة أوضاعها القانونية والإدارية والمالية.. كما يضطلع مكتب المؤسسات بدور توجيهي وتنسيقي بين المؤسسات (ومكاتب العمل الجماهيري) والـ م.د المناظرة من حيث توجهها القطاعي.

وبالمحصلة: المنحى العام لوضع المؤسسات الصديقة يؤشر– وإن لم يكن بالوتيرة المطلوبة ــ إلى تحسين مكانتها تدريجياً، إن في وسط جمهورها أو في عالم المؤسسات والشبكات الأهلية. إن توطيد مكانة المؤسسات من خلال تطوير مشاريعها وتوسيعها، سوف تتأثر سلباً ما لم تُضمن إدامة مصادر تمويل باتت ــ على خلفية الأزمة المالية في أوروبا والعالم ــ تُنذر

1() أي من عمل إجتماعي يقوم على قضايا الصحة والتربية والإغاثة وتأهيل المرأة.. إلى عمل إجتماعي يضم الى ما سبق قضايا: التكوين والتمكين للمرأة والشباب وذوي الإحتياجات الخاصة، المناصرة والحقوق، التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، الثقافة والبحث والإعلام..
هذا دون ان ننسى المؤسسات الحديثة التي بدأت بالإنتشار على نطاق واسع بعد إتفاقات أوسلو ــ وسط التجمعات الفلسطينية بشكل خاص في أوروبا ــ على غرار المؤسسات الجالوية، وغيرها من المؤسسات الشبابية والقطاعية وتلك المعنية بملف الإندماج، وأطر حركة اللاجئين، والمؤسسات الداعمة والوسيطة للمؤسسات الصديقة في الوطن ومخيمات الشتات..

بالشحة، ما سيؤدي إلى نشوء عجز لا تعوضه مساهمات الإيرادات الذاتية من مشاريع المؤسسات. من هنا، أهمية الجهود التي ينبغي أن تبذل للحفاظ على ــ إن لم يكن زيادة ــ الإيرادات من مصدريها الذاتي والمانح.

2ــ في العلاقة بين المؤسسات والـ م.د ثمة ضرورة لبلورة مفهوم واضح لعمل المؤسسات يرفع الخلط بين وظائفها ووظائف الـ م.د، ويحدد العلاقة بدقة بينهما على قاعدة تأكيد إستقلالية المؤسسات الأهلية واحترام أنظمتها الداخلية المسقوفة بالقانون من جهة، ومن جهة أخرى من خلال تكامل الدور بين المؤسسات والـ م.د كون الأخيرة تضم جزءاً معتبراً من الجمهور الذي تتوجه إليه برامج المؤسسة والذي ينبغي سماع صوته في تحديد أولوياتها، فالعمل المؤسسي بكفاءة الأداء يضمن جدوى المشاريع بمعيارها المختص، وعمل الـ م.د وسط مختلف قطاعاتها يكفل جدواها بالمعيار الإجتماعي والديمقراطي وبما يلبي وظيفتها في خدمة الجمهور.

إن هذه المعادلة للعلاقة بين مقدم المشروع (الـ م) والمتلقي (الـ م.د) تشير إلى مساحة حيوية مشتركة مطلوب تعزيزها بين جهتين، وهي ليست حصرية على أية حال: فلا نشاط الـ م.د (بما في ذلك ما يتصل بمشاريعها الخاصة) يُختزل بمشاريع وبرامج عمل المؤسسات الصديقة، ولا مخاطبة الأخيرة تقتصر على جمهور الـ م.د، لا بل هنالك في واقع الحال ــ وإن لم يكن بعد بشكل منهجي أو معمم ــ صيغ مبتكرة للتواصل الجماهيري المنتظم كما وللتأطير تعتمدها المؤسسات نفسها بشكل مباشر في علاقتها مع شرائح معيّنة من المخاطبين ببرامجها والمستفيدين من تقديماتها.

3ــ الصيغة التنظيمية الأفعل في تأطير العلاقة بين المؤسسات الصديقة والـ م.د تكون من خلال **مكاتب كتل قطاعية** (عمال، مرأة، شباب، مهنيين..) تلتقي فيها وتتوحد خطوط العمل القطاعية، التنظيمية والبرنامجية، من خلال تمثيل الـ م.د المعنية جنباً إلى جنب مع المؤسسات (او المؤسسة) والمحاور التي تلتقي معها بالعمل في نفس القطاع وفي إقامة الصلة مع الأطر الوطنية العامة.

إن تطبيق صيغة **المكاتب القطاعية** المقرة منذ المؤتمر الوطني العام الخامس، يفترض توافر الحد الأدنى من نضج وإستقرار هذه المكاتب، بما في ذلك كوادرها. وحيث تأمنت هذه الشروط بشكل معقول ساعدت المكاتب القطاعية على إحداث نقلة ملموسة ــ هيكلاً وبرنامجاً ــ في أوضاع الـ م.د وعززت جماهيريتها؛ أما حيث لا تتوفر الشروط اللازمة بالحد المضمون ــ وإلى أن تتوفر هذه الشروط ــ فيستمر العمل بصيغ التنسيق المعهودة بين المؤسسات والـ م.د (أو بين مكتب المؤسسات ومكتب العمل الجماهيري..). هذا مع التأكيد على أن العلاقة العضوية بين ممثلي مجالات العمل المتناظرة قطاعياً (في الـ م والـ م.د والأطر الوطنية الخ..) من خلال الإنتماء إلى هيئة قطاعية واحدة ذات قرار نافذ تقود إلى مردود عمل أفضل من ذلك الناجم عن علاقة تنسيقية بين هؤلاء الممثلين، حتى لو إنتظمت من خلال هيئة مختصة.

4ــ منظماتنا الحزبية في الأقاليم المعنية بتطبيق برنامج العمل تنطلق من قدرتها على تفعيل دور الـ م.د والمؤسسات الصديقة بالإستناد إلى برنامج عمل يستجيب لاحتياجات الناس، بالتحالفات المتاحة، والعلاقات المنفتحة على المحيط بقواه السياسية والمجتمعية المؤثرة.

إن إكتمال **مثلث العلاقة** بين الحزب وذراعيه الديمقراطي والمؤسسي يكون بالدور القيادي للحزب في الـ م.د وفي المؤسسات، والذي يترتب عليه أيضاً إلتزام الحزبيين والحزبيات في المؤسسات بالعمل من خلال إحترام أنظمتها الداخلية، وعلى ضمان إتساق برامجها مع التوجهات الحزبية المعتمدة وبما يمكّن من إستثمار هذه البرامج لتعزيز النفوذ الجماهيري والمجتمعي للحزب والـ م.د، إلى جانب المساهمة في تخفيف الأعباء ــ جزئياً على الأقل ــ عن الجمهور الحزبي والصديق، وضمان أولوية تشغيل الرفاق ضمن التقيّد بمقاييس الكفاءة والخبرة.

5ــ وأخيراً؛ إن الملفات التي تحملها المؤسسات ذات صلة مباشرة بمحاور برنامج العمل الوطني والإجتماعي، لا بل هي تجسيد ــ فيما يعنيها ــ لهذه المحاور من خلال ممارسات محددة تمتد على قوس واسع يبدأ بتمكين المرأة والشباب والدفاع عن مصالح مختلف القطاعات، ويمر بقضايا المناصرة والحقوق والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وينتهي بمناهضة الإحتلال بمختلف تجلياته الإستيطانية وإنتهاكاته المتمادية لحقوق الإنسان إنطلاقاً من شُرعة عدم جواز تغيير واقع الأرض والسكان للبلدان المحتلة أراضيها..

هذا وغيره يضع المؤسسات على تماس مباشر مع الأطر الفلسطينية والعربية والأممية التي تُعنى بهذه القضايا، ما يؤدي إلى إضطلاع المؤسسات، من هذا المدخل بالذات، بدور سياسي مُشرّع الأبواب على جذب التأييد السياسي والعملي متعدد الأوجه والمستويات للقضية الوطنية.

إن قابلية المؤسسات للقيام بهذا الدور ينبغي أن تُنمّى وتُعزز باستيعاب كل ما يتصل بهذه القضايا في برنامجها من خلال هيئات، كوادر وأدوات عمل متخصصة تلعب أقسام العلاقات الخارجية في المؤسسات دوراً محورياً فيها ■

(6)
العمل المقاوم

1ــ ما تكابده الحالة الفلسطينية من قهر وإذلال وإستنزاف على يد الإحتلال، والإحتلال ذاته، يستدعي المقاومة بكل أشكالها، بما فيها المسلحة التي ينحكم مستواها بتضافر عوامل عدة، في مقدمها قدرة الحركة الوطنية على النهوض بأعبائها، ومدى قابلية مجتمعنا ــ بمنحاه الغالب ــ وإستعداده للمعاناة والتضحية بنتيجة هذه الأعباء؛ والمعادلة في السياق ليست حسابية، بل سياسية تقاس بدرجة خدمتها لتقدم العملية الوطنية. وهذا ما ينطبق حالياً على أوضاع غزة التي تملك ــ

في إطار الإستراتيجية الوطنية الجديدة ــ مقومات النهوض بأعباء إستراتيجية دفاعية تعمق مشاركة القطاع في مواجهة الإحتلال بدلاً من توسيع مساحة الإنفكاك التدريجي عن الضفة بنزوع الربط مع الإقليم، وطموح الإنخراط في معادلاته.

2ــ تصاعدت الإعتداءات الإسرائيلية على **غزة** بشكل خاص غداة فك الإرتباط في خريف 2005 الذي، وإن أخرج الإحتلال من دواخلها، أبقى على إنتشاره المحكم حولها. واستمرت هذه الإعتداءات وبلغت ذروتها أثناء حملة «الرصاص المصبوب» ولاحقاً حملة «عمود السحاب»، ومازالت متواصلة حتى يومنا.

ضمن هذا المشهد تتحدد مهام **«كتائب المقاومة الوطنية»** في إطار الإستراتيجية الدفاعية للقطاع بالعمل المشترك مع سائر الأجنحة العسكرية، وبوجهة تطوير وضع ونظام عمل المحطات الوطنية المؤطرة لهذا العمل، وتحسين الأداء عموماً بجوانبه الدفاعية إستراتيجياً والهجومية تكتيكياً، ما يستوجب رفع كفاءة مقاتلينا ومهارتهم في الميدان، وكفاءة تشكيلاتهم لوجستياً وتسليحياً الخ.. إلى جانب هذه المهام التي تشكل مجتمعة محور عملها الأول، تضطلع الكتائب على المحور الآخر بسلسلة من المهام الحمائية والوقائية باعتبارها درع الحزب ومن أبرز حماته.

إن تنشيط العمل الحزبي والسياسي في صفوف المقاتلين ينطلق من كون الجناح العسكري بملاكه الراهن ليس منظمة جماهيرية تعمل وسطها خلايا حزبية، بل **منظمة محزبة** تضم إلى العناصر الحزبية عناصر صديقة تنخرط معاً في تشكيلات عسكرية مندمجة على **مبدأ المركزية** الذي تقوم عليه العلاقات الداخلية في القوات المسلحة، وكما تعبر عنه لائحتها الداخلية. وغني عن القول أن إحدى مهام المنظمة الحزبية تتحدد برفع مستوى وعي العناصر الصديقة من خلال تسييسها لتحزيبها بالإقناع وبقوة مثال الممارسة السليمة.

3ــ المخيمات في لبنان «أماكن مغلقة» يطوقها الجيش بدعوى أنها **«بؤر أمنية»**، ما يفاقم التمييز القانوني حيال سكانها الذين يعانون أصلاً من إقصاء إجتماعي يُصعِّب عليهم النفاذ إلى سوق العمل ونظام الضمان الإجتماعي.. إلى هذا تفتقد الحالة الفلسطينية في لبنان إلى قيادة موحدة سياسياً وأمنياً، ما يقود ــ عملياً ــ إلى وضع مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي وحيال الجوار على جدول أعمال كل مخيم ضمن خصوصيته، وبالتالي يضع هذه المهمة في موقع متقدم من إهتمامات وهموم الناس والقوى؛ هذه هي المهمة الرئيسية التي تضطلع بها قواتنا، ومضمونها أمني شُرَطي تبدأ في الزاوية التنظيمية الخاصة ومن ثم تنفرج لتطول المخيم بمحيطه من خلال صيغ التنسيق الفصائلية القائمة.

هذه المهمة في إطار التواجد والعمل في الجغرافيا الواحدة مع سائر منظمات ج.د، تضع القوات على تماس مباشر مع المهام الجماهيرية والقطاعية المطروحة، ما يكسب القوات خبرة إضافية في هذا المجال، فضلاً عن توافر تسهيلات أخرى تسمح بتطبيق برامج للتأهيل الحزبي والسياسي قادت إلى تحزيب القوات بنسبة تتجاوز الـ 90%. علماً أن 70% من الملاك يقوم على عمل طوعي ضمن تشكيلات **قوات الإسناد** المرتبطة عضوياً بالقوات المحترفة.

إلى جانب السعي إلى توسيع تشكيلات الإسناد، ومواصلة الإهتمام بالجوانب المتعلقة بالتأهيل الأمني والعسكري، والإستمرار بخط التعبئة والتأهيل تحسباً للحالات الطارئة بما فيه المشاركة بالتصدي للعدوان الاسرائيلي المحتمل على لبنان، مازالت القوات تحتاج إلى بذل جهد خاص في سبيل إنشاء **دائرة للعلاقات الوطنية** ترقى بمستوى العمل الوقائي في ظرف أمني يزداد تعقيداً في المخيمات وحولها ■

(7)
الإعلام والنشر

1ــ في السنتين الأخيرتين قفزت بشكل ملحوظ حصتنا في **الإعلام الشبكي ومواقع التواصل الإجتماعي**، فاقترب المتوسط الشهري للزيارات في النصف الأول من العام 2012 من سقف **الـ 4 مليون** بالنسبة للمواقع التي تدار مركزياً باللغتين العربية والإنجليزية: الحرية، ملف، 194، المقاومة، الجالية.

إن رفع هذا الرقم في السنوات القليلة القادمة، وربما مضاعفته يكون من خلال: **أ)** تحسين المضمون وتنويعه ورفع وتيرة تحديثه (أسبوعية، ويومية بالنسبة لبعض القضايا) وتقديمه بشكل جذاب وتطوير الأبواب باللغة الإنجليزية؛ **ب)** الربط (التشبيك) مع المواقع الأخرى التي تدار على مستوى الأقليم لمزيد من الترويج، وبما يفيد الأطراف المشاركة، ما يترتب عليه أيضاً تطوير هذه المواقع وتوسيع الجهات التي تنطق باسمها (إقليم، م.د، م) والقضايا المتخصصة التي تتناولها والقطاعات التي تغطيها؛ **ج)** الإهتمام بالجوانب الفنية (تصميم المواقع، الإخراج، التبويب..) وبتنظيم العمل (تخديم المواقع على أكثر من وجبة دوام، تقسيم العمل على قاعدة الفصل بين التحرير والتحميل، تنظيم وعصرنة موقع العمل..).

2ــ إضطلعت **المجلة المركزية** منتظمة الصدور (أسبوعياً بالنسبة للورقية، ومتجددة بشكل شبه يومي في عدد من مواضيعها بالنسبة للشبكية) بدورها المحدد، سيما في الجانب السياسي متعدد الأوجه في الملف الفلسطيني. هذا مع التأكيد على ضرورة الإهتمام بالفتح على القضايا الإقتصادية والإجتماعية الفلسطينية بشكل أوسع في الفترة القادمة. من جهة أخرى، بات المطلوب التفكير بشكل جدي في إسناد المجلة المركزية بملحق ثقافي فكري ينتظم صدوره شهرياً بالصيغتين الورقية والشبكية.

طموح التطوير يطاول أيضاً **المكاتب الصحفية** في مختلف العواصم العربية، وكذلك **الإذاعة** في غزة. وفي هذا السياق نشير إلى أهمية إمتلاك المكاتب الصحفية لمواقعها الخاصة في شبكة التواصل الإجتماعي.

3ــ في الفترة الواقعة بين المؤتمرين الخامس والسادس أعد المكتب السياسي بمشاركة اللجنة المركزية عدداً ملحوظاً من التقارير والبلاغات والدراسات ومساهمات أخرى في شتى القضايا السياسية والفكرية، حوّلتها «**دائرة الإعلام والتوثيق**» بجهد تحريري وتوثيقي وفني مضاف إلى كتب مستوفية شروط النشر والتوزيع، شملت **13 عنواناً:**

■ **عاشوا من أجل فلسطين** ــ المجلد الأول (2012/2).

■ **قضايا نظرية،** الكتاب السادس من سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» (2012/1).

■ الكتب ذات الأرقام 16 إلى 26 (11 كتاباً) من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»[1].

إن خطة النشر في الفترة القادمة ــ إلى جانب مواصلة تغطية الشأنين السياسي والفكري ــ ستلحظ مساحة جديدة لمساهمات الـ ج.د في **الفكر التنظيمي،** الأمر الذي سيواصل تعزيز مكانة ومرجعية هذه الإصدارات التي يطلع عليها الآلاف فلسطينياً وعربياً (بالمتوسط يتم توزيع 3 آلاف نسخة من كل كتاب)، إضافة إلى من يتابعها شبكياً. وأخيراً نشير إلى أهمية طباعة جميع هذه الكتب في الضفة والقطاع بالتزامن مع طباعتها في الخارج، حيث لا تجد جميع العناوين طريقها إلى المهتمين، مع بذل محاولة جادة لتوزيعها أيضاً في مناطق الـ 48.

4ــ وختاماً؛ في المساحة الرحبة التي تتقاسمها أنشطة وإهتمامات عدة دوائر عمل في الحزب: الإعلام والنشر ــ التأهيل الحزبي ــ العمل الثقافي والفكري بعمومه.. ننطلق من واقع البيئة الفكرية الثقافية المجتمعية في العقود الثلاثة الأخيرة التي إمتدت فيها في المنطقة وإزدهرت تيارات النيوليبرالية والإسلام السياسي، وإنحسرت فيها على نحو ملحوظ البيئة الفكرية ــ الثقافية التقدمية، العلمانية، اليسارية التي سادت في المنطقة حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي. إن هذا يملي على دوائر العمل المذكورة مضاعفة الجهد لتحصين الحزب وجمهوره الصديق والتيار الذي ينتمي إليه، فضلاً عن البيئة الوطنية من مخاطر مواصلة الفكر الآخر تقدمه في المجتمع، وهو المزود بإمكانيات ووسائل عمل شديدة التأثير ■

(8)
المالية والإدارة

1ــ إنطلاقاً من محاذير إتساع الفجوة بين مصاريف حزب يتعاظم نشاطه، ومداخيل تلهث وراءها دون إدراكها، لا يسعنا سوى تكرار التأكيد على:

■ أهمية أن تفي المنظمات الحزبية إلتزاماتها المالية وفي المقدمة منها: سداد إشتراكات الحزبيين والأصدقاء وثمن مطبوعات الحزب، وتنشيط الجباية الشعبية ما أمكن ذلك. وبالمقابل ضبط المصاريف ووقف الهدر وتعزيز الإستقلال المالي للـ م.د والإفادة من تقديمات الـ م لدعم النشاط الإجتماعي والتربوي والإغاثي الخ.. وكذلك التركيز على تقديمات المتمولين وميسوري الحال وتوجيهها نحو تمويل الصناديق المختصة التي تدار من بعض الـ م.د والـ م (لدعم الأسرى والمعتقلين + أسر الشهداء + المساعدات الإجتماعية للأسر محدودة الدخل + الطلاب..).

■ ترييح موازنات الحزب من خلال توسيع دائرة توظيف الكادر في المؤسسات الرسمية والأهلية، وتعزيز إيرادات الحزب بتحويل مخصصات الرفاق (وإيراداتهم بشكل عام) الذين يمثلون الـ ج.د في الأطر السياسية، إلى الصندوق المركزي، وذلك تطبيقاً لقرار المكتب السياسي المصادق عليه من اللجنة المركزية.

■ رفع مساهمة منظمات الفروع الخارجية من خلال المؤسسات الوسيطة وغيرها من المؤسسات في دعم الـ م الصديقة والصناديق المختصة، وتوسيع مشاريع التوأمة الخ..

■ وأخيراً، ثمة ضرورة ملحة ناجمة عن إتساع مجالات العمل على مختلف المستويات لتطوير هيئات العمل المالي والإداري المختصة.. ولتعزيز دورها من خلال رفدها بالكادر المؤهل. وفي السياق تعزيز الهيئات التي تضطلع بالمهام الرقابية على الأوضاع المالية والإدارية. إن الطموح الذي يراودنا هو الإرتقاء بالهيئات الإدارية في مختلف المجالات إلى مستوى إكسابها مواصفات **المحطات اللوجستية** المنتجة.

2ــ تضاءلت **الرهبة الفلسطينية لدى الدول العربية** الداعمة مالياً للقضية الفلسطينية نزولاً عند أحكام النظام الدولي الجديد بتجفيف الموارد المالية للحركات الثورية عموماً، بما فيها الحركة الفلسطينية لكسر إرادتها السياسية وتطويع قرارها ورفع قابليتها للتساوق مع الحلول المناقصة على الحقوق الوطنية. هذا ما جرى مع م.ت.ف في تسعينيات القرن الماضي، فمسها كما مس عديد الفصائل المنضوية في إطارها، ومازال يجري حتى الآن على مستوى تمويل السلطة الفلسطينية المعنية أيضاً بتغطية إلتزامات الصندوق القومي لمنظمة التحرير.

بعد الإنتفاضات الشعبية العربية في عدد من البلدان، وعلى الرغم من الصعوبات الإقتصادية الجمّة التي تعانيها مجتمعاتها، يتعزز إحتمال تجاوب الحركة الشعبية مع إحتياجات ومطالب القضية الفلسطينية ــ حركة وشعباً ــ وملاقاة هذه المطالب بمساهماتها المباشرة أو/ وبمساهمة حكوماتها. هذا الأفق ــ كاحتمال ــ ينبغي أن نضعه نصب الأعين من أجل العمل نحوه ■

1() 1ــ مفترق طرق بعد غزة (2007/9)؛ **2ــ الحكومات الفلسطينية** (2008/3)؛ **3ــ المنعطف.. تشريعية 2006** (2008/9)؛ **4ــ 2007.. عام الإنقسامات** (2008/11)؛ **5ــ من الإنتفاضة إلى الإنقلاب** (2009/3)؛ **6ــ 2008.. عام الأزمات والرصاص** (2009/12)؛ **7ــ وثيقة الوفاق الوطني** (2010/8)؛ **8ــ خيارات فلسطينية.. 2008ــ 2009** (2010/10)؛ **9ــ إستراتيجية فلسطينية بديلة** (2011/4)؛ **10ــ أحوال فلسطينية** (2012/3)؛ **11ــ إستراتيجية دفاعية للقطاع** (2012/11).

(9)
المنظمة الحزبية (الـ م.ح) ــ 1

بين المؤتمرين الخامس والسادس (5 سنوات)، إرتفع ملاك الـ م.ح من 15.874 إلى 23.478 بزيادة صافية قدرها 7.604 (+ 1521 سنوياً)، أي 48% (9.6% سنوياً) كمتوسط عام تجاوزته بمسافة معدلات غ (70%) والـ ض (63%) ول (63%). وتعتبر هذه النتيجة عادية كمتوسط عام، وجيدة بالنسبة للأقاليم التي تخطتها، لكنها ــ في الحالتين ــ لا تشكل نقطة إنطلاق كافية لمقاربة نقدية لأوضاع الـ م.ح، قياساً بما تمثله ظاهرة **هلامية القاعدة الحزبية** التي ليس من المبالغة إعتبارها **ظاهرة عامة** في الحزب، كونها تشمل ثلثي الأقاليم التي تضم 70% من هذه القاعدة، ما يقود إلى إضعاف البنية وتراجع الدور وهبوط مردود العمل؛

1ــ هلامية القاعدة الحزبية تعني ضعف التأطير على أرض الواقع، حيث تُستبدل **عملياً** هيكلية بأخرى (الخلايا بمجالس موسعة لا تكون مكوناتها ــ في العادة ــ مهيكلة)، ويحل نظام عمل الأمر الواقع (إجتماعات متباعدة في محطات مختارة، نادراً ما تكون دورية) بدلاً من النظام المقر (الإجتماع الشهري)، ما يشكل تجاوزاً على النظام الداخلي، على الأقل بنقطين:

■ الإجتماع الشهري للوحدات الحزبية: «تجتمع الخلية مرة شهرياً، وكلما إقتضى الأمر» (المادة **5ــ** 2/ج).

■ الخلية كأساس في المبنى والنشاط والصلة مع الناس: «الخلية هي الوحدة التنظيمية الأساس للجبهة، عليها يقوم البناء التنظيمي، ومنها تنطلق كافة النشاطات، ومن خلالها تكون الصلة اليومية والمباشرة مع الجماهير» (المادة **5ــ** 1).

2ــ التجاوز في السياق ليس على مادة إجرائية، بل جوهرية في النظام الداخلي تمس إحدى القواعد المؤسِسة لنظرية الحزب التي نعتمدها أسوة بعديد أحزاب اليسار ذات الصلة ــ بغض النظر عن قراءتها لها ــ بـ «الإشتراكية العلمية» التي «تسترشد الـ ج.د (بها) كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره» (الفقرة 2 من مقدمة النظام الداخلي)، ما يعني على صعيد البناء الحزبي أن عضوية الحزب تفترض إلى جانب الموافقة على برنامجه (ونظامه الداخلي) المساهمة النشطة في حياته الداخلية ونضاله متعدد الأشكال من خلال **الإلتزام بإحدى منظماته القاعدية[1].**

إن التجاوز على مواد النظام الداخلي لا يرفعه توسيع باب التفسير للنص من مدخل إعادة التعريف، كأن يُقال:

■ «إن الوحدة التنظيمية الأساس يمكن أن تكون المنظمة المحلية (التي تضم بضعة خلايا) وليس الخلية حصراً»، الذي يعني ــ عملياً ــ نقل تعريف القاعدة الحزبية من مستوى الخلية الصغيرة (أو متوسطة الحجم) إلى مستوى الخلية الموسعة. وليس من شأن هذا التفسير أن يحل المشكلة، بل سوف يُبقيها ــ على الأرجح ــ باعتبار أن إدارة شئون الخلايا الموسعة ــ بصرف النظر عن مسمياتها ــ يفترض توفر مهارات تنظيمية على مستوى اللجان المحلية ليست موجودة حالياً في الحزب، على الأقل من زاوية العدد.

■ أو يُقال: «إن الأساس في انتظام إجتماعات الخلايا هو أن تكون دورية، وليس بالضرورة شهرية». وفي هذا محاولة لتجاهل حجم المشكلة الناجمة عن إفتقاد أو عدم كفاية الهيكلة القاعدية، أي إفتقاد أعضاء قاعدة الحزب إلى مكان محدد في بنية مستقرة، محددة المعالم وذات صلة مهماتية واضحة بإطار جماهيري (الـ م.د) معروف لنا أنه يعاني من نفس المشكلة، إن لم يكن أكثر. وليس ثمة من مؤشر ملموس يجعلنا نعتقد أن إعتماد وتيرة إجتماعات أدنى (مرة كل شهرين أو ثلاثة) سيؤدي إلى درجة إنتظام أعلى، بل أنه سوف يتطلب ــ على الأرجح ــ بذل جهد أكبر من الهيئات والكادر المعني بإدارة الوضع؛ خاصة إذا أخذنا بالإعتبار **أن الإنتظام الفصلي لاجتماع لجان الـ م.د يفترض/ يشترط الإنتظام الشهري لاجتماعات أماناتها** (حيث تتوضع أيضاً الخلايا) **لضمان إستمرار الصلة مع الوحدات الجماهيرية.**

3ــ نقطة أخيرة تستحق التأمل: **العلاقة وثيقة بين وجود قاعدة حزبية منظمة** (مهيكلة كمركز ينطلق منه نشاط الحزب وتقام من خلاله الصلة مع الجماهير) **وبين ممارسة المركزية الديمقراطية باعتبارها المبدأ التنظيمي الأساس الناظم لعلاقات الحزب الداخلية والمحدد لعلاقة الحزب مع الجماهير...** وعليه: بقدر ما تتكمش القاعدة الحزبية المنظمة وينحسر دورها المستقل جراء هلاميتها، تبهت الديمقراطية الداخلية وتخسر العلاقة مع الجماهير قناة تفاعلها الأهم، ما يقود بالنتيجة إلى أن **تفقد المركزية الديمقراطية درجة ما، لا بل درجة مهمة من معناها.** من هذه الزاوية أيضاً تجدر ملاحظة سلبيات إستمرار حالة ضعف تأطير القاعدة الحزبية في صفوفنا ■

(10)
المنظمة الحزبية ــ 2

التماسك التنظيمي ــ بالنتيجة ــ **ما هو إلا تعبير خارجي عن البنية الداخلية، وإنعكاس لها بالضرورة.** إن واقع التركيبة الداخلية للحزب وتحولاتها هي التي تدفع بمواقف الحزب إلى السطح وتعبر عن واقعه ودرجة تطوره، وليس ما تتحدث عنه

1() من باب التذكير، ليس إلا، بواقعة تاريخية معروفة: في المؤتمر الثاني للحزب الإشتراكي الديمقراطي لعمال روسيا ــ 1903، نشب خلاف حول تعريف عضوية الحزب، حيث تواجه مفهومان؛

■ المفهوم الذي مثله لينين: عضو الحزب هو الذي يملك مكاناً محدداً (من القاعدة صعوداً) ويلعب دوراً نشطاً في منظمة مهيكلة ذات تراتبية واضحة.

■ المفهوم الذي مثله مارتوف: عضو الحزب هو من يؤيد أفكاره ويضع نفسه بتصرف إحدى منظمات الحزب.

إثر هذا الخلاف ــ ولأسباب أخرى ــ إنقسم الحزب إلى إتجاهين إستقل كل منهما تنظيمياً بعد حين: البولشفيك (الأكثرية) ــ لينين، والمنشفيك (الأقلية).

أدبياته، بما في ذلك برنامجه ونظامه الداخلي. هذا ما يجدر التذكير به ونحن مع إنعقاد المؤتمر السادس، نطوي مرحلة في مسيرة الحزب للإنتقال إلى أخرى، لمضاعفة الجهود من أجل تقليص الفجوة ــ ما أمكن ــ بين أدبيات الحزب وواقع حاله في البنية والدور، ما يترتب عليه عدد من التوجهات والمهام المباشرة؛

1ــ في المبنى

■ **تماسك القاعدة الحزبية من تماسك هيئاتها القيادية المباشرة،** أي المحليات التي جاء النظام الداخلي ليُبرز مكانتها ومسؤوليتها: «نظراً لقيادتها للوحدات التنظيمية الأساس تشكل اللجنة المحلية **المستوى الحاسم** في الهيكلية التنظيمية...» (المادة **6**ــ 3/أ). وعليه يتوجب على اللجان المحلية أن تضطلع بدورها المرسوم في هيكلة الـ م.ح إنطلاقاً من الخلايا (التي لا تقل ــ بالمتوسط العام ــ عن 70% من الملاك الحزبي العام، بينما الـ 30% تشمل الهيئات من اللجان المحلية صعوداً) الملتزمة بنظام عمل يقوم على الإجتماع الشهري، وجدول أعمال يتمحور حول رسم وتحديد وتقييم دورها الجماهيري.

■ إن هذا يلقي على عاتق المحليات واجبات كبيرة تنهض بها بقدر ما تتوسع عضويتها ويزداد عددها ويرتفع مستوى وعيها وتتحسن مهاراتها القيادية، ما يستوجب ــ بدوره ــ بذل جهد متواصل من قبل الهيئات الأعلى وصولاً إلى المكاتب التنظيمية في الأقاليم من أجل الإرتقاء بوضع المحليات. **إن القاعدة الـ ح تتأطر بقدر ما يتفعل دور المحليات، ومفتاح التقدم في تماسك القاعدة الـ ح يقع في يد المحليات.**

■ الفصل الصارم بين الهيئات القيادية المباشرة الحزبية والديمقراطية (مكاتب الروابط من جهة، واللجان المحلية من جهة أخرى) الذي يشمل بالضرورة مسؤولي هذه الهيئات، يقابله توحيد خطي العمل الـ (ح ود) في مكان ما في الخط الصاعد للهيكلية الحزبية من خلال هيئات حزبية تجمع ما بين المسئوليات الـ (ح ود).

وإنطلاقاً من الحجوم الحزبية والديمقراطية القائمة والمتوقعة في الأقاليم بالمدى المرئي، تضحى محطة الجمع بين خطي العمل الـ (ح ود) اللذين يسيران متوازيين إلى حين بلوغها، هي: **لجان الفروع الحزبية القطاعية** (وإن إقتضى الأمر لجان المناطق القطاعية) التي تتمثل فيها المسؤوليات الـ (ح ود) العاملة في نفس القطاع؛ وهي الهيئات التي تتمثل مباشرةً في **لجان الفروع الحزبية الجامعة** التي تقود أوضاع الجبهة الديمقراطية بكل أذرعها في نطاق جغرافي محدد (سقفه المحافظة أو ما دونها).

■ بالنسبة لعدد من منظماتنا وفي ضوء التوسع المحقق (حـ ود) أو المتوقع في المدى المرئي، باتت صيغة الفرع الواحد في المحافظة الواحدة لا تتسع لمكوناتها، لا بل تحجر عليها في بعض الأحيان. إن هذا يقتضي التوسع بفرع ثانٍ من صلب الأول واستحداث «**هيئة للعمل المشترك**» ما بين الفرعين (يتولى مسئوليتها أحد أميني الفرعين) لمتابعة الشأن المتقاطع بينهما على مستوى الـ م.د والإتحادات والنقابات وبعض المهمات الجماهيرية والوطنية.

■ هيكلية الـ م.ح في **الفروع الخارجية** مختزلة بسبب من توزيع حوالي 1100 رفيقة ورفيق على 35 منظمة منتشرة في أربع جهات الأرض، حيث قلة منها تتجاوز الـ 100 عضو (ألمانيا، الجزائر وليبيا)، وعدد آخر يقع في حقل الوسط: **25**ــ 50 (السويد، الدنمارك، إسبانيا، اليونان، روسيا، كوبا، اليمن، العراق والإمارات)؛ منظمات الفروع الخارجية لا تملك م.د، لكنها ــ بالمقابل ــ تضطلع بدور قيادي في 16 مؤسسة ذات فعالية في وسطها الجماهيري والمجتمعي.

الهرم القيادي في الفروع الخارجية مبسط: خلايا ولجان فروع تتوسطها لجان محلية عندما ينعقد شرطها. والتطوير المطلوب إحداثه في الفترة القادمة يكون بإتجاهين: إستحداث لجنة فروع موسعة (الأمانة + عدد من الكوادر البارزة في الفروع) + عدد من الدوائر العاملة على مستوى جهوي أو قاري.

2– في التوسع

■ التوسع الحزبي ما زال وسيبقى في المدى المنظور يحتل موقعاً متقدماً على جدول أعمال الهيئات، وإمكاناته مازالت مفتوحة بالنسبة لحزبنا (رغم روافع العمل النافذة التي يملكها حزبا السلطة) بقدر ما يتفعل دوره الجماهيري وتتماسك بنيته من مدخل تحسين دور المحليات بشكل خاص، ورفع نسبة الهيئات عموماً في الحزب بحيث لا تقل عن 30%. إن الوقائع تؤكد على إمتلاك حزبنا لرافعتي التوسع: الجاذبية السياسية + القدرة الإستيعابية. والأخيرة لم تصل بعد إلى منحنى الإشباع، فوحدها عملية إحتواء المغادرة تشكل مصدراً ملموساً للتوسع.

■ لقد بات حجمنا الحزبي يعفينا من أسلوب التوسع المتبع في المجرى الرئيسي المطروق الذي لا يصب بغالبيته في السياق العام للإستهدافات التي كانت ولا تزال تسعى إلى المزيد من الإنتشار الجغرافي والتغلغل القطاعي، وسط الفئات الوسطى الحديثة من جهة، وقطاع الطلاب من جهة أخرى بمختلف مراحله (ثانوية، معهد، جامعة).

إن إبراز أهمية التوجه إلى هذه القطاعات لا ينطلق بالتأكيد من خلفية تبهيت الهوية الطبقية والفكرية للحزب التي يكفلها التكوين والفكر إلى جانب البرنامج والممارسة، بقدر ما يعبّر عن طموح ــ طال إنتظار تحققه ــ إستدراك ضعف حضور هذه القطاعات في مختلف أقاليم الحزب.

إن استمرار هذا الوضع يتعارض مع إستيعاب عملي حقيقي لأهمية دور هذه القطاعات وحيويته في الحراك السياسي والإجتماعي؛ فضلاً عن كونه يتعارض مع هدف تعزيز جماهيرية الحزب التي تعني أيضاً تأمين حضور كاف لهذه الفئات الإجتماعية في صفوفه. نقول هذا مع إدراكنا لخصوصية **الفئات الوسطى الحديثة** النازعة إلى تغليب الوعي بالمكانة الإجتماعية على حساب الوعي بالموقع الطبقي كما هو في حقيقة الأمر.

■ يقود قصور **أدوات الضبط الإداري للشأن التنظيمي** إلى إضعاف وسائل الرقابة والتوجيه للمنظمة الحزبية من القاعدة صعوداً. وكلما تفعلت الـ م.ح إزدادت حاجتها إلى أدوات السيطرة الإدارية التنظيمية من نماذج تقارير إلى هيكليات إسمية،

إلى رصد دقيق لحركة العضوية بإتجاهيها؛ وتتعاظم أهمية هذا الرابط بين الإداري/ والرقابي التوجيهي كلما اتسعت صفوف الحزب (والـ م.د)، وتنوعت مهامه وتشابكت، وكلما إزداد إنخراطه في العمليات الإنتخابية بمختلف أوجهها، ما بات يقتضي **مأسسة العمل** في هذا المجال من خلال **مكتب قيد وذاتية** محوسب يضم كفاءات مؤهلة يتمثل مسؤوله في المكتب التنظيمي أو أمانة الإقليم، مكتب يعمل على إمتداد مساحة الإقليم، ويمد خيوطه لتشمل جميع مراكزه، وبحيث يقيم هذا المكتب على تقاطع خطوط عمليات التوسع والحركة والإنتخابات وإعلاء جدوى ومردود نظام العمل وأسلوبه.

3ــ في أسلوب العمل

التطوير المطلوب إحداثه في أسلوب عمل الهيئات والكادر هو الذي يوفر شروط النجاح في تطبيق البرنامج على قاعدة **الإختصاص والتكامل**؛ فالبرنامج عناوين، تكون كل جهة تنظيمية معنية بجانب منها، واضطلاع هذه الجهات بواجبها المحدد هو الذي يوفر عوامل التقدم والإنجاز المتكامل.

إن هذا يقتضي إعتماد أسلوب عمل يقوم على **المعرفة**، حيث تزداد معادلات العمل الوطني تشابكاً وتعقيداً، والإندفاع والحماس وحدهما لا يكفيان لإنجاز العمل ما لم يقترنا بالمعرفة الوافية للموضوع؛ **والميدانية**، التي تعني الإنغماس في العمل حيث هو، والإقلاع عن عادة التعليق عليه من منصة المتفرجين؛ و**النفاذ إلى العمق الإجتماعي** من خلال التعاطي بمسئولية مع قضايا العمل السياسي والديمقراطي والإجتماعي بعلاقتها مع الواقع بتمايزاته وتناقضاته وبما يضمن إستجابة القطاعات المخاطبة. إن تضافر **المعرفة والميدانية والنفاذ إلى العمق الإجتماعي** هو الذي يضمن وضع الجهد المبذول على طريق النجاح ■

(11)
المنظمة الحزبية ــ 3

1ــ التأهيل/ التثقيف الحزبي

تزداد حاجة الحزب إلى التأهيل بشقيه النظري والتطبيقي بسبب إتساع صفوفه وتنوع مجالات عمله وتعاظم مسئولياته الوطنية على خلفية تعقيدات الواقع المعاش والعقبات التي تعترض المسار الوطني، ضمن بيئة فكرية ــ ثقافية في المنطقة يتمدد فيها بتسارع منذ العام 1979 [1] نفوذ وتأثير **تيارات التدين السياسي والنيوليبرالية**.

بشكل عام، الجهد المبذول في هذا المجال دون متوسط الإحتياجات الفعلية للحزب (والـ م.د) بدرجات، فليس هنالك من خط ناظم للعملية التثقيفية في عدد من الأقاليم التي تترك لمسارها العفوي والمناسبات. إن تجاوز هذا الوضع يكون من خلال **مأسسة التثقيف الحزبي** في الأقاليم بدءاً من إستحداث هيئة ثابتة متخصصة تتمثل بشكل دائم في أمانة الإقليم وتكون على صلة عضوية مع المكتب التنظيمي، وتسترشد **مكاتب التثقيف في الأقاليم** في عملها بالتوجهات والتوجيهات التي رسمها بدقة الكراس الرقم 21 الصادر عن مكتب التثقيف المركزي، نركزها فيما يلي بأربع نقاط:

■ **إعتماد** برنامج تثقيفي بثلاثة عناوين رئيسية: في القضايا التنظيمية والعمل القطاعي + في المسألة الوطنية + في القضايا النظرية.

■ **تعيين** مرتكزات عملية التثقيف بما هي: منهاج (يغطي الآن معظم مواد العناوين أعلاه على مساحة 23 كراساً مجمعة في 10 كتب) + نظام العمل وأشكاله + الكادر المختص (إختياراً وتأهيلاً).

1() لماذا العام 1979؟ ــ ليس لأن هذه الظاهرة إنطلقت في هذا التاريخ، كما ينطلق العدّاء ما أن يسمع طلقة بدء السباق، فلهذه الظاهرة مقدماتها وجذورها الضاربة في التاريخ التي ليست موضوع بحثنا؛ كل ما في الأمر أن هذا العام شهد ــ بالتواتر ــ ثلاثة أحداث مفصلية ذات أبعاد تاريخية أطلقت مسارات عميقة في المنطقة، مازالت تداعياتها قائمة حتى يومنا وما يتجاوزه في الزمن المقبل:

■ في شباط (فبراير) إنتصرت الثورة الإيرانية، وسرعان ما تحولت إيران إلى جمهورية اسلامية يحكمها رجال الدين بموجب «ولاية الفقيه».

■ في آذار (مارس) وقّعت مصر معاهدة السلام مع إسرائيل وإعترفت بها وسرّعت في خطوات الإنفتاح النيوليبرالي، ومن نتائجه: تسريع إنسحاب الدولة من المسألة الإجتماعية ومن إدماج الشباب في سوق العمل ومن مساحات مجتمعية واسعة كانت تخدّمها، وحلّت مكانها بكثافة قوى الإسلام السياسي بمؤسساتها وأطر عملها.

■ في كانون الأول (ديسمبر) وقع التدخل السوفياتي في أفغانستان، ما نتج عنه: حركة مناهضة إستقلالية بهوية أصولية ما انفكت تتشدد إلى أن بلغت مرحلتها الطالبانية.

← ولقيت هذه الحركة تحت مظلة واشنطن دعماً سعودياً ــ باكستانياً ــ مصرياً، بالسياسة واللوجستية (تدريب، سلاح، مال..)، فضلاً عن عشرات الآلاف من المتطوعين من لَدُن الحركة الإسلامية، منهم حوالي 30 ألفاً ممن أُطلقت عليهم تسمية الأفغان العرب الذين توزعوا على عدد من البلدان بعد خروج السوفيات من أفغانستان. وفي القواعد الخلفية للمجاهدين الأفغان في باكستان (في مدينة بيشاور وغيرها)، نشأت حركة السلفية الجهادية، وتنظيم القاعدة وتفريعاته..

■ **توحيد** نظام جدولة الدورات الحزبية، على قاعدة إعتماد **وحدات أساس** مستقلة عن بعضها البعض، يتم إختيار موادها من البرنامج حسب الحاجة القائمة، وتستغرق كل واحدة منها 25 ساعة.

■ **تطبيق** معايير إحتساب الدورات تسهيلاً للمتابعة بنسق وأدوات قياس واحدة في الخطط الفصلية.

إلى هذا نضيف: ثمة ضرورة لدفع وجهة المأسسة للتثقيف الحزبي من مستوى مكتب التثقيف في الإقليم إلى مستوى **الأكاديمية الحزبية**، بالذات في كل من إقليمي الضفة والقطاع.

2ــ المرأة

إن التقدم نحو أهداف النضال الوطني التحرري ينبغي أن يسير يداً بيد مع تعزيز الديمقراطية السياسية والإجتماعية التي تعني أيضاً تركيز الإهتمام على مصالح وحقوق ومكانة النساء والشباب، بما في ذلك **توسيع المشاركة والتمثيل** في مؤسسات المجتمعين السياسي والمدني وتحديداً **على مستوى الهيئات القيادية.**

هذا ما تبرزه، لا بل تضغط عليه أدبياتنا، آخرها تمثل بإضافة «**المرأة**» كقطاع إجتماعي قائم بذاته إلى الفقرة الأولى من مقدمة النظام الداخلي. وفي الوقت نفسه يتواصل سعينا لرفع مستوى الأداء والجهد في الحركة الجماهيرية والأطر النسائية الوطنية، التي حققت درجة معيّنة من النجاح، تفتح ــ في المدى القريب ــ على ما هو أرقى في ملف المساواة بين المرأة والرجل.

في هذا السياق نلاحظ أن **مركزية ملف حقوق المرأة** على الصعيد الوطني، فضلاً عن تقدم دور منظماتنا في صفوف الحركة الجماهيرية النسائية، لم يجدا إمتدادهما بعد في الهيئات القيادية للحزب (من أمانات الأقاليم صعوداً) التي مازال حضور الرفيقات فيها محدوداً، ليس لشحة في الكادر (فالقضية نسبية)، بل لاعتماد معايير مفوّتة ــ إن لم تكن محافظة ــ لا تستجيب تماماً لاحتياجات الواقع وأولوياته.

إن معالجة هذا الخلل مسألة لا تحتمل التأجيل، بل ينبغي أن تكون فورية من خلال إستهداف نسبة حضور (عضوية) في أمانات الأقاليم واللجنة المركزية لا تقل عن 20%. ودون أن نُضطر لاعتماد نظام الكوتا الملزم، ستكون هذه النسبة سهلة الإدراك إذا ما واظبت عليها بتصميم الهيئات الحزبية المعنية.

3ــ المركز القيادي الواحد

■ إنتظمت دورات **اللجنة المركزية (ل.م)** بالوتيرة المقرة في النظام الداخلي (3 مرات سنوياً)، لكنه غلب عليها أسلوب الإجتماع على حلقات نتج عنه سلبيات أبرزها: إضعاف التفاعل وتبادل الخبرات بين أعضاء الهيئة، وبين مختلف الأقاليم ومراكز العمل في الجبهة. إن تراجع دور ل.م كمحطة حوار وتفاعل وتوحيد لخط العمل ولتكتيكات الحزب، يقود إلى **إنخفاض مردود الحوار الداخلي وإلى إبطاء آلية إتخاذ القرار وإفقار مضمونه نسبياً في أعلى هيئة حزبية بين مؤتمرين.**

إن تجاوز هذا الخلل يكون من خلال:

أ) التشديد على إلزامية المشاركة في دورات ل.م لكل من لا تعترض مشاركته عقبات موضوعية أو ذات طابع عملي قاهر.

ب) التحضير المتقن لدورات ل.م. من خلال تداول التقارير وأوراق العمل قبل إنعقادها.

■ كون **المكتب السياسي** (م.س) يشكو بدرجة أقل من أسلوب الإجتماع على حلقات، لا يلغي المحاذير التي تمت الإشارة إليها، ولا إنعكاساتها السلبية على مردود عمله، سيما إذا أخذنا بالإعتبار شمولية مسئوليته أيضاً عن التكتيك السياسي للحزب، ما يجعلنا نؤكد على:

أ) الأهمية الفائقة للإجتماعات الدورية للـ م.س بمعدل 8 إجتماعات سنوياً، وكلما إقتضى الأمر.

ب) عدم تجاوز الإجتماعات التي تنعقد على حلقات سقف الـ 50% من دورات الـ م.س، ما يعني أن الـ م.س سيلتئم كهيئة 4 مرات سنوياً في إجتماع واحد.

■ بات الوضع التنظيمي ــ باتساعه وتعقيداته ــ يتطلب وجود **أمانة سر مركزية** بتكوين ينطوي على أقل درجة ممكنة من التداخل مع عضوية الـ م.س، وضمن هذا الترتيب بالإمكان إستحداث عدد من **الدوائر المركزية المختصة** بمهام محددة، شرط توافر إمكانية مزاولة هذه المهام ومتابعتها على مستوى الحزب ككل.

■ ملاك **اللجنة المركزية** بشكل عام مستقر، وجدول أعمالها يغطي دورياً مجالات عمل الحزب حيث يتحمل كل عضو ل.م مسؤولية محددة في نطاق الهيئة الحزبية التي يعمل من خلالها، بصرف النظر عن الملاحظات التي يمكن أن تبديها الهيئة على أسلوب عمله؛ ومع ذلك، فإن ل.م تشكو من ثغرتين رئيسيتين في بنيتها تتحددان بما يلي:

أ) إنخفاض عضوية الرفيقات في ل.م التي لا تتجاوز 10% من ملاك اللجنة المركزية الثامنة.

ب) ضعف تمثيل الفئات العمرية الشابة والمتوسطة التي لم تتجاوز الـ 35% من عضوية ل.م (8% حتى سن الـ 30، و27% من 40 إلى 49).

إن المؤتمر الوطني العام السادس بانتخابه اللجنة المركزية التاسعة سيخطو بكل تأكيد خطوة ملموسة على طريق التشبيب وتعزيز مشاركة المرأة، سيتلوها خطوات لاحقة ضمن الآليات الحزبية المقرة ■

■ ■ ■

تعصف بالحالة الفلسطينية رياح أزمة مركبة، لا خلاص منها إلا بمغادرة إستراتيجية ثبت عقمها إلى جانب فشلها، وتبني **إستراتيجية وطنية جديدة** تعيد القضية الوطنية إلى الميدان، والى محافل الشرعية والعدالة والسياسة الدولية، ودوائر التضامن الخارجي النافذة شعبياً ورسمياً؛ إستراتيجية تعبيء طاقات الشعب في الوطن وكل مكان على محاور وبمهام وأشكال نضال ضد الإحتلال تُنشيء حالة تراكمية بأفق هذه الإستراتيجية.

إنخراط **الكل الفلسطيني** في هذه الوجهة يضمن تقدمها فنجاحها، لكنه ليس ولن يكون تلقائياً وبدفعة واحدة، بل متدرجاً ترتفع وتيرته بإطلاق ديناميات جديدة في العمل الوطني وبقوة المثال؛ ما يفترض مراجعة شاملة تجريها الحركة الفلسطينية بمكوناتها، كما يقوم بها كل طرف على حدة.

فيما يخصنا، فإن الإنخراط الأوسع في الإستراتيجية الوطنية الجديدة يقتضي تطويراً ينطلق من **إبراز الصلة العميقة بين محاور عملها وما تطرحه من مهام وتطوير لقواعد أداء الوظائف النضالية في الحزب ذاته**. هذا ما توقفت أمامه الهيئات الحزبية في أكثر من محطة أتت في سياقها مؤتمرات الأقاليم ويتوجها الآن المؤتمر الوطني العام السادس. ويبقى الرهان على الشعب المعطاء أولاً وأخيراً ■

2013

تعديلات المؤتمر الوطني العام السادس على النظام الداخلي ــ 2013

في ضوء تعديلات المؤتمر الوطني العام السادس، بتنا أمام نظام داخلي يتشكل من **أربعة فصول** بدلاً من ثلاثة من خلال تحويل المادة الأولى في النظام الداخلي لعام 2007 إلى الفصل (3) القائم بذاته، دون إحداث أي تعديل على فحواه؛ والفصول الأربعة هي: 1- التعريف والأهداف. 2- المبدأ التنظيمي الأساس. 3- (بلا عنوان). 4- الأحكام والهيكلية التنظيمية. وفيما يلي عرض للتعديلات التي أقرها المؤتمر:

(1)
التعديلات على المقدمة

1ــ تصبح الفقرة 1: «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين **حزب يساري ديمقراطي**، وهي إتحاد إختياري لمناضلات ومناضلين من العمال والفلاحين والمثقفين وصغار الكسبة وسائر الكادحين، ومن المرأة والشباب، من أجل التحرر الوطني الناجز لشعب فلسطين ومستقبله الإشتراكي»، وذلك بحلول **حزب يساري ديمقراطي** مكان **حزب ديمقراطي ثوري**، وإضافة **المرأة** إلى الفئات المستهدفة لعضوية الحزب، الأمر الذي يستدعي التوضيحات التالية:

■ **حزب يساري ديمقراطي** يؤدي عملياً نفس معنى حزب ديمقراطي ثوري، ويعفي ــ في آن ــ من جهد شرح مصطلح ومفهوم غير رائج هو: ديمقراطي ثوري. وهذا لا يمس **بالهوية الطبقية** للجبهة المؤكد عليها في أكثر من فقرة في مقدمة النظام الداخلي(3،4،7،9)، ولا بهويتها الفكرية المشار إليها في الفقرة 2: «تسترشد الجبهة الديمقراطية بالإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره».

■ في سياق إيراد الفئات المستهدفة لعضوية الحزب، يجري الفصل بين القطاعات الإجتماعية القائمة على أساس طبقي، والقطاعات الأخرى القائمة على أساس جندري وعمري.. في هذا السياق تجري إضافة **المرأة** نظراً لما تمثله في المجتمع من ثقل ودور الخ.. إلى جانب كون **مسألة المرأة** قضية قائمة بذاتها نظراً للاجحاف والتمييز السلبي الخ.. اللاحق بها.

2ــ بعد أن كانت: «الجبهة الديمقراطية هي جزء من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية، **وتسعى لإتحاد فصائلها المتقدمة**»، تصبح **الفقرة 3:** «الجبهة الديمقراطية هي جزء من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية، **وهي تعمل لتوطيد العلاقة الكفاحية بين فصائلها وسائر مكوناتها**»، حيث تفتح الصيغة الجديدة ــ كونها أكثر مرونة من التي سبقتها ــ على خيارات عدة لترجمة العلاقات الكفاحية ليس بين فصائلها (أي احزابها) فحسب، بل بين سائر مكوناتها (بما يشمل أيضاً النقابات والمؤسسات ذات الصلة بالطبقة العاملة وحركتها).. بدءاً من الصيغ المؤقتة أو الثابتة للعمل المشترك، وصولاً إلى الصيغ الاتحادية، وربما ما هو أبعد..

3ــ في **الفقرة 5** التي يرد فيها: «.. إن شرائح ضيّقة من البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة فيها، تجد مصلحتها في التساوق مع مشاريع الحلول والحلول التي تمس بمصالح الشعب الفلسطيني أو تنتقص من حقوقه الوطنية» **يضاف** ما يلي: «ومن هذا الموقع، فإن هذه الشرائح تميل إلى المهادنة مع الإحتلال والإرتهان لإملاءاته».

إن الغرض من هذه الإضافة هو: وضع إستدراك يرسم حدود «التساوق مع مشاريع الحلول والحلول»، بما هي «ميل للمهادنة..»، تجنباً لفهم «التساوق..» وكأنه يقود تلقائياً إلى العمالة..، ما ينقل هذه الشريحة الإجتماعية ــ بشكل قَبْلي ومسبق ــ إلى خانة «أعداء الشعب».

4ــ الفقرة 7 التي كانت تنص على: «إن إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي **(يدشن مرحلة إنتقالية تاريخية)** تلعب الطبقة العاملة خلالها دوراً قيادياً في المجتمع على أساس من الديمقراطية والتعددية من أجل بناء الإشتراكية وإلغاء إستغلال الإنسان للإنسان بكافة أشكاله»، هذه الفقرة، بعد إستبدال ما ورد بالخط الأسود بين قوسين، تصبح كما يلي:

«إن إنجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي **(فلسطينياً وعربياً، وقيام علاقات وحدوية طوعية بين الأقطار العربية، يرسي المقدمات المادية الضرورية لتدشين مرحلة إنتقال تاريخية)** تلعب الطبقة العاملة خلالها دوراً قيادياً في المجتمع على أساس من الديمقراطية والتعددية من أجل بناء الإشتراكية وإلغاء إستغلال الانسان للإنسان بكافة اشكاله».

إن الغرض من هذه الإضافة التي وردت بين قوسين هو التأكيد على العلاقة والتواشج بين الوطني (الفلسطيني) والإقليمي (العربي) **كشرط لازم** لتدشين مرحلة الإنتقال إلى الإشتراكية.

5ــ في **الفقرة 8**، بدلاً من «الوحدة العربية» تستخدم صيغة أقل تحديداً: «من أجل علاقات وحدوية بين الأقطار العربية» لأنها تتخطى الخيار الواحد الذي ينطوي على مضمون الوحدة السياسية نحو الخيار متعدد الإحتمالات الذي ينطوي على مضامين وأشكال عدة محتملة للوحدة السياسية من جهة، وللوحدة بأشكالها الأخرى (إقتصادية وغيرها..) من جهة ثانية.

6ــ ثمة تداخل بين **الفقرتين 9 و10**، لذا تعاد صياغتهما بعد الدمج في فقرة واحدة **(الفقرة 9)** وفقاً للصيغة التالية: «إن ج.د هي جزء من حركة الطبقة العاملة العربية والعالمية التي تقف وجماهير الشعوب المضطهدة في طليعة القوى المناضلة من أجل عالم يسوده السلام والحرية والمساواة والتطور المستقل في إطار العلاقات المتكافئة بين الشعوب والدول. وهي تسعى إلى تعزيز أواصر التضامن والتساند الكفاحي مع شعوب العالم المناضلة في سبيل حقها في تقرير مصيرها بحرية، ومن أجل التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الإجتماعية. كما تسعى إلى توطيد التضامن الأممي بين الطبقات العاملة في كل البلدان في النضال المشترك من أجل إنتصار الإشتراكية» ■

(2)
التعديلات على «المبدأ التنظيمي الأساس»

لا تعديلات بإستثناء إضافة **وحدة الإرادة** (والمقصود هو الإرادة بمضمونها السياسي والكفاحي) إلى وحدة الفكر والعمل في الفقرة الأولى، فتصبح «**وحدة الفكر والإرادة والعمل**» ■

(3)
التعديلات على «الأحكام والهيكلية التنظيمية»

[فيما يلي سنستخدم ترقيم المواد كما في النظام الداخلي ــ 2007، ما يعني خصم 1 من كل مادة واردة في السياق بالنسبة للنظام الداخلي ــ 2013 (المادة الخامسة في نظام 2007 تصبح المادة الرابعة في نظام 2013، وهكذا..)].

■ **المادة الخامسة: واجبات العضو (الفقرة 4)**

إضافة ما يلي إلى السطر الأخير: «..والدعاية لها ونشرها بالوسائط المتاحة»، فتصبح:«.. وأن يساهم على أوسع نطاق في توزيع وتعميم صحافة الجبهة وأدبياتها وبياناتها، والدعاية لها ونشرها بالوسائط المتاحة».

■ **المادة السابعة: المنظمة المحلية (الفقرة 3/أ)**

إضافة ما يلي في مطلع هذه الفقرة: «أ) نظراً لقيادتها المباشرة للوحدات التنظيمية الأساس تشكل اللجنة المحلية **المستوى الحاسم في الهيكلية التنظيمية.** تجتمع اللجنة المحلية..».

■ **المادة التاسعة: منظمة الفرع (الفقرة2)**

إضافة «**مؤتمرات**» في نهاية الجملة، فتصبح : «..وكذلك أعضاء لجنة الفرع غير الأعضاء في المؤتمرات الأدنى».

■ **المادة الثانية عشرة (الفقرة 2/ب)**

«يحق للجنة المركزية بأغلبية ثلثي إجمالي عضويتها العاملة تأجيل إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف الطارئة»، تصبح: «.. **في الظروف التي تستدعي ذلك**» وذلك تجنباً لتعدد الإجتهادات الخلافية التي قد ينطوي عليها تعريف «الظروف الطارئة»، ومن أجل إعتماد صيغة تسمح باستيعاب تعدد الإحتمالات التي قد تملي تأجيل إنعقاد المؤتمر.

■ **المادة الثانية عشرة (الفقرة 3/أ)**

«رسم السياسة العامة للجبهة وإقرار برنامجها وتعديله»، تصبح، «.. وإقرار برنامجها السياسي وتعديله»، لمزيد من التحديد.

■ **المادة الرابعة عشرة: اللجنة المركزية (الفقرة 4/ج)**

بدلاً من «إنتخاب أمين عام اللجنة المركزية والمكتب السياسي وأمانة سر اللجنة المركزية ومحاسبتهما»، يثبت «**إنتخاب أمين عام اللجنة المركزية ونائب له أو أكثر**، فضلاً عن المكتب السياسي وأمانة سر اللجنة المركزية وتحاسبهما كهيئة وافراد»؛ ما يسحب نفسه أيضاً على **المادة الخامسة عشرة (الفقرة 1).**

■ **المادة الثانية والعشرون (الفقرة 3)**

تصبح كما يلي: «3- إنتخاب الهيئات (او أعضاء منها)، وكذلك المندوبين إلى المؤتمرات تتم بواسطة الترشيح الإفرادي والإقتراع الإفرادي والسري والمباشر». علماً أن هذه الفقرة التي تندرج في باب الأحكام العامة، تُعفي من تكرارها الرتيب في الفقرات ذات الصلة في النظام الداخلي، ما يشمل عملياً **16 فقرة** ■

2013

النظـــام الــداخلــي
المعدل في المؤتمر الوطني العام السادس ــ 2013

(1)
الحزب : التعريف والأهداف

1– الجبهـة الديمقراطيـة لتحريـر فلسـطين (ج. د. ت. ف) حـزب يسـاري ديمقراطـي، وهـي إتحـاد إختيـاري لمناضـلات ومناضلين من العمال والفلاحين والمثقفين وصغار الكسبة وسائر الكادحين، ومن المرأة والشباب، من أجل التحرر الوطني الناجز لشعب فلسطين ومستقبله الإشتراكي.

2– تسترشد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالإشتراكية العلمية كمنهج لتحليل الواقع الإجتماعي، ودليل للعمل من أجل تغييره.

3– الجبهة الديمقراطية هي جزء من حركة الطبقة العاملة الفلسطينية، وهي تعمل لتوطيد العلاقة الكفاحية بين فصائلها وسائر مكوناتها.

4– في المرحلة التاريخية الراهنة لنضال الشعب الفلسطيني، مرحلة التحرر الوطني، تناضل الطبقة العاملة الفلسطينية في طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيق أهدافها الوطنية المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967.

5– إن واقع الإحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، وواقع التبديد والإقتلاع والتشريد والتمييز ومحاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية خارجها، يشكل الأساس الموضوعي لوحدة مجموع طبقات الشعب في النضال من أجل إنجاز التحرر الوطني والإنعتاق من النير الإمبريالي الصهيوني. وبالمقابل، فإن شرائح ضيقة من البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة فيها، تجد مصلحتها في التساوق مع مشاريع الحلول، والحلول التي تمس بمصالح الشعب الفلسطيني أو تنتقص من حقوقه الوطنية. ومن هذا الموقع، فإن هذه الشرائح تميل إلى المهادنة مع الإحتلال والإرتهان لإملاءاته.

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تسعى لتوطيد وحدة طبقات الشعب وقواه الوطنية في مختلف أماكن تواجده داخل الوطن وخارجه في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز الائتلاف الوطني الشامل في إطارها على قاعدة برنامجها وبما يرسخ مكانتها ودورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

6– إن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفتح الطريق للنضال من أجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه في ظل فلسطين ديمقراطية، موحدة، متحررة من الصهيونية والنفوذ الإمبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والإضطهاد القومي والعنصري والديني.

7– إن إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي فلسطينياً وعربياً، وقيام علاقات وحدوية إختيارية بين الأقطار العربية يرسي المقدمات السياسية والمادية الضرورية لتدشين مرحلة إنتقال تاريخية تضطلع الطبقة العاملة خلالها بدور قيادي في المجتمع على أساس من الديمقراطية والتعددية من أجل بناء الإشتراكية وإلغاء إستغلال الإنسان للإنسان بكافة أشكاله.

8– إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تناضل من أجل تعزيز التحالف بين فصائل حركة التحرر الوطني العربية في كفاحها ضد التبعية والهيمنة الإمبريالية والإحتلال الاجنبي بكل أشكالهما، وضد الإحتلال الإسرائيلي والإستعمار الصهيوني التوسعي، من أجل التحرر الوطني والعدالة الإجتماعية والمساواة في المواطنة في إطار الدولة الديمقراطية المدنية، ولتعميق التضامن العربي وتطويره في المجالات كافة، ومن أجل علاقات وحدوية بين الأقطار العربية على أساس من الديمقراطية والتكافؤ والإختيار الشعبي الطوعي الحر.

9– إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين جزء من حركة الطبقة العاملة العربية والعالمية، التي تقف وجماهير الشعوب المضطهدة في طليعة القوى المناضلة من أجل عالم يسوده السلام والحرية والمساواة والتطور المستقل في إطار العلاقات المتكافئة بين الشعوب والدول. وهي تسعى الى تعزيز أواصر الأخوة والتساند الكفاحي مع شعوب العالم المناضلة في سبيل حقها في تقرير مصيرها بحرية، ومن أجل التحرر الوطني والديمقراطية والعدالة الإجتماعية. كما تسعى إلى توطيد التضامن الأممي بين الطبقات العاملة في كل البلدان في النضال المشترك من أجل إنتصار الإشتراكية ■

(2)
الحزب : المبدأ التنظيمي الأساس

1– إن المبدأ التنظيمي الأساس الذي تقوم عليه الجبهة الديمقراطية هو المركزية الديمقراطية التي تنظم علاقاتها الداخلية وتوجه علاقاتها مع الجماهير. وهي تعبير عن وحدة الإرادة والفكر والعمل بين جميع منظمات الحزب ومناضليه والضمانة الأكيدة لها.

2– إن المركزية الديمقراطية هي في الأساس تعبير عن المزايا المادية الموضوعية التي تتوفر لدى الشريحة المتقدمة للطبقة العاملة والتي تكتسبها الطبقة العاملة بعمومها، تدريجياً، من نمط حياتها ودورها في المجتمع والإنتاج: مزايا الجماعية وتقسيم العمل والوحدة المتزايدة للمصالح النهائية للطبقة العاملة والتماسك بين صفوفها، والإنضباط وروح المثابرة والصبر وطول النفس والقدرة على رؤية مصالح مجموع الشعب والتقدير الدقيق لنسبة القوى بينه وبين أعدائه.

3– إن المركزية الديمقراطية كمبدأ لصياغة العلاقات الحزبية الداخلية تضمن المشاركة لجميع أعضاء الحزب ومنظماته في رسم سياسته، وتشكيل الهيئات القيادية بالإنتخابات، وممارسة الرقابة الحزبية من أدنى الى أعلى وبالعكس، والتزام الأقلية برأي الأغلبية وقراراتها والهيئات الدنيا بقرارات الهيئات العليا وكافة منظمات الحزب بقرارات اللجنة المركزية والمؤتمر الوطني العام، مع ضمان حق الأقلية في أن تعبر عن رأيها وأن تناضل في سبيله من خلال الأطر والقنوات الحزبية، وممارسه مبدأ القيادة الجماعية في التقرير والمسؤولية الفردية في التنفيذ، وانتهاج أسلوب النقد والنقد الذاتي من أجل تصحيح الأخطاء وتقويم أسلوب العمل الحزبي، ومعالجة النواقص والثغرات لدى الأعضاء والهيئات.

4– إن مبدأ المركزية الديمقراطية كموجه للعلاقة مع الجماهير يعني الإنغراس العميق في الحركة الجماهيرية وأن الحزب هو فصيل طليعي يأبى الإنعزال عن هذه الحركة ولا يتأخر عن ركبها، وهو يتعلم من الجماهير ويتمثل همومها ومشكلاتها وتجاربها، ويدافع عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الشعب ويقود نضالها اليومي وينظمه ويربطه بالنضال الوطني العام، وكونه يعتمد على طاقات الجماهير المنظمة في إنجاز العمل الثوري، فهو يثابر على العمل في أوساط الجماهير وعلى تنظيمها في النقابات والإتحادات والمنظمات الشعبية وغيرها من الأطر والمؤسسات الجماهيرية والإجتماعية والأهلية ■

(3)

1– يتكون تنظيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من منظماتها الحزبية في الوطن وأقطار اللجوء والبلدان التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لأغراض العمل أو الدراسة، وفي مجالات العمل الأخرى.

2– إنطلاقاً من أواصر الأخوة والوحدة المصيرية التي تربط بين الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني، وإدراكاً لخصوصية الوضع الذي يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، كونهم جزء من الشعب الفلسطيني الموحد في إطار حركته الوطنية الفلسطينية المستقلة، وهم في الوقت نفسه يندمجون إندماجاً عضوياً في المجتمع الأردني كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مما يملي انخراطهم في النضال الوطني الديمقراطي في إطار الحركة الوطنية الأردنية، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحتفظ بعلاقة كفاحية مع حزب الشعب الديمقراطي الأردني تكفل قراراً مشتركاً في القضايا التي تشكل عناصر التداخل بين الحركتين الوطنيتين، وفقاً لإطار العمل المشترك المقر ما بين الحزبين ■

(4)
الحزب: الأحكام والهيكلية التنظيمية
الباب الأول: العضوية

المادة الأولى– شروط العضوية: لكل فلسطيني وفلسطينية يبلغ من العمر 16 عاماً، الحق في الإنضمام الى الجبهة الديمقراطية بعد الإطلاع على برنامجها السياسي ونظامها الداخلي والموافقة عليهما، والإلتزام بالعمل ضمن إحدى المنظمات الحزبية.

المادة الثانية– الإنتظام: يتم التقدم بطلب الإنتظام إلى الخلية في موقع العمل أو السكن، التي تدرسه وتبت فيه وتبلغ قرارها بشأنه إلى اللجنة المحلية.

المادة الثالثة– حقوق العضو: يكون للعضو الحقوق التالية:

1– أن ينتخب ويُنتخب لكافة المؤتمرات الحزبية واللجان القيادية.

2– أن يطرح رأيه داخل الإجتماعات الحزبية، بسياسة الجبهة الديمقراطية وتطبيقاتها ومواقفها وخطط عملها، وأن يعبّر عن هذا الرأي ويساهم في الحوار الداخلي في المؤتمرات والمجالس التنظيمية وغيرها من الوسائل والأطر التي تقرها الهيئات المعنية.

3– أن يساهم في مناقشة ورسم كافة الخطط والقرارات التي تتخذها منظمته الحزبية وأن يدلي بصوته للبت بها.

4– أن ينسحب من عضوية الجبهة وذلك بكتاب إستقالة يُقدم الى هيئته الحزبية.

المادة الرابعة– واجبات العضو: يترتب على العضو الواجبات التالية :

1– أن يعمل في إحدى الوحدات أو الهيئات الحزبية ملتزماً بالمبادئ التنظيمية، ويؤدي المهمات التي توكلها إليه.

2– أن يدرس برنامج الجبهة السياسي ونظامها الداخلي وأدبياتها وخطط عملها ومواقفها السياسية، ويحسِّن معرفته بالواقع الفلسطيني والعربي، ويعمّق إمتلاكه للمنهج الإشتراكي العلمي واطلاعه على خبرة الحركة الثورية العالمية.

3– أن يسدد إشتراكاته الحزبية بانتظام ويساهم في النشاطات المالية للجبهة وفي حماية أموالها وصيانة ممتلكاتها، وأن يحافظ على مصلحتها العامة وأمنها.

4– أن يمارس عملاً سياسياً منتظماً في موقع العمل والدراسة والسكن وسائر المجالات الجماهيرية التي يحتك بها، من أجل نشر مواقف الجبهة ونداءاتها وآرائها وشعاراتها النضالية، وأن يساهم على أوسع نطاق في توزيع وتعميم صحافة الجبهة وأدبياتها وبياناتها، والدعاية لها ونشرها بالوسائط المتاحة.

5– أن ينخرط في نضالات الجماهير من أجل مطالبها المباشرة، وأن يساهم في دراسة مشكلاتها وهمومها ومطالبها ومناقشتها داخل المنظمة الحزبية، وفي فضح أشكال الإستغلال الواقعة عليها وتوضيح حقوقها وحثها على التحرك للنضال دفاعاً عن تلك الحقوق والمطالب، وأن يشارك في تنظيم وقيادة هذا النضال وفقاً لتوجهات الجبهة.

6– أن ينخرط في المنظمات الجماهيرية والمهنية الديمقراطية واللجان العمالية وأن يقوم بدور طليعي في بنائها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية المنظمة وفي توجيه نشاطها وتعزيز الممارسة الديمقراطية في صفوفها على قاعدة إحترام لوائحها الداخلية.

7– أن ينتسب الى المنظمات النقابية والجماهيرية والإجتماعية التي تؤهله لها مهنته ووضعه الإجتماعي، وأن يعمل داخلها وفقاً لتوجهات الجبهة ومن أجل تعزيز نفوذها، وأن يسعى الى توسيع صفوف هذه المنظمات وتفعيل دورها.

8– أن يسعى لتعزيز نفوذ الجبهة وتوسيع قاعدتها المنظمة في صفوف الطبقة العاملة وقطاعات الشباب والمرأة وسائر القطاعات الجماهيرية والفئات الإجتماعية الأخرى، وأن يعمل على ضم أعضاء جدد إليها ممن تبرزهم النضالات الجماهيرية، وخاصة من بين نشطاء المنظمات الديمقراطية واللجان العمالية.

الباب الثاني: الخلية، المنظمة المحلية، منظمة المنطقة، منظمة الفرع

المادة الخامسة– الخلية

1– الخلية هي الوحدة التنظيمية الأساس للجبهة، عليها يقوم البناء التنظيمي، ومنها تنطلق كافة النشاطات، ومن خلالها تكون الصلة اليومية والمباشرة مع الجماهير.

2– أ) تتشكل الخلية على أساس موقع العمل أو الدراسة أو السكن أو المهنة الواحدة أو المؤسسة الواحدة أو المنظمة الجماهيرية أو الإجتماعية أو الأهلية الواحدة.

ب) تحدد لجنة الفرع حجم الخلية حسب ظروف النضال وشروطه الملموسة وطبيعة المهام المطروحة وبما ينسجم مع التوجه العام المقر من لجنة الإقليم.

ج) تجتمع الخلية مرة شهرياً وكلما إقتضى الأمر.

د) توزع الخلية العمل والمهام بين أعضائها، وتنتخب أميناً ونائباً ومقرراً من بين أعضائها.

3– تتحمل الخلية الواجب الرئيسي في ترجمة سياسة الجبهة ومواقفها بشكل يومي وملموس في وسطها الجماهيري والإجتماعي المحدد، وفي الإسهام بصياغة هذه السياسة بالجهد الجماعي لأعضائها.

إن الإضطلاع بهذا الدور، إذ ينطلق من جهد متواصل لتمليك الأعضاء برنامج الجبهة ووثائقها ومواقفها، يقوم بالأساس على إنغراس الخلية في عمل جماهيري منظم يوجه نشاطها نحو ما يلي:

أ) نشر برنامج الجبهة وسياستها ومواقفها وشعاراتها النضالية على أوسع نطاق في مجال نشاط الخلية وإدارة الحوار الديمقراطي حولها مع الجمهور الصديق.
ب) الإنخراط في اللجان العمالية والمنظمات الجماهيرية والمهنية الديمقراطية والإضطلاع بدور توجيهي وقيادي في صفوفها، والإنتساب الى النقابات والمنظمات الشعبية والمهنية والمؤسسات الإجتماعية والأهلية والسعي إلى تفعيل دورها، والمشاركة النشطة في مختلف أشكال تنظيم الجماهير أو قطاعات منها سواء كانت هذه الأشكال ثابتة أو مؤقتة.
ج) كسب أعضاء جدد للمنظمة الحزبية عبر هذا النشاط النضالي متعدد الأوجه.
د) جمع إشتراكات الأعضاء وتبرعات الأصدقاء والأنصار وتنظيم مشاركتهم في حملات الدعم المالي للجبهة.
هـ) تقدم الخلية تقريراً شهرياً عن نشاطها الى اللجنة المحلية.

المادة السادسة– المنظمة المحلية
1– تتشكل المنظمة المحلية من عدد من الخلايا العاملة في نطاق الموقع الجغرافي أو الإطار الجماهيري أو المهني أو المؤسسي الواحد.
2– تعقد المنظمة المحلية مؤتمراً مرة كل سنة وكلما إقتضى الأمر. يضم مؤتمر المنظمة المحلية أعضاء اللجنة المحلية والخلايا ويتناول ما يلي:
أ) مناقشة وتقييم خطة عمل الفترة الزمنية المنصرمة واعتماد خطة عمل المنظمة المحلية للفترة القادمة.
ب) إنتخاب اللجنة المحلية بعد أن يحدد المؤتمر أسس تشكيلها. وبدورها توزع اللجنة المحلية العمل والمهام بين أعضائها وتنتخب أمينها ونائبه ومقرر اللجنة المحلية.
ج) إنتخاب مندوبي المنظمة المحلية إلى المؤتمرات الأعلى.
3– اللجنة المحلية
أ) نظراً لقيادتها المباشرة للوحدات التنظيمية الأساس تشكل اللجنة المحلية المستوى الحاسم في الهيكلية التنظيمية. تجتمع اللجنة المحلية مرة كل شهر وكلما إقتضى الأمر، وتتولى مهام التوجيه والإشراف على النشاط الداخلي والجماهيري والنضالي للمنظمة المحلية وفقاً لقرارات وتوجيهات مؤتمر المنظمة المحلية والهيئات الأعلى، وبما يوحّد عمل المنظمة المحلية في مجال نشاطها المحدد على مختلف الصعد.
ب) ترفع اللجنة المحلية تقريراً شهرياً عن نشاطها إلى الهيئة الأعلى وعن حصيلة أعمالها إلى مؤتمر المنظمة المحلية.

المادة السابعة– منظمة المنطقة
1– تتشكل منظمة المنطقة في المنطقة الجغرافية أو الإدارية الواحدة أو في الإطار الجماهيري أو المهني أو المؤسسي الواحد الذي يضم عدداً من المنظمات المحلية.
أ) تعقد منظمة المنطقة مؤتمراً دورياً عادياً مرة كل سنتين وكلما إقتضى الأمر. يضم المؤتمر جميع أعضاء المنظمات المحلية العاملين في المنطقة أو مندوبين منتخبين عنهم، ويكون أمين المنطقة عضواً طبيعياً في هذا المؤتمر، وكذلك أعضاء لجنة المنطقة غير الأعضاء في أيٍ من المؤتمرات المحلية.
ب) يناقش مؤتمر المنطقة خطة العمل على مختلف الصعد السياسية والنضالية والجماهيرية والمالية ويبت فيها.
2– ينتخب مؤتمر المنطقة مندوبيه إلى المؤتمر الأعلى، كما ينتخب لجنة منطقة من بين أعضائه بعد تحديد حجمها.
3– لجنة المنطقة
أ) توزع لجنة المنطقة العمل والمهام بين أعضائها وتنتخب أمينها ونائبه ومقرراً، وتحدد وتيرة إجتماعاتها الدورية.
ب) تتولى لجنة المنطقة مهام التوجيه والإشراف على النشاط النضالي والداخلي والجماهيري للمنظمات المحلية العاملة في نطاقها وفقاً لقرارات وتوجيهات مؤتمر المنطقة والهيئة الأعلى، وبما يوحّد نشاط هذه المنظمات في دائرة عملها على مختلف الصعد.
ج) تقدم لجنة المنطقة تقريراً عن نشاطها الى مؤتمر المنطقة وترفع تقاريرها الدورية للهيئة الأعلى بانتظام.
د) تتولى لجنة المنطقة مسؤولية التمثيل السياسي للجبهة على صعيد المنطقة.

المادة الثامنة– منظمة الفرع
1– أ) تتشكل منظمة الفرع في الأقاليم على مستوى الوحدة الجغرافية أو الإدارية الواحدة أو في الإطار الجماهيري أو المهني أو المؤسسي الواحد، وكذلك في البلدان التي تقيم فيها جاليات فلسطينية لأغراض العمل أو الدراسة.
ب) تضم منظمة الفرع عدداً من المنظمات التي تكون لجنة الفرع بمثابة هيئتها الأعلى.
2– تعقد منظمة الفرع مؤتمراً عادياً مرة كل سنتين وكلما إقتضى الأمر. يضم المؤتمر مندوبين منتخبين من مؤتمرات المنظمات العاملة في نطاقها، ويكون أمين الفرع عضواً طبيعياً في هذا المؤتمر، وكذلك أعضاء لجنة الفرع غير الأعضاء في المؤتمرات الأدنى.
3– أ) يناقش مؤتمر الفرع ويقر خطة العمل على مختلف الصعد السياسية والنضالية والجماهيرية والمالية.

ب) ينتخب مؤتمر الفرع مندوبيه الى مؤتمر الإقليم أو إلى المؤتمر الوطني العام (بالنسبة لمنظمات الفروع العاملة وسط الجاليات).

4- لجنة الفرع

أ) تُنتخب من مؤتمر الفرع، وهي تنتخب، بدورها، أمينها ونائبه ومقرراً وتوزع المهام الأخرى بين سائر أعضائها.

ب) تتولى لجنة الفرع مهام التوجيه والإشراف على النشاط النضالي والداخلي والجماهيري للمنظمات العاملة في نطاقها وفقاً لقرارات وتوجهات مؤتمر الفرع (والهيئة الأعلى) ولجنة الإقليم، وبما يوحد نشاط هذه المنظمات في دائرة عملها على مختلف الصعد.

ج) تقدم لجنة الفرع تقريراً عن نشاطها الى مؤتمر الفرع وتقدم تقاريرها الدورية الى الهيئة الحزبية الأعلى بانتظام.

د) تتولى لجنة الفرع مسؤولية التمثيل السياسي للجبهة على صعيد الفرع.

الباب الثالث: منظمات الأقاليم

المادة التاسعة

1– أ) تتشكل في محافظات دولة فلسطين، أو في عدد منها، وفي أقطار اللجوء التي تقيم فيها بصفة دائمة تجمعات رئيسية للشعب الفلسطيني، منظمة إقليم للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحمل اسم «منظمة الجبهة الديمقراطية في...».

ب) تتمتع منظمات الأقاليم بدرجة من الإستقلال الذاتي في صياغة برنامجها النضالي المحلي والذي ينسجم مع البرنامج السياسي والخط السياسي للجبهة ككل.

ج) يحق للجان الأقاليم وضع لوائح تنظيمية خاصة بها بما لا يتعارض مع النظام الداخلي للجبهة.

2– أ) يتكون مؤتمر الإقليم من مندوبين منتخبين عن سائر منظمات الجبهة العاملة في نطاق الإقليم، ويكون أمين الإقليم عضواً طبيعياً في هذا المؤتمر، وكذلك أعضاء لجنة الإقليم غير الأعضاء في أي من المؤتمرات الأدنى.

ب) يعقد مؤتمر الإقليم دورة عادية مرة كل سنتين ويحق للجنة الإقليم أو لثلث أعضاء المؤتمر دعوته إلى دورة طارئة، كما يحق لثلثي أعضاء لجنة الإقليم تأجيل دورة إنعقاده في الظروف الطارئة بقرار مسند وخاضع لمصادقة اللجنة المركزية.

3– يتولى مؤتمر الإقليم المهمات التالية:

أ) وضع البرنامج النضالي المحلي لمنظمة الإقليم ورسم سياستها العامة في كافة الشؤون النضالية والحزبية وفي العلاقة مع القوى السياسية.

ب) مناقشة تقرير لجنة الإقليم ومحاسبتها على أداء المهمات الموكلة اليها من قبل المؤتمر أو اللجنة المركزية.

ج) إنتخاب لجنة الإقليم من بين أعضائه الذين إنقضت على عضويتهم في الجبهة الديمقراطية مدة سنتين على الأقل.

د) إنتخاب مندوبي مؤتمر الإقليم إلى المؤتمر الوطني العام من بين أعضائه الذين إنقضت على عضويتهم في الجبهة الديمقراطية مدة سنتين على الأقل.

ه) دراسة الوضع المالي في الإقليم واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنمية إيرادات الجبهة ورفدها.

4– لجنة الإقليم (القيادة المركزية للإقليم)

أ) هي الهيئة القيادية المسؤولة عن توجيه عمل منظمة الإقليم خلال الفترة بين المؤتمرين.

ب) تتشكل لجنة الإقليم بواسطة الإنتخاب في مؤتمر الإقليم. وتنتخب لجنة الإقليم أميناً ونائباً ومقرراً وسائر أعضاء الأمانة، وتحدد وتيرة إجتماعاتها ووتيرة إجتماعات أمانتها. وتوزع لجنة الإقليم (وأمانتها) العمل والمهام بين أعضائها.

ج) تتولى لجنة الإقليم مسؤولية وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ السياسة والمقررات التي يضعها مؤتمر الإقليم والسهر على تطبيقها وقيادة عمل منظمات الإقليم وتخطيط نموها التنظيمي ورسم برامج التثقيف الخاصة بهيئاتها القاعدية وتطبيقها والإشراف على تنسيق وتوجيه نشاط جميع الهيئات التابعة لها.

د) ترفع لجنة الإقليم إلى الهيئة الأعلى تقاريرها الدورية عن مختلف جوانب عمل منظمة الإقليم السياسية والتنظيمية والجماهيرية والمالية.

هـ) تشكل لجنة الإقليم مكاتب أو لجان متخصصة ملحقه بها وتقدم تقارير دورية عن نشاطاتها إلى لجنة الإقليم والهيئات المختصة في اللجنة المركزية.

و) تشكل لجنة الإقليم دائرة تنظيمية أو أكثر على مستوى قطاعي/جهوي (المنظمة الجماهيرية أو المهنية أو المؤسسة../المدينة، المحافظة، الجهة، الإقليم) توحد وتوجه عمل منظمات الفروع والمنظمات الأخرى العاملة في نطاقها، وتكون بمثابة الهيئة الحزبية الأعلى لهذه الفروع. وتعتمد كل لجنة إقليم لائحة داخلية تنظم علاقة هذه الدوائر بمختلف الهيئات الحزبية في الإقليم.

ز) تتشكل على مستوى منظمات فروع الجاليات، أو عدد منها، هيئة حزبية تتولى المسؤوليات الحزبية المنوطة بلجنة الإقليم. وتعتمد هذه الهيئة الحزبية لائحة داخلية تنظم علاقتها بمنظمات الفروع العاملة في نطاق مسئوليتها.

الباب الرابع: المركز القيادي الواحد للجبهة

المادة العاشرة: يتشكل المركز القيادي الواحد للجبهة من: المؤتمر الوطني العام والمجلس الحزبي العام واللجنة المركزية والمكتب السياسي وأمانة سر اللجنة المركزية.

المادة الحادية عشرة

1– أ) المؤتمر الوطني العام هو أعلى سلطة سياسية وتشريعية في الجبهة.
ب) يتكون من مندوبين منتخبين عن مؤتمرات الجبهة في الأقاليم والفروع ومجالات العمل الأخرى، ويكون الأمين العام عضواً طبيعياً في المؤتمر، وكذلك أعضاء اللجنة المركزية المنخرطين في إحدى الهيئات الحزبية، من غير الأعضاء في أيٍ من المؤتمرات الأدنى.
ج) يحق لكل عضو أن يرشح نفسه لعضوية المؤتمر الوطني العام شرط أن يكون قد مضى على عضويته في الجبهة مدة سنتين على الأقل.
2– أ) يعقد المؤتمر الوطني العام دورة عادية كل أربع سنوات ويحق للجنة المركزية دعوته بأغلبية ثلثي إجمالي عضويتها العاملة إلى إجتماع طارىء.
ب) يحق للجنة المركزية بأغلبية ثلثي إجمالي عضويتها العاملة تأجيل دورة إنعقاد المؤتمر الوطني العام في الظروف التي تستدعي ذلك.
3– يتولى المؤتمر الوطني العام المهام التالية:
أ) رسم السياسة العامة للجبهة وإقرار برنامجها السياسي وتعديله.
ب) إقرار النظام الداخلي وتعديله.
ج) رسم السياسة التنظيمية العامة للجبهة.
د) إنتخاب اللجنة المركزية ومحاسبتها.
هـ) إنتخاب لجنة الرقابة الحزبية المركزية ومحاسبتها.
و) أية قضايا أخرى يقرر المؤتمر بحثها.
4– يحق للمؤتمر الوطني العام تخويل الصلاحيات التي يحددها إلى اللجنة المركزية خلال الفترة بين دورتي إنعقاده.

المادة الثانية عشرة– المجلس الحزبي الوطني العام (الكونفرنس الوطني العام)

1– ينعقد المجلس الحزبي الوطني العام بجدول أعمال محدد بناء على قرار تتخذه اللجنة المركزية.
2– يتمتع المجلس الحزبي الوطني العام بصلاحيات المؤتمر الوطني العام، ويتشكل بواسطة الإنتخاب من المؤتمرات الإقليمية والفرعية أو من الهيئات القيادية المنبثقة عن هذه المؤتمرات. ويحق لكل عضو أن يرشح نفسه لعضوية الكونفرنس الوطني العام شرط أن يكون قد مضى على عضويته في الجبهة مدة سنتين على الأقل.

المادة الثالثة عشرة– اللجنة المركزية

1– اللجنة المركزية هي الهيئة القيادية السياسية والتنظيمية الأولى في الفترة ما بين إنعقاد مؤتمرين.
2– اللجنة المركزية ينتخبها ويحدد عدد أعضائها وعدد إحتياطها المؤتمر الوطني العام. ويشترط في عضو (وإحتياط) اللجنة المركزية أن يكون قد مضى على الأقل مدة أربع سنوات على عضويته الحزبية.
3– تعقد اللجنة المركزية، بدعوة من المكتب السياسي، دورة عادية كل أربعة شهور، وكلما إقتضى الأمر، وتضع لنفسها لائحة داخلية تنظم إجتماعاتها وعملها. كما يمكن أن تعقد اللجنة المركزية دورات أخرى بطلب من ثلث إجمالي أعضائها العاملين.
4– تتولى اللجنة المركزية المهام التالية:
أ) تحديد الإتجاهات السياسية لنشاط ومهام الحزب في إطار السياسة العامة المقرة في المؤتمر الوطني العام.
ب) البت والتقرير بكافة المسائل التي تقع بين دورتي المؤتمر.
ج) إنتخاب أمين عام اللجنة المركزية ونائب له أو أكثر، فضلاً عن المكتب السياسي وأمانة سر اللجنة المركزية ومحاسبتهما كهيئة وأفراد.
د) المصادقة على موازنة الجبهة وتدقيق ماليتها.
هـ) تشكل اللجنة المركزية الدوائر واللجان المختصة في إطارها التي تتحمل مسؤولية تنفيذ كافة المهمات المكلفة بها.
و) توسع نفسها بأغلبية (النصف+ ا) من إجمالي عضويتها العاملة، بإضافة عدد من أعضاء الإحتياط. كما توسع نفسها بأغلبية (النصف+1) من خلال ضم كوادر بارزة ومختبرة كأعضاء جدد في الإحتياط بعد تزكيتهم من هيئاتهم الحزبية، على أن لا يقترح هؤلاء للعضوية العاملة في اللجنة المركزية قبل مرور سنة من تاريخ ضمهم للإحتياط. وفي كل الأحوال لا تتجاوز نسبة التعيين 15% من إجمالي قوام اللجنة المركزية (العضوية العاملة + الإحتياط).
ز) إسقاط عضوية اللجنة المركزية (العاملة أو الإحتياط) أو تجميدها يتم بقرار من اللجنة المركزية بالأغلبية المطلقة (النصف+ 1) من إجمالي عضويتها العاملة.

المادة الرابعة عشرة– المكتب السياسي

1– المكتب السياسي هو الهيئة التنفيذية العليا للجنة المركزية من أجل تطبيق قراراتها. يترأسه الأمين العام للجنة المركزية ويتكون من نائبه أو/ نوابه وعدد من الأعضاء تنتخبهم اللجنة المركزية.
2– يجتمع المكتب السياسي دورياً ويحق لأحد أعضائه دعوته لاجتماع إستثنائي.
3– يقدم المكتب السياسي تقريراً عن أعماله بصورة منتظمة لدورات اللجنة المركزية.

المادة الخامسة عشرة– أمانة سر اللجنة المركزية

تنتخبها اللجنة المركزية. تتولى أمانة سر اللجنة المركزية، تحت إشراف وتوجيه المكتب السياسي، تنظيم وإدارة عمل اللجنة المركزية والتنسيق اليومي بين مكاتبها واللجان المنبثقة عنها، وهيئاتها المختصة، وقيادة وتوجيه عمل مختلف المنظمات الحزبية ومراقبة تطورها وإختيار كادرها وتأهيله وتوزيعه، وتأمين الأجهزة اللازمة لإنتظام عمل اللجنة المركزية في مختلف المجالات. كما تتولى التحضير لاجتماعات اللجنة المركزية وتأمين الصلة المنتظمة مع أعضائها، وتكون قراراتها خاضعة لمصادقة المكتب السياسي.

الباب الخامس: الرقابة الحزبية

المادة السادسة عشرة ــ الرقابة الحزبية

1– تتحدد مهمة الرقابة الحزبية من خلال اللجان المنتخبة لهذا الغرض بالإشراف على التطبيق السليم للنظام الداخلي، وضمان حقوق الأعضاء والهيئات الحزبية على جميع المستويات الحزبية، والتدخل للبت بالإجراءات التنظيمية التي تمس حقوق الأعضاء والهيئات والتي تكون موضع إعتراض.

2– يحق للهيئات والأفراد مخاطبة لجان الرقابة الحزبية مباشرة وبالظرف المغلق، وتكون قراراتها ملزمة ضمن نطاق مهماتها.

3– تقدم لجان الرقابة الحزبية تقاريرها إلى المؤتمرات الحزبية المعنية عند إنعقادها، كما تقدم ملاحظاتها واقتراحاتها، دورياً، إلى الهيئات الحزبية ذات الشأن.

4– تُنتخب لجان الرقابة الحزبية من مؤتمرات منظمات الأقاليم. أما بالنسبة لمنظمات فروع الجاليات فيلحظ لها ترتيب خاص تبعاً للصيغة التنظيمية القيادية المعتمدة.

5– يُراعى في كل الحالات لدى تشكيل لجان الرقابة الحزبية الفصل بين الوظائف القيادية الحزبية التنفيذية وبين وظائف هذه اللجان التحكيمية في تحديد التجاوزات على النظام الداخلي وتفسيره والمراقبة على حسن تطبيقه.

6– تعمل لجان الرقابة الحزبية في إطار توجيهات لجنة الرقابة الحزبية المركزية التي تمارس دورها على صعيد الجبهة ككل وتقدم تقاريرها دورياً إلى اللجنة المركزية.

7– ينتخب المؤتمر الوطني العام لجنة رقابة حزبية مركزية من بين أعضائه. ولا يُشترط في أعضائها أن يكونوا أعضاء في اللجنة المركزية. ويكون أمين لجنة الرقابة الحزبية المركزية المنتخب من بين أعضائها عضواً طبيعياً في اللجنة المركزية.

8– تتولى لجنة الرقابة الحزبية المركزية إلى جانب دورها التوجيهي والتوحيدي تجاه لجان الرقابة الحزبية التدقيق في التطبيق السليم للنظام الداخلي على مستوى هيئات المركز القيادي الواحد. وتقدم تقريرها دورياً إلى اللجنة المركزية وإلى المؤتمر الوطني العام عند إنعقاده.

الباب السادس: المحاسبة الحزبية والإجراءات التنظيمية

المادة السابعة عشرة– هدف الإجراءات التنظيمية ودواعيها

1– الإنتماء إلى الجبهة اختيار طوعي وواع يقوم على استيفاء شروط العضوية، التي تمنح حقوقاً كما ترتب واجبات. والإخلال بهذه الواجبات وبشروط العضوية يضع الحزب بمختلف هيئاته أمام ضرورة المحاسبة عليها واتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة. وهذه الإجراءات بجوهرها ذات وظيفة تثقيفية ترمي من خلال الجهد التوجيهي الجماعي إلى الإرتقاء بوعي الأعضاء لأخطائهم من أجل تجاوزها. هذا فضلاً عن كونها، بمستوى معيّن، لازمة للحفاظ على تماسك الحزب وقدرته على أداء مهامه الكفاحية. وفي الحالات القصوى، تصبح هذه الإجراءات ضرورية لحماية الدور الوطني للحزب من القوى المعادية.

2– إن الإخلال بالواجبات المنصوص عليها في النظام الداخلي يعالج جماعياً في الإطار الحزبي على قاعدة التوجيه والنقد والتبصير بالخطأ. لكنها تصبح، على قاعدة تحديد المسؤولية الفردية، داعية لاتخاذ إجراءات تنظيمية عند:

أ) التخلف المتكرر عن حضور الإجتماع الحزبي.

ب) التخلف المتكرر عن دفع الإشتراك الشهري.

ج) الإهمال أو التخلف عن تنفيذ المهمات والقرارات الحزبية.

د) ممارسة الشللية والثرثرة وسائر مظاهر التفسخ الإجتماعي والسياسي.

هـ) مخالفة سياسة الجبهة وعدم تطبيق مقرراتها.

و) الإفشاء بأسرار الجبهة.

ز) القيام بسلوك تخريبي مخالف للإنضباط الحزبي.

ح) الإعتراف والتخاذل.

ط) سوء التصرف بأموال الجبهة وممتلكاتها.

المادة الثامنة عشرة– تدرج إجراءات المحاسبة الحزبية

1– إن الأسلوب الرئيسي لمعالجة إخلال العضو بالواجبات الواردة في النظام الداخلي هو النقد في إطار الهيئة، فالنقد الملموس ينتمي إلى واقع الممارسة الحزبية والنضالية التي تنطوي على التقييم والمحاسبة الحزبية ولا يستتبع بالضرورة إتخاذ إجراءات، فهو عمل تثقيفي وتوجيهي دائم يرمي إلى تصويب ممارسة العضو في إطار الجماعة.

2– أما المحاسبة الحزبية التي تستتبع اتخاذ اجراءات تنظيمية فهي تبدأ عند تحمل الأعضاء لمسؤوليتهم الإفرادية عن الأخطاء رغم الجهد المبذول في إطار الجماعة. وتندرج هذه الإجراءات تبعاً لدرجة الإخلال بالواجبات وبشروط العضوية وتكرار ذلك، على النحو التالي:

أ) الإنذار.

ب) تخفيض المسؤوليات الحزبية.

ج) التجميد أي الحرمان من حقوق العضوية.

د) الفصل.

المادة التاسعة عشرة– الإجراءات التنظيمية ومستوى إتخاذها

إن المحاسبة الحزبية تتم في إطار جماعي يكفل للعضو حقه الكامل في المشاركة وفي توضيح موقفه والدفاع عنه. كما تتم المحاسبة بأسلوب توليد القناعة باتسام الإجراء التنظيمي بالإنصاف والعدل؛ إن :

1– إجراء الإنذار والتجميد الإحترازي المؤقت من حق الهيئة التي يعمل فيها العضو وكذلك الهيئة الأعلى؛ وطابع هذا الإجراء معنوي ولا يمس بأي حال حقوق العضو التي يكفلها النظام الداخلي.

2– إجراء تخفيض المسؤوليات الحزبية لا يتخذ إلا بناء على مصادقة الهيئة الأعلى أو بقرار منها؛ وطابع هذا الإجراء معنوي وعملي ولا يمس بأي حال حقوق العضو التي يكفلها النظام الداخلي.

3– إجراء التجميد أو الفصل يتخذ بحضور العضو في هيئته وبمشاركة من الهيئة الأعلى وتصادق عليه أعلى هيئة حزبية في الإقليم.

الباب السابع: مالية الجبهة

المادة العشرون– تتألف مالية الجبهة من:

1ـــ إشتراكات الأعضاء وجبايتهم.

2ـــ تبرعات الأصدقاء والأنصار.

3ـــ ريع المشاريع التي تديرها المنظمات الحزبية.

الباب الثامن : أحكام عامة

المادة الواحدة والعشرون

1ـــ يعتبر أي اجتماع مكتملا بالأغلبية البسيطة أي ما يزيد على نصف عدد إجمالي الأعضاء. وتؤخذ القرارات بالأغلبية النسبية لأصوات المشاركين بالتصويت بإستثناء ما وردت فيه إشارة خاصة تنص على الأغلبية المطلقة (النصف + 1) أو أغلبية الثلثين. ويكون صوت أمين كل هيئة (أو نائبه) مرجحاً في حالة التعادل.

2ـــ المؤتمرات الحزبية على مختلف مستوياتها تعقد بمشاركة أغلبية الثلثين، وينتخب كل مؤتمر في بداية أعماله هيئة رئاسة تدير أعماله.

3ـــ إنتخابات الهيئات (أو أعضاء منها) وكذلك المندوبين إلى المؤتمرات تتم بواسطة الترشيح الإفرادي والإقتراع الإفرادي والسري والمباشر.

4ـــ يكون التصويت على الوثائق السياسية والتنظيمية علنياً برفع الأيدي، وتعتبر أصوات الإحتياط والمراقبين إستشارية ■

شباط (فبراير) 2013

خط الحزب في التطبيق

- دور الحزب في العملية الثورية
- حول الكادر
- في التثقيف الحزبي
- في العلاقة بين الهيئات الحزبية والديمقراطية
- النظم الإنتخابية والتمثيل النسبي

دور الحزب في العملية الثورية

تتحدد سمات الحزب الطليعي وكيفية وأسس بنائه ودوره القيادي في صفوف الطبقة العاملة والحركة الجماهيرية والقوى الإجتماعية عموماً ذات المصلحة في التغيير، إستناداً إلى مفهوم علمي لكيفية تطور العملية الثورية في المجتمع، وهذا المفهوم للتطور وللتغيير الثوري هو جوهر المادية التاريخية. ولإبراز حقيقة دور الحزب الطليعي وعلاقته بجماهير الطبقة والقوى الإجتماعية الثورية ينبغي التذكير بالقوانين الرئيسية التي تقف وراء التغيير الثوري للمجتمع:

■ فالعملية الثورية هي حصيلة التناقض الموضوعي في المصالح المادية بين القوى الإجتماعية والطبقات الرئيسية التي يتكون منها كل مجتمع من المجتمعات.
■ ولكل طبقة أو قوة إجتماعية مصالحها المادية المحددة، وهذه المصالح تتناقض بدرجات معينة ومتفاوتة مع مصالح الطبقات والقوى الإجتماعية الأخرى. وبسبب من ذلك يقع الصراع الإجتماعي بين القوى والطبقات حيث كل واحدة منها تسعى لتأمين مصالحها المادية من خلال هذا الصراع.
■ وفي سياق هذا الصراع والتناقض وما يؤدي إليه من صراعات إجتماعية يقع التغيير الثوري في المجتمعات، ما يرقى بالمجتمع ويصنع التاريخ ■

(1)
العملية الثورية

1– العملية الثورية هي عملية موضوعية تعبر عن حاجة موضوعية للتطور التاريخي. إن التناقض والصراع في المجتمع تحكمه قوانين موضوعية تنعكس من خلال نشاط البشر. ومع أن البشر هم الذي يصنعون التاريخ وكل التحولات الثورية في المجتمع، لكنهم لا يصنعوها بناء على أهوائهم وإنما بناءً على عدد من القوانين الموضوعية التي تفعل فعلها من خلال وعي البشر ونشاطهم وعملهم وممارستهم الإجتماعية.
إن الرغبة بوجود مجتمع تسوده العدالة بدأت تنشأ لدى الانسان وخاصة في أوساط الطبقات المضطهَدة منذ أن إنحلت المجتمعات المشاعية البدائية وبدأ الإنقسام الطبقي. منذ ذلك الحين نشأت الحركات والفلسفات والعقائد التي تُعبّر عن رغبة الطبقات المضطهَدة في التحرر وتحقيق مجتمع العدالة، ولكن هذه الرغبة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، لأن القوانين الموضوعية لم تسمح بقيام مجتمع ينتفي فيه الإستغلال.
فالقوانين الموضوعية لتطور المجتمعات الرأسمالية على سبيل المثال ناجمة عن درجة تطور قوى الانتاج فيها وبالتالي الصراع بين المجموعات البشرية للاستحواذ على فائض القيمة. وكما أشرنا تفعل القوانين الموضوعية فعلها بصرف النظر عن رغبات البشر ولكن ليس على شاكلة قوانين الطبيعة، أي بمعزل عن النشاط البشري، بل من خلال النشاط البشري نفسه وذلك وفقاً لدرجة تطور المجتمع، لا وفقاً لمحض رغبات البشر.
وينبغي أن نلاحظ هنا إن القوانين المتعلقة بتطور المجتمع وبالتاريخ البشري هي قوانين موضوعية، لكن يجب أن نميّز بين القوانين الموضوعية الإجتماعية، أي المتعلقة بالمجتمع، وبين القوانين الموضوعية المتعلقة بالطبيعة؛ فالأخيرة هي قوانين علمية مستقلة إستقلالاً كاملاً في أدائها ومفعولها عن البشر، ولذلك نقول إن القوانين الطبيعية هي حتمية، بمعنى إذا توفرت عناصر القانون وشروطه تتحقق العملية التي ينص عليها القانون. والقوانين الفيزيائية والكيميائية والرياضية المتعلقة بالعلوم الطبيعية (أي ما يسمى بالعلوم الصلبة) هي قوانين حتمية، أي تتكرر كلما توفرت شروطها.
قوانين الطبيعة هي إذن **قوانين حتمية**، بينما القوانين الإجتماعية هي **قوانين موضوعية** لانها لا تعمل بمعزل عن نشاط الإنسان ونضاله في إطار الممارسة الإجتماعية، بل تجد طريقها الى الترجمة والواقع من خلال النشاط البشري وبالتالي من خلال الوعي البشري. وبعبارة أخرى، فقوانين الإجتماع هي قوانين موضوعية تعبر عن حاجة موضوعية لا عن ضرورة حتمية. فمن أجل أن يتطور المجتمع لا بد وأن يتحقق كذا وكذا، ولكن تحقيق كذا وكذا مرهون بنشاط الإنسان ووعيه.
إذن القوانين الإجتماعية تعبر عن ضرورة وحاجة تاريخية وليس عن حتمية تاريخية. والتناقض الموضوعي في المصالح بين المجموعات البشرية (الطبقات الإجتماعية) يؤدي إلى وضع تحكمه القوانين الموضوعية التي تعبر عن الضرورة التاريخية للتحول الإجتماعي ولكن لا تعكس بالضرورة حتميته. ولهذا تنعقد شروط الضرورة التاريخية عندما تقترن بعاملي

الوعي والتنظيم حيث يصبح التحول الثوري عملية راهنة. ولكن غياب هذين العاملين بشكل رئيسي، يمكن أن يدخل التاريخ في التكرار والتراجع ويدخل المجتمع في مأزق المراوحة الناجمة عن تأخر العوامل الذاتية عن الانسجام مع الضرورات الموضوعية، والإستجابة لمتطلباتها.

2ــ يتعارض هذا المفهوم للتطور التاريخي والعملية الثورية مع إتجاهين خاطئين في فهم كيفية حصول التغيير الثوري هما: الحتمية والارادية. وهذان الإتجاهان الخاطئان يؤديان إلى نتائج إنتهازية وخاطئة في فهم دور الحزب في العملية الثورية؛

■ **إتجاه الحتمية التاريخية (أو الحتموية):** وهو إتجاه يهمل القوانين الذاتية المتعلقة بعاملي الوعي والتنظيم، ويعتبر أن قوانين التطور التاريخي هي قوانين حتمية، وليست فقط موضوعية، بمعنى أنها شبيهة بالقوانين التي تحكم حركة الطبيعة وتطورها. هذا المفهوم يقود إلى إتجاهات في العمل التنظيمي والنضالي نسميها بالإتجاهات الاصلاحية (أو الإصلاحوية)، أي التي تقلل من عوامل الوعي والتنظيم في الحركة الجماهيرية وتعتمد على التطور التاريخي العفوي (الحركة العفوية) لإنجاز تقدم العملية الثورية.

■ **الإتجاه الإرادي (أو الإرادوي) في العملية الثورية:** وهو إتجاه يهمل أهمية القوانين الموضوعية التي تحكم الإجتماع، والتطور المجتمعي عموماً، حيث يضع إرادة الطليعة الثورية كعامل أساس في تطوير وضع العملية الثورية. وهذا الإتجاه يقود إلى ممارسة تنظيمية ونضالية نسميها الإنتهازية اليسارية والمغامرة والتي تتخذ أشكالاً متعددة منها الفوضوية والارهابية والنزعة الإنقلابية. ويجد هذا الإتجاه جذوره في نظرة إرادية (إرادوية) تهمل حقيقة كون العملية الثورية هي حصيلة تناقضات موضوعية تجري وفقاً لقوانين موضوعية، ويركز بالمقابل على الإرادة الذاتية والوعي الذاتي باعتبارهما العنصر الحاسم في العملية الثورية.

هذان الإتجاهان يتناقضان مع المفهوم العلمي للعملية الثورية الذي يؤكد إن العملية الثورية هي عملية موضوعية لأنها حصيلة التناقض الموضوعي للمصالح المادية بين القوى الإجتماعية والطبقات. ويقود هذا التناقض إلى نشوء العملية الثورية ويجعل منها ضرورة تاريخية، وهذه الضرورة لا تتحول إلى إستحقاق راهن بالمعنى التاريخي، إلا إذا إقترنت بالعامل الذاتي أي بالوعي والتنظيم للطبقات الثورية.

على قاعدة هذا المفهوم **تؤدي القوانين الموضوعية فعلها من خلال الحركة العفوية للجماهير** حيث تدفع الجماهير للعمل بحكم تلمسها لمصالحها المباشرة التي تتناقض مع مصالح الطبقات السائدة. فالعامل على سبيل المثال ليس بحاجة إلى وعي سياسي متبلور، بل إلى مجرد وعي « نقابي» أولي حتى يبدأ العمل من أجل المطالبة بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل. وكل هذا النضال هو تعبير عن التناقض القائم بين رأس المال والعمل المأجور الذي يُنتج فائض القيمة.

إن إندفاع العمال العفوي للنضال من أجل مصالحهم المباشرة هو قاعدة التناقض ثم الصراع الذي يدور في المجتمع بين الطبقتين الأساسيتين: العمال من جهة والبورجوازية من جهة أخرى، وهو تعبير عن قانون موضوعي هو قانون الصراع بينهما على فائض القيمة. وكما أشرنا يفعل هذا القانون فعله من خلال الحركة العفوية للجماهير بحكم تلمسها لمصالحها المادية المباشرة والمتناقضة مع مصالح الطبقات السائدة. وبإمكان هذه العفوية أن تحقق تطورات أو تحولات جزئية أو محدودة في المجتمع، لكنها لا تستطيع أن تحقق تغييراً ثورياً، ومع ذلك تبقى هي أساس وقاعدة العملية الثورية، غير أنها لا تتحول إلى عملية ثورية إلا عندما تقترن بعوامل الوعي والتنظيم وهي التي يدخلها الحزب إلى الطبقة العاملة وسائر الفئات الإجتماعية الكادحة كحصيلة لتطور نضالها المباشر وإقترانه بالعامل الذاتي ■

(2)
دور الحزب في العملية الثورية

ليست وظيفة الحزب أن يصنع العملية الثورية وإنما وظيفته أن يشارك بقيادتها وبطموح تعاظم دوره وتأثيره في هذه القيادة، الحزب هو التعبير عن عوامل الوعي والتنظيم، ومهمته أن يدخل هذين العاملين إلى الفئات الإجتماعية النازعة إلى التغيير الثوري. إنه ينظم من أبناء الطبقة العاملة بمختلف شرائحها، ومن سائر الفئات والشرائح الإجتماعية، وهو الذي يُكسب الطبقة الثورية أي الطبقة العاملة (وحلفائها) الوعي بمصالحها النهائية في إنجاز التغيير الثوري.

الحزب لا يصنع العملية الثورية بل تصنعها الطبقة الثورية وجماهير الفئات والشرائح الإجتماعية المضطهدة. دور الحزب هو قيادتها وتطوير نضالها العفوي إلى نضال ثوري لإنجاز عملية التطوير أو التغيير الثوري. فالأساس المادي الذي تقوم عليه العملية الثورية هو نضال الجماهير نفسها، نضال الطبقة الثورية والجماهير الكادحة، ويأتي الحزب ليكسب هذه الجماهير عاملي الوعي والتنظيم حتى تتحول من تعبير عفوي للقوانين الموضوعية للتطور التاريخي إلى حقيقة تتجسد في الواقع.

ولمزيد من التوضيح لهذه الأفكار علينا أن نقارنها بالأفكار الخاطئة التي تنشأ في صفوف الحركة الثورية بشأن دور الحزب في العملية الثورية؛ وهي أفكار ذات صبغة يسارية إنتهازية مغامرة تعتبر ــ مثلاً ــ أن الحزب هو الذي يصنع الثورة، وتركز على مدى الإستعداد الذاتي للحزب للقيام بالعملية الثورية، وتسعى لإنجازها من خلال الطاقة الذاتية للحزب بديلاً عن تنظيم الجماهير وقيادتها، أي ترهن العملية الثورية بمدى إستعداد الحزب نفسه.

وتعتبر هذه الإتجاهات أن الحزب يجب أن يقوم بالثورة نيابة عن الجماهير وليس على رأس حركة الجماهير من أجل مصالحها المباشرة، فتقع في مختلف أشكال الافكار الإنقلابية والإرهابية والفوضوية والتي جوهرها الإعتقاد أن الحزب هو

الذي يقوم بالثورة نيابة عن الجماهير، ولذلك ترى هذه الإتجاهات أنه عندما يكون الحزب جاهزاً للقيام بالعملية الثورية فستكون العملية الثورية حتمية.
وهذا يشمل **الإتجاه الإنقلابي** (عندما يقوم الحزب بعملية إنقلابية بمعزل عن الجماهير)، أو **الإتجاه الإرهابي** (عندما يقوم الحزب بسلسلة من الأعمال الإرهابية الكبيرة لإنضاج التغيير الثوري بمعزل عن الجماهير) أو **الفوضوي** (الذي يريد أن يختصر العملية الثورية بضربة واحدة؛ أي إلغاء كل المراحل...) على إعتبار أن الحزب هو الذي يصنع الثورة مهملاً نضال الجماهير والقوانين الموضوعية لتطور العملية الثورية والحركة الجماهيرية.
في مقابل هذه **الافكار اليسارية الإنتهازية المغامرة تقف الأفكار الإنتهازية اليمينية** التي تركز على الجانب المتعلق بالقوانين الموضوعية، وتهمل دور الحزب في إدخال الوعي والتنظيم لصفوف الحركة الجماهيرية والجماهير عموماً. وهي تأخذ بمقولة أن الحزب لا يصنع الثورة لكنها تهمل دور الحزب في قيادة الثورة، وتتبع بالتالي سياسة إصلاحية تقصر دور الحزب على مواكبة نضال الجماهير العفوية للحصول على عدد من الإصلاحات، وتهمل ضرورة تطوير نضال الجماهير، أي تضع الحزب في ذيل الحركة الجماهيرية مهملة ضرورة ربط العملية العفوية بعملية الإرتقاء بوعي الجماهير ومستوى تنظيمها، ما يفترض بدوره إضطلاع الحزب بدور مبادر في مقدمة الحركة الجماهيرية.

2ــ إن كلا هذين الإتجاهين يحيد عن المفهوم الصحيح الذي يقول إن الحزب يضطلع بدور قيادي في العملية الثورية التي تصنعها جماهير الطبقات الثورية، وذلك من خلال إدخال عاملي الوعي والتنظيم إليها. وحتى يستطيع الحزب أن يقوم بهذا الدور، عليه أن يؤدي الوظائف الرئيسية التالية:
أولاً- تشخيص التناقض الموضوعي بين الطبقات الثورية وبين الطبقات الرجعية المناهضة للثورة وصياغة برنامج نضال على قاعدة هذا التشخيص؛ فالثورة هي حصيلة التناقض بين الطبقات الثورية وبين الطبقات المعادية للثورة؛ وحتى يستطيع أي حزب ثوري أن يقوم بدوره القيادي في العملية الثورية عليه أن يشخص تشخيصاً صحيحاً التناقض الرئيسي ما بين هذه القوى والطبقات.
على قاعدة هذا التشخيص يقيم الحزب برنامجه النضالي. برنامج الحزب لا يتأتى من الوعي المجرد، وإنما هو نتيجة لتشخيص علمي للتناقضات. وهذا يستدعي الإجابة عن أسئلة من نمط ما هو التناقض الرئيسي الذي يحكم الصراع الدائر؟ وما هي طبيعة التناقضات؟ على ماذا يدور الصراع بين الطبقات الصاعدة من جهة، والرجعية من جهة أخرى. وعلى أساس تشخيص هذه التناقضات يبني الحزب برنامجه، لأن البرنامج تعبير عن مصالح الطبقات الثورية والتشخيص الأولي للتناقضات ليس بالضرورة أن يكون هو التشخيص النهائي، حيث يُحتمل أن يتغير هذا التشخيص ــ بهذا القدر أو ذاك ــ بين القوى الثورية والقوى المناوئة بحكم تطور الصراع. كذلك يُدخل الحزب تغييرات على برنامجه على ضوء خبرته المتجددة وتطور الصراع بين الطرفين.
ثانياً- الإنغراس الكامل في حركة الجماهير النضالية العفوية من أجل مصالحها المباشرة وإقناع الجماهير برفع إستعدادها النضالي لتحقيق هذه المصالح؛ في هذا المجال، إدراك الجماهير العفوية لمصالحها يدفعها بطريقة عفوية للنضال من أجل هذه المصالح. مثال من النضال العمالي: العمال يدركون بحكم معاناتهم ضرورة الحصول على أجور أعلى وساعات عمل أقل، فضلاً عن تحسين الشروط المحيطة بالعمل.. هذا النضال أساسه نضال الطبقة العاملة للحصول على جزء من فائض القيمة الذي تستولي عليه البورجوازية. إن دور الحزب والحال هكذا، يتحدد بدعم مطالب وإسناد أصحاب هذه النضالات التي ترمي إلى هذا الهدف.
بعض الإتجاهات المتطرفة تستهين بانخراط الحزب في حركة الجماهير العفوية بحجة أنها حركة محض مطلبية لا تطرح تحقيق أهداف سياسية، باعتبار أن وحدها المطالب التي يجدر النضال من أجلها هي من طبيعة سياسية، أي من طبيعة تندرج في سياق التغيير العميق في المجتمع. ولكن هذه الإتجاهات تتجاهل أن هذا النضال لا يمكن أن يتحقق بفعل إرادة الحزب وحده وبدون تطور نضال الجماهير. إن إنخراط الحزب في النضال هو الذي يبلور المطالب المحصّنة التي يمكن أن تحصل عليها الجماهير بدون إرتدادات.
وفي هذا الإطار على الحزب أن يغني برنامجه بمطالب الجماهير ويدرك معها الأشكال الملموسة للإستغلال الذي تتعرض لها. والحزب يتعلم من الجماهير كما يوجه حركتها، ويُغني برنامجه بالمطالب الجماهيرية وبتجربتها، ويفيدها بتطوير نضالها من أجل هذه المطالب، ويرفع وعيها بالملموس لعملية الربط بين المصالح المباشرة والأهداف العامة من خلال مشاركة الحزب بالنضال ودوره القيادي.
إن كل هذا يمكّن الحزب من صياغة شعاراته النضالية القادرة على تعبئة الجماهير من أجل مصالحها. وهذه الوظيفة تتناقض مع التوجهات النخبوية التي تعتبر أن وظيفة الحزب تقتصر على تعليم الجماهير حيث تحول برنامج الحزب إلى مجموعة من الشعارات العامة المعزولة عن إهتمام الجماهير، ما يقود إلى عزلة هذه النخبة عن الجماهير.
إن إنعزالية هذه النزعة النخبوية (ذات المنشأ البورجوازي الصغير) تقود إلى التعالي عن الجماهير ورفض التعلم منها، بينما تكتسب شعارات الحزب ملموسية أكبر كلما تعلم من الجماهير من خلال المشاركة في نضالها اليومي، وكذلك من خلال الإدراك اليومي لأشكال الإستغلال الملموسة الواقعة عليها وتشخيص المصالح المباشرة لكل تجمع من التجمعات الجماهيرية ولكل قطاع من قطاعاتها.

ثالثاً- تنظيم الحركة العفوية للجماهير: الجماهير عندما تتحرك للنضال تكون في غالب الأحيان غير منظمة، وتتلمس شيئاً فشيئاً ضرورة توحيد طاقاتها لمجابهة مستغليها والحصول على مطالبها. وعندما تنتقل الجماهير إلى مرحلة الانتظام تنحسر صفتها العفوية. إن مهمة الحزب تتحدد في مساهمته بنقل الحركة العفوية إلى حركة متسقة بإدخال عنصر التنظيم إليها. والحزب من خلال إنخراطه في نضال الجماهير من أجل مصالحها المباشرة إنما يسعى إلى إقناع الجماهير بضرورة توحيد صفوفها كي تتمكن من إنتزاع مطالبها من أنياب مغتصبيها.
ووظيفة الحزب أن ينشر الوعي وسط الجماهير بضرورة التنظيم، وبأن الطبقة العاملة وسائر الفئات الكادحة لا تستطيع أن تحقق مصالحها دون إنخراطها في أشكال ملائمة من التنظيم ضد مستغليها. وفي هذا السياق يجب على الحزب أن يحدد الأشكال التنظيمية المناسبة في كل مرحلة من مراحل النضال ولكل شريحة من الشرائح الإجتماعية بما يتناسب وتقديره لدرجة وعيها وإستعدادها الكفاحي.

رابعاً- الحفاظ على وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية في مختلف مراحل النضال: إن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية هي أحد الشروط الهامة والضرورية التي تمكنه من قيادة العملية الثورية نحو الإنتصار. وهذا أمر طبيعي إذ لا تستطيع الطبقة العاملة أن تمارس دورها في العملية الثورية بدون وحدة صفوفها. وكذلك لا يستطيع الحزب أن يضطلع بدوره المنشود ما لم يكن موحداً بالإرادة والعمل وكذلك الفكر، فالتنظيم بلا وحدة فكرية وسياسية بين مناضليه أشبه بحشد يرغب في التحرك على الطريق ولكنه لا يعرف إلى أين ينبغي أن يذهب ولماذا.

بيد أن الوحدة الفكرية وحدها لا تكفي حتى يضطلع الحزب الطليعي بدوره في العملية الثورية. إذ لا يستطيع حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين أن يتطور بنجاح ويؤدي دوره القيادي في جميع مراحل النضال إلا إذا تم تدعيم الوحدة الفكرية والسياسية بوحدة تنظيمية، أي إلا إذا كانت حياة الحزب منظمة جيداً وقائمة على معايير وقواعد راسخة لجميع هيئات الحزب ووحداته القاعدية وفي ظل سيادة الإنضباط الحزبي القائم على القناعة وترسيخ الديمقراطية والعلاقات الناجمة عنها في صفوف التنظيم.
هذا هو المفهوم السليم للعملية الثورية، وواضح في هذا السياق أن قيادة الحزب للعملية الثورية تتطلب من الحزب معرفة قوانين تطور المجتمعات وتشخيص التناقضات الموضوعية في صفوف المجتمع بدقة، والإنغراس الكامل في حركة الجماهير المنظمة ورفع مستوى إستعداداتها الكفاحية لانتزاع حقوقها والسير على سياسة صحيحة واقعية وثورية، هذا إلى جانب الحفاظ على وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية في جميع مراحل النضال.
عندما يسير الحزب على هذه الأسس والمعايير والقواعد فسوف يتمكن دون شك من الإرتقاء بدوره القيادي في العملية الوطنية حتى نهاياتها المظفرة ■

1978

حول الكادر

تعتبر الكوادر الحزبية أحد الأعمدة الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً في العملية التنظيمية، وتتحمل جزءاً رئيسياً من المهمات النضالية للحزب، وتلعب دوراً مؤثراً وسط الجماهير، وتقدم بفضل معارفها الواسعة وخبراتها الميدانية الغنية الكثير لدفع أوضاع العملية الوطنية إلى الأمام.
إن التوسع في صفوف منظماتنا وتشعب مجالات عملها، يترتب عليه إلتزامات متزايدة على الصعيدين الداخلي والوطني، ويضعنا أمام مهمات أكبر وأكثر تعقيداً، ويستلزم فعل عدد أوفر من الكادر. إن التطور بهذا الإتجاه يفرض بإلحاح على كافة

الهيئات القيادية السعي الجاد لتوسيع صفوفها من خلال إضافة الكوادر النامية المستعدة لتحمل المهمات ومعها التعقيدات النظرية والعملية التي تجابه مسار العملية الوطنية.
من هنا ينبغي أن تحتل السياسة المتبعة تجاه الكادر مكاناً بارزاً من إهتمامات الهيئات الحزبية المعنية بنقل إستراتيجية العمل النضالي إلى حيّز الممارسة العملية. ويترتب على الهيئات الحزبية أن تحرص كل الحرص على الترجمة المبدأية لخطة الجبهة في العمل مع الكادر من خلال مراعاتها لمواصفاته الفكرية والسياسية ومهاراته العملية■

(1)
إختيار الكادر

1ــ تحتل هذه المسألة أهمية كبيرة في مجمل العملية التنظيمية، والهدف منها هو **وضع الكادر المناسب في الموقع المناسب،** ضماناً لأفضل نسبة إنجاز ممكنة للمهمة النضالية المحددة، وبما يساهم في إنجاح برامج عمل التنظيم وتوجهاته ككل، وما يترتب عليه أيضاً **النتائج الإيجابية** التالية:
■ تعزيز مكانة التنظيم وتقوية نفوذه وسط عموم الحركة الوطنية وفي صفوف الجماهير، نظراً لما للعمل الناجح من تأثيرات ملموسة ومباشرة على المحيط الذي يناضل التنظيم وسطه.
■ تمكين التنظيم من إستخلاص الدروس المفيدة سواء بالنسبة للمهام التي ما زالت قيد التنفيذ أو تلك التي مازالت في طور التخطيط والتحضير. إن العمل الناجح يزخر بالعبر والدروس المفيدة للتنظيم الذي يجيد الدراسة والتقييم لكل جهد نضالي يبذل من أجل تحسين أسلوب عمله وتطوير برامج نضاله.
■ تطوير الكادر وجميع الذين شاركوا بتنفيذ المهمة، باعتبار أن النجاح يعزز ثقة الكادر بنفسه ويفجر لديه طاقات نضالية إضافية ويراكم تجارب جديدة حية إلى تجاربه السابقة.

وبالمقابل فإن الإختيار غير الموفق للكادر يقود إلى عدد لا يستهان به من **النتائج السلبية**:
■ فهو يؤثر سلباً على مجال العمل نفسه ويؤدي إلى هدر الإمكانيات والطاقات المتوفرة، التي كان يمكن للكادر المناسب من خلال الإستخدام الحكيم والصائب لها، إحراز نجاحات ملموسة، تخدم القضية الوطنية وتعزز مكانة التنظيم في آن معاً.
■ ويقود إلى تعقيد العلاقات مع الحركة الجماهيرية، باعتبار أن كل عمل يتحمل مسؤولية إنجازه كادر، له إنعكاساته المباشرة (أو غير المباشرة) على هذا المستوى. إن العمل الفاشل الذي يكون نتيجة للاختيار غير الموفق للكادر يفضي إلى هذه النتيجة التي لا تفيد التنظيم، لا بل تسيء إلى سمعته.
■ وأخيراً، إن العمل الفاشل الذي يكون نتيجة للاختيار غير الموفق للكادر يؤدي إلى حرمان التنظيم من الإفادة من الخبرات والتجارب الثمينة الناجمة عن كل عمل ناجح.

2ــ من خلال الإستعراض السريع للنتائج الايجابية الناشئة عن الاختيار الصائب للكادر، ومقابلتها مع النتائج السلبية التي يمكن أن تنشأ من جراء الخطأ في الإختيار، تتبين الأهمية الفائقة لحسن الإختيار، وتأثير ذلك على مستوى إنجاز المهمة وعلى مسار العمل برمته. وعلى هذا الأساس يترتب على الهيئات الحزبية أن تدرس هذه المسألة بمنتهى التروي والعمق، وأن تحدد إختيارها للكادر في ضوء:
■ **طبيعة المهمة** وإمكانية تحقيقها، باعتبار أن الحزب يضطلع بمهماته في شتى مجالات العمل: السياسي والتنظيمي الحزبي والتنظيمي الجماهيري.
■ **إمكانية الكادر** المرشح لتحمل هذه المهمة ومدى قدرته على ذلك (أي تقييمه الصحيح)، في ضوء طبيعة المهمة المحددة وما يحيط بها من ظروف.
إن الإنهماك الجدي بدراسة هاتين القضيتين، وتحديد إختيار الكادر في ضوء الإحاطة الاشمل بكل ما يترتب عليها، يوفر ضمانة للإنجاز الجيد للعمل من ناحية، ويطور أسلوب عمل الكادر وينمي تجربته من ناحية أخرى.

3ــ الدراسة الصحيحة لأية مهمة نضالية ينبغي أن تتم في ضوء الإحاطة الجيدة بالعناصر التالية:
■ **الدراسة الموضوعية لطبيعة المهمة ذاتها،** أي تحديد المجال الذي تنتمي إليه، وما هي كنايتها، وما هي الاسباب الدافعة لطرحها، ما هو الهدف المراد تحقيقه من خلالها. على سبيل المثال: خوض إنتخابات الهيئة الادارية وعضوية المؤتمر لفرع معين لاتحاد الطلاب بهدف تثبيت برنامج نقابي نتبناه وإصدار موقف سياسي نعلق عليه أهمية وإشراك عدد معين من الاعضاء والاصدقاء في عضوية الهيئة الادارية والمؤتمر.
■ **الظروف المحيطة بالمهمة** والتي تؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى الإنجاز وسرعته. إن هذا يستدعي الإجابة بدقة على عدد من الامور الهامة: مدى ملائمة الظرف السياسي لإنجاز المهمة، وضع التنظيم وقدراته قياساً بالمهمة المحددة، تحديد القوى السياسية الحليفة، والقوى الإحتياطية المباشرة والقوى الإحتياطية غير المباشرة (التي تولد تعارضات في المعسكر الآخر وتضعفه).
إن هذه الامور تعني ــ على سبيل المثال بالنسبة لانتخابات إتحاد الطلاب ــ القيام بما يلي: رصد المزاج السياسي للوسط الطلابي وتحديد الموقع الذي تحتله فيه ج.د بدقة + تحديد القوى الصديقة المنظمة التي يمكن التحالف معها والقوى الصديقة

غير المنظمة التي يمكن المراهنة على تأييدها + التعارضات التي يمكن إستغلالها في صف الطرف الذي ستخاض في مواجهته الانتخابات..
إن فهم الظروف المحيطة بالمهمة لا يقف عند حد الاستيعاب فحسب، بل يتعداه إلى الفعل المباشر لجعل هذه الظروف تتحسن باستمرار لصالح مستوى الإنجاز وسرعته.
■ **تحديد وسائط التنفيذ:** إن الهدف النضالي المحدد يجب أن يأتي متلائماً مع الوسائط المتوفرة (أي الإمكانيات البشرية- الحزبية الصديقة والاحتياطية + الوسائل المادية المساعدة)، فليس بالامكان على سبيل المثال تحديد الهدف النضالي من خوض إنتخابات إتحاد الطلاب بالفوز بنسبة معينة من مقاعد الهيئة الإدارية، ما لم تنسجم هذه النسبة والحجم الانتخابي الذي نمثل، وما لم تؤخذ بالحسبان الوسائل المادية المساعدة (من وسائط نقل، إلى إمكانيات إعلام، وغيرها الخاصة بالطلاب..) التي تلعب دوراً (وإن كان فرعياً) في كسب القاعدة الإنتخابية.
■ إنطلاقاً من هذا يترتب على اللجان الحزبية الحريصة على إتخاذ القرار الصائب بإنجاز مهمة ما، أن تأخذ بالاعتبار **ملائمة وسائط التنفيذ المتوفرة**، التي تنهض **أولاً** على الإختيار المناسب للعناصر المكونة لهذه الوسائط (وفي مقدمتها الكادر)، **وثانياً** المتابعة المُدققة بنظام عملها المحدد أعلاه، وبما يجعلها تمتلك أفضل تصور ممكن للمهمة وطبيعتها وأفضل السبل لتأديتها. وعلى الهيئات الحزبية أن تتفادى دائماً أسلوب القيادة والتكليف بالعنوان (أي عنوان المهمة) الذي لا يوضح للكادر بما فيه الكفاية ما هي الاعتبارات التي يجب أن يراعيها وما هي الخطوات التفصيلية التي يجب أن يقطعها، كي ينجز المهمة المحددة. إن أسلوب القيادة والتكليف المرتكز إلى الدراسة المدققة هو الذي يؤدي، ومن خلال تحسين الاستيعاب والتصور لدى الكادر، إلى الارتقاء بقدراته على أداء المهمة.

4ــ إن دراسة **امكانية الكادر** (أي تقييمه الصحيح)، وهذا هو العنصر الثاني الاساسي في عملية إختيار الكادر، يجب ان تتم بشكل موضوعي، أي بما يؤدي إلى فهم حقيقته كما هو في الواقع أصلاً، دون أن تنعكس على عملية التقييم وتتدخل عناصر ذاتية تضفي عليه صفات لا يملكها، كما لا يجوز أن تنزع عنه مزايا يتحلى بها. إن هذا الامر يستدعي إجراء تقييم فعلي وموضوعي لاعمال الكادر السابقة ودراستها من جميع النواحي. كما يستدعي في الوقت ذاته إجراء الإختبارات اللازمة لمعرفة قدراته الفكرية والسياسية والعملية في ضوء ما تتطلبه المهمة كما تظهر لنا الآن، وكيف يمكن أن تتطور على المدى المنظور. وكذلك، وهذا عنصر مهم في عملية التقييم ما يمكن أن يطرأ من تطور على قدرات الكادر ومواهبه ومهاراته من خلال العمل ■

(2)
تثقيف الكادر وإعداده

1ــ لا يشكل الإختيار السليم للكادر أكثر من خطوة أولى، وإن كانت هامة بالإتجاه الصحيح. وما لم تندرج هذه الخطوة في سياسة تنظيمية متكاملة تضع نصب الأعين، وكمهمة ثابتة ودائمة، تثقيف الكادر وإعداده وتحسين مستوى إعداده، فإن تراجعاً سيطرأ على وضعه. إن إهمال هذا الجانب يجعل الكادر يجتر معارفه الماضية والاستخلاصات من تجاربه السابقة، التي قد ــ ومعظم الاحيان هي فعلاً هكذا- لا تتلاءم مع متطلبات العمل في الظرف الجديد (على صعيد التنظيم وعلى صعيد العمل الوطني والجماهيري).
إن هذا الامر يستدعي توفر معرفة دقيقة وحيّة لدى الهيئات الحزبية بمستويات الكادر وقدراته (كجزء من معرفتها بمستوى وقدرات المنظمة الحزبية برمتها). وإنطلاقاً من هذا يترتب على اللجان الحزبية العمل بإتجاهين:
■ خلق الوعي لدى الكادر بعدم جواز توقفه عند ما حصل عليه من معارف وخبرات، وغرس الرغبة وخلق الحوافز التي تجعله يسعى باستمرار للتزود بالمعارف الجديدة وإستخلاصات التجارب النضالية الحديثة.
■ وضع الخطط المناسبة لتطوير ثقافة الكادر وإعداده، وتحسين خبرته بما يتناسب وآخر ما تم إكتسابه من معارف وخبرات في التنظيم.
وهنا ينبغي التأكيد على أن تحسين المعرفة بأوضاع مختلف القطاعات والاستيعاب الافضل لمشاكلها، إذ يمكّن من صياغة برامج العمل الأنسب لمعالجة هذه المشكلات، يوفر إمكانية واسعة لرصد وتحديد مدى النجاح الذي يحرزه التنظيم من خلال تطبيقه لبرامج العمل، ويمكّن بالتالي من تحديد المستوى الذي يجب أن يمارس عليه تصويب وجهة العمل. إن ذلك يولد تراكم في المعرفة والخبرة في ميدان الممارسة النضالية وسط القطاعات الإجتماعية وفي صفوف الحركة الجماهيرية عموماً، ويساعد على الاضطلاع على نحو أفضل بالمهمات المطروحة، كما أنه يشكل مادة تثقيف حية وضرورية لكوادر الحزب.

2ــ يترتب على الكادر الحزبي أن يقوم بنفسه بجهود مثابرة في مجال **التثقيف الذاتي** من أجل تحقيق نجاحات ملموسة على الصعيد الفكري والسياسي. وقد نص النظام الداخلي في فصل واجبات العضو الحزبي أن يعمل على تثقيف نفسه سياسياً وفكرياً، وذلك بتعميق فهمه للواقع الفلسطيني والعربي والدولي ودراسة ومناقشة وتطوير برنامج ج.د ومواقفها السياسية. هذا إلى جانب إلمامه النظري بالإشتراكية العلمية.

إن الوثائق والدراسات التي تصوغها أو تصدرها مختلف هيئات ج.د المركزية ومختلف مراكزها وتضعها بتصرف مناضليها تأتي في طليعة المواد التي يجب أن ينكب الكادر على دراستها. وبالاضافة إلى ذلك تأتي الكتب والمواد الاخرى التي تعمم الهيئات المعنية على أعضائها ضرورة الاطلاع عليها ضمن البرامج التثقيفية الدورية الصادرة عنها.

3ــ أثناء وضع الخطط المناسبة لرفع مستوى ثقافة الكادر وتحسين مستوى إعداده، يجب أن يؤخذ بالاعتبار أن الوعي السياسي والفكري ليس صيغاً وعبارات ثابتة، وإنما يتطور بفعل التطور العام الحاصل في صفوف الحركة الوطنية نفسها، وكذلك في محيطها المباشر أو الابعد والحركة الثورية عموماً. إن هذا الامر يفرض باستمرار على التنظيم (وخاصة على الهيئات الحزبية) أن يعمل بثبات ودأب على تطوير برامج التثقيف وإغناء مضامينها لمواكبة آخر المستجدات والمعارف، النظري منها والعملي.

4ــ إن النظام الداخلي لم يتكلم عن ضرورة وأهمية التثقيف بشكل عام، بل عن ضرورة تطوير التثقيف الداخلي بكل مستوياته، وكذلك لم يكتف النظام الداخلي بتحديد إتجاهات التثقيف ومواده بل حدد الهدف والاسلوب من دراسة هذه الامور: **الاسلوب** هو النفس النقدي الايجابي **والهدف** هو تطوير سياسة ج.د وخططها النضالية وتطوير نضال ج.د الفكري والسياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

5ــ إن عملية التثقيف السياسي والفكري للكادر ينبغي إن تكون واضحة في منهجها وفي تحديدها لخطوات العمل الممارسة في صلب الواقع الملموس.
إن اللجوء إلى العموميات في التثقيف يؤدي إلى نتائج عكسية، ويخلق مجموعة من الكوادر ذات الثقافة المشوهة لا تفهم غير ترديد النصوص التي سمعتها دون إستيعاب فحواها، ويقود إلى أن تتعامل هذه الكوادر مع الواقع من خلال ثقافة إنتقائية، لا تملك غير أشتات مبعثرة من الآراء في معالجتها للواقع بدون المقدرة على ملامسته والتعرف على قواه المحركة وإتجاهات تطوره.

6ــ إن تثقيف الكادر وإعداده يجب ان يأخذ بالاعتبار ميدان عمله المباشر وما يستدعيه من معارف وكفاءات خاصة. إن للعمل الحزبي في ج.د قوانينه وأسسه النظرية وتقاليده المستمدة من تجربة نضالية مديدة، ومن ضمن هذا الإطار نجد أن للعمل الحزبي في كل مجال خصوصياته، كما إن لكل مجال مهماته المحددة للعمل الحزبي والسياسي؛ في وسط قطاع عمالي مثلاً ثمة خصوصية تستدعي تركيزاً على بعض الامور (الجانب النقابي) لدى إعداد الكادر الذي سيعمل هذا المجال. وعلى اللجان الحزبية أن تحرص دائماً على هذا الجانب من خلال وضعها ومتابعتها لبرامج تثقيف وإعداد (تتوجه الى مختلف المستويات الكادرية) تجمع بين البرنامج الموجه الى الكادر عموماً وإلى الكادر في مجال عمله خصوصاً.

7ــ إن عملية تثقيف الكادر يجب أن تنطلق باستمرار من إعتبار **ممارسة العمل السياسي وسط الجماهير** هو الشكل الارقى لتنظيم علاقاتنا معها وتوطيدها. لذلك فإنه من الضروري الزج بالكادر في المجال العملي كي يكتسب خلاله الفهم العميق لطبيعة الحياة وتعقيداتها، والخبرة والتجربة والمقدرة على التقدير الصحيح للامور.
إن توطيد الصلات بين الكادر ومجال عمله يمكّنه من التلاحم بقوة مع الواقع ومن إستلهام فعاليات نضالات الجماهير. ويتطلب ربط الكادر بمجال عمله من المسؤولين بشكل خاص تقديم النموذج الأفضل والمثال السليم في الارتباط بالحياة النضالية العملية.
وبالاضافة الى كل ما ذكر، فالمجال العملي والتطبيق العملي يبقى هو المقياس وهو المحك، حيث يعطي الهيئات الحزبية والكوادر من ضمنها إمكانية فعلية لمراقبة تطبيق القرارات والتوجيهات المركزية بصورة دقيقة وسليمة وإستخلاص ما من شأنه ان يصحح أساليب العمل ويطور مضمون البرامج المعتمدة ■

(3)
توزيع الكادر

1ــ الموقف من توزيع الكادر ينبغي أن يتسم بالدقة والحرص على مصلحة التنظيم، وأن يعبر عن سياسة تنظيمية متوازنة ومتكاملة تنظر إلى كافة المهمات النضالية نظرة شمولية من زاوية أولويتها وترابطها، ويبتعد عن الإنزلاقات التي تعبر عن نظرة دائرية ضيقة للأمور.

إن حاجة التنظيم إلى الكوادر، وخاصة عندما ينمو دوره وتزداد إلتزاماته، هي حاجة دائمة، وعلى هذا الاساس ينبغي أن يقف التوزيع على قاعدة سليمة بحيث يتم حسب أهمية مجال العمل في الفترة الزمنية المحددة وحسب الحاجة الفعلية القائمة. والعمل على هذا الاساس، أي توزيع الكادر وفق مقتضيات الخطط المعدة من الهيئات المعنية يساهم بتحقيق النمو والتطور المتجانس والمتكافيء لكافة مجالات العمل في التنظيم مع مراعاته للأولويات.

2ــ إن توزيع الكادر يتم حسب أهمية العمل في الفترة المحددة في مجال معين. الأمر الذي يستدعي تفهماً عميقاً لمتطلبات العمل في كل مجال وتقدير صحيح لمدى أهميته وحيويته في فترة (أو مرحلة) من فترات (أو مراحل) النضال.

إن ظروف النضال تملي على الحزب الأخذ بتحديد دقيق للمهمات على قاعدة المهمات الرئيسية والمهمات الثانوية والتعامل مع المهمات الرئيسية يتم على قاعدة الأهم والمهم.
إن الظروف النضالية المتغيرة هي التي تفرض التغييرات الجزئية او الكلية على هذا التحديد، بإتجاه إستبدال الاولويات أو بإتجاه الحذف أو الاضافة لمهمة أو مهمات نضالية.

3ــ كذلك فإن توزيع الكادر يجب أن يتم على أساس من التقيّد الدقيق بالحاجة الفعلية للكادر، ووجود سلم أولويات لا يجيز إطلاقاً الوقوع في أحد المحذورين التاليين:
■ **الإغداق بالكادر على مجالات العمل الهامة** (وبحجة أهميتها) بما يفيض عن حاجتها الفعلية ويؤدي إلى سياسة تشغيل خافتة تؤذي الكادر وتؤثر سلباً على قدراته ومستواه لأنه يفقد من خلال التشغيل المحدود إمكانية تطوير الذات وإختبارها في المجال العملي وعبر المهمات، وتخلق لديه روح الاتكالية والترهل واللانشاطية. وتضر بمجال العمل، لأن الطاقات غير المشغلة بالإضافة إلى كونها تخفض مردود العمل بشكل عام، فهي تخلق الأجواء المؤاتية لتفشي أبشع أشكال البيروقراطية والإتكالية والتنفيذ غير المتقن.
■ **حرمان بعض المجالات الاخرى وبشكل مجحف من الكوادر** بحجة عدم أهميتها (إما الراهنة أو بشكل عام). الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشاكلها، ويجعل أوضاعها تضمر وتتراجع أكثر، ويصبح شأن التنظيم بما يخص تطوره، كشأن المجتمع الرأسمالي الذي يتسم (من ضمن ما يتسم به) بالتطور المشوه وغير المتكافيء.
إن عملية توزيع الكادر يجب أن تستوعب هذه الامور بشكل جيد وعليها أن تعالج قضايا النقص أو الفائض في الكادر بالعلاقة مع حجم المهمات وأهميتها من ناحية، ومع الحاجة الفعلية من ناحية أخرى، كي تستقيم الأمور، وتنشأ أفضل الشروط للتطور الثابت والمتوازن للتنظيم في كافة مجالات عمله وبالنسبة لكافة مهماته.

4ــ إن توزيع الكادر، كجزء هام من عملية تنظيمية متكاملة، ينطلق من كون الحزب يملك الوضوح في الرؤية لتحديد المهمات المؤثرة بالأحداث، والمقدرة المتفوقة على تحويل القرار الحزبي الداخلي إلى فعل ممارس؛ الأمر الذي يوفر للتنظيم إمكانية التصرف بسرعة وبمرونة، وبما يمكنه من تجهيز أوضاعه الداخلية لخدمة التوجه الرئيسي في كل مرحلة، ومن خلق حالة من التكامل والإنسجام، والتعاضد والوحدة بين مختلف المهمات النضالية في شتى مجالات العمل.
لذلك، ومن موقع إدراك أهمية هذا الموضوع وتأثيراته المباشرة على تطوير العمل، نجد بأن القرارات الرئيسية الخاصة بتوزيع الكادر تتخذ من قبل أعلى الهيئات الحزبية، كونها المعنية بترجمة السياسات وبإجراء المراقبة على التنفيذ والمحاسبة عليه، وفقا لما تقرره المؤتمرات أو الكونفرنسات أو دورات اللجنة المركزية ■

(4)
أهمية التعامل السليم مع الكادر

1ــ لا يكفي أن يتم إختيار الكادر وفق المقاييس والمباديء الصحيحة، ومن ثم الاقدام على تثقيفه وإعداده بشكل جيد وتوزيعه بشكل حكيم. إن الامر يتطلب، بالاضافة الى كل هذا، التعامل مع الكادر بطريقة سليمة، كيلا يفقد العناصر الرئيسية والخصال الثمينة في شخصيته النضالية، التي أدت إلى إختياره (أو إنتخابه) لقيادة مجال عمل معيّن.
إن تحمل المسؤولية النضالية بكفاءة والانخراط المباشر في العمل بحماس يطور في العادة إمكانيات الكادر ويرتقي بقدراته القيادية، يؤهله لاستلام مسؤوليات أوسع وتحمل تبعات أثقل، إذا ما حظي بالرعاية الضرورية وأُعطي التوجيه الصائب من قبل اللجان التي تشرف على عمله وتراقبه.
غير أن هذا التطور الايجابي (للكادر وللمجال الذي يتحمل مسؤوليته) ليس حتمياً ولا يشكل قانوناً عاماً، وباعتبار أن هناك العديد من التعقيدات التي يتم تدخلها بطريقة أو بأخرى في حياة وسلوك ووعي الكادر، وبما يمكن أن يؤدي إلى أن يمثل حالة مغايرة (أي متراجعة) عن تلك التي مثلها في السابق، من هنا ينبغي مطاردة الثغرات أو النواقص التي قد يقع فيها الكادر والعمل على معالجتها اولاً بأول قبل إستفحالها.
إن ترك الكادر يغرق في الأخطاء والسلبيات دون تقديم العون والمساعدة المناسبة له وبصورة مستمرة في الوقت المناسب يلحق به (وبالعمل) أفدح الاضرار. وفي هذا المجال تتحمل الهيئات الحزبية مسؤولية النضال الحازم لتصفية السلبيات الكامنة في نشاط الكادر بالتدريج، وتقديم المساعدة الحقيقية والرفاقية له، كي يتخطى سلبياته ويتأصل معدنه. وبالقدر نفسه تتحمل الهيئات الحزبية مسؤولية تنمية وتطوير الايجابيات التي تبرز في شخصية الكادر القيادية وفي أسلوب عمله، وتقديم التوجيه الضروري له، كي يبلور المزيد من هذه الايجابيات ويراكم المزيد من الإنجازات ويثبت أقدامه بشكل أفضل على طريق القيادة الناجحة.

2ــ إن أول ما ينبغي للهيئات الحزبية أن تدركه هو أنه ليس كل كادر من طبيعة واحدة، بما يخص التجربة والثقافة والوعي وبالتالي عليها أن تستوعب بأن **التفاوت بين كادر وآخر** في هذه الامور هي صفة ملازمة ومن طبيعة الاشياء.

إن الدراسة الموضوعية لهذا التفاوت هي التي تمكن من الحكم الصحيح على الكادر، والاسلوب الصحيح في التعامل معه هو الذي يعتمد تكليفه القيام بمهمات مدروسة تستهدف تخليصه من الثغرات والنواقص العالقة بمجرى نشاطه وتطوره ويؤدي بالتالي إلى تطوير أساليب العمل والقيادة الناجحة لديه.

3– ينبغي كذلك تعويد الكادر على تحمل المسؤولية المباشرة في التنفيذ، وغرس شعور عميق لديه بالمسؤولية الشخصية وما تمثله وتعنيه، وبالمقابل مكافحة بلا هوادة لنزعة التهرب منها والتخفي وراء المسؤولية الجماعية أو الظروف الموضوعية..

لقد أكد النظام الداخلي على هذه النقطة الجوهرية بشكل واضح: **جماعية القيادة وفردية المسؤولية والتنفيذ**. إن فردية المسؤولية والتنفيذ هي التي تضع الكادر على المحك، وهي التي تفسح المجال لاختباره، ومن خلال تقييم عمله تنمية العناصر الايجابية في شخصيته القيادية وتصفية النواحي السلبية بالتدريج.

4– على اللجان الحزبية أن توجه الكادر باستمرار في ضوء نتائج عمله، وعليها أن تحاذر في ذلك الوقوع في خطئين:
■ **إستخدام القسوة والشدة** في عملية النقد والتقييم تجاه أخطاء لا ترتقي إلى مستوى الانحراف عن مجرى العمل أو لا تكمن فيها إتجاهات خطيرة على هذا المجرى. إن مثل هذا الاسلوب غير مجد ويؤدي إلى إضعاف معنويات الكادر، كما أنه يمكن ان يؤدي إلى التبلد والخمول والإتكالية.
■ **التراخي أو غض النظر** عن المحاسبة الحزبية الجدية تجاه النتائج السلبية التي تلحق الضرر بخط التنظيم ومصالحه وسمعته والتي تتعارض مع قدراته وتوجهاته.
إن النقد الموضوعي للعمل والتقييم الصحيح لنتائجه يحتكم إلى مقاييس وقواعد وضوابط محددة، متصلة بصورة عميقة ومستمدة من وثائق التنظيم وأنظمته وتجاربه النضالية.

5– وفي مجال التعامل السليم مع الكوادر لا بد من اعتماد اشكال وطرق متعددة ن اجل تعزيز الصلات والعلاقات المؤسسة على الثقة معهم، ومن ضمنها أسلوب الحديث الشخصي والمباشر. إن تنظيم ومنهجة المحادثة الشخصية يقود إلى نتائج مثمرة وصائبة، ويتطلب مراعاة مايلي:
■ إطلاع الكوادر بصورة مستمرة على جميع القضايا السياسية وما ينشأ عنها من مهمات نضالية، كذلك على القضايا الاساسية المتعلقة بميدان عملهم.
■ إن هذا يجعل الكوادر في حالة يقظة دائمة ومتأهبة بصورة مستمرة لبذل المزيد من الجهود في سبيل تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة إليها.
■ إعطاء التوجيهات والتكليفات في ضوء المشاكل التي يقوم بتشخيصها أولئك الرفاق الذين يضطلعون مباشرة بالمهام النضالية. إن هذه التوجيهات تلقى في معظم الاحيان إرتياحاً واسعاً من الكوادر، وهي تتعامل معها على أساس من كونها توجيهات مدروسة، إيجابية وقابلة للتحقيق ■

1978

في التثقيف الحزبي

(1)
التثقيف الحزبي

التثقيف الحزبي بمختلف جوانبه يجب أن يولى إهتماماً متعاظماً لاعتبارات يتصل بعضها بالحاجة التنظيمية المباشرة، فالحزب ينمو ويتعزز دوره في الحركة الجماهيرية على إيقاع النضال اليومي؛ وبعضها الآخر يتصل بوضع عام تزداد

مهامه صعوبة ومعادلاته تركيباً مع تكاثر العوامل المؤثرة فيها. إن هذا الوضع يملي تصليب البنيان الحزبي ومعه توسيع صف الكادر الذي يقرن الكفاءة السياسية بالمهارة العملية للتعاطي مع مهام متنوعة ومتسعة باضطراد.
ومنذ فترة ليست بقصيرة، لم تعد المعارف الرئيسية التي تعتبر من المسلمات، معارف على غرار: وحدة قوى الشعب بمختلف طبقاته وفئاته الإجتماعية في مواجهة الإحتلال، الجبهة الوطنية المتحدة والنقد والصراع بداخلها ضمن الوحدة، التعددية السياسية وفي المجتمع توطيداً للوحدة، برنامج الحد الأدنى الذي يصلح كقاعدة مشتركة تعبر عن المصالح الوطنية الجامعة للشعب بأسره (ما خلا شريحة ضيقة من الكومبرادور المندمج ببعض رؤوس بيروقراطية المؤسسة الرسمية)، تقديم التناقض الرئيسي مع العدو وجوهره قومي على التناقضات الاخرى، ما يعني بالعملي أسبقية التحرري الوطني على التحرري الإجتماعي، إستراتيجية حرب الشعب بأولوية إستنزاف قدرات العدو بأقل قدر ممكن من التضحيات، تحييد ما أمكن من أوساط وقوى في معسكر الأعداء وتوسيع معسكر الأصدقاء الخ..
نقول، إن هذه المعارف الرئيسية المنتسبة إلى تراث حركة التحرر الوطني المتعارف عليها والمسلم بها بشكل عام، التي مازالت تحتفظ بصحتها لأنها من السمات الثابتة لهذه المرحلة، قد أضحت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تتحرك على خلفية وفي إطار مشهد دولي وإقليمي وفلسطيني يتمايز بوضوح عن الفترة التي سادت أوضاعنا منذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في أواسط الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات.
وعلى هذا يترتب **ضرورة مواءمة هذه المعارف التي ترقى إلى مستوى الثوابت مع المعطيات الكبرى المستجدة**، وفي المقدمة إنتفاء حالة القطبية الثنائية التي كانت تؤثر إلى حدود بعيدة في مجريات التطورات العالمية ــ بما في ذلك منطقتنا ــ وحلول القطب الواحد بديلاً منها، الذي ــ بدوره ــ بات يقف على أبواب مرحلة بتنا نتلمس إرهاصاتها، مرحلة سوف تتسم بحالة التعددية القطبية حتى في ظل إستمرار هيمنة القوة العسكرية الأمريكية على سواها.
وعلى هذا يترتب أيضاً ضرورة مواءمة هذه المعارف مع حقيقة كون الحركة الفلسطينية حركة منقسمة على نفسها داخلياً، لم تجد طريقها بعد إلى الوحدة المؤسسية على قاعدة برنامجية واضحة؛ وكذلك مع حقيقة كون هذه الحركة، وإن كانت وستبقى حركة تحرر وطني إلى أن تنجز أهداف النضال الوطني المعروفة (إستقلال، سيادة، عودة)، فهي معنية في الوقت عينه بالنضال الديمقراطي.
إن الحركة الفلسطينية معنية بالنضال الديمقراطي من جهة، بجانبه السياسي في مواجهة النزوع التسلطي/ الإستبدادي للهيئات القائمة على سلطة الحكم الذاتي في الضفة كما في القطاع وكذلك مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، دفاعاً عن الديمقراطية والتعددية (والمساواة بين المرأة والرجل)، والنظام الإنتخابي الذي يضمن هذه الديمقراطية التعددية باعتماده التمثيل النسبي الكامل، كما وسيادة القانون ومرجعية المؤسسات المنتخبة في إدارة الشأن العام وإشاعة الديمقراطية في المجتمع.
كما أن الحركة الفلسطينية معنية، من جهة أخرى، بالنضال الديمقراطي في جانبه الإجتماعي دفاعاً عن مصالح العمال وسائر الكادحين والمنتجين الذهنيين في المدينة والريف والمخيم، وعن حقوق القطاعات الإجتماعية المعرضة للتمييز كالمرأة والشباب.
وفي كل هذا يؤخذ في الإعتبار واقع الشتات بتداخله مع الأوضاع في البلدان المحيطة بفلسطين خاصة. وهو واقع متنوع بفعل تمايز شروط الحياة والعمل في كل بلد من هذه البلدان، وتباين شروط البيئة السياسية التي تحدد بدورها، سقف العمل السياسي.
إن هذا الواقع يملي علينا كحزب، وبخاصة على مستوى الهيئات الأولى والوسيطة، والكادر عموماً، إلماماً بهذه المعادلات وبالتطورات المتسارعة في المشهد الوطني وبالقوانين العامة التي تؤثر في مسارها، وكيفية التعامل معها بأسلوب يتوخى الفعالية والجدوى وطنياً وإجتماعياً، إستناداً إلى برنامج الحزب.. هذا هو هدف التثقيف الحزبي الذي نحن بصدده ■

(2)
البرنامج التثقيفي

يشمل برنامج التثقيف الحزبي **ثلاثة محاور: 1**– في القضايا التنظيمية والعمل القطاعي؛ **2**– في المسألة الوطنية.. الخلفية التاريخية والوضع الراهن؛ **3**– في القضايا النظرية.

■ **المحور الأول– «في القضايا التنظيمية والعمل القطاعي»** يغطي العناوين التالية:
1ــ النظام الداخلي، كاملاً بإستثناء المقدمة (الحزب: التعريف والأهداف) التي يتم تناولها مع البرنامج السياسي.
2– في البناء الحزبي، على يد الكتاب بنفس العنوان في سلسلة كتب «برنامج التثقيف الحزبي».
3– في البناء الديمقراطي، على يد الكتاب بنفس العنوان في ذات السلسلة.
4– في المسألة التنظيمية.. نحو حزب طليعي جماهيري متجدد، على يد الكتاب بنفس العنوان في ذات السلسلة.

5– في المسألة التنظيمية.. مخاض التجديد، على يد الكتاب بنفس العنوان في ذات السلسلة.
6– في المسالة التنظيمية.. جماهيرية الحزب، على يد الكتاب بنفس العنوان في ذات السلسلة.
7– في السلاح والسياسة، على يد الكتاب بنفس العنوان في ذات السلسلة.
8– حقوق المرأة، على يد الكتاب المختص في ذات السلسلة.
9– العمل وسط الشباب، على يد الكتاب المختص في ذات السلسلة.
10– الطبقة العاملة والعمل النقابي على يد الكتاب المختص في ذات السلسلة.
11– في الإدارة التنظيمية، على يد نماذج التقارير والجداول المعتمدة في كل إقليم.
12– برنامج العمل الوطني والإجتماعي، في الإقليم المحدد.
13– مراجعة ونقاش لمحاضرات هذا المحور.

■ **المحور الثاني ــ «في المسألة الوطنية.. الخلفية التاريخية والوضع الراهن»** يغطي العناوين التالية:
1ــ الصهيونية.. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية، على يد الكتاب بنفس العنوان في سلسلة كتب «برنامج التثقيف الحزبي» + الكتاب بعنوان «في الصهيونية والمسألة الوطنية الفلسطينية» في سلسلة كتب «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر».
2– النظام السياسي الإسرائيلي.
3– تطور القضية الوطنية، على يد الكتاب بنفس العنوان في سلسلة «برنامج التثقيف الحزبي» + كتاب «في الصهيونية والمسألة الوطنية» الوارد أعلاه.
4– منظمة التحرير الفلسطينية، على يد الكتاب بنفس العنوان في سلسلة كتب «برنامج التثقيف الحزبي» + كتاب «البرنامج المرحلي.. 1973- 1974» في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر».
5– النظام السياسي الفلسطيني، على يد القسم الثاني من كتاب «منظمة التحرير الفلسطينية» في سلسلة كتب «برنامج التثقيف الحزبي».
6– الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار.
7– اللاجئون وحق العودة على يد الكتاب المقابل في سلسلة كتب «برنامج التثقيف الحزبي» + **المجلة الفصلية «194»** باصداراتها الـ 18.
8– البرنامج السياسي، إنطلاقاً من مقدمة النظام الداخلي (الحزب: التعريف والأهداف) التي يجري ربط موضوعاتها بما يقابلها في البرنامج السياسي.
9– التقارير والبلاغات السياسية الصادرة عن دورات اللجنة المركزية وإجتماعات المكتب السياسي.
10– الحركة الوطنية الأردنية: المسار والمؤسسات.
11– مراجعة ونقاش لمحاضرات هذا المحور.

■ **المحور الثالث ــ «قضايا نظرية»** يغطي العناوين التالية:
1ــ العلمانية، على يد الكتابين (1) و(2) بنفس العنوان في سلسلة «برنامج التثقيف الحزبي».
2– المادية التاريخية.
3– الإقتصاد السياسي.
4– المادية الجدلية.
5– تجديد إمتلاك الإشتراكية العلمية (المنهج والنظرية)، على يد كتاب «قضايا نظرية.. في أزمة الرأسمالية، الإشتراكية، والعلمانية» في سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر».
6– المجتمعات الإنتقالية والإشتراكية، على يد كتاب «قضايا نظرية..» الوارد أعلاه.
7– أزمة الرأسمالية، على يد كتاب «قضايا نظرية..» الوارد أعلاه.
8– مراجعة ونقاش لمحاضرات هذا المحور.

إضافة إلى مراجع أخرى يمكن الإستعانة بها تعتمد المحاضرات عن العناوين 2 إلى 7 على الوثائق التالية الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة الديمقلاطية (1994):

1ــ موضوعات حول أزمة اليسار ومتغيرات العصر.
2– حول الأزمة في الحركة الثورية العالمية وإتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر (الجزء الأول): المقدمة (حول معالم الأزمة وتجلياتها الفكرية) + الفصل الأول (النموذج السوفييتي لعملية الإنتقال إلى الإشتراكية ــ عوامل الإنهيار والدروس المستخلصة).
3– الجزء الثاني من الكتاب أعلاه: الفصل الثاني (الرأسمالية المعاصرة ــ مرحلة الإمبريالية المتطورة) + الفصل الثالث (الوضع العربي ــ قيادة البورجوازية الكومبرادورية لعملية التنمية تكرس وتعمق التخلف).
4– لماذا إنهار الإتحاد السوفييتي؟ وهل إنتصرت الرأسمالية؟ عنوان الكتاب الذي يحتوي على وقائع الندوة الفكرية حول الكتابين أعلاه].

■ **مدة الدورة الحزبية:** يقوم البرنامج التثقيفي **مبدأياً** على 24 محاضرة تتوزع على 3 محاور. كل محاضرة تستغرق 6 ساعات إلقاءً ونقاشاً. وعليه يبلغ إجمالي عدد الساعات: 6 × 24 = 144 ساعة + 6 ساعات (3 × 2) لمراجعة إجمالية لمحاضرات كل محور على حدة، فيصبح المجموع **مبدأياً** : 144 + 6 = **150 ساعة.**
أما من الناحية العملية، فإن الدورة الحزبية الكاملة تستغرق 100 ساعة، بما في ذلك الساعات المخصصة للمراجعة، موزعة على 4 وحدات أساس تستغرق كل واحدة منها 25 ساعة؛ على أن يترك لمكتب التثقيف في كل إقليم قرار البت بإضافة مواد وساعات ضمن السقف المحدد أعلاه ■

(3)
مرتكزات التثقيف الحزبي

حتى يتحول التثقيف الحزبي إلى خط عمل ثابت ومتواصل يحتل مكانه المعتبر في الخطط الفصلية للمنظمات الحزبية، ويخضع لمراجعة دورية كأي محور رئيسي من محاور العمل، لا بد من إرسائه على المرتكزات التالية: **المواد المكتوبة (المنهاج)، الكادر المختص، نظام العمل وأشكاله**..

■ **في الجانب الأول المتعلق بالمنهاج،** جرت الإشارة في الفصل السابق إلى المواد المكتوبة الصادرة عن «مكتب التثقيف المركزي» فضلاً عن وثائق المؤتمر الوطني العام الثالث التي عالجت ثلاث قضايا نظرية يُجمل أهم موضوعاتها كتاب «قضايا نظرية»: الإشتراكية العلمية نهجاً ونظرية، الرأسمالية وازمتها البنيوية، المجتمعات الإنتقالية بمثال تجربة الإتحاد السوفييتي. ومن نافل القول أن هذا المنهاج يحتاج باستمرار إلى المراجعة والتدقيق والتوسيع والتطوير.. في ضوء المعارف المكتسبة، ودروس التجربة وممارسة منظمات الحزب الخ..

[إلى هذا المنهاج بمواده الوفيرة تجدر الإشارة إلى مراجع مساندة من الإنتاج النظري للجبهة الديمقراطية، نذكر أهمها:
1ــ كتب سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر» التي تستعيد تباعاً أهم الإنتاج النظري (في قضايا الفكر والسياسة والتنظيم) للجبهة الديمقراطية من أواخر الستينيات وحتى مطلع تسعينيات القرن الماضي.
2– كتب سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» التي تستكمل المرحلة أعلاه، بدءاً من مطلع التسعينيات (مؤتمر مدريد ــ 1991) وحتى يومنا. وضمن هذا الإطار الزمني تندرج الكتب السبعة ذات الطابع الوثائقي ــ التحليلي التي غطت فترة «إنتفاضة الإستقلال» (2000 ــ 2004) وتداعياتها المباشرة (2005– 2006).
3– الكتب ذات الطابع السياسي النظري الصادرة تباعاً بقلم الأمين العام.
4– المجلة الفصلية «194» التي غطت بثمانية عشر عدداً صدرت من عام 2001 إلى عام 2006، أهم الأمور المتعلقة بقضية وحركة اللاجئين].

■ **في الجانب الثاني المتعلق بالكادر المختص،** ثمة ضرورة تنطلق من حاجة الحزب لتوسيع هذا الصف، والإرتقاء بوعيه ومستواه المعرفي ومهاراته التربوية، وذلك من خلال **فرز** كادر لهذا العمل يجمع بين **التجربة العملية** في مختلف مجالات عمل الحزب **والمراكمة النظرية** متعددة الروافد، وبخاصة الرافد القائم على الإلمام الجيد بأدبيات الجبهة آنفة الذكر.
إلى الجانب المعرفي الذي نفترض توفره لدى الكادر المختص، نؤكد على أن الإلمام بالمادة التثقيفية ليس كافياً، بل ينبغي إكتساب مهارة إيصالها إلى المتلقي بأسلوب تربوي نافذ يتوسل الحوار وبما يجعل هذه المادة تسري بيسر، فتنعكس إستيعاباً وتقدماً على مستوى الوعي.
وأخيراً، إذا كان من البديهي أن نفترض إحاطة المحاضر (الكادر المختص) بالمادة المعني بطرحها بشكل جيد، بما في ذلك قدرته على أن يجيب على «القريب والبعيد» بالنسبة للقضايا والاسئلة التي يُحتمل أن تثار من المتلقي، فمن المتعارف عليه أن المحاضر، كما أي مشارك في الدورة، لا يخرج كامل مخزونه إلا بقدر ما يحتدم إشتباك الأفكار، وتحفز ملكة النقد، ومواجهة النقطة بالنقطة، وتسليط الضوء على مختلف زوايا نفس الموضوع في سياق إبراز وحدته، وتظهير الرأي الواحد بتعدد مستوياته الخ..

■ **اما في الجانب الثالث المتعلق بنظام العمل واشكاله،** فيجدر التأكيد على أهمية ما يلي:
1ــ تشكيل مكتب **للتثقيف الحزبي** على مستوى الإقليم الواحد يتحلى بدرجة عالية من الإستقرار، وبما يتيح لآليات مراكمة الخبرة والتجربة لأن تفعل فعلها وترفع مستوى أدائها كهيئة وكأفراد. هذا مع التأكيد على أن تكون مكاتب التثقيف مزودة بكل أدوات العمل من المكتبة إلى.. وسائل الإيضاح الحديثة، مروراً بالتسهيلات اللوجستية ــ الإدارية.
2– العملية التثقيفية في الإقليم الواحد لا تُختزل بالدورات التي يديرها مكتب التثقيف. وهذا أمر إيجابي بحد ذاته، لأنه يؤشر لشمول تنظيم العملية التثقيفية مختلف مجالات العمل على يد الهيئات المعنية (فروع حزبية، منظمات ديمقراطية، مؤسسات الخ..). إن ما يعنينا في هذا السياق هو بالتحديد خطة عمل مكتب التثقيف المختص، وبالتالي إنجازاته دونما تداخل أو خلط بين خط عمله وخطوط العمل المرتبطة بهيئات أو جهات أخرى في الإقليم.
3– المشاركة في دورة تثقيفية يمكن أن تكون من قطاع واحد أو عدة قطاعات تضم مستويات متقاربة من حيث الوعي والخبرة الخ.. مع التأكيد على صحة هذا التوجه، فإننا لا نستثني، من زاوية الفائدة المتوخاة، إمكانية إنعقاد دورات للكادر (وليس للقاعدة الحزبية) تضم مستويين يتشاركان في تحمل المسؤوليات الحزبية في مختلف مجالات العمل، لكنهما يتمايزان بالخبرة والتجربة واتساع نطاق المسؤولية. ويكون المقصود من هذا الجمع هو توفير مستوى من التلاقي يتيح تفاعل أصحاب الخبرات متنوعة الإختصاص والتدرج القيادي فيما بينهم من خلال الحوار والنقاش بين جميع المشاركين، بما في ذلك الكادر المحاضر.
4– إعتماد أدوات قياس موحدة لتقييم الإنجازات المحققة، إن على مستوى عدد المشاركين في الدورات أو عدد ساعاتها الخ.. وهذا ما سنأتي عليه في فقرة لاحقة ■

(4)
جدولة الدورات

■ **الدورات الحزبية الكاملة تحتاج إلى 100 ساعة، موزعة على 4 وحدات أساس تستغرق كل واحدة منها 25 ساعة.**
يتصرف مكتب التثقيف الحزبي في الإقليم إنطلاقاً من ميزان الحاجة والإمكانية ليس إلا، **وبمرونة كاملة** في تشكيل برنامج كل وحدة أساس؛ إن لجهة إختيار المحور، ومحاضراته، ومدة كل محاضرة (6 ساعات، اقل أو أكثر).
■ **الدورة الحزبية الكاملة** ذات طابع **ملزم** بالنسبة لجميع الرفيقات والرفاق أعضاء أمانات ولجان الأقاليم ولجان الفروع، والمكاتب القطاعية، والمكاتب التنفيذية للمنظمات الديمقراطية، ومكاتب التثقيف الحزبي في الإقليم.
لا ينتقص هذا التوجه من المستوى المعرفي الحالي لكادر هذه الهيئات، بقدر ما يرمي إلى جعل هذا المستوى أكثر تجانساً واتساقاً بالنسبة للهيئات الأولى في الأقاليم وتوحيده ما أمكن.
هذا إلى جانب توحيد أسلوب إيصال مواد البرنامج التثقيفي إلى الهيئات الوسيطة ومن ثم القاعدة الحزبية، فالكادر الأول (لجان الأقاليم والفروع) هو المعني بالأساس في إشاعة وتمليك الفكر السياسي والتنظيمي، فضلاً عن المنهج العلمي الملتزم طبقياً في مقاربة القضايا المطروحة على جدول أعمال الجبهة والمحيط الإجتماعي الذي هي على تماس معه.
على هذا يترتب على مستوى كادر الهيئات الأولى في الإقليم **الجمع ما بين المعرفة وأسلوب إيصالها المجدي إلى المتلقي،** أي الأسلوب التربوي الجاذب والفاعل، فليس كل من يفهم يُفَهِّم، وليس كل من يعلم يُعَلِّمْ.

■ لا يطلب من كادر الهيئات الأخرى، الوسيطة والقاعدية، ولا من القاعدة الحزبية، أن تشارك بالدورة الحزبية الكاملة ــ مع أنه يستحسن ذلك بالنسبة لعدد من هذا الكادر، لا سيما في بعض القطاعات حيث القابلية أعلى للتعاطي مع الشأن النظري ــ بل يُكتفى بإشراكها في عدد من الوحدات الأساس (25 ساعة)، بطموح استكمال البرنامج الكامل ــ برنامج الـ 100 ساعة ــ في مرحلة لاحقة ■

(5)
إحتساب الدورات

■ إنطلاقاً من ضرورة وأهمية توحيد نظام العمل الذي يسمح للهيئات الحزبية أن تتابع إنعقاد دورات التثقيف الحزبي وتحاسب نفسها على إنجازها، أو الحكم على درجة الإنجاز على إمتداد خطة عمل نصف سنوية.. لا بد من توحيد الإجابة على النقاط التالية: **1**– العدد المطلوب تأهيله؛ **2**– المدة الزمنية التي تستغرقها الدورة؛ **3**– عدد المشاركين الفعلي.

■ تعتمد الدورة **رسمياً ــ** أي كإنجاز محقق ضمن الخطة **ــ** عندما تستوفي الشروط التالية:

1ــ أن تضم من **15** إلى **30** رفيقة ورفيق.

2– عندما تنعقد بمسؤولية مكتب التثقيف في الإقليم. ولا يترتب على هذا إقتصار المحاضرين على أعضاء المكتب، حيث يحبذ إشراك رفاق آخرين تتوفر لديهم الخبرة والمعرفة بالمادة المطروحة.

3– عندما تستغرق الدورة **25 ساعة** (أي بحدود **الوحدة الأساس**). وما هو دون ذلك لا يحتسب كدورة، بل **كورشة عمل** في افضل الحالات، وبالتالي لا يُدرج ذلك ضمن إنجازات خطة العمل المقرة.

ضمن التحديدات أعلاه تلتزم الخطة نصف السنوية بتأهيل **45 رفيقة ورفيق** بالحد الأدنى موزعين كالتالي:

1- إما على 3 وحدات أساس (15 رفيق × 3 = 45)؛ أو **2-** على وحدتين أساس (22 رفيق × 2 = 44).

■ **المشكلة** التي تواجه في العادة مكاتب التثقيف هي في حصر عدد المشاركين، لأن وحدات الأساس (الدورات) لا تنعقد دفعة واحدة (مثلاً: دورة واحدة تستغرق 3 أيام متتالية × 8 ساعات = 24 ساعة)، بل تنعقد على دفعات (بفاصل أسبوع أو أكثر في معظم الأحيان)، الأمر الذي يؤدي إلى حركة في عدد المشاركين، وأحياناً إلى تغيير في بعض المشاركين، ويقود ــ بالنتيجة ــ إلى عدم قدرة على حصر عدد المشاركين.

حل هذه المشكلة يكون باعتماد مسطرة موحدة لتحديد عدد المشاركين في الدورات من خلال **متوسط حاصل ضرب عدد المشاركين بإجمالي عدد الساعات.**

وفيما يلي مثال يوضح المقصود بالأرقام: هِبْ دورة من 30 تستغرق 25 ساعة (أي وحدة أساس) على إمتداد 4 جلسات:

1ــ في الجلسة الأولى (8 ساعات) يحضر 30 8×30= 240.

2ــ في الجلسة الثانية (4 ساعات) يحضر 20 4×20= 80.

3ــ في الجلسة الثالثة (7 ساعات) يحضر 25 7×25= 175.

4ــ في الجلسة الرابعة (6 ساعات) يحضر 19 6×19= 114.

على ما سبق يترتب ما يلي:

1ــ الإجمالي المحقق (عدد الساعات × عدد الحضور): 240 + 80 + 175 + 114 = 609.

2ــ الإجمالي المفترض (عدد الساعات × عدد الحضور الكامل): 25 ساعة × 30 مشارك = 750.

3ــ متوسط عدد المشاركين: 609 = 0.812 × 30 = 24.36 **24**

750

وعليه، يكون عدد المشاركين في الدورة 24 رفيقة ورفيق يتم إدراجهم كإنجاز محقق على طريق إستكمال هدف الخطة القاضي بتأهيل 45 ■

2010

في العلاقة بين الهيئات الحزبية والديمقراطية

(1)

في العلاقة بين هيئات الحزب وهيئات المنظمات الديمقراطية

أولاً– فيما يلي محددات صيغة العلاقة بين الهيئات الحزبية والديمقراطية:

1– أعضاء الخلايا هم في الوقت نفسه أعضاء في اللجان الجماهيرية.

2– أعضاء اللجنة المحلية الحزبية التي تقود خلايا **ليسوا** أعضاء في المنظمات الديمقراطية. وهذا ما ينطبق **حكماً** على أمناء الخلايا، **ويمكن** أن ينطبق على نواب أمناء الخلايا إذا كانوا أعضاء في اللجنة المحلية الحزبية، كما وعلى أي عضو حزبي آخر ينتسب إلى اللجان المحلية الحزبية.
3– اللجنة المحلية الحزبية التي تقود خلايا تسمى اللجنة المحلية(أ) أو محلية(أ). ولجنة المنطقة الحزبية التي تقود محليات حزبية(+ خلايا حزبية في بعض الأحيان) تسمى لجنة منطقة(أ) أو منطقية(أ).
4– أعضاء مكتب الرابطة (الذي يقود عدة لجان جماهيرية) **ليسوا** أعضاء في المحلية(أ) ولا في أي من خلاياها. وهذا ما ينطبق على أمين الرابطة وأمناء اللجان الجماهيرية وسائر أعضاء المكتب الرابطي(المحلي).
5– أعضاء مكتب المنطقة الجماهيري(الذي يقود عدة روابط) ليسوا أعضاء في لجنة المنطقة(أ) ولا في أي من لجانها المحلية. وهذا ما ينطبق على أمين مكتب المنطقة الجماهيري وأمناء المكاتب الرابطية وسائر أعضاء مكتب المنطقة.
6– يتمثل أمين مكتب المنطقة الجماهيري(المعني بالمنظمة الديمقراطية) في لجنة الفرع الحزبية الجامعة أو لجنة الفرع الحزبية القطاعية، وكذلك أمين الرابطة **في حال** عدم وجود مكتب منطقة جماهيري.

ثانياً– الترتيب المشار إليه يقود إلى السؤال التالي: أين هو الوضع الحزبي لأمين وأعضاء المكتب الرابطي طالما أنهم ليسوا أعضاء في المحلية(أ)؟ وأين هو الوضع الحزبي لأمين وأعضاء المكتب المنطقي الجماهيري الديمقراطي طالما أنهم ليسوا أعضاء في لجنة المنطقة(أ)؟ الجواب هو التالي:
1– يكون المكتب الرابطي بمثابة لجنة محلية حزبية تسمى لجنة محلية(ب) لتمييزها عن المحلية(أ) التي تقود خلايا. وبالتالي يكون للمكتب الرابطي وضعية مزدوجة فهو مكتب رابطي في نطاق مسئوليته عن اللجان الجماهيرية إستناداً إلى جدول أعمال محدد. وهو محلية حزبية، المحلية(ب) التي لا تقود خلايا، لكنها تعقد إجتماعها المستقل والقائم بذاته، كهيئة حزبية بعد إنجاز جدول أعمال المكتب الرابطي(المحلي).
2– يتشكل جدول أعمال المحلية(ب) من عدد من النقاط: **أ)** تبليغات وقرارات الهيئات الأعلى والمواد الصادرة عنها. **ب)**الوضع السياسي. **ج)** المجلة المركزية. **د)** التأهيل الحزبي. **هـ)** المالية. **و)** تقييم ونقد.
3– يعتبر المكتب المنطقي الجماهيري لجنة منطقة حزبية تسمى لجنة منطقة(ب) أو منطقية(ب) لتمييزها عن لجنة المنطقة(أ) التي تقود محليات حزبية. وبالتالي يكون للمكتب المنطقي الجماهيري وضعية مزدوجة فهو يتمتع بهذه الصفة(الجماهيرية) في نطاق مسئوليته عن المكاتب الرابطية، وهو من جهة أخرى لجنة منطقة حزبية: منطقية(ب) التي تقود المحليات(ب) وتعقد إجتماعها المستقل والقائم بذاته، كهيئة حزبية بعد إنجاز جدول أعمال المكتب المنطقي الجماهيري لتناقش جدول أعمالها الخاص كلجنة منطقة(ب).
4– يتشكل جدول أعمال المنطقية(ب) من عدد من النقاط أهمها: **أ)** تبليغات وقرارات الهيئات الأعلى والمواد الصادرة عنها. **ب)** تقارير المحليات(ب). **ج)** الوضع السياسي. **د)** التأهيل الحزبي. **هـ)** المالية. **و)** تقييم ونقد.

ثالثاً– ما هو موقع الهيئات الحزبية المستحدثة(محليات ب ومناطق ب) من المؤتمرات الحزبية؟ الجواب هو:
1ـــ حيث علاقة اللجان المحلية مباشرة مع لجنة الفرع (الجامعة أو القطاعية) تمثل اللجان المحلية(ب) في مؤتمر الفرع (الجامع أو القطاعي) الذي ينعقد مرة كل سنتين في سياق التحضير لمؤتمر الإقليم.
2– حيث علاقة اللجان المحلية مباشرة مع لجنة المنطقة تمثل اللجان المحلية(ب) في مؤتمر المنطقة(ب) الذي ينتخب مندوبيه إلى مؤتمر الفرع في سياق التحضير لمؤتمر الإقليم.

رابعاً– هذا الترتيب يملك المزايا التالية:
1– **تخفيض عدد الإجتماعات،** إذ يتضح من خلال التدقيق العياني أن روزنامة الإجتماعات الشهرية لا ترتب على العضو الحزبي أو الجماهيري أو الحزبي/الجماهيري أكثر من **إجتماع واحد أو إجتماعين** شهرياً. هذا بالطبع دون إحتساب الإجتماعات التي تنعقد في إطار المجالس السياسية أو مجالس القضايا الطارئة وغيرها والدورات التثقيفية.. الأمر الذي يفترض أن يقود إلى النتائج التالية:
أ) رفع نسبة المشاركة في الإجتماعات إلى ما يقارب الـ 100%، حيث لا يمكن أن يُعزى التخلف عن المشاركة في الإجتماعات بعد الآن إلى ضيق الوقت وضغط المهام الخ..، بل إلى أمر آخر يتمثل بالإنقطاع عن الإطار الحزبي أو الديمقراطي وهو ما يقتضي معالجة خاصة إن من الزاوية التنظيمية أو التثقيفية أو من زاوية تطبيق البرنامج وتطويره لرفع درجة جاذبية الإجتماع.
ب) رفع نسبة المشاركة في الإجتماعات تعني رفع القدرة على تعبئة وحشد الطاقة الذاتية (الحزبية والصديقة) لجهة الإنخراط الأوسع في العمل الجماهيري بمختلف أطره وأشكاله.
ج) على مستوى الهيئات الحزبية والجماهيرية (الديمقراطية) والكادر بالذات ستتحرر طاقات إضافية تستطيع أن تجمع بإحكام بين إدارة العمل الداخلي والمهمات الأخرى على الصعيد الخارجي بمختلف أشكاله.

2– الفصل التام بين عضوية الهيئات الحزبية (لجان المحليات والمناطق) **وعضوية هيئات المنظمات الديمقراطية**(المكاتب الرابطية والمنطقية الجماهيرية)، الأمر الذي يقود إلى النتائج التالية:

أ) تثبيت قاعدة الإختصاص في المهمة الواحدة لصالح تطوير دور الكادر والهيئات وبما ينعكس إيجاباً على الوضع القاعدي بالذات حزبياً كان أم جماهيرياً، أي ــ بكلام آخر ــ بما يكرس إلغاء «ظاهرة» سلبية في تنظيم العمل وتوزيع المهام تقوم على جمع الكادر الواحد لكلا المسئوليتين الحزبية والجماهيرية الديمقراطية.

ب) توسيع عضوية الهيئات الحزبية الوسيطة (اللجان المحلية والمناطق) التي ستزيد ــ والحال هذه ــ بنسبة لن تقل عن الثلث، وبما يؤدي إلى تأطير أفضل للقاعدة الحزبية والجماهيرية، وبما يحرر طاقات إضافية لصالح المهام السياسية والجماهيرية...

خامساً– العلاقة بين القاعدة الحزبية(الخلايا) **وقاعدة المنظمات الديمقراطية** (اللجان) **تقوم على أساس إنخراط الأولى في الثانية**. وتتحدد ميزة هذه العلاقة في أنها توفر إطار جماهيري منظم تنشط من خلاله الأوضاع الحزبية، ما يطرح على الخلايا دائماً وعلى رأس جدول أعمالها مهمة صياغة وتقييم دورها في اللجان الجماهيرية ودورها الجماهيري عموماً. والميزة الأخرى تتحدد في ان هذا الترتيب يعود إلى اعتماد مقياس واضح في تقييم دور الحزبيين بواسطة الحكم على مستوى الأداء في الوسط الجماهيري المحدد، فضلاً عن كون المنظمات الجماهيرية الديمقراطية، بحد ذاتها، تشكل رافداً، هو الأهم، في توسيع صفوف المنظمة الحزبية من خلال تفاعل الحزبي والديمقراطي المنتسبين إلى دائرة عمل واحدة تشكلها اللجنة الجماهيرية الواحدة.

ومع التأكيد على أهمية الإستمرار في تحديد العلاقة بين الخلايا واللجان بالشكل المشار إليه، ثمة **إستثناء** (محدود جداً) بالإمكان اللجوء إليه وهو إستحداث منظمة محلية واحدة في كل فرع، أي لجنة محلية تقود عدد من الخلايا لا تنتسب إلى أي من المنظمات الديمقراطية القائمة ويتمثل أمينها مباشرة في لجنة الفرع الحزبية (أو لجنة المنطقة الحزبية، إن وجدت).

تتخصص هذه المنظمات المحلية في مجال العمل الجماهيري المفتوح، الإجتماعي والوطني الذي يتوجه إلى أوسع الفئات، والمؤسسات، والأطر، والشخصيات والفعاليات.. في المخيمات، وذلك من موقع التكامل والدعم لنشاط المنظمات الديمقراطية وتوسيعاً لدائرة عملها.

إن المنظمات الحزبية المحلية من خارج الأطر الديمقراطية (وهذا إستثناء يمكن اللجوء إليه بمقياس الجدوى ليس إلا) تضم العناصر الحزبية التي يكون مردود عملها أرقى في العمل الجماهيري المفتوح أو المرتبط مباشرة بالأطر الشعبية والوطنية (مجالس محلية، لجان شعبية، هيئات عمل إجتماعي الخ..).

سادساً– توحيد التسميات في المنظمات الحزبية والديمقراطية والمؤسسات

1– إستناداً إلى النظام الداخلي تعتمد التسميات التالية للهيئات الحزبية: **أ)** الخلية. **ب)** اللجنة المحلية. **ج)** لجنة المنطقة (الجامعة أو القطاعية). **د)** لجنة الفرع (الجامعة أو القطاعية). **هـ)** لجنة الإقليم وأمانة لجنة الإقليم(أو قيادة مركزية وأمانة قيادة مركزية).

المحلية(أ) تقود عدد من الخلايا. المحلية(ب) تضم أعضاء المكتب الرابطي الذي يقود عدد من اللجان. المنطقة(أ) تقود عدد من المحليات. المنطقة(ب) تضم أمناء المكاتب الرابطية.

المنظمة المحلية تتشكل من لجنة محلية + عدد من الخلايا. منظمة المنطقة تتشكل من عدد من المحليات. منظمة الفرع تتشكل من عدد من منظمات المنطقة و/أو المنظمات المحلية.

2– تعتمد التسميات التالية في المنظمات الديمقراطية: أ) اللجنة أو الوحدة. ب) مكتب الرابطة أو المكتب الرابطي(المحلي). ج) المكتب المنطقي أو مكتب المنطقة. د) مكتب الفرع. هـ) المكتب التنفيذي. و) المجلس المركزي الذي ينبثق عنه المكتب التنفيذي.

وعليه تُلغى الهيئات المسماة سكرتاريا ويتم الإكتفاء بالمكاتب التنفيذية وبالمكاتب القطاعية التي توحد المكاتب التنفيذية أو من يمثلها مع المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع المحدد(شباب، مرأة، مهنيين، الخ..).

3– المكاتب التنفيذية هي المستوى القيادي التنفيذي الأول بالنسبة للمؤسسات الأهلية. أما الهيئات الرسمية ذات الطابع التمثيلي فتسمى هيئات إدارية.

سابعاً– من أجل إنجاح هذه التوجهات وتطبيقها على النحو الأفضل لا بد من التالي:

1– توحيد جدول أعمال الهيئات الحزبية والديمقراطية وفقاً لما سيرد لاحقاً.

2– إعتماد نماذج تقارير موحدة من الخلية صعوداً واللجنة صعوداً. وينبغي التشديد في المعالجة الحزبية والديمقراطية كما ترد في التقرير على تقييم دور وموقع ومشكلات المنظمات الحزبية المحلية **منظمة منظمة**، والمنظمات الرابطية **واحدة واحدة**، فالمعالجات **الإجمالية** التي تتجنب الغوص في تفاصيل وملموسيات أوضاع المنظمات المحلية والرابطية ليست ذات جدوى.

3– مرة أخرى تتضح أهمية وضرورة إستعادة **البرنامج التثقيفي** والإلتزام بتطبيقه بدون تقطع كما هو الحال الآن، على أن تسند مسؤولية التثقيف والتأهيل إلى مكتب التثقيف في الإقليم على أن يكون مسئوله عضواً في أمانة الإقليم. وتتحدد مهمة هذا المكتب بوضع روزنامة البرنامج التثقيفي بالإتفاق مع المكتب التنظيمي ومسؤولي الفروع.
وفي هذا السياق نعيد التذكير بمواد البرنامج التثقيفي الأساسي الذي يتوجه إلى عموم المنظمة الحزبية وهيئات المنظمات الديمقراطية: **أ)** البرنامج السياسي. **ب)** النظام الداخلي. **ج)** الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار. **د)** برنامج العمل الوطني والإجتماعي في الإقليم المعني. **هـ)** دور المنظمة الحزبية في المنظمات الديمقراطية. **و)** الوضع السياسي الراهن على يد آخر ما صدر عن الهيئات المركزية.
من جهة أخرى ينبغي الشروع بتطبيق برنامج المستوى الأكثر تقدماً الذي يشمل عنواني: **أ)** الإشتراكية العلمية وبشكل رئيسي المادية التاريخية والإقتصاد السياسي. **ب)** العلمانية ■

(2)
في العلاقة بين المنظمات الديمقراطية والمؤسسات

أولاً– **الخط العام المعتمد بالنسبة للمؤسسات هو** : تطوير وضع المؤسسات القائمة واستحداث المزيد منها حسب الإمكانيات المتاحة في كل ساحة من ساحات العمل. وبشكل عام تضطلع مؤسساتنا بالمهام والأمور التالية: **أ)** التنمية الإجتماعية والتأهيل المهني وبرامج ذوي الإحتياجات الخاصة. **ب)** الإنتاج والتراث. **ج)** التربية الشعبية وبرامج الأم والطفل. **د)** تمكين المرأة والشباب. **هـ)** الثقافة والرياضة والفنون الشعبية. **و)** التنمية البشرية وقضايا حقوق الإنسان. **ز)** حركة اللاجئين. **ط)** مراكز البحث والتوثيق والدعاية. **ي)** حقوق العمال والثقافة النقابية.
والخط المقر هو : توسيع البرامج المطبقة وبالتالي دائرة المستفيدين منها وتنويعها ما أمكن، وتأمين التمويل لهذه المشاريع على قاعدة **الإكتفاء الذاتي** والإدخار بغرض التوسع في المشاريع.. وهذا ما ينبغي أن تثابر عليه المؤسسات التي لم تبلغ هذا المستوى بعد. كما أن الخط المقر يقضي بالتثمير الجماهيري لصالح الحزب والأطر الديمقراطية. وعلى هذا المستوى تعترض سبيل منظماتنا مشكلات لم تجد بعد طريقها إلى الحل بشكل مقنع.

ثانياً– **في مسألة التثمير الجماهيري لصالح الحزب والأطر الديمقراطية**، كما وفي صالح أداء المؤسسات ذاتها، ثمة مقترحات وتوجهات إنتقل بعضها إلى حيّز التطبيق ومازال البعض الآخر يواجه عقبات لم تذلل بعد تعود إما الى المؤسسات أو الى المنظمات الديمقراطية أو إلى الجهتين معاً. وفيما يلي نتناول صيغ العلاقة، موضع البحث والتطبيق، بين المؤسسات والأطر الديمقراطية والعمل الجماهيري بشكل عام:

1– استطاعت بعض الـ(م.د) أن تؤسس لعلاقة جديدة بينها وبين المؤسسات تقوم على قاعدة مؤسسات تطبق برامج تندرج مباشرة في سياق برامج الـ(م.د) بحيث يكون لكل(م.د) «مؤسستها» التي تجسد جزء من برنامجها، ويكون، بالمقابل، لكل مؤسسة منظمة ديمقراطية تقدم لها المستفيدين من مشاريعها بشكل منظم.
هذه الصيغة: «**لكل مؤسسة(م.د) أو أكثر، ولكل(م.د) مؤسسة أو أكثر**» مازالت تشكو إما من محدودية البرامج والإمكانيات بسبب شحه التمويل أو من ضعف الكادر المؤهل وبالتالي عدم القدرة على حمل برامج تتسم بالزخم المطلوب لتغطية إحتياجات القطاع الذي تتوجه إليه(النساء، الشباب، القطاعات الإجتماعية المحرومة..).

2– ثمة مؤسسات لم تُقِم بعد علاقات مباشرة مع الـ(م.د)، وفي الوقت نفسه لم تتمكن من إحاطة نفسها بإطار مستقر من المستفيدين أو المهتمين ببرامجها، ما يقتضي الإهتمام الشديد وبذل جهد كبير من أجل انشاء أو تطوير هذه الأطر من جهة، وتوثيق العلاقة مع المنظمات الديمقراطية من جهة أخرى.

3– وهنالك مؤسسات حققت نجاحاً ملحوظاً في توسيع برامجها وتطويرها، لكنها لم تتمكن بعد من حل مشكلة التثمير الجماهيري للحزب ومنظماته الديمقراطية من خلال دائرة المستفيدين من تقديمات المؤسسات، ما يفترض إنصراف الطرفين، المؤسسة والـ (م.د)، إلى بذل جهد أكبر في سبيل حل هذه العقدة بجهد مشترك.

4– وبشكل عام مازالت ضعيفة ومتعثرة مسألة تشبيك هذه المؤسسات فيما بينها على قاعدة الإفادة المشتركة من مصادر التمويل في إطار برامج تطبق على قاعدة الإختصاص وتقاسم العمل.

ثالثاً– تزداد، بالنسبة للمؤسسات وللمنظمات الديمقراطية، أهمية التواصل والإتصال الإلكتروني بأبعاده المختلفة: البريدي أولاً باعتباره قناة إتصال لم يعد بالإمكان الإستغناء عنها في العمل اليومي، ومن أجل إقامة علاقات خارجية وتقديم البرامج والحصول على تمويل الخ.. ثانياً، والترويج الإعلامي والدعاوي ثالثاً من خلال إستحداث مواقع إلكترونية متخصصة تقدم نفسها إلى دائرة تتسع باضطراد من الزوار والمهتمين وغيرهم. وإلى هذا نضيف الدور الذي تلعبه المواقع الخاصة بالحزب بشكل خاص والتي تفتح على أوسع العلاقات مع التجمعات الفلسطينية والقوى السياسية في آن معاً ■

(3)
جدول أعمال الهيئات الحزبية

أولاً ــ المنظمة الحزبية

1ــ الخلية (الوحدة التنظيمية الأساس) تجتمع مرة شهرياً وتناقش الجدول التالي:
أ) دور وأعضاء الخلية في الإطار الجماهيري الذي تعمل فيه. ويشمل هذا البند النقاط التالية: **1**- حضور الإجتماع الدوري للجنة. **2**- توسيع عضوية اللجنة. **3**- المشاركة في نشاط اللجنة والدعوة إليها + نشاطات جماهيرية أخرى.
ب) دور الخلية في المشاركة بالنشاطات الجماهيرية العامة للفروع (ندوات، مهرجانات، مسيرات...). هذا إلى جانب توزيع المجلة المركزية والمواد الدعاوية والتثقيفية الاخرى.
ج) التوسع الحزبي المنجز والأسماء المستهدفة.
د) جمع إشتراكات الأعضاء وتبرعات الأصدقاء والأنصار وتنظيم مشاركتهم في حالات الدعم المالي للحزب.
هـ) نقد وتقييم.

2ــ اللجنة المحلية(أ) تجتمع شهرياً وتناقش الجدول التالي:
أ) مراجعة دور الخلايا في الإطار الجماهيري الذي تعمل فيه، والتحركات الجماهيرية والنشاطات السياسية التي تمت في الفرع تحت عنوان العمل الجماهيري، ومهمات الشهر التالي.
ب) الاوضاع التنظيمية وتشمل: **1**- دورية إجتماعات الخلايا. **2**- التوسع الحزبي (المنجز خلال الشهر المنصرم والأسماء المستهدفة). **3**- النشاط المالي (الإشتراكات + الحملات المالية). **4**- التأهيل الحزبي.
ج) نقد وتقييم.

3ــ اللجنة المحلية(ب) تجتمع شهرياً مباشرة بعد إنجاز إجتماعها كمكتب رابطة وتبحث بالجدول التالي:
أ) مناقشة التطورات السياسية على يد التعاميم والوثائق والمجلة المركزية الصادرة عن هيئات الحزب. **ب)** النشاط المالي (الإشتراكات). **ج)** التأهيل الحزبي. **د)** نقد وتقييم.

4ــ لجنة المنطقة(أ) حيث تقوم لجنة منطقة في الهيكلية الحزبية ينطبق عليها من زاوية التشكيل وجدول الأعمال ما ينطبق على لجنة الفرع. وكذلك الأمر بالنسبة للجنة الفرع التي تقود لجان محلية ومناطقية.

5ــ لجنة المنطقة(ب) تجتمع شهرياً مباشرة بعد إنجاز إجتماعها كمكتب منطقي جماهيري وتبحث بالجدول التالي:
أ) مناقشة التطورات السياسية على يد التعاميم وما يصدر عن الهيئات. **ب)** تقارير المحليات(ب). **ج)** النشاط المالي. **د)** التأهيل الحزبي. **هـ)** نقد وتقييم.

6ــ لجنة الفرع القطاعية: تضم أمناء المحليات (أ) و(ب) العاملة في نفس القطاع (و/ أو المناطق (أ) و(ب)). تجتمع مرة شهرياً وتناقش تقارير الهيئات الحزبية والقطاعية الممثلة فيها.

7ــ لجنة الفرع (الجامعة لتمييزها عن لجنة الفرع القطاعية، وباعتبارها تقود كل مجالات العمل في نطاق جغرافي محدد)**:** تضم أمين الفرع وأمناء اللجان المحلية(أ) وأمناء اللجان المحلية(ب) و/أو[أمناء لجان المناطق(أ) ولجان المناطق(ب)] و/أو [أمناء الفروع القطاعية] ومسئولي مجالات العمل الأخرى. تجتمع مرة شهرياً وتناقش مشروع تقرير لجنة الفرع المقدم من أمين الفرع المعتمد إلى تقارير اللجان المحلية الحزبية وتقارير المكاتب الرابطية (أو مكاتب المناطق) ومختلف مجالات العمل، وتقره بصيغته النهائية بعد تضمينه خطة الشهر القادم. وتختم إجتماعها ببند النقد والتقييم ■

(4)
جدول أعمال هيئات المنظمات الجماهيرية الديمقراطية

أولاً ــ الوحدة / اللجنة تجتمع شهرياً وتناقش الجدول التالي:
أ) نشاطات الوحدة / اللجنة: يتم في هذا البند تقييم النشاطات الجماهيرية الذي قامت (أو شاركت) به خلال الشهر المنصرم، وتقييم دور أعضائها. ويحدد أيضاً النشاط المقر للشهر القادم.
ب) التوسع: المنجز خلال الشهر المنصرم، والأسماء المستهدفة للشهر القادم.
ج) المالية: تسديد إشتراكات الأعضاء الشهرية، وأي واردات من نشاط الوحدة / اللجنة.
د) نقد وتقييم.

ثانياً ــ المكتب الرابطي(المكتب المحلي)

أ) تقييم النشاطات الجماهيرية التي اضطلعت بها منظمة الرابطة ووحداتها/ لجانها، ونشاطات الشهر القادم.

ب) الأوضاع التنظيمية الداخلية وتشمل: **1ــ** دورية إجتماعات الوحدات/ اللجان. **2ــ** التوسع: المنجز خلال الشهر الماضي، والأسماء المستهدفة للشهر القادم. **3ــ** تسديد الإشتراكات الشهرية وريوع الأنشطة. **4ــ** التأهيل.

ج) نقد وتقييم.

ثالثاً ــ المكتب المنطقي / مكتب الفرع

أ) مناقشة التقارير الشهرية للمكاتب الرابطية وإقرار خطة الشهر القادم. **ب)** نقد وتقييم ■

2005

النظم الإنتخابية والتمثيل النسبي

(1)

عن النظم الإنتخابية

وفق المؤسسات المعنية بدراسة النظم الإنتخابية، يمكن تصنيف النظم الحالية في بلدان العالم ضمن عشرة نظم هي عملياً صيغ متعددة في التطبيق **لثلاثة نظم أساسية:** نظام الأغلبية، نظام التمثيل النسبي والنظام المختلط. وفيما يلي عرض مقارن لهذه النظم..

1ــ نظام الأغلبية

■ **هو النظام الإنتخابي الأقدم، ويتسم بصيغته الأسهل وبإجراءاته الأبسط. ووفق هذا النظام، فإن الفائز هو من يحصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين (الأغلبية النسبية)، أو ـكما هو الحال في بعض النظم ــ من يحصل على أكثر من نصف الأصوات، أي الأغلبية البسيطة** [ملاحظة: الأغلبية المطلقة تكون بالنصف +1].

وفي الحالة الأخيرة يعتمد ــ في العادة ــ نظام الدورتين الإنتخابيتين (في الإنتخابات الفرنسية مثلاً على مستوى رئاسة الجمهورية، وكذلك مجلس النواب): فإذا لم يحصل أي من المرشحين (جمع مرشح) على الأغلبية البسيطة في الدورة الأولى، ينتقل المرشحان الأول والثاني الحائزان على أعلى الأصوات إلى دورة إنتخابية ثانية تحسم نتيجتها لصالح من يحوز على أكثر من نصف الأصوات.

■ مع الإقرار بسهولة الإجراءات العملية لهذا النظام الإنتخابي، وبتوفر الصلات الأكثر تماساً بين المرشح والناخبين [إنتخاب مرشح فرد أو أكثر في النظام الأغلبي عن الدائرة الإنتخابية الأضيق (سواء دائرة فردية مغلقة أو دائرة مفتوحة متعددة المقاعد)، وليس إنتخاب قائمة عن الدائرة الأوسع ــ البلد ككل ــ كما هو الحال في نظام التمثيل النسبي]، تلك الصلات التي تعزز مسئولية وإلتزام من يُنتخب تجاه مطالب واحتياجات الناخب في دائرته..

ومع الإقرار بهذه المزايا للنظام الأغلبي ــ كما سبقت الإشارة ـ، إلا أن هذا لا ينفي جملة من السلبيات، ومنها إرتفاع نسبة الأصوات الضائعة أو المهدورة في هذا النظام الإنتخابي والتي يمكن أن تزيد عن 60%، بل وقد تصل في بعض الأحيان إلى ما يتجاوز ذلك.

فعلى سبيل المثال تظهر نتائج الإنتخابات البرلمانية في الأردن لعام 1993، أن مجموع أصوات المقترعين بلغ 812 ألفاً، وأن مجموع أصوات المرشحين الناجحين بلغ 317 ألفاً، بينما بلغ مجموع أصوات الراسبين 495 ألفاً، أي ما يوازي نسبة هدر لأصوات المقترعين تتجاوز الـ 60%..

■ المعروف أنه، في النظام الأغلبي، نظام «**الأول يحصل على الكل**» (بصيغة الدائرة الفردية المغلقة)، المطبق ــ مثلاً ــ في بريطانيا والولايات المتحدة، يحصل حزب ما على نسبة 30 أو 40% من الأصوات فيحقق بها الغالبية المطلقة من المقاعد وغالباً ما يتم تهميش الأحزاب التي تقع خارج ثنائية الحزبين التقليديين [الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، المحافظين والعمال في بريطانيا..]:

ففي العام **1983ــ** مثلاً ــ حصل حزب العمال (العمل) البريطاني على أقل من 28% (27.6%) من الأصوات فنال أكثر من 32% (32.2%) من المقاعد، في حين أن الحزب الثالث في مجلس العموم البريطاني، وهو الحزب الليبرالي الإجتماعي الديمقراطي، حصل على أكثر من 25% (25.4%) من الأصوات وفقط على 3.5% من المقاعد (!).. أما حزب المحافظين فقد حصل على 42.2% من الأصوات، فأعطاه النظام الإنتخابي أكثر من 61% (61.1%) من المقاعد (!)..

■ إن نظام الأغلبية يستثني الأحزاب الأصغر من التمثيل، ويضعف أو يلغي التعددية السياسية، ولا ينصف النساء أو الأقليات الإثنية والعرقية. وهذا كله ينطوي على إضعاف للديمقراطية وتبهيت لها، وعلى تكريس التفرد والإستئثار لدى أحزاب السلطة أو الأحزاب الحاكمة التي تعمل باستمرار على تعديل حدود الدوائر وعددها وبما يخدم تكريس تفردها واستئثارها.

2ــ نظام التمثيل النسبي

■ يقوم على **القوائم** التي تضم حزباً أو أكثر أو إتجاهات مؤتلفة (ليس بالضرورة حزبية). وهو الأكثر عدالة (يعطي ما لقيصر لقيصر)، إذ **يتناسب عدد المقاعد الفائزة في القوائم مع حجم ونسبة أصواتها الإنتخابية**. كما يتم التصويت للقائمة ولبرنامجها المتكامل، إنطلاقاً من إعتبار البلد أو الوطن ككل دائرة إنتخابية واحدة (في نظام التمثيل النسبي تعتمد في بعض الأحيان الدوائر الموسعة، على مستوى المحافظة على سبيل المثال)، وهو يمثل تجاوزاً لمختلف النزعات المحلية الضيّقة (العشائرية وغيرها).

الجدير بالذكر أن هناك 67 دولة في العالم تعتمد في إنتخاب برلماناتها نظام التمثيل النسبي وفق نظام القوائم (الحزبية وغير الحزبية).

■ من جهة أخرى، فإن نسبة الأصوات الضائعة وفق هذا النظام لا تزيد عن 10-15%، كما أنه يسمح بتجاوز السلبيات المتصلة بعدم أو ضعف تمثيل الفئات الإجتماعية أو المجموعات «الأقل حظاً في المجتمع».

■ إن نسبة المقترعين في بلدان نظام التمثيل النسبي أعلى من نسبتهم في بلدان الأنظمة الإنتخابية الأخرى، لشعور المقترع بأن له تأثير مباشر على نتيجة الإقتراع وعلى إختيار المرشحين. ففي بلدان نظام التمثيل النسبي تصل نسبة المشاركة في

الإنتخابات إلى 80% في كثير من الأحيان. وفي هذا تعميق للمضمون الديمقراطي للإنتخابات من خلال توسيع دائرة المشاركة الشعبية.

■ حيث يُعمل بهذا النظام، تعتمد نسب متفاوتة **لعتبة الفوز**، أو لما يسمى **بنسبة الحسم**، أي الحد الأدنى المطلوب من الأصوات للفوز بالحد الأدنى من مرشحي القائمة.
وتختلف نسبة الحسم من بلد إلى آخر. وقد تقل نسبة الحسم عن 1% كما هو الحال في هولندا مثلاً، وقد ترتفع لتصل إلى 10% كما في تركيا. ولكن النسب الغالبة تتراوح بين 1.5% (اسرائيل) و4% (بلغاريا).
وتتميز إنتخابات جنوب إفريقيا بغياب أية عتبة مسبقة (نسبة حسم صفر بالمائة)، بحيث تمكن حزب صغير مثل الحزب المسيحي الديمقراطي الإفريقي من الحصول في إحدى الدورات الإنتخابية (لعام 1994) على مقعدين في البرلمان مع أنه حصل على أقل من نصف بالمائة (0.45%) من الأصوات فقط.

3ــ النظام المختلط

■ في هذه الحالة يتم إنتخاب عدد من المقاعد (النصف أو أكثر أو أقل) بناء على صيغة الأغلبية والدوائر (معاً)، فيما يتم إنتخاب العدد الآخر وفق التمثيل النسبي. وتختلف نسبة توزيع المقاعد من بلد إلى آخر، فنجدها مناصفة لدى بعض الدول (روسيا، أوكرانيا، المانيا مثلاً)، فيما نجد أن نسبة مقاعد الدوائر أعلى لدى دول أخرى (المكسيك، اليابان، إيطاليا) وأدنى لدى غيرها (كوريا الجنوبية، جورجيا).

■ هنالك **صيغتان** للنظام الإنتخابي المختلط: النظام المختلط والنظام المختلط المتوازي. وفيما يلي توضيح للفارق بين هاتين الصيغتين على إفتراض أنها تقوم على قاعدة مناصفة المقاعد بين الدوائر (النظام الأغلبي) والقوائم (نظام التمثيل النسبي)، ولا يغير من الأمر شيئاً فيما لو إفترضنا قاعدة أخرى لنسب توزيع المقاعد [3/1 إلى 3/2، 40% إلى 60% الخ..]:

أ) النظام المختلط

يعطي لكل قائمة نسبة من مجموع المقاعد (بعد خصم عدد المستقلين الناجحين في الدوائر) تساوي ما حصلت عليه من أصوات الناخبين. ويحتسب من ضمن هذه المقاعد المرشحون على قائمة الحزب (او الائتلاف) الذين نجحوا في الدائرة، وتستكمل بقية النسبة من المقاعد المخصصة لقوائم التمثيل النسبي. أما القوائم الحزبية التي تفشل في الحصول على مقاعد في الدوائر، فهي تحصل من بين المقاعد المخصصة للتمثيل النسبي على ما يوازي نسبتها من أصوات الناخبين كاملة. وفي ما يلي بعض الأمثلة في التطبيق:

مثال 1: في إنتخابات برلمان مشكل من مئة عضو تحصل قائمة الحزب على 20% من أصوات الدائرة الواحدة على مستوى البلد ككل، وهي نسبة توازي 20 مقعداً في البرلمان. وفي الوقت نفسه يفوز من بين مرشحي الحزب في الدوائر سبعة مرشحين. وعليه تتوزع حصة هذا الحزب في البرلمان البالغة 20 مقعداً كما يلي: 13 من القائمة + 7 من الفائزين في الدوائر.
مثال 2: قائمة الحزب تحصل على 20% من الأصوات. ولا يفوز أي من مرشحي الحزب في الدوائر. وعليه يحتل مرشحو القائمة المقاعد الـ 20 في البرلمان.
مثال 3: قائمة الحزب تبقى دون نسبة الحسم، وعليه لا تُمثل في البرلمان. لكن الحزب يفوز بثلاثة مقاعد في الدوائر، فيأتي تمثيله من خلال هذه المقاعد.

ب) النظام المختلط المتوازي

يقوم على **الفصل الكامل** بين المقاعد المخصصة للدوائر (نصف أعضاء المجلس) من خلال النظام الأغلبي، وتلك المخصصة للقوائم (النصف الآخر) من خلال التمثيل النسبي. وما يحصل عليه الحزب من مقاعد الدوائر لا يدخل في حساب حصته من مقاعد التمثيل النسبي. فالحزب الذي يحصل على 20% من مقاعد التمثيل النسبي يحصل فقط على 10% من مجموع أعضاء المجلس، وبصرف النظر عن المقاعد التي يفوز بها في الدوائر.
ج) في المقارنة بين النظام المختلط (المعتمد بالنسبة للبرلمان الفدرالي في المانيا) والنظام المختلط المتوازي (المعتمد بالنسبة للمجلس التشريعي الفلسطيني في إنتخابات الـ 2006) يتضح **الفارق الجوهري** بين النظامين رغم كونهما مختلطين..
فالنظام المختلط يقوم عملياً على التمثيل النسبي وأساسه القائمة على مستوى الوطن مستوعباً إرادة الناخب في الدائرة الأصغر، وبالتالي فهو يجمع بين إيجابيات النظام النسبي (التعبير الدقيق عن إرادة الناخب على مستوى الوطن وأهمية البرنامج في تحديد الإنحياز)، وإيجابيات النظام الأغلبي (التماس المباشر بين الناخب والمرشح في الدائرة الأصغر، والتزام الثاني تجاه الأول في قضايا دائرته)، **دون أن تؤثر الإعتبارات والحسابات المحلية على نتيجة الإنتخابات الإجمالية على مستوى الوطن**، ذلك أن إجمالي عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب يحددها حجم التصويت على القائمة.

النظام المختلط (على غرار ما هو متبع في الإنتخابات الألمانية) يسمح بالتدخل من خلال الدوائر بالأشخاص ــ أو بنسبة معينة منهم ــ وليس بالعدد الإجمالي لنواب الحزب في البرلمان. **إنه يؤثر بمن يمكن أن يكون ممثلاً للحزب، لكنه لا يؤثر بكم نائب يمثل الحزب.**

أما **النظام المختلط المتوازي** (على غرار ما اتبع في إنتخابات التشريعي الفلسطيني لعام 2006) القائم على **الفصل التام** بين نظامين مختلفين (أغلبي في الدوائر الصغيرة ونسبي على مستوى الوطن)، إذ يفتقد الى الصلة التي توحد المعايير بين النظامين، **فهو يمكن أن يقود إلى نتائج إنتخابية غير متسقة، لا بل متناقضة.**

ولعل نتائج تشريعية الـ 2006 تقدم نموذجاً واضحاً عن هذا التناقض: الفارق بين حماس وفتح في القائمة (التمثيل النسبي) **مقعد واحد من أصل 66** (29 مقابل 28 مقعداً)، بينما الفارق بينهما في الدوائر (التمثيل الأغلبي) **28 مقعداً من أصل 66** (45 مقابل 17 مقعداً).

■ ■ ■

مما سبق يتضح أن الفروقات ليست قائمة بين النظم الإنتخابية الرئيسية الثلاث (أغلبي، نسبي، مختلط) فحسب، بل أيضاً بين التطبيقات المتعددة لهذه النظم (إكتفينا بايراد بعضها ليس إلا): بين نظام أغلبي يقوم على **الأكثرية النسبية** في دورة إنتخابية واحدة، وآخر يقوم على **الأكثرية البسيطة** (أي بما يتجاوز النصف) من خلال دورتين إنتخابيتين.. بين نظام أغلبي يقوم على **الدائرة الفردية المغلقة** (كما في بريطانيا، حيث يخصص لكل دائرة مقعد واحد يفوز به المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في دورة إنتخابية واحدة)، وآخر يقوم على **نظام الدوائر المفتوحة ذات المقاعد المتعددة** (الاردن، لبنان، التشريعي الفلسطيني في إنتخابات الـ 96).. بين **نظام مختلط** يتعامل مع المقاعد الفائزة في الدوائر كجزء من التمثيل النسبي الكامل (المانيا)، **ونظام مختلط متوازي** يناصف المقاعد بين الدوائر والقائمة ويفصل بينهما، فنضحى أمام تمثيل نسبي بالمناصفة (التشريعية الفلسطينية في إنتخابات العام 2005).

ومما لا شك فيه أن هذه النظم الإنتخابية بمختلف تطبيقاتها المعتمدة في بلد ما لها علاقة بتميّزه عن غيره لجهة التكوين، التاريخ، التجربة.. وبخصوصية نظامه السياسي لجهة طبيعته، مضمونه الطبقي/الإجتماعي، درجة إنفتاحه ونضجه الإجتماعي، تطور ممارسته الديمقراطية..

من هنا السؤال: **ما هو النظام الإنتخابي الذي يلائم وضعنا الفلسطيني؟ في ضوء التجربة المعاشة من جهة وإستيعاب الشروط التي تتحكم بواقعنا الوطني من جهة أخرى..** الأمر الذي يقود إلى التالي:

قانون الإنتخابات يتحكم بشكل مؤثر بنتائجها، بتكوين الهيئات المنبثقة عنها ونسبة القوى التي تسودها. هذه قاعدة عامة تسري على الإنتخابات، أي إنتخابات في أي بلد كان. وتجربة إنتخابات المجلس التشريعي في دورتي العام 1996 والعام 2006 تؤكد هذه القاعدة:

أ) تحددت نتائج **الإنتخابات التشريعية لعام 1996** في ضوء تضافر معطيين حاسمين: **الأول** هو إحتكار حزب السلطة (فتح) لمقدرات السلطة التنفيذية وسيطرته على موازناتها، وظائفها، خدماتها وقطاعها العام.. ما جعل من هذا الحزب خلف واجهة السلطة، رب العمل الأهم وصاحب الكلمة العليا في بلد محتل ومحاصر تعاني مختلف قطاعاته الإقتصادية (الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات عموماً) من ضعف شديد.. وأتت مقاطعة القوى السياسية الرئيسية لانتخابات الـ 96 لتؤكد أحادية المشهد السياسي. المقاطعة لم تنتج هذا المشهد، بل فاقمت طابعه الأحادي ونزوعه الإحتكاري ليس إلا.

المعطى الثاني وفره قانون إنتخابي **إقصائي** [الرقم (13) لعام 1995] إعتمد النظام الأغلبي المطبق على دوائر مفتوحة بمقاعد متعددة في ظل تكوين إجتماعي ـكما هو حالنا- نازع الى **المحلية** بمختلف تعبيراتها. وغذى هذا القانون النزعات العشائرية والحامولية والجهوية في المجتمع التي تحكمت بمجريات العملية الإنتخابية، فشهدت تنافساً قوياً على المقاعد من موقع صراع المصالح الشخصية والفئوية بين مرشحي الحزب الواحد (رسميين وغير رسميين)، أو بين مرشحين (مستقلين) غير مختلفين بالأصل وفيما بينهم سياسياً ولا يتمايزون برؤيتهم الإجتماعية عن مرشحي الحزب الحاكم. كما شهدت هذه الإنتخابات **نسبة هدر** عالية بلغت 60% من أصوات المقترعين التي جُيّرت إلى مرشحين لم يفوزوا، بينما لم تحز المقاعد الرسمية لحركة فتح التي أتت بـ 68 نائباً (77% من أجمالي المقاعد) بأكثر من 31% من الأصوات.

ب) إنتخابات التشريعي 2006 إنحكمت لظروف أخرى: تعثر الإنتفاضة، إنسداد المسار السياسي (التفاوضي)، إحتدام الصراع الأهلي بين فتح وحماس وتدهوره إلى درك التصفيات الجسدية والإشتباكات المسلحة، غياب ياسر عرفات القائد التاريخي لفتح والحركة الوطنية الفلسطينية، بروز حماس كحركة ندية منافسة للسلطة ولفتح، وبالمقابل تبعثر قوى اليسار والإتجاهات الديمقراطية الأخرى بشكل عام وتشتت إتجاهات تصويتها..

ضمن هذه الأجواء صدر قانون الإنتخابات الجديد [الرقم (9) لعام 2005] ليتجاوز القانون السابق بجرعة أعلى من الإنفتاح الديمقراطي وبقدر أقل من النزوع الإحتكاري والإقصائي. وقد إعتمد القانون الجديد **النظام المختلط المتوازي** بمناصفة المقاعد بين الدوائر (الدائرة المفتوحة متعددة المقاعد وبالنظام الأكثري) والقوائم (على مستوى الوطن وبنظام التمثيل النسبي).

القانون الجديد محصلة ما رسا عليه صراع سياسي حقيقي لتجاوز سلبيات القانون السابق خاضته على إمتداد سنتين عملياً (من تموز/ يوليو 2003 حتى آب/أغسطس 2005) أوسع القوى (فصائل، أطر أهلية، شخصيات..) الوطنية، الديمقراطية والعلمانية ضد الإتجاهات المتحجرة، ضيقة الأفق في السلطة وحركة فتح.
حركة حماس لم تكن جزءاً من هذه المعركة السياسية، حيث تركز إهتمامها الرئيسي –في تلك الفترة- بضمان حصول الإنتخابات قبل فحوى قانونها، وذلك بعد أن حسمت قرارها منذ العام 2003 عملياً بالحضور النافذ في مؤسسات النظام الفلسطيني (السلطة وم.ت.ف). وعلى خلفية رفضها (الذي مازال قائماً حتى الآن) لنظام التمثيل النسبي الكامل، ومن موقع ثقتها بقوتها التجييرية، لم يكن لدى حماس مانع من قبول النظام المختلط المتوازي الذي كانت تدرك انه الوحيد الذي يملك فرصة بالإقرار في ضوء المعارضة العنيدة التي اصطدم به نظام التمثيل النسبي الكامل في بعض مراكز القوى النافذة في السلطة وحركة فتح.

ج) نتائج تشريعية 2006 نقلتنا على مستوى السلطة من الإحتكار والسيطرة والهيمنة الأحادية (فتح) إلى مثيلتها **الثنائية** (فتح/حماس) التي –بدورها- أسست لحال **إزدواج السلطة** المعتملة بالتناقضات والأزمات.. حاولت الإتجاهات المتنفذة عند الطرفين الخروج من الأزمة المستعصية **بالمحاصصة الثنائية** (على المواقع والوظائف والإمكانيات..)، ونجحت المحاصصة إلى حين في تحييد المخزون التناحري نسبياً.. لكن هذا المخزون ما لبث أن إنفجر من خلال إنقلاب 2007/6/14 بغزة، ما وضع الحركة الوطنية الفلسطينية أمام إنقسام غير مسبوق في تاريخها.
هذا الصراع بخلفياته ووقائعه ـــ بطبيعة الحال ـــ أكثر عمقاً وتعقيداً من أن يعاد فقط إلى نتائج تشريعية 2006، التي لم تؤسس له بقدر ما وفرت إطاراً للتعبير عنه. لكن هذا الإستدراك الضروري لا يلغي واقع **الأهمية الإستثنائية** لهذه المحطة الإنتخابية ونتائجها التي غيّرت سوية الصراع ووجهته من تجاذب بين سلطة ومعارضة إلى مواجهة بين سلطة وسلطة على طريق تبلوره كصراع مفتوح بين كيانين سياسيين منفصلين.
ومما لا شك فيه أن قانون انتخابات تشريعية 2006 ساهم في الوصول إلى هذه النتائج **(29 مقعداً لحماس بالتمثيل النسبي** + 28 لفتح + 9 للقوى الأخرى = 66. وبالمقابل **45 مقعداً لحماس في** الدوائر + 17 لفتح + لا شيء للقوى الأخرى + 4 للمستقلين = 66) التي أعطت حماس 56% من مقاعد التشريعي، بينما لو إعتمدت هذه الإنتخابات نظام التمثيل النسبي الكامل لكانت أعطت النتائج التالية: 58 مقعداً لحماس و56 لفتح و18 للقوى الأخرى = 132 مقعداً، نسبة حماس منها لا تتجاوز الـ 44% ونسبة فتح الـ 42.5%. وبالتالي سيحرم التنظيمان (حماس وفتح) معاً ـــ والحال هكذا ـــ من احتكار نسبة الأكثرية المطلقة التي تسمح لأي منهما بتعطيل أعمال التشريعي، وكانا سيضطران معاً الى البحث عن أرضيات وطنية مشتركة مع القوى الأخرى، وبوجهة إحتواء وتحييد مفاعيل الحدة القصوى لإستقطاب ثنائي لم يسبق له مثيل في المشهد السياسي والمجتمعي الفلسطيني.

د) مما تقدم يتضح أنه في الحالة الفلسطينية بالتحديد التي تواجه في إطار الصراع مع الإحتلال والإستيطان إنقساماً حاداً وصراعاً مفتوحاً بين كيانين سياسيين، لا مخرج منه ولا حل له إلا بإعادة صياغة أوضاع المؤسسات السياسية والجماهيرية والنقابية وغيرها.. من خلال عدد من الأمور المتداخلة:

■ **الأمر الأول** هو ضمان حضور جميع القوى والفعاليات في هذه المؤسسات تبعاً لنفوذها ودورها وحجمها الخ.. فهذا ما يؤدي إلى تعددية سياسية حقيقية توحد الشعب والمجتمع وحركته الوطنية. فالمرحلة هي مرحلة تحرر وطني تستوجب توحيد الشعب وجميع قواه السياسية والمجتمعية وتسليحها ببرنامج مشترك في مواجهة الإحتلال.

■ **الأمر الثاني** هو كسر الإحتكار السياسي بصيغتيه الأحادية الموروثة والثنائية المستجدة التي تغلف إزدواج السلطة والصراع المحتدم بين قطبيها.

■ **الأمر الثالث** هو تجاوز الإنقسام الحاد بين كيانين سياسيين منفصلين، متناحرين.. الذي يهدد بإلحاق أفدح الأضرار وطنياً، في المدى المباشر وكذلك المستقبلي المتصل بمصير القضية الوطنية.
إن الحل المتاح لهذه المعضلة يكون من خلال إعادة بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة ديمقراطية حقيقية تقوم على ضمان الحريات السياسية والنقابية والشخصية، وترسيخ مفهوم المواطنة والمساواة بين أفراد المجتمع وبين المرأة والرجل، والعدالة الإجتماعية، والتعددية السياسية، والإنتخابات الدورية في كل المجالات من خلال قوانين تعتمد **نظام التمثيل النسبي الكامل**، ضمانة الحرية والمساواة والعدالة والتعددية، واساساً لوحدة المجتمع وتعبيراته ومؤسساته السياسية والإجتماعية وغيرها.
نظام التمثيل النسبي، لا ريب، هو النظام الأكثر عدلاً وانصافاً والأكثر إنسجاماً مع معايير الديمقراطية ومع حاجاتنا الوطنية الملحة في آن.

إن الصلة وثيقة بين نظام الإنتخابات وقانونها، وبين تطوير النظام السياسي الفلسطيني من خلال مؤسساته السياسية والمجتمع ـــ مدنية. وأي خطوة إلى الأمام في نظام الإنتخابات والقانون الذي تستند إليه في المؤسسات التشريعية

والجماهيرية والنقابية وغيرها، تنعكس إيجاباً على مستوى النظام السياسي، تماسكه، فعاليته وقدرته على تحمل أعباء مرحلة التحرر الوطني وبناء الدولة المستقلة السيدة الحرة ■

(2)
نظام التمثيل النسبي في التطبيق

1ــ يقوم نظام التمثيل النسبي في الإنتخابات على **إعطاء كل لائحة أو حزب أو تجمع..** متنافس، يمثل رأياً أو إتجاهاً معيناً **عدداً من المقاعد يعكس حقيقة قوته العددية (التجييرية) ويعبر عنها.**
الإطار موضع الكلام ــ بشكل عام ــ هو إطار مؤسسي يملك طابعاً تمثيلياً أو قطاعياً أو وظيفياً..، وبالتالي يمكن أن يكون **سياسياً** (مجلس نواب، مجلس تشريعي، برلمان ولاية، مجلس بلدي..) أو **نقابياً** (مجلس نقابي، هيئة إدارية لاتحاد جماهيري..)..
ينتج نظام التمثيل النسبي **تعددية سياسية** (مجتمعية، نقابية..) **حقيقية** تعكس بشكل صحيح وتمثل بدقة القوى السياسية والإجتماعية، الميول، والإتجاهات القائمة في المجتمع، في القطاع، في دائرة ما.. تُمثَّل إذن، هذه القوى والميول والإتجاهات في الهيئات المنبثقة بواسطة الإنتخابات عن قطاع ما، جمهور ما.. لا بل يُمثَّل المخولون بالتصويت في صفوف شعب بأسره على المستوى الوطني (كما هو الحال بالنسبة لمجلس النواب..).
وعليه يضمن نظام التمثيل النسبي، عندما يطبق في الإنتخابات ومن خلال قوانينها، **التمثيل الصحيح** (الصادق، الوفي..) لقوى المجتمع بالنسبة للمجالس التشريعية عموماً، للقوى الطلابية بالنسبة لمجالس الطلبة في الكليات والجامعات، للقوى العمالية بالنسبة لمجالس النقابات وهيئاتها الإدارية الناشطة في من القطاعات العمالية، وهكذا..

2ــ في توضيح بعض المصطلحات

■ يفترض نظام التمثل النسبي الأخذ باسلوب التصويت على أساس **القائمة** التي تتشكل أو يمكن أن تشكل من حزب أو ائتلاف أحزاب أو مجموعة من الناخبين لغرض الإنتخابات ــ للمجلس التشريعي مثلاً...
مفهوم القائمة ــ من جهته ــ يمكن أن يقوم على وجهين هما: أ) **القائمة المغلقة،** وهي التي لا يستطيع الناخب إدخال أي تحوير عليها، ولا يملك سوى أن يصوت عليها كاملة. ب) **القائمة المفتوحة،** التي تسمى كذلك لأن من حق الناخب أن يختار الأسماء الراغب أو المقتنع بها بين القوائم المتنافسة. وبالتالي فهو يصوّت للقائمة التي يكوّنها بنفسه.
فيما يلي سيقتصر الأمر على أسلوب التصويت بالقائمة المغلقة المعتمدة في أغلبية القوانين الإنتخابية التي تأخذ بالتمثيل النسبي.. بما في ذلك في إنتخابات المؤسسات الفلسطينية بعد صدور القوانين الجديدة للمؤسسات التمثيلية التالية: المجلس الوطني، المجلس التشريعي، المجالس المحلية..
فيما يلي أيضاً، سنعتمد ــ تسهيلاً للبحث ــ نموذج إنتخابات المجلس التشريعي (البرلمان) الذي يُنتخب على أساس من إعتبار الوطن دائرة إنتخابية واحدة. علماً أن ما ينطبق على المجلس التشريعي ــ كآلية وأسلوب إنتخابي ــ ينطبق على أي إتحاد أو نقابة أو مجلس بلدي.

■ في العادة يعتمد نظام التمثيل النسبي ما يسمى **بنسبة الحسم** التي تحدد **الحد الأدنى من الأصوات الصحيحة** التي يترتب على أي قائمة إنتخابية الحصول عليها للفوز **بالحد الأدنى** من مقاعد الهيئة المنتخبة (مقعدين على الأقل).
تختلف نسبة الحسم من قانون لآخر، فهي 5% بالنسبة لانتخابات البرلمان الفدرالي في ألمانيا، و10% بالنسبة للبرلمان التركي، و2% بالنسبة للمجلس التشريعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بحسب قانون رقم (9) لسنة 2005، و1.5% بحسب قرار قانون رقم (1) لسنة 2007.. وهنالك قوانين لا تلحظ أي نسبة حسم (كما في قانون الإنتخابات العامة في جنوب إفريقيا).. لكن هذا إستثناء.

■ **الصوت الإنتخابي الصحيح** ينتج عن ورقة إقتراع صحيحة، أي غير باطلة أو بيضاء. وإنطلاقاً من هذا يتم إحتساب عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميع القوائم الإنتخابية، ومجموع عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على حدة. ونسبة الحسم في مجموع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها جميع القوائم الإنتخابية.

■ بعد توفر هذه المعطيات الأساسية تبدأ عملية الإحتساب والتوزيع للمقاعد، حيث هنالك أكثر من طريقة يمكن أن تعتمد منها **طريقة أعلى البواقي** (Largest Remainder)، **وطريقة سانت لوغي** المعتمدة في الإنتخابات العامة الفلسطينية، وطريقة **دهوند** (D'Hondt) القريبة من طريقة سانت لوغي الخ..
وفيما يلي سنعرض بعض الأمثلة التطبيقية..

3ــ طريقة «أعلى البواقي» لاحتساب وتوزيع مقاعد التمثيل النسبي

لنفترض **المعطيات** التالية: عدد المسجلين 1.600.000، وعدد الناخبين 1.200.000 على 132 مقعداً بنسبة حسم تبلغ 2%. لنفترض ايضاً أن عدد الأصوات المهدورة بلغ 144.000 للقوائم التي لم تحصل على نسبة الحسم، ما يعني أن 1.200.000 ــ 144.000 = 1.056.000 صوتاً فقط صبوا لصالح القوائم التي إجتازت نسبة الحسم، فيصبح المطلوب للفوز بكل مقعد الحصول على عدد الأصوات التالية: 1.056.000÷132 = 8000 صوت لكل مقعد. وعليه تتبلور النتائج التالية:

- **اللائحة (أ)** التي حصلت على (350.000) صوت يقابلها 350.000÷8000= 43 مقعداً و6000 صوت.
- **اللائحة (ب)** التي حصلت على (270.000) صوت يقابلها 270.000÷8000= 33 مقداً و6000 صوت.
- **اللائحة (ج)** التي حصلت على (220.000) صوت يقابلها 220.000÷8000= 27 معقداً و4000 صوت.
- **اللائحة (د)** التي حصلت على (150.000) صوت يقابلها 150.000÷8000= 18 مقعداً و6000 صوت.
- **اللائحة (هـ)** التي حصلت على (66.000) صوت يقابلها 66.000÷8000= 8 مقاعد و2000 صوت.
- **المجموع** = 1.200.000 صوت يقابلها 129 مقعداً كما هو مبين أعلاه. أما باقي المقاعد وعددها 3 مقاعد فتتوزع على **القوائم الحاصلة على أعلى البواقي** وهي: أ، ب ود.. بهذا يصبح توزيع المقاعد على النحو التالي:

القائمة	الأصوات	نسبة الأصوات	المقاعد	نسبة المقاعد
أ	350.000	%29.2	44=1+43	%33.3
ب	270.000	%22.5	34=1+33	%25.7
ج	220.000	%18.3	27	%20.6
د	150.000	%12.5	19=1+18	%14.4
و	66.000	%5.5	8	%6.0
أخرى	144.000	%12.0	-	-
المجموع	1.200.000	%100	132	%100

4ــ طريقة «سانت لوغي» لاحتساب وتوزيع مقاعد التمثيل النسبي

في المثال التالي نفترض أن مجموع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القوائم تبلغ 24.050 صوتاً، كما نفترض أن نسبة الحسم تساوي 2%، وعليه فإن نسبة الحسم يقابلها: 24.050×2%=481 صوتاً. **إذن يجب ان تحصل كل قائمة على 481 صوتاً على الأقل كي تدخل في معادلة الإحتساب.**

- تبدأ معادلة الإحتساب بقسمة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة على الأرقام الفردية المتتالية: 1، 3، 5، 7، 9، 11.. وهكذا، حسبما تدعو الضرورة من أجل تخصيص المقاعد.
- ترتب أرقام نواتج القسمة لكل قائمة ترتيباً تنازلياً (من الأعلى إلى الأدنى).
- توزع المقاعد حسب الترتيب بداية من أعلى رقم إلى أن ينتهي توزيع كل المقاعد. ويوضح المثال المبين في الجدول التالي توزيع المقاعد حسب طريقة سانت لوغي:

	القائمة (أ)	القائمة (ب)	القائمة (ج)	القائمة (د)	مجموع الأصوات الصحيحة

اصوات صحيحة	8700	6800	5200	3350	24050
قسمة على 1	8700 المقعد الأول	6800 المقعد الثاني	5200 المقعد الثالث	3350 المقعد الرابع	
قسمة على 3	2900 المقعد الخامس	2266.66 المقعد السادس	1733.33 المقعد الثامن	1116.66 المقعد الحادي عشر	
قسمة على 5	1740 المقعد السابع	1360 المقعد التاسع	1040	670	
قسمة على 7	1242.85 المقعد العاشر	971.43	742.85	478.57	

يفترض المثال أعلاه أن عدد المقاعد المخصصة للقوائم الإنتخابية هو **(11) مقعداً** على مستوى البلد ككل، وأن عدد القوائم المشاركة هو **(4) قوائم**:

- **القائمة (أ)** التي حصلت على 8700 صوت أو ما نسبته 36.2% من الأصوات الصحيحة، حصلت على **4 مقاعد**، هي الأول والخامس والسابع والعاشر.
- **القائمة (ب)** حصلت على 6800 صوت أو ما نسبته 28.3% من الأصوات الصحيحة، حصلت على **3 مقاعد**، هي الثاني والسادس والتاسع.
- **القائمة (ج)** حصلت على 5200 صوت أو ما نسبته 21.6% من الأصوات الصحيحة، حصلت على **مقعدين إثنين**، هما الثالث والثامن.
- **القائمة (د)** حصلت على 3350 صوتاً أو ما نسبته 13.9% من الأصوات الصحيحة، حصلت على **مقعدين إثنين**، هما الرابع والحادي عشر.

ملاحظة: تم ذكر أرقام المقاعد في الجدول لغايات الإحتساب، دون أن يكون لذلك أي أثر تفضيلي لمقعد عن الآخر، لأن المهم هو عدد المقاعد النهائي الذي تحصل عليه كل قائمة.

5ــ طريقة دهوند

هذه الطريقة المتبعة في كل من النمسا، بولندا واسبانيا هي طريقة مماثلة لطريقة سانت لوغي، لكنها تعتمد القسمة على 1، 2، 3، 4، 5.. وهكذا ■

2006

ملحق

مثال موسع على تطبيق طريقة سانت لوغي

لنفترض عملية إنتخابية تشمل **(40) مقعداً**، تستبعد فيها ــ عند إحتساب المقاعد ــ أي قائمة لا تحوز على نسبة الحسم البالغة 2%، وتخوضها **(8) قوائم** تحوز على النتائج التالية بالأصوات الصحيحة:

القائمة	عدد الأصوات الصحيحة	نسبة الأصوات الصحيحة
1ــ الأولى	300.000	%30.3
2ــ الثانية	280.000	%28.3
3ــ الثالثة	200.000	%20.2
4ــ الرابعة	100.000	%10.1
5ــ الخامسة	77.000	%7.8
6ــ السادسة	15.000	%1.5

7ــ السابعة	10.000	%1
8ــ الثامنة	8.000	%0.8
مجموع الأوراق الصحيحة	990.000	%100

بعد تحديد القوائم التي إجتازت نسبة الحسم (القوائم الخمس أعلاه) تبدأ عملية توزيع المقاعد الـ(40) على القوائم حسب الجدول أدناه. وأتت النتائج على النحو التالي:

1ــ القائمة الأولى تحوز على **13 مقعداً** (المقاعد ذات الرقم 1، 4، 9، 11، 14، 18، 21، 24، 28، 30، 34، 38 و40).

2ــ القائمة الثانية تحوز على **12 مقعداً** (المقاعد ذات الرقم 2، 6، 10، 12، 16، 20، 23، 26، 29، 33، 36 و39).

3ــ القائمة الثالثة تحوز على **8 مقاعد** (المقاعد ذات الرقم 3، 8، 12، 17، 22، 27، 32 و36).

4ــ القائمة الرابعة تحوز على **4 مقاعد** (المقاعد ذات الرقم 4، 14، 24 و34).

5ــ القائمة الخامسة تحوز على **3 مقاعد** (المقاعد ذات الرقم 7، 19 و31).

- **مجموع المقاعد:** 13 + 12+ 8 + 4 + 3 = 40 ■

القائمة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
عدد الاصوات الصحيحة	300.000	280.000	200.000	100.000	77.000
رقم المقعد	1	2	3	4	7
ناتج القسمة على 3	100.000	93.333	66.666	33.333	25.666
رقم المقعد	4 مكرر	6	8	14	19
ناتج القسمة على 5	60.000	56.000	40.000	20.000	15.400
رقم المقعد	9	10	12	24	31
ناتج القسمة على 7	42.857	40.000	28.571	14.285	11.000
رقم المقعد	11	12 مكرر	17	34	
ناتج القسمة على 9	33.333	31.111	22.222	11.111	8.555
رقم المقعد	14 مكرر	16	22		
ناتج القسمة على 11	27.272	25.454	18.181	9.090	7.000
رقم المقعد	18	20	27		
ناتج القسمة على 13	23.076	21.538	15.384	7.692	5.923
رقم المقعد	21	23	32		
ناتج القسمة على 15	20.000	18.666	13.333	6.666	5.133
رقم المقعد	24 مكرر	26	36		
ناتج القسمة على 17	17.647	16.470	11.764	5.882	4.529
رقم المقعد	28	29			
ناتج القسمة على 19	15.789	14.736	10.526	5.263	4.052
رقم المقعد	30	33			
ناتج القسمة على 21	14.285	13.333	9.523	4.761	3.666
رقم المقعد	34 مكرر	36 مكرر			
ناتج القسمة على 23	13.043	12.173	8.695	4.347	3.347
رقم المقعد	38	39			
ناتج القسمة على 25	12.000	11.200	8.000	4.000	3.080
رقم المقعد	40				

الحركة الوطنية الفلسطينية
من النشوء إلى النكبة

- مقدمة
- مرحلة النشوء والتكوين
- من هبّة 1929 وحتى النكبة

مقدمة

نشأت **القضية الفلسطينية** في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في سياق مواجهة مشروع السيطرة الصهيونية بالإستيطان على أرض فلسطين، ما أدى إلى الصدام مع الشعب الفلسطيني وبريفه خاصة المستهدف قبل غيره.

في تلك الفترة كانت القضية الفلسطينية مطروحة كجزء من القضية العربية في مواجهة السلطة العثمانية، إلى أن حلّت بريطانيا مكان الأخيرة، حاملة مع صك الإنتداب وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

كان هذا إيذاناً ببداية تكوين **الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة** (عن مثيلاتها في الجوار العربي) في مواجهة الإنتداب البريطاني والإستيطان الصهيوني، ما يؤشر إليه عادة بإنعقاد ما أُعتبر لاحقاً بمثابة «**المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول**»[1] في العام 1919 الذي تسلسلت محطاته حتى المؤتمر السابع عام 1928.

المؤتمر السابع، وهو المؤتمر الأخير، كشف بشكل خاص قصور هذه الصيغة الوطنية الجامعة بمكوناتها السياسية ــ الإجتماعية، وتخلف القيادة المنبثقة عنها (اللجنة التنفيذية) عن قيادة الحركة الجماهيرية المناهضة للإنتداب البريطاني والمشروع الصهيوني في آن.

أحد مظاهر هذه الأزمة تمثل بتعذر إنعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثامن، فحاولت اللجنة التنفيذية ــ عام 1934ــ من خلال الإقرار بشرعية قيام الأحزاب (الذي كان قد بوشر بتأسيسها منذ العام 1923)، التأسيس عليها ــ كإطار جديد ــ للخروج من هذه الأزمة وللتعاطي مع التطورات المتلاحقة.

تشكيل الأحزاب لم يُخرج صيغة العمل الوطني من أزمتها، فالمواجهات مع الإنتداب وحركة الاستيطان إتسعت دائرتها واجترحت صيغتها التنظيمية الخاصة: اللجان القومية ولجانها المتفرعة في المدن والقرى..

1() ثمة من يعتبر ــ ومنهم د. إميل توما إلى جانب عدد كبير من المؤرخين ــ «أن المؤتمر السوري العام الذي إنعقد بدمشق في 8 حزيران (يونيو) 1919 بمشاركة العديد من الفلسطينيين هو المؤتمر الفلسطيني الأول» (راجع ص 102 من كتاب «جذور القضية الفلسطينية». دار الجليل. ط3: 1984.

د. ماهر الشريف من جهته، يعتبر أن المؤتمر الذي عقدته الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية في مطلع شهر شباط (فبراير) 1919، والتي مثّلت في حينها التعبير الأول عن الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، هو المؤتمر الفلسطيني الأول.

راجع بهذا الخصوص «مجلة النهج» ــ دفاتر الماركسية ــ اللينينية في العالم العربي ــ العدد 20، تشرين الثاني (نوفمبر) 1983، دراسة د. ماهر الشريف: «الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني» (ص49).

والأمر نفسه أكده في كتابه: «قرن على الصراع العربي ــ الصهيوني.. هل هناك أفق للسلام؟»، الصادر عن دار «المدى». ط1: 2011 (ص 61).

الإضراب الذي تمت الدعوة إليه (1936) بتأييد شعبي جارف قاد إلى تشكيل «**اللجنة العربية العليا**» في 1936/4/25 بديلاً للجنة التنفيذية.
غير أن اللجنة العربية العليا لم تتمكن من الإضطلاع بالدور القيادي المنشود للحركة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من إقرار اللجان القومية وغيرها من الأطر الفلسطينية، بشرعيتها السياسية ومكانتها كمرجعية وطنية عليا.
إقدام الإنتداب البريطاني في الربع الأخير من العام 1937 على حل اللجنة العربية العليا وخروج رئيسها الحاج أمين الحسيني من فلسطين قاد إلى تشتت القيادة الوطنية حتى إنتهاء الثورة الكبرى (**1936**ــ 1939).
بقيت فلسطين بلا قيادة أثناء الحرب العالمية الثانية (**1939**ــ 1945)، ولم تتمكن القيادة الفلسطينية المتصارعة فيما بينها من الإتفاق على إطار قيادي يحل مكان اللجنة العربية المشتتة، فتدخلت الجامعة العربية وانشأت ما عُرف بـ «**الهيئة العربية العليا**» في العام 1946، التي لم تغير من واقع الأمر شيئاً على مستوى القيادة الوطنية لشعب فلسطين حتى حلول النكبة في العام 1948.

■ ■ ■

هذه الدراسة بفصليها: «الحركة الوطنية.. مرحلة النشوء والتكوين» التي تغطي المرحلة الممتدة من 1919 وحتى العام 1929، و«تطور الحركة الوطنية ــ من هبّة الـ 1929 وحتى النكبة» تسلط الضوء على جوانب رئيسية من هذه المحطات بعلاقتها الصراعية مع الإنتداب البريطاني والمشروع الصهيوني، وذلك إنطلاقاً من تطور الحركة الجماهيرية والنضال الوطني عموماً بمنعرجاته الأبرز: هبّات 1929 و1933، المحطة القسّامية الفاصلة عام 1935، الإضراب العام والثورة الكبرى **1936**ــ 1939 وصولاً إلى حرب 1948.
ومن بين القضايا الرئيسية التي تتوقف أمامها هذه الدراسة **مسألة القيادة**، قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية التي لم تحسن توجيه هذا الزخم النضالي على إمتداد عقود من الزمن نحو إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني المدعوم من بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.
الإجابة التي تقدمها الدراسة، مع تأكيدها على الدور السلبي لقيادة طبقة كبار الملاك ــ البورجوازية الكبيرة عند كل المنعطفات الرئيسية للقضية الوطنية، لا تغفل الإحاطة الأشمل بالموضوع من خلال التوقف أمام طبيعة المشروع الصهيوني نفسه بتفوق حواملة، والوضع العربي العاجز بتعاظم كوابحه، ولكن أيضاً بتسليط الضوء على الحالة الفلسطينية نفسها التي إنكشفت على تحولات إقتصادية ــ إجتماعية ــ سياسية كبرى منذ نهاية القرن التاسع عشر عجزت بنيتها السياسية الذاتية عن مواكبتها، فبقيت دون مستوى تحدياتها، ما أثر سلباً على تكوين ما يمكن أن نطلق عليه مجازاً تسمية «**نظامها السياسي**» الذي بقي طيلة هذه الفترة متعثراً بإمتياز ■

الفصل الأول ــ الحركة الوطنية الفلسطينية.. مرحلة النشوء والتكوين

(1)
في علاقات الملكية والإنتاج... إنعكاس الحراك الإجتماعي على النضال الوطني

1ــ عبأت مقاومة المشروع الاستيطاني الصهيوني المدعوم من الإمبريالية البريطانية الأغلبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني، وكان من الطبيعي أن تتسم هذه المقاومة بالتفاوت لجهة صلابة المواجهة وجديتها وتواصلها. لقد كان طبيعياً أن تواجه طبقات الشعب الفلسطيني ومختلف فئاته هذا المشروع الإستعماري من مواقعها الطبقية المتباينة في جذريتها وقدرتها على الاستمرار. ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت قد بدأت تترسب وتبرز آثار **عملية التمايز الإجتماعي** بفعل التغلغل الرأسمالي في فلسطين وسلسلة القوانين والإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية منذ

سبعينيات القرن التاسع عشر. ومن المفيد التطرق ولو بصورة موجزة لعمليات التحول الإقتصادي التي كانت تجري في تلك الفترة، واستجلاء آثار ذلك ودوره في مقاومة الإحتلال.

إن ما عرف بـ «**المسألة الشرقية**»، أي الصراع بين ضواري الإستعمار على الإمبراطورية العثمانية، لم يكن صراعاً على تقاسم النفوذ السياسي فحسب، ولا مجرد إبداء للحرص الكاذب على الأقليات الدينية من أجل تدعيم هذا النفوذ، بل كان في الأساس صراعاً من أجل تثبيت الامتيازات الإقتصادية التجارية. بل يمكن القول أن الاختراق التجاري الرأسمالي لمدن الإمبراطورية ومراكز إنتاجها الزراعي، فرض وعزز قوانين «الحماية» وامتيازات الأقليات الدينية والطائفية. وقد بلغت التجارة الخارجية مع أوروبا حد «إستنزاف النقد»[1] المعدني للإمبراطورية. ففي عام 1850 بلغت صادرات بريطانيا وحدها للإمبراطورية العثمانية قيمة ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إسترليني[2].

ومن جراء خضوع الاقتصاد العثماني المتدرج للاقتصاد الرأسمالي العالمي وحاجة هذا النظام الإقطاعي ــ العسكري إلى كميات متزايدة من النقد، لجأ إلى عدد من التشريعات كان أبرزها «**قانون الملكية العقارية**» **عام 1888**. فقد نص هذا القانون على ضرورة تسجيل الأراضي رسمياً بما يتضمنه ذلك من رسوم نقدية، وتنظيم طريقة جباية الضرائب نقداً بعد أن كانت تدفع عينياً، ومصادرة الأراضي التي تبقى بوراً لمدة ثلاث سنوات متعاقبة الخ.. وقد عنى ذلك في فلسطين عملياً ما يلي:

أ) مصادرة أراضي مشاعية واسعة، وازدياد حجم ملكية الدولة.

ب) إرتفاع كبير بحجم ملكية الأوقاف الإسلامية والمسيحية.

ج) ازدياد وتشكيل وإعادة تشكيل الملكيات الكبيرة.

د) إدخال الرأسمال الربوي بقوة إلى الريف الفلسطيني، وإعطائه فرصة واسعة لتشكيل ملكيات كبيرة لملاك لا علاقة لهم بالأرض وقد عرفوا بالملاك الغائبين.

هـ) التجريد التدريجي للفلاحين المتوسطين والصغار من أرضهم، وتحويل عدد متزايد منهم إلى عمال زراعيين، وقذف الفائض المتسارع النمو ليضخم جيش العاطلين عن العمل أو العمال الموسمين في المدن..

2ــ تزامنت هذه التحولات تقريباً، وتأثرت بتسارع الغزو الرأسمالي لفلسطين، وقد عرف هذا الغزو 3 مراحل:

■ بدأت **المرحلة الأولى** من الكنائس المسيحية، وبشكل خاص الكنيسة الأرثوذكسية التي اشترت أراضي كثيرة ووظفت أموالاً طائلة. لقد حصلت الأديرة على أراضي خصبة، ولجأت إلى تشغيل الفلاحين عليها، وجنت أرباحاً كبيرة من هذا الإستغلال، ولكنها في نفس الوقت لعبت دوراً هاماً في تحديث الزراعة.

■ وأما **المرحلة الثانية** من الاختراق الرأسمالي فقد تمثلت في وصول المعمرين الألمان المتدينين (جمعية «حراس المعبد»)[3] عام **1867ــ** 1868، والذين استمروا يتدفقون حتى عام 1907، وقد أسسوا أول مستعمرة لهم عام 1869 قرب حيفا. ومجمل ما أنشأه الألمان في فلسطين عشر مستعمرات[4] ضمت بين عام 1868 و1875 سبعمائة وخمسين شخصاً، أي ربع عدد أعضاء الجمعية، وبقي هذا العدد يراوح بل يميل إلى الإنخفاض حتى مطلع القرن العشرين. وقد إستقبلت الجماهير الفلسطينية الألمان الوافدين بحالة من العداء، وكانت ترى فيهم (خلافاً للإرساليات الدينية الأخرى) مشروعاً «للإستيلاء على أراضيهم، وامتصاص دمائهم»[5] وتطويعهم لمنطق القوة والمال[6].

ومما فاقم من مشاعر الكراهية عملية التنافس الإقتصادي الجزئي بين الألمان والفلسطينيين العرب، حيث حل العرب محل الناقلين الألمان بالشاحنات على طريق حيفا ــ عكا، وألحقوا أضراراً كبيرة بشركة السفريات الألمانية على طريق يافا ــ القدس بتخفيض أجور السفر، كما واجه الحرفيون الألمان منافسة مماثلة من العرب[7].. يبقى أن المزارع الألمانية تميزت بتقنية عالية، وبالإضافة إلى التكنولوجيا الأوروبية التي طبقوها في الزراعة، فقد أنشؤوا مدارس ومسارح ومستشفيات ومكتبات عامة، ولكن هذه النشاطات الثقافية بقيت قليلة التأثير بسبب من موقفهم العدائي والعنصري من المواطنين الفلسطينيين العرب، وقد لجأت مزارعهم إلى تشغيل الفلاحين الفلسطينيين بكثافة.

■ شكلت الهجرة الصهيونية **المرحلة الثالثة** من الغزو الرأسمالي لفلسطين، وبدأت فعلاً مع تأسيس مستعمرة بتاح تكفا (ملبس) عام 1882. وفي البداية حاولت طلائع المهاجرين الصهاينة (جماعة «أحباء صهيون») الإستفادة من تجربة المستوطنين الألمان في المستعمرات الزراعية، وكان الصهاينة يترددون على هذه المستعمرات محاولين تجنب الأخطاء التي وقع فيها الألمان.

مع تطور الهجرة الصهيونية المنظمة ساءت العلاقات بين الجاليتين اليهودية والألمانية بسبب المنافسة الإقتصادية، والأهم من ذلك بسبب تمثيل الجاليتين لمصالح إمبريالية متضاربة في تلك الفترة، حيث كانت المزارع اليهودية خاضعة للرأسمال الفرنسي ممثلاً بالبارون روتشيلد ووكلائه في فلسطين. وإذا كانت مزارع روتشيلد لم تتمايز عن المزارع الألمانية لجهة

---

(1) راجع «وثائق المؤتمر العربي الأول 1913» ــ تقديم ودراسة د. وجيه كوثراني ــ دار الحداثة (ص33).

(2) راجع «المسألة الشرقية» ــ حول القوميات في الدولة العثمانية ــ كارل ماركس. ترجمة جوزيف عبد الإله ــ دار الحداثة (ص204).

(3) راجع كتاب «العلاقات الألمانية ــ الفلسطينية (1841ــ 1945)»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، على محافظة (ص100).

(4) للاطلاع على الوضع الأكثر تفصيلاً لهذه المستعمرات راجع نفس المصدر (ص107ــ 115).

(5) المصدر نفسه (ص128).

6() المصدر نفسه (ص128).

7() المصدر نفسه (ص129ــ 130).

إستخدام وإستغلال اليد العاملة الفلسطينية، فإن الحركة الصهيونية بدءاً من السنوات الأولى للقرن العشرين سوف تفرض إقصاء اليد العاملة غير اليهودية عن العمل في المؤسسات اليهودية. ولكن بغض النظر عن هذه الواقعة البالغة الأهمية، فقد شكلت عملية الغزو الرأسمالي الصهيوني أسوة بالغزوة الألمانية تهديداً لأسس المجتمع الفلسطيني التقليدي. وعلى قاعدة فساد الإدارة العثمانية ومماألأة الموظفين والمسؤولين المحليين، تسعّرت عمليات المضاربة العقارية، وتسرعت عملية تجريد الفلاحين الفلسطينيين من أرضهم، وتكثفت بالتالي عملية تحويل أعداد متزايدة من الفلاحين إلى عمال زراعيين أو عاطلين في الريف أو مرشحين للهجرة إلى المدن الفلسطينية وضواحيها.

3ــ أتى التشريع العثماني ليلبي موضوعياً حاجات الغزو الرأسمالي للريف الفلسطيني، حيث وفر الأرضية لتفتيت الملكية وإعادة تجميعها تحت تصرف الدولة وطبقة الملاك الجدد من مؤسسات دينية واستيطانية أجنبية (ألمانية، يهودية... الخ)، وملاك أرض كبار محليين.

وفي مطلع القرن العشرين أصبح سكان الريف الفلسطينيون يتشكلون من فئات ثلاث:

- **فئة كبار الملاك** الذين كانوا يؤجرون أراضيهم للفلاحين بعقد مستمر الإرتفاع.
- **فئة الفلاحين** بلا أرض الذين كانوا يشكلون بروليتاريا زراعية يعمل قسم منها على أرض كان يملكها منذ عشرات السنين.
- **الفلاحون الملاك** ويشكل هؤلاء فئة الملاكين المتوسطين والصغار، هذا وكانت الملكيات الصغيرة والمتوسطة تشكل في مطلع القرن العشرين 25% من أرض الجليل ونحو 50% من سنجق القدس.

ولإعطاء صورة أفضل عن وضع الريف ممكن العودة إلى إحصاء تركي أُجري عام 1909 في سناجق القدس ونابلس وعكا، فهو يبين بأن العائلة الفلاحية كانت تملك بالمتوسط 0.46 من الدونم، وأما في العشرينيات فالإحصاءات تشير إلى أن 144 من الملاكين الكبار كانوا يملكون 3.130.000 دونماً أي بمتوسط 21.736 دونماً للعائلة الواحدة، وبعض هذه العائلات كانت تملك حتى مئة ألف دونماً، وأما عائلة سرسق اللبنانية فقد كانت تملك أغلبية أراضي جزرائيل أي 230.000 دونماً. **وباختصار فإن مئتين وخمسين عائلة فلسطينية وعربية كانت تملك ما يوازي ملكية عموم فلاحي فلسطين.** وفي عام 1936، وبناءً على دراسة أجريت على 322 قرية فلسطينية تتضح البنية التالية للملكية العقارية:

فئة الملكية	عدد الحيازات	النسبة المئوية للحيازات	النسبة المئوية لمساحة الأرض
أقل من 100 دونماً	65.933	91.8	36.7
من 100 ــ 1000 دونماً	5.706	8	35.8
أكثر من 1000 دونماً	150	0.2	27.5
أكثر من 5000 دونماً	13	0.01	19.2

يتضح من هذه اللوحة أن 13 حيازة كبرى تساوي أكثر من نصف 65.933 حيازة صغيرة. إن هذه الملكيات الكبيرة الفردية؛ بدأت بالتشكل منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، مستفيدة من القانون العقاري العثماني، وكانت حصيلة المضاربات العقارية، وإثقال الفلاحين التدريجي بالديون، ودفعهم للتخلي عن أراضيهم تحت وطأة الربا الفاحش.

ومما كان يزيد الوضع تفاقماً هو الطبيعة الطفيلية لهذه الملكيات الكبيرة، فهي لم تكن وحسب أداة إنتاج وإستغلال للفلاحين، بل بأغلبيتها مادة **للمضاربات العقارية**. ويكفي أن نعطي مثلاً واحداً عن هذه الملكيات **الطفيلية**، فقد تملكت عائلة سرسق اللبنانية القسم الشمالي من سهل جزرائيل، أي عشرين قرية يسكنها أربعة آلاف فلاح، على مساحة ثمانية عشر ألف هكتاراً، ومن أجل تملك هذه الأرض دفعت عائلة سرسق مبلغاً تافهاً لا يتجاوز عشرين ألف ليرة فلسطينية، وعندما باعت العائلة أملاكها **للمعمرين الصهاينة** باعت الهكتار الواحد بعشرات أضعاف ثمن شرائه. وقد تشكلت هذه الملكيات في فترة زمنية قصيرة نسبياً، متلازمة مع إنهيار عدد الحيازات الصغيرة والمتوسطة. لقد كان الفلاحون المدنيون مضطرين إلى دفع فائدة تصل إلى حدود 30% تسدد نقداً، كما كان الدائنون أحياناً يلجأون إلى إلزام الفلاحين على دفع الضريبة من المحصول على قاعدة إجبارهم للبيع لهم[1].

4ــ إلى جانب سكان الريف بكافة فئاتهم، والذين كانوا يشكلون في بداية عشرينيات القرن العشرين ما يزيد عن 60% من سكان البلاد، كان ما يقارب العشرة بالمئة من سكان فلسطين، في نفس الفترة ممكن أن يندرجوا تحت التسمية العامة **للفئات العمالية**[2]. ويرجع التواضع في الحجم العمالي إلى الوضع الخاص الفلسطيني (إضافة إلى السمة العامة المتعلقة بالعديد من البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة)، فقد كانت «الصناعة بدائية وتتكون في الغالب من أعمال يدوية، كما كانت جميعها تقريباً تعتمد على المواد الأولية التي تنتجها البلاد محلياً». وتسجل إحصاءات عام 1912 وهي الأقدم، ولكنها تقتصر على العاملين في الصناعات الكبرى، أن عدد العمال بلغ 1.603 عاملاً كان 37.4% منهم يعملون في صناعة الصابون، و26.1% في صناعة النسيج، و16.5% في صناعة الخزف. وكان في مقدمة الصناعات معاصر الزيت وما ارتبط من

1() «الحركة العمالية والنقابية الفلسطينية في فلسطين (1920 ــ 1948)». الدكتور فائق حمدي طهبوب، منشورات كاظمية ــ الكويت 1982 (ص34).

(2) المصدر نفسه (ص34).

إنتاج الصابون في نابلس، وصناعة النسيج في غزة والمجدل، وصناعة الزجاج ودبغ الجلود في الخليل، ومواد الزينة من خشب الزيتون في القدس، وصناعات الصدف والتذكارات الدينية في بيت لحم، ومعامل عصر السمسم في يافا واللد والرملة[1].

نمت الصناعة نمواً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الأولى، فارتفع عدد الصناعات الكيميائية عام 1928 من 395 إلى 581 مصنعاً، وبقيت هذه الصناعات متمركزة في أيدي الفلسطينيين العرب، وخاصة صناعة الزيت والصابون والتبغ، إلا أن اليهود كانوا قد بدأوا بالسيطرة على الصناعات الكبيرة في هذه الفترة، فاحتكروا إمتياز شركات الكهرباء، وأسسوا مصنعاً للإسمنت ومصنعاً لإنتاج الزيوت النباتية والحيوانية، كذلك مطاحن فلسطين الكبرى في حيفا، وأدخلوا إلى البلاد صناعات جديدة كالطباعة وصناعة الأسنان والمصنوعات الجلدية المزخرفة وصناعة المنسوجات[2].

ولأسباب عديدة سوف يرد ذكرها لاحقاً، إنخفض عدد العمال في الفترة التي تمتد حتى عام 1939، وانتشرت البطالة بشكل واسع، وعاد حجم الطبقة العاملة للاتساع الكبير إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها. ونقدر عدد العاملين بالصناعات الكبرى عام 1942 بـ8.804 عاملاً (بعد أن كان يتدرب 4.117 عاملاً عام 1939)، وضمن عدد إجمالي قارب المئة ألف عاملاً وعاملة، يضاف إليهم ثلاثون ألفاً يعملون بشكل موسمي. وإنه لمؤشر ذو مدلول بارز على إرتفاع عدد المنتسبين إلى النقابات العمالية إلى 35.217 عاملاً وعاملة عام 1945. وعندما خاطب سكرتير جمعية العمال العرب الأمين العام للأمم المتحدة رافضاً مشروع تقسيم فلسطين في شهر أغسطس 1947، فقد فعل ذلك باسم «مائة وعشرين ألف عامل...»[3] منتسبين للنقابات. وفي نفس العام، وبناءً على قرار الهيئة العربية العليا بإعلان الإضراب العام في وجه لجنة التحقيق الموفدة من قبل الأمم المتحدة، قدرت جمعية العمال في بيان لها عدد العمال بما يقارب الثلاثمائة ألف[4].

5ــ أما عن الرأسمال الوطني (المحلي)، فقد دخل منذ البداية في منافسة مع الرأسمال الصهيوني. ويمكن القول بأن هذه المنافسة أخذت تشتد وتأخذ منحى تدريجياً متصاعد مع نهاية السنوات العشرين، ودون الدخول الآن في تفاصيل تركيب هذا الرأسمال المحلي، أكان ذلك لجهة حجم الرأسمال في التجارة والصناعة أو الزراعة... أو لجهة التدقيق في التركيب الداخلي للرأسمال في كل من هذه القطاعات، من حيث دراسة الإنتاجية وعلاقة الإنتاج بصلتها بطبيعة المنشآت التي تأسست، ودون الخوض في طبيعة الرأسمال التجاري الكبير وارتباط الجزء الكومبرادوري منه بالمصالح البريطانية، وتأثيرات ذلك على ميوعة المواقف الوطنية لهذه الفئة، ودون الدخول الآن في البحث بأقنية الوصل بين هذه الفئة وبين الإقطاعيين وكبار الملاك الفلسطينيين. وإذا أخذنا جدولاً مقارناً للرأسمال العربي الفلسطيني واليهودي الموظف في الصناعة عام 1945 يتبيّن التالي[5]:

	العـــدد	الرأسمال (مليون جنيه ف.)	حجم الإنتاج (مليون جنيه ف.)
منشــآت عربية	1.558	12	5.6
منشــآت يهودية	1.907	12	29.00
المجمــوع	3.465	24	34.6

إن هذه الأرقام تؤشر للضعف البارز للإنتاجية العربية قياساً بالإنتاجية اليهودية، وتؤشر كذلك من خلال حجم التوظيف والإنتاجية (مرة أخرى) إلى درجة عالية ومحتدمة من المنافسة بين القطاعين مع ما يؤشر ذلك إلى ضرورة إنخراط هذا القطاع من الرأسمال في النضال الوطني[6].

أما في الزراعة فبعض الأرقام المتوفرة تعطي مؤشرات بارزة على طبيعة التنافس اللامتكافئ، والذي زاد في تسعير التناقض القومي وإحتدامه. لقد كان دونم الأرض اليهودي المزروع قمحاً يعطي محصولاً زنته 110 كغ، والمزروع عنباً يعطي ما زنته 450 كغ، بينما يعطي دونم الأرض العربي 48 كغ من القمح و175 كغ من العنب. وكانت البقرة في المزارع اليهودية تعطي سنوياً قرابة 3.500 ليتراً من الحليب، وعند العرب 500 ليتر، والدجاجة 150 بيضة عند اليهود و40 بيضة عند العرب[7]..

6ــ إستناداً إلى ما سبق، بالإمكان إستنتاج مايلي:

1() المصدر نفسه (ص36).

2() المصدر نفسه (ص203).

3() طهبوب، المصدر السابق (ص233).

4() المصدر نفسه (ص237).

5() المصدر نفسه (ص182).

6() نحن هنا لا نعالج مسألة البورجوازية الوطنية، فهذه الفئة باتساعها تتجاوز كثيراً هذا القطاع منها، ولكن هذا القطاع يستحق التمييز من وجهة نظرنا، لأنه يشكل مفصلاً بارزاً من مفاصل التناقض بين المجتمع العربي والتجمع الصهيوني الآخذ بالتبلور المتسارع، وقد مسّ تطور هذا القطاع حياة شريحة واسعة جداً من مجتمعنا.

7() الأرقام حول الإنتاج الزراعي مأخوذة من كتاب «المقاومة العربية في فلسطين (1917ــ 1948)». ناجي علوش ــ منشورات مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 1967 (ص28).

أولاً_ مع بلورة وتطور التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين بمؤسساته الإقتصادية والسياسية، ومع سلسلة «التشريعات» والتقنينات التي وضعتها الحركة الصهيونية على العمالة العربية والإنتاج العربي (العمل العبري والإنتاج العبري) والخطوات العملية التي اتخذت من أجل ذلك، بات هذا التجمع الإستيطاني متناقضاً مع المجتمع الفلسطيني بصورة شاملة جذرية، **فالتناقض هو أولاً قومي** وذو صلة مباشرة بالمشروع السياسي الصهيوني، وهو ثانياً تناقض طبقي إجتماعي، حيث يهدد المشروع كافة طبقات الشعب بما يحمله من نية مسبقة وقدرة متأتية من ديناميكيته الخاصة، وأساساً من إحتضان الإستعمار البريطاني له، على أن يكون **نقيضاً** للشعب الفلسطيني بأكمله.
ولا يغير من جوهر هذا التناقض وجود شريحة شديدة الضآلة باعت أملاكها، أو تعاونت مع الاستيطان الصهيوني وحماته البريطانيين. **فالغزو الصهيوني ضرب بالملموس مصالح الفلاحين والعمال بكامل فئاتهم،** وهم يشكلون الأغلبية العظمى من السكان، وعبر ضرب هاتين الركيزتين الأساسيتين شل ومن ثم قوّض ركائز مقاومة المجتمع الفلسطيني بأكملها.
كما أن التناقض الجوهري الصهيوني ــ العربي الفلسطيني، ورغم شمولية الصراع لم يكن يعني للحظة واحدة أن محفزات الصراع على الجانب العربي الفلسطيني كانت واحدة، فعندما تحول النضال ضد المشروع الصهيوني إلى نضال ملموس ضد تجلياته على الأرض، جرى تمايز واضح من قبل الطبقات والقوى الإجتماعية الفلسطينية، **إن لجهة** الانخراط الكامل والاستمرار في النضال، والتحديد الدقيق لمعسكر الأعداء (أي التحالف البريطاني الصهيوني)، **أو لجهة** إعتماد النضال الموسمي المتقطع والمتداخل مع نفس المهادنة والتمييز المفتعل بين الإنتداب البريطاني والصهيونية، والسعي الدائم لمهادنة الإمبريالية البريطانية بفعل مصالح الفئات الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة وضغوطات الأنظمة العربية الرجعية كما سوف يمرّ معنا.

ثانياً_ إحتلت **مسألة الأرض** مكان الصدارة في الصراع ضد المشروع الصهيوني، وهي بذلك حرَّكت عموم الشعب، ولكن الأرض كأداة إنتاج حركت بشكل خاص الفلاحين الذين بقوا يمثلون أغلبية السكان حتى الأربعينيات.
وقد احتل الفلاحون والعمال الزراعيون دوراً مميزاً في النضال، وتتالت الإنتفاضات الفلاحية التي تحوّلت مع الزمن إلى محرك لأبرز الأشكال النضالية التي عرفتها فلسطين، كما سوف يتضح أثناء الثورة الكبرى **1936_** 1939. فالفلاحون لم يكونوا يدافعون عن أرض الوطن وحسب، وإنما عن أرضهم وعن حقهم ضد البطالة والتشرد في أحياء المدن المكتظة أو أكواخ التنك حول المدن كذلك. لقد كان الفلاحون الضحية المباشرة لسياسة **«العمل العبري»** العنصرية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعندما كانوا ينفذون من شباك التمييز العنصري بفعل حاجة المستعمرات الصهيونية لجهدهم، كانوا يتقاضون لقاء هذا الجهد مخصصاً يعادل على العموم نصف ما يتلقاه المهاجر اليهودي. وتساوى في هذا التمييز الطبقي والعنصري غالبية الفلاحين الذين كانوا مضطرين إلى بيع فائض قوة عملهم خارج أوقات إنشغالهم الضروري في حيازاتهم الصغيرة، تساووا مع العمال الزراعيين...
ثالثاً_ لعبت الطبقة العاملة الفلسطينية دوراً نضالياً مرموقاً، وطنياً وطبقياً واجتماعياً. وقد بدأ هذا الدور بالتبلور من حيث الوضوح والثقل منذ أواسط عشرينيات القرن العشرين، وازداد بروزاً في ثلاثينياته[1] ليأخذ بعده الحقيقي في نهاية الثلاثينيات والأربعينيات.
وسوف يتضح هذا الدور من خلال المساهمة النشطة بالنضال الشعبي العام منذ 1929، ويتطور متصاعداً ليبلغ ذروته في الأربعينيات. وقد تداخل النضال الوطني مع النضال الطبقي الإجتماعي وحُسِب في المجرى النضالي العام للشعب الفلسطيني، ورغم الكفاح الباسل الذي خاضه العمال، **لا يمكن القول أن الطبقة العاملة تمكنت من لعب دور مستقل جدي،** مما عرقل عملية قيامها بدورها التاريخي كقائد لنضال عموم الشعب ضد الإستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني.
إن جملة من الظروف حالت دون تأصيل الوضع الذاتي ليستجيب لهذا الدور التاريخي، كما أن نفس الكلام وبطريقة أشد جزماً ينطبق على بورجوازية المدن الصغيرة والوسطى، لجهة عجزها عن لعب دور سياسي مستقل عن قيادة كبار الملاك والبورجوازية الكبيرة، هذا إذا استثنينا تجربة حزب الإستقلال القصيرة بطابعها الوطني الجذري.

رابعاً_ وأما **كبار الملاك وكبار التجار ووجهاء المدن ورجال الإقطاع الديني،** الذين تصدروا قيادة الحركة الوطنية، فسوف يمتاز سلوكهم النضالي الوطني ضد الصهيونية بالتقطع والتذبذب، وحيال بريطانيا بالمهادنة حتى نهاية الثلاثينيات. وإبان الحرب العالمية الثانية سوف يرتمي الرمز الأبرز لهذه القيادة (الحاج أمين الحسين) في أحضان الإمبريالية الألمانية، ويلحق أبلغ الأذى بالنضال الوطني الفلسطيني. وطيلة فترة النضال إرتكبت هذه القيادة ذلك الخطأ الفادح بالتمييز المفتعل بين العدو الصهيوني والعدو الإمبريالي، وانطلاقاً من طبيعتها الطبقية ومصالحها الأنانية الضيقة، ورضوخاً لضغوطات الأنظمة الرجعية العربية تعاملت مع بريطانيا كحكم شبه محايد، وليس كقوة إستعمارية كانت في أساس نجاح المشروع الصهيوني. كما سوف تتميز هذه القيادة باستمرار بتخلفها عن الحركة الجماهيرية، ومحاولة اللحاق اللاهث بها من أجل تمييعها والعمل على منعها من تجاوز قيادتها، وتوظيف نضالاتها من أجل المساومة مع قوات الإحتلال ■

(2)

1() رغم التراجع في حجم الطبقة العاملة في هذه الفترة، فقد شهدت البلاد 54 إضراباً رسمياً بين أعوام 1933_ 1939.

مرحلة النشوء والتكوين

1ــ ليس من اليسير تعيين تاريخ محدد ودقيق، والجزم بأنه يشكل ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية، فمن ناحية لم تكن فلسطين تشكل كياناً مستقلاً بل جزءاً من ولايات المشرق العثمانية، وكانت تتشكل من سنجقي عكا ونابلس، اللذين ألحقا بولاية بيروت عام 1883، و«خوفاً من المطامع اليهودية، أنشأت متصرفية القدس عام 1887 (وباتت) تابعة للباب العالي مباشرة أسوة بالولاية...»[1]، ومن ناحية أخرى يصعب التمييز الدقيق بين مرحلتي النضال العفوي والنضال الوطني المنظم، فالأحداث متداخلة وبعض أساليب العمل رافقت الحركة الوطنية في كافة مراحلها، كما أن النضالات الجماهيرية العفوية أو شبه المنظمة سوف تبقى متقدمة على القيادة في كافة مراحل النضال تقريباً.

من هنا فمن الصحيح القول أن الحركة الفكرية والإصلاحية الفلسطينية كانت جزءاً من مثيلتها العربية حتى بداية عشرينيات القرن الـ20، فقد أسهم فلسطينيون عديدون في جمعية «العربية الفتاة»، وكذلك في المؤتمرات العربية والتظاهرات الوطنية العربية المناهضة للإمبراطورية العثمانية، ولعل أقدم ظاهرة معادية للأتراك تم رصدها في المشرق، حصلت في فلسطين عام 1856، حيث جرت تظاهرة عنيفة في نابلس، «جرى خلالها تمزيق العلم التركي، وتشكل هذه (التظاهرة) العلامة الأولى لليقظة الوطنية العربية في المشرق الأدنى»[2]. وإذا تركنا جانباً الآن ردات الفعل الفلاحية التي كانت عنيفة أحياناً، رداً على السيطرة الصهيونية على الأرض، فإن القضية الفلسطينية كقضية سياسية كانت مطروحة **كجزء من القضية العربية العامة** بمواجهة السلطة العثمانية.

في هذا السياق الملفت للنظر أن **المؤتمر العربي الأول** الذي عقد في باريس عام 1913، والذي شارك فيه فلسطينيون لم يتطرق إلى فلسطين، والخطر الصهيوني الذي كان قد بدأ يظهر كخطر ماثل على الأرض[3]، وبإستثناء برقية وردت إلى المؤتمر من وجهاء بيسان[4]، تحث المؤتمر للتضامن معهم دفاعاً عن أرضهم، فقد خلت البرقيات العديدة الأخرى الموجهة للمؤتمر من أنحاء فلسطين من مطالب وطنية خصوصية، بل أكدت على تأييدها للمؤتمر ومقرراته[5].

أما في **المؤتمر السوري العام** الذي إنعقد في دمشق في 8 حزيران (يونيو) 1919، بمشاركة العديد من الفلسطينيين، فقد عبر برنامج المؤتمر عن مشاعر الفلسطينيين في السابع والثامن والعاشر من بنود البيان بما يلي: «... رفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من سوريا أي فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين، رفض الهجرة اليهودية، عدم فصل القسم الجنوبي من سوريا المعروف بفلسطين والمنطقة الساحلية النبي من جملتها لبنان عن القطر السوري، إلغاء كل معاهدة سرية تقضي بتجزئة بلادنا (إتفاقية سايكس بيكو) وكل وعد خصوصي يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا (وعد بلفور)...»[6].

وقد إعتبرت «الحركة القومية العربية في فلسطين» (أي الحركة الوطنية الفلسطينية) «المؤتمر السوري العام مؤتمرها الأول» بحسب د. إميل توما[7].

2ــ عقد الوطنيون العرب في فلسطين **مؤتمرهم الثاني** في دمشق في 27 شباط (فبراير) عام 1920، على «هامش المؤتمر السوري العام (وكان) بمثابة محطة انتقالية بين الحركة القومية العربية الجامعة في سوريا الطبيعية وبين الحركة القومية العربية الفلسطينية»[8]، فتم إبراز اسم فلسطين في تسمية لجنة الدفاع الوطني العربي المنبثقة عن المؤتمر السوري، وأعلن أن النضال يستهدف «إخراج المحتلين الفرنسيين من الساحل (لبنان)، وإخراج المحتلين البريطانيين من فلسطين»[9].

ما بين 13 و16 كانون الأول عام 1920، تم «عقد **المؤتمر الفلسطيني الثالث** في حيفا، وقد حضره ممثلو الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية والهيئات الأخرى وبعض أعيان البلاد وكبار الملاك...»[10].

ويعتبر هذا المؤتمر بحق «بداية التنظيم القومي الفلسطيني» بحسب د. إميل توما، و«نقطة الإنطلاق الحقيقية للحركة الوطنية الفلسطينية» بحسب د. ماهر الشريف.

1() راجع «حزب الإستقلال العربي في فلسطين (1932ــ 1933)». سميح شبيب ــ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ببيروت 1981 (ص18).

2() راجع كتاب «الصهيونية ضد إسرائيل» (ص91).

3() نصّت قرارات المؤتمر العربي الأول على: 1ــ أن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية.. 2ــ من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية اشتراكاً فعلياً. 3ــ يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لا مركزية، تنظر في حاجاتها وعاداتها. راجع «المؤتمر العربي الأول»، تقديم ودراسة وجيه كوثراني.

4() مما جاء في مذكرة مشايخ غور بيسان: «... إننا معشر يبلغ عدد نفوسنا سبعين ألف نسمة، وكلنا نفوض لمؤتمركم العربي الكريم ــ بصفتنا فرعاً من العنصر العربي ــ أمر النظر في أحوالنا خصوصاً مسألة الشفا تلك التي نحن نسكنها... ونصرح بأن هذه الأراضي هي ملك آبائنا وأجدادنا، وقد اغتصبت منا في عهد الحكم المطلق... واعلموا أن من أكبر الحوادث التي تضر بالأمة العربية بيع هذه الأراضي أو تأجيرها لإحدى الشركات، فباسم العرب والعثمانية...». نفس المصدر السابق (ص188).

5() المصدر نفسه. راجع نص البرقيات الفلسطينية الواردة للمؤتمر (ص163ــ 190 ــ 197ــ 199ــ 202ــ 210).

6() راجع «تاريخ فلسطين الحديث»، د. عبد الوهاب الكيالي ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة 6 (ص138ــ 139).

7() «جذور القضية الفلسطينية». د. إميل توما. دار الجليل (مع دائرة الإعلام والثقافة في م.ت.ف). الطبعة الثالثة: دمشق، 1984 (ص 102).

8() راجع «مجلة النهج» ــ دفاتر الماركسية ــ اللينينية في العالم العربي ــ العدد 20، تشرين الثاني (نوفمبر) 1983. دراسة د. ماهر الشريف بعنوان: «الخاص والعام في نضال الشعب العربي الفلسطيني» (ص50).

9() نفس المصدر السابق (ص51).

10() راجع «فلسطين والانتداب البريطاني» 1922ــ 1939، د. كامل محمود خلة، مركز الأبحاث الفلسطينية. 1974 (ص154).

صدر عن هذا المؤتمر ميثاق وطني نص على:
«**1ــ** شجب السياسة الصهيونية التي تنطوي على إقامة وطن قومي لليهود، والمبنية على تصريح بلفور. **2ــ** رفض مبدأ الهجرة اليهودية. **3ــ** إقامة حكومة تمثيلية وطنية»[1]، وكان هذا البند الأخير «يمثل أول إنفصال للحركة الوطنية في فلسطين عن الحركة الوطنية العربية الأخرى»[2]، كما انتخب المؤتمر **لجنة تنفيذية** عهد إليها بالسعي لمتابعة وتنفيذ القرارات والإشراف على الحركة الوطنية، وتم اختيار موسى كاظم الحسيني رئيساً لها.
وإذا تركنا جانباً الآن ميوعة موقف المؤتمر من الإستعمار البريطاني، فإن ما يهمنا التأكيد عليه أن بروز الخصوصية الفلسطينية والتعبير الواضح عنها كان يحمل مضموناً إيجابياً جلياً.
إنه بداية التوجه النضالي الواعي لمعالجة خصوصية المسألة الفلسطينية ذاتها. ولم يأت كطفرة فجائية، بل كان ثمرة تراكم كفاحي طويل للجماهير الفلسطينية العفوية وشبه المنظمة بدأ مع تبلور الوجود الصهيوني على الأرض بأشكاله الملموسة، فلم يكن بإمكان الجماهير الفلسطينية وبشكل خاص الفلاحية، إتخاذ موقف المتفرج من الغزو الصهيوني بوجهيه: الهجرة والسيطرة على الأرض.

3ــ إعترفت المصادر الصهيونية بأن الغزو الصهيوني أثار «أول موجة من المخاوف والاحتجاجات التي دلت على بداية مقاومة الشعب العربي للمشروع الصهيوني في فلسطين»[3]. ويؤكد الكاتب أنه سمع عن هجمات عربية على المستوطنين اليهود منذ موجة الهجرة الأولى (**1882ــ** 1903)[4].
وفي عام 1886 هاجم الفلاحون العرب المطرودون من الخضيرة وبتاح تكفا قراهم المغتصبة، ودفعت هذه الاصطدامات الحكومة العثمانية عام 1887 إلى فرض قيود على هجرة المستوطنين اليهود الذين كانوا يدخلون البلاد كسياح، بحيث لم يعد يسمح لهم بالإقامة لمدة تزيد على ثلاثة أشهر في البلاد[5]..
وبغض النظر عن جدية الإجراء العثماني وإمكانيات الالتفاف الواسعة حوله عملياً، فقد رفد هذا الإجراء نضالات الفلاحين الفلسطينيين. وفي عام 1891 استنتج المفكر الصهيوني **أحاد عام** أن العرب «لن يقابلوا الاستيطان اليهودي المستمر بالاعتدال»[6]، وفي نفس الوقت العام قدّم وجهاء القدس مذكرة للسلطات التركية «ضد هجرة اليهود الآخذة في الازدياد».
ومع بداية **موجة الهجرة الثانية** عام 1904، تعترف المصادر الصهيونية أن حدة الدعاية المضادة للصهيونية زادت وشملت دوائر أكثر إتساعاً، وبدا أن مركز ثقل هذه الدعاية تحول من النواة الضيقة لعائلات «الوجهاء» الخائفة على مراكزها إلى طبقات أوسع من سكان المدن، وإن الروح المعادية للصهيونية لمست في مجالات كثيرة بزيادة عدد حوادث الإصطدامات والعنف بين اليهود والعرب، وباتساع وانتشار الدعاية المعادية للصهيونية على صفحات جرائد فلسطين، وفي النشاط الكثيف للنواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني. إن النشاط البرلماني العربي تركز بصفة رئيسية في الضغط على الحكومة العثمانية لمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين منعاً باتاً، والإشارة إلى خطر وجود مجموعة يهودية ذات جنسية أوروبية سواء للسكان العرب، أو بالنسبة لسيادة وتقدم الدولة العثمانية[7].
4ــ منذ العقد الأول للقرن العشرين نشطت حركة صحافية وفكرية واسعة مناهضة للصهيونية في فلسطين، وتعرض الصحافيون الوطنيون للاضطهاد، وبعضهم للاعتقال[8]. وقد تأسست جريدة «الكرمل» لصاحبها نجيب نصار في حيفا عام 1908، وجريدة «فلسطين» لصاحبها عيسى العيسى في يافا عام 1911، ودعت الصحيفتان إلى ضرورة مجابهة الخطر الصهيوني، وقد لعبت جريدة الكرمل دوراً خاصاً في حملة التعبئة الوطنية وفي لفت النظر لخصوصية القضية الوطنية الفلسطينية والتركيز عليها. ففي عام 1913 وبعد إنعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس وتجاهله للخطر الصهيوني على فلسطين، دعت الكرمل إلى عقد مؤتمر في نابلس يبحث في أهداف الصهيونية، ويحدد الطرق لإحباطها[9]، كما نقلت جريدة الكرمل في حزيران 1914 نص نداء وجهة الوطنيون الفلسطينيون إلى أشقائهم العرب أعلنوا فيه «... نحن أخوانكم الفلسطينيون شاطرناكم في كل مواقفكم أنواع المحن، فلماذا لا تشاطروننا على الأقل بشيء من الشعور بالمصائب التي تنصب على رؤوسنا، نحن في وسط نكاد نفنى فيه ونجلى عن بلادنا.. ويحق علينا ما حق على هنود أمريكا إزاء المهاجرة الأجنبية»[10].

1() المصدر والصفحة نفسهما.
2() المصدر والصفحة نفسهما.
3() د. كامل محمود خلة، المصدر السابق (ص7).
4() د. كامل محمود خلة، المصدر السابق (ص7).
5() د. الكيالي، المصدر السابق.
(6) د. كامل محمود خلة، المصدر السابق (ص8).
(7) د. كامل محمود خلة، المصدر السابق (ص8) نقلاً عن يوسف لونتس «الاتصالات الديبلوماسية بين الحركة الصهيونية والحركة العربية الوطنية عند انتهاء الحرب العالمية الأولى».
8() عام 1913 اعتقل نجيب نصار صاحب جريدة «الكرمل». وعام 1914 أغلقت الحكومة العثمانية صحيفة «فلسطين»، وحاكمت صاحبها عيسى العيسى.
9() راجع اميل توما «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» ــ دائرة الإعلام والثقافة، م. ت. ف. 1978 (ص15).
10() راجع «اميل توما». المصدر السابق (ص16).

وهكذا فإن **بداية التكريس الرسمي للخصوصية الوطنية الفلسطينية في المؤتمر الثالث**، وجدت جذورها في عشرات ومئات أحداث المقاومة الفردية وشبه الجماعية ضد الصهيونية، في العديد من الجمعيات في أوساط المتعلمين وسكان المدن، في الصحافة الوطنية التي كانت تعكس هموم الجماهير الوطنية. وليس أدل على ذلك من الضجة وحركات الاحتجاج المحلية على التصدي للاعتداء على جريدتي الكرمل وفلسطين وصاحبيهما في عام 1913 وعام 1914.

وسبقت **المؤتمر الفلسطيني الثالث** تحركات جماهيرية عارمة وذات مدلول سياسي وطني تجاوز ما سبقها، أبرزها مظاهرة القدس في 27 شباط 1920، والصدامات العنيفة التي وقعت في أوائل نيسان 1920 رداً على الاستفزازات اليهودية والنشاطات الاستعراضية التي قاموا بها، وقد شكل مجموع هذه التحركات الهبّة الوطنية الفلسطينية الأولى، والتي كانت قد بدأت بمظاهرة مقام النبي موسى المعروفة، وقد تأثر تطور الحركة الوطنية الفلسطينية بدون شك باليقظة الوطنية العربية العامة[1]، وبأصداء الثورة الإشتراكية في روسيا القيصرية لجهة فضحها للمعاهدات الإستعمارية الخاصة بمنطقتنا، وتنصلها منها وكشفها لوعد بلفور، وبالتالي الفضح الرسمي للسياسة البريطانية الإستعمارية، والتضامن الأممي مع شعبنا والشعوب الشقيقة، والذي سوف يتم التعبير عنه بوضوح في المؤتمر الأول لشعوب الشرق المنعقد في باكو في أيلول (سبتمبر) 1920 بإشراف الأممية الشيوعية الثالثة[2].

5ــ يكتسب **المؤتمر الفلسطيني الثالث** أهميته الاستثنائية في أنه: **1ــ** أتى تتويجاً للنضالات الجماهيرية والتحركات السياسية وحركة النضوج الفكري الآخذة في التبلور، والتي سرّع بها انكشاف المخطط الإمبريالي البريطاني وبداية تطبيقه على الأرض. **2ــ** شكل صيغة أكثر تمثيلية من المؤتمرين السابقين، وتم تجاوز صيغة الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية التي مثلت عماد المؤتمر الأول. **3ــ** ركز على خصوصية القضية الوطنية الفلسطينية عندما رفض وعد بلفور، ورفض الهجرة اليهودية لفلسطين، وطالب بحكومة قومية فلسطينية[3]. **4ــ** إنتخب لجنة تنفيذية للمؤتمر الفلسطيني سوف تتكرر وجوهها تقريباً، وسوف تقود الحركة الوطنية (وجهها الرسمي) حتى عام 1948 عملياً، وسوف تتميز هذه القيادة بالتخلف الدائم عن الحركة الجماهيرية، والخوف الدائم منها، والمحاولة المستمرة لاستيعابها وتمييعها. وسوف ترفض اللجنة التنفيذية إعتبار البريطانيين عدواً، وتسلك إنطلاقاً من مصالح الفئات التي تمثل وكذلك الضغوطات العربية الرجعية، مسلك المهادنة مع سلطات الإنتداب، وبالنتيجة التواطؤ معها.

وعلى المستوى الوطني الفلسطيني العام سوف تتسارع الأحداث وتتعاظم المهمات أمام الحركة الوطنية، فالصهيونية تكتفي من عملية الاستحواذ على الأراضي بالتواطؤ مع كبار الملاك وسماسرة الأرض، وبحماية الإستعمار البريطاني سوف تسرع عملية بناء المستعمرات، وتوفير الحماية لها، وتدخل السلاح إلى البلاد وتنشئ مفارز الحراسة، وتتغلغل في الإدارات المدنية والعسكرية (تحديداً الشرطة)، وتقيم المؤسسات الصناعية والخدماتية، وتبني أدوات التأطير والسيطرة على التجمع اليهودي النامي، بما يخفف من تناقضاته ويزيد من تماسكه على قاعدة عدائه المبرمج والمخطط للتجمع العربي الفلسطيني.

وقد لعبت **الهستدروت** دوراً خطيراً على هذا الصعيد وكذلك **المستعمرات الزراعية** (كيبوتزيم)، وسوف تكتسب مسألة تشكيل المفارز لمنع تشغيل العمال العرب في المؤسسات الصهيونية والبريطانية كلما أمكن ذلك، صفة منهجية وسوف تتكثف عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين متكئة على تطور بنيات الإستقبال المحلية، ومن التسهيل المفتوح من قبل السلطات البريطانية وحمايتها.

أما **بريطانيا** فسوف تعمل وسعها **لتجسيد وعد بلفور على الأرض** عبر تسهيل الهجرة ومنح الإمتيازات الإقتصادية، والمساعدة في السيطرة على الأرض، والحماية المباشرة للوجود الصهيوني.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، أخذت بريطانيا على عاتقها **مهمة تحطيم مقاومة الشعب الفلسطيني** بالتصدي المباشر لها، وكذلك بأساليب أكثر خساسة عبر توفير أدوات الولاء لها والتخريب على الحركة الوطنية من بين صفوف الإقطاع والبورجوازية الكبيرة، وسوف تشجع وتذكي التناقضات بين العائلات الإقطاعية الكبيرة على قاعدة تنصيبها (العائلات) قيادة للشعب وتغذية شروط إستمرارها في هذا الموقع[4].

6ــ وفي المقابل فإن الجماهير سوف تستمر نضالاتها متصاعدة، وسوف تشحن وعيها في معمعان الصدامات مع أدوات القمع البريطانية والمستعمرات والمؤسسات الصهيونية، وسوف تراكم ببطء وعياً سياسياً وطبقياً تشكل عبر النضال وعبر تلمس الإستعداد لمساومة البريطانيين ومهادنتهم من قبل القيادة التي لم تخفِ ثقتها ببريطانيا، وكانت دوماً متأهبة لتتلقف أية

1() نستذكر ثورة عام 1919 في مصر، وثورة العراق عام 1920، والتحركات الوطنية في سوريا في نفس العام، وتحركات جبل عامل في جنوب لبنان ضد الفرنسيين في نفس الفترة، أي أن تحركات جماهيرية وطنية في الحزام المحيط بفلسطين قد أثرت وتأثرت بلا شك بأوضاع فلسطين، وشكلت رداً متفاوتاً وغير منسق على مؤامرة تقسيم المنطقة وإخضاعها للإستعمار البريطاني الفرنسي.

2() جاء بخصوص فلسطين في النداء الذي وجهه المؤتمر: «ما الذي تقدمه بريطانيا لفلسطين ؟ إرضاء لحفنة من الرأسماليين اليهود والإنكليز طردت العرب من أراضيهم ومنحتها للمستوطنين اليهود..». راجع النداء في كتاب اميل توما. المصدر السابق (ص24).

3() لقد إستنتجت الحركة الوطنية الفلسطينية الإستنتاج المنطقي من سقوط الحكم الفيصلي، وهزيمة ميسلون وتكريس تقسيم المنطقة بين الإستعمارين البريطاني والفرنسي، ولكنها لم تقع ضحية الإقليمية الضيقة، بل ربطت دوماً بين القضايا الوطنية والقضايا القومية المشتركة، وقد طبع هذا الربط حركتنا الوطنية في عموم مراحل تطورها قبل عام 1948 وما بعده.

4() أبرز هذه العائلات عائلتا الحسيني والنشاشيبي. لقد نصّب الإنكليز راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس بعد خلع موسى كاظم الحسيني من هذا المنصب، كما عينوا الحاج أمين الحسيني مفتياً، وضمنوا بذلك إستمرار التناحر بين العائلتين.

خطوة بريطانية تعبر عن تراجع شكلي يهدف إلى إمتصاص النقمة الجماهيرية إلا وتنفخ بها محاولة إستخدامها لتمييع النضال الجماهيري..

ففي أوائل أيار (مايو) 1921 شهدت البلاد انتفاضة كبرى كان مركزها مدينة يافا، وقد بدأت بمظاهرة إستفزازية نظمتها الهستدروت بمناسبة الأول من أيار (مايو) بترخيص من السلطات البريطانية وتحت حمايتها، إصطدمت بمظاهرة صغيرة (خمسين شخصاً) نظمها الحزب الشيوعي الفلسطيني[1]. وتحت وطأة القمع البريطاني إلتجأ الشيوعيون إلى حي المنشية في يافا، وطاردهم الإنكليز هناك، مما ألهب مشاعر أبناء الحي وعمت الإنتفاضة مدينة يافا، وقمعها المستعمر بقسوة موقعاً في صفوف السكان سبعة وأربعين شهيداً.

إستمرت أحداث يافا خمسة أيام تركت أصداء واسعة في عموم البلاد، ومن أجل إمتصاص النقمة وقطع الطريق على تفاعل الأحداث، شكلت لجنة تحقيق برئاسة القاضي توماس هيكرافت. ولقد لاحظت اللجنة قلق الجماهير العربية من سياسة «الوطن القومي اليهودي» كما لاحظت أن المقاطعة الصهيونية التجارية والإقتصادية تزيد من الصعوبات الإقتصادية التي يعيشها العمال. وطبعاً إتهمت الحكومة البريطانية «البلشفية اليهودية» بإثارة الإضطرابات.

أما قيادة الحركة الوطنية وعلى لسان رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني، فقد دعت عشية أحداث أيار (مايو) 1921 إلى الهدوء ووضع الثقة ببريطانيا.

وعندما عقدت اللجنة التنفيذية **المؤتمر الفلسطيني الرابع** (حزيران/ يونيو 1921) طلب الحسيني من المؤتمر عدم بحث أحداث أيار ملقياً اللوم على «اليهود البلاشفة»، وقرر المؤتمر إرسال وفد إلى لندن لشرح القضية الفلسطينية، وبقي الوفد عاماً كاملاً تقريباً في العاصمة البريطانية، وتحمَّل الإهانات المتتالية على يد وزير المستعمرات، دون الوصول لأية نتيجة ملموسة على محاور المطالب الوطنية المعلنة والمعروفة: إلغاء وعد بلفور، وقف الهجرة، إستقلال فلسطين.

في شهر حزيران (يونيو) 1922 أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الأول الذي لم يمس وعد بلفور، بل حاول أن يطمئن الفلسطينيين بأن بريطانيا لا تريد تحويل عموم فلسطين إلى وطن قومي يهودي، ولم تتراجع عن الإنتداب على فلسطين، بل وعدت بإقامة مجلس تشريعي ذي أغلبية منتخبة يشكل نوعاً من الحكم الذاتي. وفعلاً صرحت الحكومة البريطانية في آب (أغسطس) من نفس العام مشروع المجلس التشريعي قوامه 11 موظفاً و12 عضواً منتخباً على أسس طائفية متوزعين بين المسلمين والمسيحيين واليهود، ورفض **المؤتمر الفلسطيني الخامس** المجلس التشريعي، وأكد على نفس المطالب الوطنية[2]، وتخلت بريطانيا بعدها عن فكرة المجلس التشريعي.

7ــ في حزيران (يونيو) عام 1923 عقد **المؤتمر الفلسطيني السادس**، وكان على جدول أعماله البحث في **تطوير أساليب النضال ضد سلطات الإنتداب**، وكانت هذه النقطة مجال مزايدات داخل المؤتمر من أجل تمييعها، ففي حين إقترحت اللجنة التنفيذية فكرة الإمتناع عن دفع الضرائب لسلطات الإنتداب، طرحت المعارضة المتعاونة مع بريطانيا بقيادة النشاشيبي فكرة العصيان المدني. ولم يخرج المؤتمر بشيء ملموس على هذا الصعيد. وناقش المؤتمر قضية فرضت حالها عليه فرضاً وهي قضية المعاهدة الهاشمية البريطانية المعقودة حديثاً بين حسين بن علي شريف مكة والبريطانيين، والتي **تعترف بالإنتداب البريطاني على فلسطين**. ولم يتمكن المؤتمر من تقرير إدانة واضحة لهذه المعاهدة رغم النقاش الصاخب حولها[3]، بل خرج المؤتمرون بقرار إرسال وفد إلى لندن «للعمل بالتعاون مع ممثل حسين وممثلي الحكومة البريطانية لإلغاء الإعتراف بالإنتداب»[4]، وفيما عدا ذلك فقد ثبت المؤتمر المطالب الوطنية الأساسية: رفض وعد بلفور، رفض الهجرة والمطالبة بحكومة وطنية.

8ــ بعد خمس سنوات من عقد المؤتمر السادس، وبعد محاولات فاشلة عديدة عقد **المؤتمر الوطني الفلسطيني السابع** في 20 ــ 21 حزيران (يونيو) 1928، وكان من قرارات المؤتمر: **1ــ** الاحتجاج على منح إمتياز البحر الميت لشركة أجنبية. **2ــ** وعلى تفضيل العمال اليهود العرب في الأشغال الحكومية. **3ــ** وطالب بحكومة برلمانية وبوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية. **4ــ** كما أكد بشكل ضعيف على قرارات المؤتمرات السابقة، وقد خلت قرارات هذا المؤتمر من «أية إشارة أو نقد ضد الصهيونية»[5].

إذا قورن هذا المؤتمر بالمؤتمرات التي سبقته فقد كان أضعفها عملياً، حيث انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من 48 عضواً، وإذ كان هذا العدد من المنتخبين كقيادة يومية للحركة الوطنية، يعطي مؤشراً لضعف هذه الحركة، فهو يؤشر أيضاً لعمق

1() مساء 30 نيسان (أبريل) وزع الحزب الشيوعي مناشير بالعربية والعبرية واليديشية (مزيج من الألمانية والبولندية والعبرية القديمة) تدعو إلى الجهاد «ضد الأغنياء الذي يبيعون البلاد وأهاليها للأجانب»، وتدعو لسقوط «الحراب الإنكليزية والفرنسية.. وأصحاب الثروات العربية والأجانب»، ونادت بإقامة «فلسطين السوفييتية». راجع د. كامل محمود خلة. المصدر السابق (ص162).

(2) لم تتراجع بريطانيا عن المجلس التشريعي إلا بعد أن عينت عدداً من الفلسطينيين العرب، الذين إضطروا للإستقالة لاحقاً تحت الضغط السياسي الوطني.

3() إنهارت هذه المعاهدة تلقائياً بعد إحتلال الوهابيين للحجاز وطرد الهاشميين منها، وتشكيل المملكة العربية السعودية. وقد شكلت هذه المعاهدة تراجعاً واضحاً عن معاهدة حسين ــ مكماهون، التي نصت على إستقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين عام 1915.

4() راجع اميل توما. المصدر السابق (ص41).

5() راجع د. كامل محمود خلة. المصدر السابق (ص281).

الصراع الدائر بين الكتلتين الرئيسيتين في المؤتمر. وعندما نعلم أن غالبية اللجنة التنفيذية المنتخبة كانت من أنصار الكتلة النشاشبية المعروفة بعلاقتها مع بريطانيا، ندرك عمق المأزق الذي وصلته هذه القيادة[1].

ويمكن القول أن هذا المؤتمر كان خاتمة **تقريباً** لمرحلة إنكشفت فيها طبيعة هذه القيادة. لقد مضى الإستعمار البريطاني في تمزيق الحركة الوطنية على كل صعيد، **أكان ذلك على صعيد إضعاف مقاومة شعبنا وتفتيت تماسك مجتمعنا بشكل مباشر، أم في ابتداع الأدوات العميلة ذات النفوذ أو تغذية الصراعات بين الكتل العشائرية وبشكل خاص بين الكتلتين المقدسيتين: الحسينية والنشاشبية.**

9ــ مارست بريطانيا طيلة الفترة الممتدة بين المؤتمرين سياسة هجومية متعددة الوجوه على قاعدة سعيها لفرض هيمنتها وتحقيق ما جاء في وعد بلفور. **وقد شكلت هاتان المسألتان المترابطتان ثوابت السياسة البريطانية،** ففور موافقة عصبة الأمم على الإنتداب البريطاني على فلسطين، سنت الحكومة البريطانية دستوراً لفلسطين، تضمنت مقدمته **وعد بلفور** وذلك في 10 آب (أغسطس) 1922، وقد «أنيطت بالمندوب السامي سلطة الإشراف على الأراضي العمومية». وسوف يتم تعديل هذه المادة لاحقاً بإتجاه توسيع صلاحيات المندوب السامي على أراضي «الميري» بما يمكنه من التصرف بها باسم صاحب الجلالة.

بعد فشل المجلس التشريعي بمقاطعة شعبية حاسمة للانتخابات، لجأت الحكومة إلى إصدار بلاغ رسمي تعلن فيه تأسيس مجلس إستشاري جديد عام 1923. وإذا كان هذا المشروع قد فشل أيضاً بانسحاب غالبية المندوبين العرب منه تحت الضغط الشعبي، فقد بادرت الحكومة في أواخر عام 1923 إلى طرح مشروع **الوكالة العربية** كهيئة عمومية استشارية بالعلاقة مع الإنتداب، على غرار **الوكالة اليهودية!** وفشل المشروع، ولكن بريطانيا سجلت نجاحاً على نحو آخر حيث مددت الاتفاق حول مشروع روتنبرغ لإستغلال مياه فلسطين من قبل الشركات الصهيونية، والذي لقي معارضة واسعة في البلاد، وتمكنت من تمرير مشروع النقد الفلسطيني بديلاً للنقد المصري المتداول، رغم المعارضة الإقتصادية والسياسية الواسعة له، وأصدرت السلطات كذلك قانون الجنسية الفلسطينية[2] الذي صيغ بطريقة تحايلية ليسمح بتسجيل اليهود المهاجرين «الشرعيين» منهم وغير الشرعيين، بمن فيهم الذين غادروا فلسطين وأقاموا في بلدان مختلفة، وتحايلت كذلك لحرمان عشرات الآلاف الفلسطينيين من إكتساب الجنسية وفق ذات القوانين... الخ.

ولم يقتصر الوضع الهجومي على سن سلسلة من التشريعات والقوانين توطد سلطة الإنتداب، وتيسر إقامة الوطن القومي اليهودي، **بل مارست مختلف الضغوطات لتمزيق الحركة الوطنية الفلسطينية،** مرتكزة على تناقضات القيادة الإقطاعية البورجوازية الكبيرة، وعلى قاعدة الإستغلال الإجرامي للنسيج العشائري لمجتمعنا الريفي والمديني الحديث التكون نسبياً. فبعد اللطمة التي وجهتها الحكومة البريطانية للوفد الفلسطيني المنبثق عن المؤتمر الفلسطيني السادس، لجهة عدم إستقباله رسمياً وعدم الاستجابة لأي من مطالبه طيلة شهرين ونصف تقريباً، عاد الوفد إلى فلسطين ليجد أن صك الإنتداب البريطاني أصبح نافذاً، وأن بريطانيا ممعنة في سياستها الهجومية على الأرض، وتمثلت هذه السياسة في الإيغال بسياسة خلق المصاعب أمام الحركة الوطنية بقصد تفتيتها.

10ــ ضمن هذا السياق جرى التشجيع على تشكيل ما سمي **بالحزب الوطني،** بقيادة سليمان التاجي الفاروقي، وحضور راغب النشاشيبي في الهيئة القيادية لهذا الحزب. لقد عقد الحزب الوطني مؤتمره في **9ــ** 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1923، وصاغ برنامجاً ينص على «عدم الاعتراف بوعد بلفور ومقاومته، سن دستور مطابق لنزعات الأمة وأحوالها ورفض الدستور الذي وضعته الحكومة، تأليف مجلس نيابي، تشكيل حكومة وطنية **وقبول ما يمكن الحصول عليه من الحكومة**» [3]. وإذا وضعنا جانباً العبارة التي تؤكد على قبول ما يمكن الحصول عليه من الحكومة، رغم ما تكشفه عن طبيعة هذا الحزب، نجد أنه يعيد صياغة نفس أهداف الحركة الوطنية (بإستثناء الموقف ضد الإنتداب)، وذلك من أجل أن يلقى مصداقية ما في صفوف الجماهير، وبالتالي من أجل المزيد من القدرة على التضليل والتخريب في الصف الوطني.

يقول محمد عزت دروزة في الحزب الوطني؛ أنه جاء «خرقاً رسمياً لصفوف الحركة الوطنية، وقد كان لهؤلاء الرجال (المؤسسين) مواقف عديدة في مساوقة الحكومة والسير في توجيهاتها ومناوأة الحركة الوطنية، كما كان لبعضهم يد بارزة في السمسرة وبيع الأراضي لليهود»[4].

أما المندوب السامي البريطاني الصهيوني هيربرت صموئيل، فقد وصف مؤسسي الحزب أنهم «تواقون لحياة هادئة ولا يودون التورط في صراعات سياسية، فهم يرغبون في زيادة ثرواتهم، **ويعتقدون أن الإدارة والسيطرة البريطانية** في

1() يصف محمد عزت دروزة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر السابع بالتالي: «... وكانت فعلاً ممثلة للفئات جميعها، مجلسية ومعارضة ومخلعة ومنافقة وسماسرة وباعة أراضي وجواسيس، وانتخب لها ثلاثة أمناء سر... فكان كل هذا مظهراً لمدى الانقسام، ومدى ما كسبته المعارضة التي شجع عليها الإنكليز من خطورة، وما أصاب الجبهة الوطنية من تضعضع، وبالتالي ما أصاب الإنكليز من نجاح عظيم في توجيهاتهم ودسائسهم وخططهم...».

راجع «القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها» ــ الجزء الأول. م. ت. ف، دائرة الإعلام والثقافة ــ محمد عزت دروزة.

2() للتفاصيل حول الدستور وقانون النقد وقانون الجنسية، راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص181ــ 197).

3() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص228).

4() راجع محمد عزت دروزة. المصدر السابق (ص48).

الظرف الراهن، هما خير ما يمكن أن يجعل البلاد وأنفسهم أكثر إزدهاراً. وبعضهم مدفوعون بمواقفهم هذه **بدوافع أقوى، ناجمة عن الحزازات داخل صفوف معسكر المعارضة**»[1].

وفي المعنى نفسه يقول دروزة: «ومع أن هؤلاء قد ظلوا مطبوعين بطابع الوصولية ومغموزين في وطنيتهم وإخلاصهم في الجملة.. فإن ما كان من دسائس ودعايات، وما لعبته الأوشاج والأنساب والعصبيات والمنافسات المحلية من أدوار، قد ساعد كثيراً على تحقيق شيء غير قليل من تلك الغاية، وعلى طرد شيء غير يسير من الفتور والوهن على الحركة الوطنية ونشاطها»[2].

في نفس سياق التخريب على الحركة الوطنية وتفتيتها، تم إنشاء **حزب المزارعين** (حزب الزراع الرجعي)، وبإعتبار الحزب زراعياً فإنه «**إهتم ظاهرياً** بحماية المحصولات وتخفيض الضرائب وتحسين الطرق الزراعية، وتعميم التعليم الزراعي في القرى، وإنشاء بنك زراعي، وتأسيس صندوق عام للزراع»[3]. وأما سياسياً فقد قرر «التعاون مع الحكومة على غير رضى بالسياسة الصهيونية»[4]. أما محمد دروزة فيقول في تشكيلة حزب المزارعين أنها كانت «تحمل في باطنها فكرة التفريق بين المدينة والقرية، والمدني والفلاح، وتغذى بدعاية خبيثة تستهدف إيقاظ الريبة وسوء الظن في الفلاح نحو المدني.. وقد لمست أيدي الحكومة من إنكليز وعرب في هذه الحركة، وشوهدت مشاهد واتصالات متنوعة بينهم وبين القائمين الموظفين بهذا الحزب.. وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون في لواء نابلس، لأن هذا اللواء كان يبدو الأشد والأعنف في الحركة الوطنية وفي حركة المقاطعة حينئذ...»[5].

وإذا وضعنا جانباً عبارات دروزة عن إيقاظ الريبة وسوء الظن في الفلاح نحو المدني، وسلمنا موضوعياً (وهذا صحيح) بأن الريبة وسوء الظن كانا موجودين فعلاً (وهذه ظاهرة موجودة في ريفنا والريف العربي بشكل عام وتأخذ أشكالاً يومية من التعليقات والنكات أحياناً «على حساب الفلاحين وسكان الريف عموماً»)، وأن جوهر هذه الظاهرة في المحصلة النهائية طبقي، إذا سلمنا بذلك يبقى أن مستوى التطور الرأسمالي في فلسطين لم يكن قد بلغ مستوى التناقض بين الريف والمدينة، **ومشكلة الفلاح الفلسطيني أساساً وجوهرياً لم تكن مع المدينة بل مع الصهيونية** التي تعمل على سلب الأرض، **ومع الإستعمار البريطاني** الذي كان يوفر لها كافة الإمكانيات من أجل ذلك، **ومع كبار الملاك** الذين باعوا أرضهم والسماسرة سواء أقاموا في الريف أو المدينة.

ولذا فإن ظاهرة الحزب الزراعي لم تعمر ولم تثمر لأنها تشكيلة مصطنعة تتكئ على ظاهرة شديدة الهامشية ضمن الواقع الفلسطيني. ومن الملفت للنظر فعلاً، أن الحملة الشعبية التي تطورت ضد حزب المزارعين أخذت أبعادها الملموسة في الريف الفلسطيني نفسه، على شكل عرائض وبرقيات رافضة له ومنددة به.

وندرج ضمن مظاهر التشويش على الحركة الوطنية لإضعافها خلق «**جمعية تعاون القرى**» في تموز 1924، والتي لم تختلف في مبادئها وسلوكها السياسي عن الحزبين السابقين.

وفي السياق نفسه يأتي تشكيل «**حزب الأهالي**» عام 1925، ورغم أن تسمية حزب لا تنطبق على هذه التشكيلة التي اقتصرت على عدد محدود من العناصر الشابة المثقفة المركزة أساساً في منطقة نابلس، وذات مطالب فئوية ضيقة تعبر عن طموحات بإتجاه الوظائف والإدارة، فقد استمرت هذه التركيبة حتى عام 1928 **بفعل ضعف الحركة الوطنية، وكانت سبباً إضافياً من أسباب هذا الضعف كذلك**. وإذا أضفنا لهذه التشكيلات الانقسامية، تشكيل «**الحزب الفلسطيني الحر**» في أواخر 1927، وقبله ملابسات إنتخابات **المجلس الإسلامي** عام **1925**ــ 1926، وما ساهمت به من تعميق للانقسامات داخل صفوف القيادة الطبقية الواحدة، **يتضح أمامنا سبب جوهري من أسباب الركود الوطني النسبي في هذه المرحلة.**

11ــ ضمن أجواء التشرذم والتفتت والركود الوطني العام، الذي جاء معبراً عن الأزمة العميقة للقيادة الإقطاعية والبورجوازية الكبيرة، جاء ميلاد «جمعية العمال العرب» في 31 آذار (مارس) 1925، وكانت ولادة الجمعية تعبيراً أولياً عن رغبة طبقة (آخذة في الاتساع شيئاً فشيئاً) على البروز المستقل على الساحة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الفلسطينية. وقد تمحورت أهداف الجمعية حول مطالب العمال وضرورة تنظيمهم مركزياً، وصاغت هيكلية أولية، نقطة ضعفها الأساسية، تمثلت في كونها تعتمد على **مبدأ الجمعية العمومية للأعضاء المنتسبين إليها بغض النظر عن المهنة.** ولهذه الثغرة آثار سلبية واضحة سوف تبرز لاحقاً في مسار عمل الجمعية. وقد «ثبتت الجمعية في برنامجها أهدافاً وطنية كالنضال ضد الإستعمار والصهيونية، وأهدافاً طبقية عامة مثل النضال ضد الإقطاع والبورجوازية، وأخرى ذات صلة مباشرة بهموم العمال اليومية مثل: تحديد ساعات العمل، الأجور، مشكلات الفصل الكيفي، التعويضات... الخ. وخاضت الجمعية في عامي **1927**ــ 1928 ثلاثة إضرابات ناجحة أولها ضد متعهد لنقل التراب والحفر، وثانيهما في معمل للكرتون في شفا عمرو، وثالثهما في مصنع للسجائر في حيفا. وفي أواخر عام 1927 «تم تشكيل نقابة لعمال المطابع العربية في يافا، وكان ذلك بداية تشكيل النقابات المهنية»[6].

1() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص239).
2() راجع محمد عزت دروزة. المصدر السابق (ص49).
3() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص241).
4() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص241).
5() راجع محمد عزت دروزة. المصدر السابق (ص46).
6() حول هذه الفقرة راجع د. طهبوب. المصدر السابق (ص48ــ 53).

في نفس الفترة الممتدة بين المؤتمر الفلسطيني السادس والسابع، وتحديداً بين عامي **1925ــ** 1926 شهدت البلاد ثلاثة إضرابات عامة الأول في 25 آذار (مارس) إحتجاجاً على زيارة اللورد بلفور للقدس، والثاني في تشرين الثاني (نوفمبر) 1925 تضامناً مع الثورة السورية ضد الإستعمار الفرنسي، والثالث في آذار (مارس) 1926 إحتجاجاً على زيارة المندوب السامي الفرنسي جوفينال في القدس»[1].

12ــ إن هذه النضالات الجماهيرية التي تؤشر لظرف موضوعي ناضج، لا تنفي سمة الركود النسبي التي تكلمنا عنها، والأهم من ذلك فهي تسلط ضوءاً ساطعاً على إنكشاف الدور الذاتي لقيادة الحركة الوطنية بضعفه وهزاله أحياناً، وقد انكشف هذا الدور بالوقائع التالية:

أولاً ــ لقد حددت الحركة الوطنية عبر مؤتمراتها وبشكل صحيح، الأهداف الأساسية للنضال الوطني، فقد رفضت وعد بلفور (سياسة وتجليات ملموسة على الأرض)، ورفضت الإنتداب، وطالبت بالإستقلال، ولكنها لم تشخص العدو بشكل صحيح، فهي إذ أعلنت عداءها الصريح للصهيونية ووعد بلفور، تعاملت مع البريطانيين أصحاب الوعد وحماته وكافلي سبل تحقيقه كما لو كانوا حكماً. وفي أحسن الأحوال، كما لو كانوا خصماً وحكماً في ذات الوقت. ولم يجر التعامل معهم كعدو سوف يجري تشخيصه لاحقاً في أدبيات حزب الإستقلال بأنه «رأس الداء وأصل البلاء». وبديهي أن عدم التشخيص الدقيق للعدو لم يكن مسألة عسيرة ذهنياً، فالعسر تأتى من طبيعة القيادة الوطنية الطبقية التي كانت تدرك أن رفع وتيرة مواجهتها لبريطانيا إلى مستوى ما تتطلبه القضية والظرف الموضوعي، سوف يودي بمصالحها.

ثانياً ــ ونتيجة لما سبق، كانت هناك فجوة هائلة بين الأهداف الوطنية المطروحة، والوسائل المتبعة من أجل إنجازها، فالأهداف المحددة لم تكن تعني أقل من ضرورة التعبئة الوطنية الشاملة والمتعددة الأشكال لطرد المستعمر البريطاني، واقتلاع أسس الاستيطان الصهيوني. وأما الوسائل النضالية فلم تكن تتجاوز بكثير **أساليب المناشدة لبريطانيا، والضغط السياسي المتقطع عليها**، من وفود متكررة إلى لندن، ومقابلات لا تحصى مع المسؤولين البريطانيين في فلسطين، إلى سلسلة طويلة من الاحتجاجات الدفاعية رداً على مبادرات بريطانية متصلة، تصب في خط تطبيق وعد بلفور على الأرض.

ثالثاً ــ إحجام ذو طبيعة فاقعة عن اللجوء إلى **التعبئة الجماهيرية**، رغم التحفز الجماهيري والوسائل المادية الكبيرة المتاحة. لقد كانت اللجنة التنفيذية تحظى بهيبة حقيقية في البلاد، ريفاً وحواضر، وإلى جانب اللجنة التنفيذية كانت الأسرة الحسينية الموالية لها تضع يدها على إمكانيات معنوية ومادية هائلة، عبر مركز الاقتصاد والمجلس الإسلامي. لقد كانت تمتلك سلطة تعيين الخطباء في المساجد، وتشكيل المحاكم الشرعية وتعيين القضاة وإصدار الفتاوى، أي صلاحية الإفتاء بالجهاد من أجل الوطن وتحديد مضمون هذا الجهاد، وخلق شبكة متكاملة للتحريض السياسي، والحث على النضال في عموم البلاد عبر خطباء المساجد. وكان المجلس الإسلامي مسؤولاً عن إدارة الأوقاف الإسلامية، والتصرف بأموال المسلمين، وكان بالإمكان تحويل هذه الإمكانيات الكبيرة فعلاً لتصب في أقنية تدعيم صمود شعبنا وتطوير الأساليب النضالية المعادية للاحتلال البريطاني والاستيطان الصهيوني.

لقد أحجمت اللجنة التنفيذية ومعها دار الإفتاء والمجلس الإسلامي عن توظيف هذه الإمكانيات. وقد يكون الكلام عن الإحجام تعبيراً مخففاً لدرجة الالتباس، فالمفتي لم يكتف بالإحجام السلبي، بل استعمل صلاحياته الواسعة بأنانية فئوية ضيقة لتوسيع نفوذه، وزرع رجال مضمونين باستجابتهم لسياسته المساومة للاحتلال. سوف يرفض المفتي مثلاً تعيين عز الدين القسام خطيباً متجولاً ليدعو إلى الثورة. فالحركة الجماهيرية يجب أن تكون تحت الرقابة، وسلطة المفتي يجب أن تكون مطلقة في ممارسة هذه الرقابة. والمجلس سوف يوظف لتنمية النفوذ العائلي والعشائري وزيادة الانقسام والتفكك في صفوف القيادة الإقطاعية البورجوازية الكبيرة ■

1() راجع اميل توما. المصدر السابق (ص58).

الفصل الثاني ــ تطور الحركة الوطنية..
من هبّة 1929 حتى النكبة

(1)
من منعطف هبّة 1929 إلى مقدمات الثورة الكبرى

1ــ إنطلقت أحداث 1929 من حائط البراق الذي هو جزء من الحرم الشريف (حائط المبكى بالنسبة لليهود)، وعمت العديد من المواقع في البلاد وتسببت بوقوع عدد كبير من الضحايا (133 قتيلاً و339 جريحاً من اليهود و116 قتيلاً و232 جريحاً من العرب).

غير أن هذه الأحداث لم تكن مجرد إصطدامات بين العرب واليهود، بل كانت بجوهرها **هبّة شعبية** في وجه الإدارة البريطانية الإمبريالية. وهذا ما جسدته التظاهرات الشعبية الحاشدة لا في المدن المختلطة فحسب، بل في المدن العربية الخالصة مثل نابلس. وبهذا المعنى كانت هذه التظاهرات معادية للإمبريالية البريطانية، دون أن نسقط دور القيادة الصهيونية في هذه الحوادث الدامية. وسوف يكون لهذا الصدام البريطاني ــ الفلسطيني الأول والكبير تأثيراً إيجابياً ومتعدد الوجوه في الأحداث اللاحقة، **فقد كرست هذه الصدامات الدموية بريطانيا عدواً**، كما أن الجماهير تجرأت على هذه القوة الإستعمارية الكبرى، وسوف تبرز هذه الجرأة بشكل أكبر في الإنتفاضات اللاحقة[1].

وفي سياق أحداث آب (أغسطس) 1929، ورغم القمع الذي واجهته الحركة الجماهيرية، فقد أضربت البلاد في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1929 في ذكرى وعد بلفور، منددة بالوعد وبالسياسة والوجود البريطاني في فلسطين. وفي أواخر تشرين الأول (أكتوبر) عقد مؤتمر للنساء في مدينة القدس، ضم ثلاثمائة مندوبة أتين من مختلف المدن الفلسطينية، وقد أكد المؤتمر

1() لم تنتظر الأمور كثيراً، فعلى اثر قمع انتفاضة آب (أغسطس) 1929 مثلاً، تشكل تنظيم مسلح سري، عرف بعصابة «الكف الأخضر» التي تشكلت في منطقة صفد، عكا، سمخ، وتعززت بوجود العديد من المناضلين السوريين الذين شاركوا بثورة عام 1925. وقد عملت هذه المجموعات ضد التجمعات اليهودية، وكذلك ضد دوريات البوليس البريطاني.

على رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية، وطالب بقيام حكومة وطنية، وأكد كذلك على ضرورة قيام حركة نسائية أسوة بما هو قائم في البلدان العربية.

2ــ كان أبرز حدث إفتتح به عام 1930 هو إنعقاد **مؤتمر العمال العرب** في 11 كانون الثاني (يناير)، وقد ضم المؤتمر 61 مندوباً غالبيتهم من حيفا والقدس ويافا، وحظي المؤتمر باهتمام كبير، إذا أن إنعقاده أتى بعد إنتفاضة آب (أغسطس) 1929 التي شدت أنظار العالم إلى فلسطين، وقد تتالت على المؤتمر برقيات التضامن من فلسطين وخارجها وخاصة سوريا ولبنان. كما وجهت قيادة الأممية الشيوعية الثالثة نداء إلى المؤتمر تقول فيه: «... إن الجماهير العمالية والفلاحية مدعوة لمراقبة قيادتها الوطنية الإصلاحية التي تسعى لعقد مساومة مع الإمبريالية الإنجليزية على حساب الجماهير الشعبية. إن مؤتمركم العمالي يدل على أن العمال العرب قد بدأوا يعون المهمة التاريخية الملقاة على عاتقهم في المعركة الكبرى التي يخوضها الشعب العربي في سبيل تحرره الوطني»[1]. وقد صدرت عن المؤتمر قرارات عديدة بعضها ذو صلة مباشرة بنضال عموم الشعب:

أ) منح الإستقلال السياسي التام لفلسطين في إطار الوحدة العربية. **ب)** شجب الهجرة اليهودية. **ج)** شجب قرار السلطات الحكومية القاضي بمنح حق إستثمار مشروع فوسفات البحر الميت لإحدى الشركات اليهودية. **د)** المطالبة بإيجاد عمل للعمال العرب، والمطالبة بتشغيل العمال العرب في الأشغال العامة الحكومية بحسب نسبة المواطنين العرب لمجموع سكان فلسطين. **هـ)** الدعوة لوضع نظام خاص للمساجين السياسيين.

أما على المستوى النقابي، فقد جرت الدعوة لتشكيل نقابات عمالية في عموم أنحاء فلسطين، وإقرار الإضراب للعمال كلما احتاجوا لذلك، والمطالبة بسنّ تشريعات وقوانين خاصة لحماية العمال[2].

لقد كان المؤتمر بإنعقاده، وبالاهتمام الواسع الذي حظي به محلياً وعربياً ودولياً، وبالصراعات الحادة التي تخللته من أجل منع القيادة التقليدية من السيطرة عليه، وبالقرارات التي صدرت عنه، يؤشر لقوة العمال الصاعدة في فترة بدأت تتراجع فيها الأزمة الرأسمالية العالمية من ناحية، وتلوح بالأفق ملامح المعارك الطبقية والوطنية في فلسطين، مع تطور الهجرة والمشروع الصهيوني على الأرض.

3ــ بتخلف صارخ عن تطور الحركة الجماهيرية والتناقض معها، تابعت القيادة التقليدية سياسة التوجه السلمي لبريطانيا. وفي هذا السياق سافر وفد فلسطيني إلى لندن ليقدم إلى حكومتها المطالب الوطنية المعروفة الخاصة بالهجرة اليهودية، وبيع الأراضي وإقامة حكومة تمثيلية.

سوف ترفض الحكومة البريطانية هذه المطالب، ومستندة إلى تقرير جون هوب سمبسون (الذي قاد بعثة التحقيق البريطانية إلى فلسطين بعد انتفاضة آب/ أغسطس 1928) أصدرت الحكومة البريطانية كتاباً أبيض تضمن بعض الاستجابة للمطالب الوطنية. فقد تبنى الكتاب الأبيض توصيات سمبسون الداعية إلى تخفيض وتيرة الهجرة اليهودية وإلى تطوير الزراعة وتكثيفها كي تلبي حاجات السكان في العمل، وإلى وقف توسع الاستيطان الزراعي اليهودي. وعلى المستوى السياسي يعد **الكتاب الأبيض** بمنح درجة ما من الحكم الذاتي لصالح عموم السكان.

وإذا كانت بريطانيا قد أعطت باليد اليمنى بعض التنازلات للعرب، فقد نسفتها باليد اليسرى، حيث وجه رئيس وزرائها رسالة إلى حاييم وايزمن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، يؤكد فيها على إستعداد الحكومة لوضع بعض الأراضي الأميرية تحت تصرف الحركة الصهيونية كما وعد بتسهيل الهجرة، وأما رد القيادة التقليدية على هذه اللعبة الصفيقة فلم يتعدَ ردات الفعل السابقة على خطوات مشابهة، والمنحى البارز في ردة الفعل هذه هو الإصرار على عدم إعتبار بريطانيا عدواً.

4ــ المرحلة الممتدة ما بين أعوام 1930 ــ 1935 **سوف تكون شديدة الغنى بالأحداث والدروس** كذلك، فعلى صعيد العدو سوف تعرف الهجرة الصهيونية إرتفاعاً لم يسبق له مثيل من قبل، وخاصة بدءاً من عام 1933، حيث ستتطور حركة هجرة واسعة من ألمانيا النازية، ومع الهجرة تدفق لا سابق له برؤوس الأموال كذلك.

لقد وصل عدد المهاجرين اليهود عام 1932 إلى عشرة آلاف، وفي عام 1933 إلى ثلاثين ألفاً، وفي عام 1934 إلى إثنين وأربعين ألفاً، وأما عام 1935 فقد تجاوز الستين ألفاً، كما أن علينا أن نضيف إلى هذه الهجرة «القانونية» حركة التسلل الكثيفة التي بلغت إثنين وعشرين ألفاً خلال عامي **193**2ــ 1933[3]، وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء قادمة من ألمانيا الهتلرية، وقد رافقت هذه الهجرة حركة إستثمار واسعة نسبياً في الزراعة والصناعة إذ تجاوز رقم الاستثمار مبلغ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه إسترليني عام 1935[4].

وفي الحقيقة فقد عقدت الحركة الصهيونية ممثلة بحاييم ارلوسوروف رئيس المكتب السياسي في الوكالة اليهودية إتفاقاً مع الحكومة النازية، عرف باسم **إتفاقية هعفارا** (**193**3ــ 1940)، وقد شملت بنوداً عديدة تتعلق بتحويل الأموال اليهودية إلى فلسطين، وكذلك تصدير الآلات والأدوات الزراعية إلى فلسطين، واستيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية.. (اليهودية طبعاً). وليس في ذهننا الخوض في تفاصيل هذه الاتفاقية، ولكن مهم أن نعرف أن قيمة ما حُوّلَ من أموال نقدية من ألمانيا

1() راجع نص نداء الأممية في كتاب د. طهبوب. المصدر السابق (ص 72ــ 73).

2() راجع طهبوب. المصدر السابق نفسه (ص72).

3() بالنسبة لأرقام الهجرة راجع «إميل توما». المصدر السابق (ص95).

4() راجع «إميل توما». المصدر نفسه (ص95).

إلى فلسطين بين عامي **1933**ــ 1939 بلغت ثمانية ملايين جنيه إسترليني، وتضاف إليها واردات رأسمالية خلال نفس الفترة بقيمة أربعة وخمسين مليون جنيه إسترليني[1]+[2].

إن هذا الدفق من الرأسمال النقدي والتجهيزات الرأسمالية، قد وسع الهوة بين القطاعين الإقتصاديين العربي والصهيوني، كما أن إحتكار الصهاينة لتصدير المنتجات الزراعية للسوق الألمانية ألحق ضرراً جدياً بالاقتصاد العربي الفلسطيني. وإذا أضفنا لذلك التشدد المتصاعد للصهاينة في تطبيق **شعار «العمل العبري والإنتاج العبري»**، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إشتداد سُعار الإستيلاء على الأرض نتلمس عمق وحدة الأزمة التي كان يعيشها **مجتمعنا وشعبنا** خلال تلك السنوات المصيرية. وفي وجه هذه التحديات الكبيرة، شهدت **الحركة الجماهيرية العفوية** نهوضاً متميزاً يعكس الإستعدادات النضالية العالية لدى شعبنا، ويبرز أكثر من أي وقت مضى عجز القيادة التقليدية وإستعدادها الدائم للمساومة على نضالات الجماهير.

5ــ شهدت البلاد على **المستوى العمالي** أربعة وثلاثين إضراباً في الفترة بين **193**3ــ 1935، «ثمانية إضرابات عام 1933، وخمسة إضرابات عام 1934، وواحد وعشرين إضراباً عام 1935»[3]. وشهد عام 1933 تشكيل فرق **قوى الدفاع العمالية العربية** بقيادة ميشيل متري، وقد تم تبني فكرة اللجان من قبل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأتى تشكيلها رداً على تشكيل الهستدروت (رئيسها بن غوريون) للفرق العمالية المسلحة اليهودية، التي كانت وظيفتها طرد العمال العرب من المصانع والمؤسسات اليهودية. وقد وضعت قوى الدفاع العمالية العربية لنفسها برنامجاً من نقطتين: **1ــ** التصدي لفرق العمال اليهودية، وذلك بتنظيم فرق عمالية لحماية العمال العرب الذين يشتغلون في المؤسسات اليهودية. **2ــ** منع أية شركة يهودية من أخذ تعهدات إنشائية حكومية في المناطق العربية. وتألفت فعلاً حاميات عمالية عربية في كل من القدس ويافا وحيفا. وقال عنها المندوب السامي البريطاني آرثر واكهوب في تقرير سري عام 1934، بأنها «ظهرت لمواجهة أعمال الإرهاب والعدوان التي يشنها العمال اليهود»[4].

6ــ أما على مستوى **النضال الوطني العام**، فقد كان النهوض الوطني الشعبي عاماً، وإذا كان عام 1932 قد شهد موجة من الاحتجاجات ضد مشروع توطين الأسر العربية التي طردها إستيلاء اليهود على الأرض، وضد ضريبة الأملاك في المدن، وإذا كان نفس العام قد شهد ولادة «**حزب الإستقلال**» الذي سوف نتكلم عنه لاحقاً، فإن عام 1933 كان إحدى ذرى العمل الوطني. ففي شباط (فبراير) 1933 إجتمعت اللجنة التنفيذية، وقررت تشكيل وفد لمقابلة المندوب السامي والإحتجاج لديه ضد سياسة الحكومة بشان الهجرة وبيع الأراضي، ورد المندوب السامي أن من واجبه تنفيذ أحكام الإنتداب، وبذلك وجه الحاكم البريطاني صفعة جديدة للجنة التنفيذية. وفي 26 آذار (مارس) من نفس العام دعت اللجنة التنفيذية إلى مؤتمر أسبقته ببيان تهديدي يصف الحكومة بأنها «خصم حقيقي» ويطلب من الأمة أن »تعد نفسها للأعمال الجريئة». وقد حضر المؤتمر عدد واسع من المندوبين من مختلف مدن وقرى فلسطين، وبلغ عدد الحاضرين ستمائة. وعقد المؤتمر تحت شعار «**عدم التعاون مع الحكومة**»، ولكن الشعار تاه في مسالك المزايدات بين العائلات الإقطاعية وخاصة بين كتلتي الحسيني والنشاشيبي، واتفق الطرفان **عملياً** على ضرب فكرة اللا تعاون مع الحكومة.

أما **سياسة اللا تعاون** فقد مارستها الجماهير الشعبية إبان زيارة وزير المستعمرات البريطانية لفلسطين في شهر نيسان (أبريل) 1933، وقد حيّا رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني «مقاطعة الشعب شبه الشاملة» للزيارة. وطالب الأمة بالمحافظة على كيانها الإقتصادي بتشجيع المصنوعات العربية ومقاطعة البضائع والسلع الأجنبية، يهودية أم إنكليزية، من فلسطين أو من الخارج، وبعدم التردد على المحال والمتاجر الأجنبية. وبغض النظر عن نتائج هذه النداءات وعن جديتها أصلاً، فقد إشتدت حملات الصحف ضد بريطانيا وحصل تصعيد تعبوي فعلي ضد السياسة البريطانية والوجود البريطاني في فلسطين.

وقد جرت في 13 أيلول (سبتمبر) 1933 مظاهرة كبرى في القدس إعتبرها البريطانيون غير قانونية، فقمعوها بشدة وقدموا بعض المشاركين فيها للمحاكمة. وفي 13 تشرين الأول (أكتوبر) جرت مظاهرة أخرى في القدس تم قمعها، وإجتمعت اللجنة التنفيذية وقررت إقامة مظاهرات في مختلف مدن فلسطين على التوالي، على أن تبدأ في مدينة يافا في 27 تشرين أول (أكتوبر)، ويسير أعضاء اللجنة التنفيذية على رأسها، وقد شكلت مظاهرة يافا بداية **إنتفاضة عام 1933**، وتخوفاً مما قد يحصل في المظاهرة توجه رئيس اللجنة التنفيذية على رأس وفد لمقابلة المندوب السامي في 25 تشرين الأول. ومما قاله له: «**لم يسبق لنا قط أن لجأنا حتى إلى المظاهرات السلمية، ولكننا نجد أنفسنا مدفوعين إليها بواسطة الشعب نفسه. ولقد كنا نأمل ونحن نواجه هذا المأزق، أن تقوم الحكومة بمساعدتنا بدل أن تكرهنا على قيادة الشعب إلى إضرابات أشد خطورة**»[5].

1() بالنسبة لاتفاقية هعفارا راجع تفاصيلها ونتائجها في «العلاقة الألمانية ــ الفلسطينية 1841ــ 1945. د. علي محافظة (ص197ــ 218).

2() حول الهجرة اليهودية يورد أسعد صقر في كتابه «الحركة العمالية في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى العام 1980» (مطبوعات الجرمق) أنها بلغت 150 ألفاً بين أعوام 1933ــ 1935، وأن المعدل السنوي للهجرة بات يتجاوز 42 ألفاً، وأنه من أصل مليونين ونصف المليون يهودي الذين غادروا ألمانيا هرباً من النازية لم تستقبل بريطانيا سوى 170 ألفاً والولايات المتحدة 50 ألفاً، بينما تحمل ثقل الهجرة الاتحاد السوفييتي وفلسطين. راجع أسعد صقر (ص142ــ 143).

3() راجع د. طهبوب. المصدر السابق (ص122).

4() راجع المصدر نفسه (ص134ــ 137).

5() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص349).

وفي اليوم المحدد للمظاهرة عاشت مدينة يافا إضراباً عاماً منذ الصباح، وتوافد الفلاحون والبدو من المناطق المجاورة مسلحين بالعصي والسكاكين، وخرجت المظاهرة بعد صلاة الجمعة حاشدة بإتجاه مبنى الحكومة (قدر عددها بسبعة آلاف)، ولم ترهب الجماهير لا الأسلاك الشائكة أمام المبنى، ولا الشرطة الراجلة ولا الخيالة، ولا تدخل الجيش، ولا إطلاق النار على المتظاهرين، واستمرت الهجمات العنيفة طيلة النهار على مراكز الشرطة والجيش، وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في المساء.
وفي اليوم التالي تفجرت مظاهرة عنيفة في حيفا، وجرت محاولة لإحتلال محطة سكة الحديد أفشلها البوليس البريطاني بالعنف الدموي. وفي نفس اليوم جرت مظاهرة في نابلس، حاول المتظاهرون خلالها إحتلال محطة سكة الحديد وضرب بنك باركليس. وفي نفس اليوم أيضاً جرت صدامات دموية بين جماهير الشعب والقوات البريطانية في القدس، وأطلقت النار على قوات الجيش في المدينة.
وفي عكا جرت مظاهرة وجهت الجماهير غضبها فيها ضد سجن المدينة الشهير. وفي غزة جرت محاولة للزحف بإتجاه المطار الحربي البريطاني.
وفي طولكرم تم نسف سكة الحديد، وتدخل الطيران البريطاني لمنع عرب وادي الحوارث من التظاهر في المدينة. وفي 30 تشرين الأول (أكتوبر) أصدرت الحكومة قانوناً للطوارئ شمل عموم فلسطين، وإستدعت قوات إضافية من مصر وشرق الأردن، ورغم ذلك بقي الإضراب الشامل قائماً حتى 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1933، تاريخ صدور نداء من اللجنة التنفيذية أن «يكف عن المظاهرة والإضراب حتى إشعار آخر...»[1].
7ــ إذا كانت الهبّة الوطنية العامة قد هدأت، فقد تطورت أساليب نضالية أخرى إلى جانب المذكرات والعرائض الرسمية، وسياسة اللقاءات بالمسؤولين البريطانيين، ومناشدتهم إنصاف الشعب العربي الفلسطيني. ومن الممكن أن نستخلص من **انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) ــ تشرين الثاني (نوفمبر) 1933** الملاحظات التالية:

أولاًــ المسألة الأولى التي تشد الانتباه، أن صهيونياً واحداً لم يقتل أثناء إنتفاضة 1933، بما يعني أن **العنف الجماهيري كان موجهاً بالكامل ضد الإحتلال البريطاني،** وقد شكل ذلك قفزة كبرى في الوعي الجماهيري، فالجماهير إكتشفت بتجربتها المريرة من يشرع القوانين لإغتصاب الأرض ومن يحمي مغتصبيها، ومن يشجع الهجرة ويحمي المهاجرين، ومن يحمي المؤسسات العنصرية الصهيونية. ومن هذه التجربة المكتسبة عبر النضالات المتفرقة والوطنية في الدفاع عن الأرض، وموقع العمل والأجر المتساوي للعمل المتساوي... أن العدو الأساسي هو بريطانيا، التي توفر للكيان الصهيوني الآخذ في التبلور أسس الحياة، واندفعت الجماهير في مقاتلة هذا العدو وبما ملكت أيديها من وسائل النضال العنيف، ودفعت تضحيات جسيمة في نضالها غير المتكافئ مع العدو.

ثانياًــ إستجابة الجماهير لتجاوز الأساليب النضالية التقليدية التي كانت تتمثل بمناشدة بريطانيا لأن تنصف الشعب الفلسطيني، كانت إستجابة للتحدي الذي مارسته بريطانيا ضد حقوق شعبنا البديهية، ولم تكن إستجابة لخطة قيادية واعية وحازمة تطور أساليب نضالها وفق ظروف الإحتلال والموجبات الموضوعية للتصدي له. لقد إتسم النضال الجماهيري رغم البسالة وعبء التضحيات بالعفوية، فرغم مظاهر التنظيم التي اكتسبتها المظاهرات وبعض الهجمات المنظمة، فقد تميز النضال العام **بكونه هبّة عنيفة لم تنجز أهدافاً ملموسة،** ولم تتوفر لها آفاق الإستمرار، فكان لا بد أن تعقب الهبة فترة هدوء بانتظار الهبّة المقبلة.

ثالثاًــ كما حصل بعد إنتفاضة آب (أغسطس) 1929، مع تشكيل عصابة **الكف الأخضر،** فقد تشكلت إبان إنتفاضة 1933 وبعدها جماعة سميت ــ على سبيل التجريح ــ بعصابة **أبو جلدة،** وهو لقب لفلاح فلسطيني اسمه **أحمد المحمود** من إحدى قرى نابلس، لقد إنتقل إلى العمل المسلح إنطلاقاً من مشكلة مع عائلته حول الأرض، وانضم إليه العديد من الفلاحين المطرودين من أراضيهم، وركز أبو جلدة نشاطه العسكري ضد البريطانيين، رافعاً شعار رميهم إلى البحر، وطارد بشكل خاص رجال البوليس المتعاونين مع الإحتلال، وكان عمله متركزاً في البداية في منطقة نابلس ومن ثم في الجليل. وبعد أحداث 1933 شارك في عملية التصدي لتهريب اليهود براً عبر الحدود السورية في منطقة الحولة، وبقي ناشطاً حتى صيف 1934، حيث ألقي القبض عليه بالوشاية، وواجه حكم الإعدام عليه بشجاعة المناضلين الأوفياء لشعبهم.
في منتصف عام 1934 تشكلت من مجموعات من الشباب الفلسطيني «**لجنة حراسة السواحل**» للتصدي للهجرة اليهودية، وتوزعت المهام على طول الساحل الفلسطيني، واصطدمت بالمسلحين الصهاينة الذين كانوا يحرسون المهاجرين المتسللين قرب ناتانيا، وردت السلطة البريطانية معتبرة عمل اللجنة تشويشاً من شأنه أن يساعد على الإخلال بالأمن، وأنذرت بأنها ستمنع جميع المحاولات التي يقوم بها أفراد هيئات، لأخذ القانون بأيديهم، وأن من يخالف سوف يعرض نفسه للإجراءات بموجب قانون منع الجرائم، وردت اللجنة التنفيذية رداً متوقعاً، فألقت مسؤولية الحادثة على عواتق الحكومة والمسؤولين.
إن تشكيل عصابة الكف الأخضر، ومن ثم عصابة أبو جلدة، وجمعية حراسة السواحل وفرق قوى الدفاع العربية العمالية وعشرات أعمال المقاومة المتفرقة الأخرى، إذ كانت تعبر عن الإستعداد النضالي العالي لدى الجماهير، وتعبر كذلك عن أشكال متقدمة نسبياً من التنظيم الموقعي، فإنها تدلل مرة أخرى على **عفوية المقاومة الوطنية** لافتقادها بشكل صارخ لقيادة حازمة تكسبها صفة الشمولية والاستمرار.

1() الجانب الإخباري لأحداث عام 1933 وارد في العديد من المصادر، ولم نجد ضرورياً الإشارة إلى مصدر بعينه.

رابعاً– وفي الوقت الذي كانت تبدي الجماهير هذه الروح الكفاحية العالية، والتي كانت تصل حد الفداء بما دفع خليل سكاكيني أن يكتب في يومياته في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 1933 **عن شعب «أعزل لا يملك من السلاح شيئاً غير أحذيته ومداساته يهاجم المترااليوزات، ويهاجم الفرسان فيخطف الفرسان عن صهوات خيولهم ويدوسهم بأقدامه»**[1].
وفي ذات الوقت يكتب المندوب السامي عن الحاج أمين الحسيني (الذي كان غائباً إبان الإنتفاضة، ولم يستعجل العودة إلى فلسطين) «إنني واثق من أن المفتي يحبني ويحترمني ويحرص على تقديم العون لي، وعلى كل حال فالحقيقة هي أن نفوذه الذي يضع ثقله إلى جانب الاعتدال هو ذو قيمة مؤكدة، ولو وضع هذا الثقل في الجانب الآخر فإني واثق من أن نشوب إضطرابات واسعة يصبح أمراً لا مفرّ منه...»[2].
8– إن المفارقة صارخة، ولم يعد الأمر مجرد تخلف القيادة عن الحركة الجماهيرية على خطورة هذا الموضوع، بل تطور الوضع بإتجاه **تناقض فاضح بين جماهير يتصلب عودها النضالي بشكل متصاعد، وبين قيادة تسير بإتجاه التفسخ.** ومن دلائل هذا التفسخ عجز اللجنة التنفيذية وفشلها المتكرر في عقد **المؤتمر الفلسطيني الثامن،** ومن أبرز دلائله موجة الإزدهار الجديدة في تفريخ الأحزاب في هذه المرحلة، فاستناداً إلى قرار أصدرته اللجنة التنفيذية في منتصف عام 1934، والذي دعا الكتل السياسية لأن تشكل أحزاباً، تشكلت بالفعل وتباعاً الأحزاب التالية:
حزب الدفاع في كانون الأول عام 1934 وعماده كتلة النشاشيبي، **والحزب العربي الفلسطيني** في الربع الأول من عام 1935 وعماده آل الحسيني، **وحزب الإصلاح** في منتصف عام 1935، وعماده عائلتا الخالدي والبديري (حسين الخالدي رئيس الحزب الجديد كان قد طرد من كتلة النشاسيبي بسبب الصراع على بلدية القدس)، **وحزب الكتلة الوطنية** في أواخر عام 1935، وشكل حول اثنين من أبرز الشخصيات النابلسية هما عبد اللطيف صلاح وعبد الفتاح طوقان، واعتبر «ممثلاً» لنابلس وشمال فلسطين.
وإذا احتكمنا إلى برامج هذه الأحزاب، وجدنا أنها شديدة التشابه، فكلها تطالب بالإستقلال، وإلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة، ووقف بيع الأراضي... الخ، **أما على أرض الواقع، فقد كانت مجرد ترسيم للكتل العائلية وأسماء مستعارة لها.** وقد لعبت دوراً سلبياً في مسار الحركة الوطنية، وكانت مؤشراً على تفسخ هذه القيادة التي سوف تتجاوزها الأحداث اللاحقة.
ومع إستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني، كونه خارج هذه التركيبة كلها ومشكلاته من نمط آخر، يمكن أن نعيّن موقعاً خاصاً **لحزب الإستقلال** الذي تأسس عام 1932، والذي سوف يجري الكلام عنه في سياق آخر ■

(2)
الحركة القسامية والثورة الفلسطينية الكبرى (1936– 1939)

1– عام 1935 لم يكن فقط عام بروز تفسخ القيادة التقليدية ووصوله حد الإهتراء، بل كان ثلثه الأخير مليئاً بالتحركات الجماهيرية النوعية، فقد أدت حادثة إنكشاف تهريب أسلحة إلى الصهاينة إلى إلهاب المشاعر الوطنية من جديد، وإذا كانت اللجنة التنفيذية قد تعاطت مع الموضوع بأسلوب العرائض والاحتجاجات، فقد نفذت الجماهير إضراباً وطنياً، إحتجاجاً شاملاً بدأ من 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1935. وشهدت هذه الفترة تحولاً نوعياً في العمل الوطني بظهور الحركة القسامية على مسرح النضال، وكان الشيخ عز الدين القسام قد إنتقل إلى فلسطين في بداية عشرينيات القرن العشرين، وبدأ عمله الجهادي فيها بأشكال سرية. وتشكلت عام 1928 قيادة خماسية لحركة القسام واضحة الانتماء للبورجوازية الصغيرة الدنيا، فإذا استثنينا القسام (وهو رجل دين فقير) فإن الأربعة الآخرون كانوا يتوزعون على المهن التالية: إثنان يبيعان الكاز في حيفا، وثالث يملك طنبراً، والرابع يملك دكاناً شعبياً لبيع الأقمشة، **والأربعة من أصول فلاحية قروية مستهم مباشرة عملية مصادرة الأرض.**
2– وقف القساميون موقفاً إيجابياً ومشجعاً من تأسيس «جمعية العمال العرب» عام 1925، وشاركوا في هبّة آب (أغسطس) 1929، وكذلك في هبّة عام 1933، وذلك على قاعدة موقف واضح من الإستعمار البريطاني باعتباره «أصل الداء» في فلسطين. وبعد أحداث عام 1929 عانت الحركة القسامية من أزمة (غير مبتوت بحجمها الفعلي وأهميتها) دافعها الأساسي إستعجال جزء من الحركة مسألة الانتقال المباشرة للعمل الثوري.
وقد إعتمد القساميون مبدأ تنظيم الخلايا الخماسية السرية، واعتمدوا على المساجد، وخاصة في حيفا وجوارها، مدخلاً أساسياً لنشر الدعوة للجهاد، وللقيام بالمهام النضالية، شكلت القيادة خمس لجان تتولى أوجه العمل المختلفة: **1–** لجنة الدعوة أي لجنة العمل الدعاوي السياسي والتنظيمي. **2–** لجنة التموين وكانت تُعنى أساساً بشراء الأسلحة والذخيرة والجباية. **3–** لجنة التدريب العسكري. **4–** لجنة جمع المعلومات. **5–** لجنة العلاقات السياسية.
حاول الشيخ عز الدين القسام مع المفتي الحاج أمين الحسيني تعيينه خطيباً متجولاً، بما يساعده على التبشير بالثورة والتحضير لها على نحو أفضل. وجابه المفتي طلبه هذا بالرفض. وحاول مرة أخرى في أواخر عام 1935، إقناع المفتي (بواسطة رسول) أن يحصل على موافقة للبدء بالثورة في الجنوب على أن يبدأها المفتي في الشمال، وتلقى رداً واضحاً

1() راجع د. كامل خلة. المصدر السابق (ص350).
2() راجع د. عبد الوهاب الكيالي. المصدر السابق (ص285).

مفاده أن المفتي لا يراهن على العنف بل على الاتصالات مع بريطانيا والضغوطات عليها، وقد شكل هذا الرد **نقطة إفتراق جوهرية** بين طريقتين متعارضتين في النظر لبريطانيا، وبين أسلوبين للتعاطي معها كذلك. وقرر القساميون أن تخرج مجموعة مسلحة لهم على رأسها القسام نفسه إلى الريف، للقيام بالدعوة للثورة، أي ما يمكن أن نسميه راهناً الدعاية المسلحة، وكان ذلك في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1935، وبملابسات ذات علاقة بالصدفة والوشاية إنكشفت المجموعة القسامية، واصطدمت بقوات ضخمة من البوليس البريطاني قدرت بأربعمائة.

وفي قتال ضار بدأ فجر 20 تشرين الثاني (نوفمبر) وانتهى في العاشرة من صباح نفس اليوم، سقط الشيخ عز الدين القسام شهيداً، واستشهد وجرح من معه. وشكل إستشهاد القسام مفارقة ساطعة في الوضع الفلسطيني، ففي حين شيعه عشرون ألفاً من المواطنين لمسافة عشرة كيلو مترات في جو من المهابة، إمتنعت القيادة عن المشاركة في الجنازة، وإكتفت بإرسال برقيات فاترة، رغم كون هذه القيادة حاولت أن تستدرك خطأها في ذكرى أربعين الشهيد.

3ــ ترك إستشهاد القسام ورفاقه تأثيراً جماهيرياً هائلاً، ولم يقتصر هذا التأثير على موجة الحزن العميق والغضب، بل أحدث نقلة أخرى في وعي الجماهير حول عقم الأساليب القيادية المتبعة، وضرورة العمل المباشر ضد بريطانيا، وزاد من إنكشاف القيادة التقليدية، وسوف تتبع لاحقاً في المدن والريف **أساليب التنظيم القسامية**. وإذا كانت المعلومات حول حجم التنظيم السري للقسام متضاربة وتتراوح بين مئتين وثمانمائة، فإن القساميين بجسمهم التنظيمي المباشر الذي إنخرط بالعمليات وبأساليب عملهم التنظيمية، لعبوا دوراً مؤثراً في الأحداث النضالية اللاحقة.

وكان النصف الأول من عام 1936 مسرحاً لأحداث كبيرة الأهمية، فقد عادت بريطانيا لطرح مشروع **المجلس التشريعي** كمحاولة لإمتصاص النقمة العربية، فقابله الزعماء العرب بالتحفظ. وفي أوائل نيسان (أبريل) أبلغ المندوب السامي قادة الأحزاب الفلسطينية دعوة لإرسال وفد لمفاوضة وزير المستعمرات في لندن، فقبلت الأحزاب هذه الدعوة بالإجماع، ولكن الأحداث تسارعت بشكل تجاوز الأحزاب ودعوة لندن، فعلى الأرض كثرت تحرشات الصهاينة بالعرب، متخذة منحى هجومياً ودموياً، وكانت الجماهير تنظم عمليات الرد العنيف كذلك.

وفي جو الغليان هذا تعاقدت الحكومة مع مقاول يهودي لبناء ثلاث مدارس في يافا، وإمتنع المقاول عن تشغيل العمال العرب في ورش البناء، فتدخلت حامية من العمال العرب لمنع العمال الصهاينة من الوصول إلى مكان العمل. وتكثفت عمليات الإستفزاز والردود العربية عليها، فبلغت ذروتها في أواسط نيسان (أبريل)، وقامت الحكومة بمنع التجول في يافا وتل أبيب مكان الصدامات الحامية، وأعلنت حالة الطوارئ في عموم البلاد، ولم تتوقف الإشتباكات بل إزدادت عنفاً وبلغت ذروتها في 19 نيسان (أبريل).

في 20 نيسان (أبريل) 1936، تشكلت لجنة وطنية في نابلس قررت إعلان الإضراب العام المفتوح في عموم البلاد إلى حين استجابة الحكومة للمطالب الوطنية. وفي اليوم التالي تشكلت لجان مماثلة في حيفا ويافا وغزة. وفي 22 نيسان (أبريل) طالبت اللجنة التنفيذية الإستمرار في الإضراب الذي كان قد أصبح شاملاً، وأعلنت تأجيل موضوع الوفد الذي كان مزمعاً أن يزور لندن. وإستمر الإضراب العام وتطور الموقف بإتجاه العصيان المدني والإمتناع عن دفع الضرائب بدءاً من منتصف شهر أيار (مايو)، وشكل عدم إمتناع الموظفين عن الإلتحاق بوظائفهم الحكومية عنصراً سلبياً سمح للحكومة بمواجهة إحتمال الشلل الإداري العام.

4ــ مع استمرار الإضراب، تصاعدت أعمال العنف الثوري في جميع أنحاء البلاد، واتخذت أشكالاً أكثر فعالية وتنظيماً بشهادة البريطانيين أنفسهم، وزاوجت الحكومة البريطانية بين أسلوب العنف لكسر الإضراب وضرب العمل المسلح وأسلوب الضغوط المباشرة على القيادة أو عبر الأنظمة العربية. وأجرت بريطانيا فعلاً إتصالات مع المملكة العربية السعودية والحكومة العراقية وكذلك إمارة شرق الأردن، بهدف الإفادة من ضغوطهم على **الهيئة العربية العليا**، التي **كانت قد تشكلت في 25 نيسان (أبريل) 1936 بديلاً للجنة التنفيذية، وكان على رأسها الحاج أمين الحسيني.** وقد دعا الأمير عبد الله اللجنة العربية العليا إلى اجتماع عقده في عمان، ولم يفلح في إقناع أعضائها بوقف الإضراب، حيث أعلنوا عجزهم عن ذلك ما لم توقف الحكومة الهجرة وقفاً تاماً. ولنفس الهدف حضر وزير خارجية العراق نوري السعيد إلى فلسطين ضيفاً على حكومتها في الأسبوع الأخير من شهر آب (أغسطس)، وفي 30 آب (أغسطس)، أعلن بيان للهيئة العربية العليا بأنها رغم ثقتها بأصحاب الجلالة والسمو، فإن الشعب الفلسطيني سيواصل إضرابه العام بنفس القوة والإيمان.

إلى جانب الضغوطات السياسية عملت بريطانيا على تعزيز قواتها في فلسطين، فبلغت عشرين ألفاً في شهر أيلول (سبتمبر)، وشهدت البلاد خلال شهري 9 و10 أعنف المعارك. وفي نهاية شهر أيلول (سبتمبر) كان قد سافر وفد من الهيئة العربية العليا إلى السعودية، وتوجه عوني عبد الهادي لمقابلة الأمير عبد الله، وفي العاشر من تشرين الأول (أكتوبر)، وبتنسيق مع الحكومة البريطانية وجه الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي (العراق) والأمير عبد الله، نداءً لإيقاف الإضراب والثورة، و«الاعتماد على النيات الطيبة لصديقتنا بريطانيا العظمى، التي أعلنت أنها ستحقق العدالة». وتلقفت اللجنة العربية العليا هذا النداء، فدعت «الأمة الكريمة في فلسطين للعودة إلى الهدوء، ووضع حد للإضراب والإضطرابات».

وبرز التدخل العربي الرسمي بشكل فظ مرة أخرى عند حضور لجنة التحقيق الملكية، حيث تدخلت الأنظمة لإجبار الهيئة العربية العليا على الاجتماع بها والإدلاء بإفادتها، ولعب حزب الدفاع ورئيسه بشكل خاص دوراً مخرباً على الإجماع الوطني في مقاطعة اللجنة، ودوراً تمييعياً بارزاً في موقف الهيئة العربية العليا من الضغوط العربية بالتنسيق المباشر مع الأمير عبد الله.

كما تكررت نفس المواقف المائعة والسلبية، عندما أصبح مطلوباً تحديد موقف من مشروع التقسيم الذي طرحه البريطانيون عام 1937، فحزب الدفاع كان مع التقسيم بخلفية ضم القسم العربي من فلسطين لإمارة شرق الأردن. كما يجب التنويه أن اللجنة العربية العليا لم تكن حازمة في مقاومة الضغوط العربية التي كانت ترمي، ليس إلى رفض المشروع بقدر ما كانت تهدف إلى تحسين شروطه على الأرض، أي تعديلات تكون أقل إجحافاً بحق عرب فلسطين.

5ــ إنتهت **المرحلة الأولى** من الثورة في هذه الأجواء من المناورات والبلبلة في الرأي العام، وكان الحدث الأبرز فيها هو هذا الانخراط الجماهيري الهائل في العمل الوطني المباشر، والجيد التنظيم قياساً بالإنتفاضات السابقة. وفي هذه الإنتفاضة الشعبية العارمة شكل **الإضراب العام** الحدث الأهم كمعبر عن إرادة وطنية جماعية في وجه الإحتلال والمشروع الصهيوني برمته.

وحول الإضراب برز عند العديد من مؤرخي الحركة الوطنية الفلسطينية وجهة نظر، تشير إلى السلبيات التي ألحقها الإضراب الطويل بالاقتصاد العربي والمزايا التي حصلت عليها الصهيونية خلال نفس الفترة، كونها أصبحت الممون الوحيد للبريطانيين والتجمع اليهودي نفسه، فانتعشت مؤسساتها وخرجت من هذه المرحلة أقوى من ذي قبل. وتكتسب هذه الملاحظة قيمتها من كونها صادرة من موقع وطني، وميزتها الأخرى أنها لا تدفع ملاحظاتها إلى الحد النهائي، فنستنتج مثلاً أن الإضراب كان يجب ألا يحصل، رغم ذلك فمن المفيد والضروري أن نحدد حول الإضراب القضايا التالية:

أ) صحيح أن الإضراب ألحق الضرر بالاقتصاد العربي بشكل عام، ونقطة القوة في الإضراب (شموله وامتداده الزمني) تتضمن كذلك نقطة ضعفه، أي أنه لم يتمكن من تشكيل **ضغط خانق** على بريطانيا، يجبرها على التراجع والانصياع لمطالب الإضراب السياسية الوطنية.

ب) صحيح أيضاً أن الإضراب ترك المجال مفتوحاً للاقتصاد الصهيوني ليتطور بلا منافسة، خلال مرحلة مصيرية، وقد شكل الاقتصاد الصهيوني المغلق والتطبيق العملي لشعار «العمل العبري والإنتاج العبري» عنصراً بالغ الأهمية، حيث بات القطاع الإقتصادي الصهيوني بروافعه الأساسية، موازياً ومتفوقاً في عدد من النواحي على القطاع العربي، وقد ساهم ذلك في ثلم سلاح الإضراب، عبر لعب دور البديل في تموين البريطانيين واحتكار هذه الوظيفة خلال فترة زمنية (مرة أخرى) مفصلية.

ج) ولكن هذه الملاحظات الصحيحة على أهميتها، تبقى وصفية وتغفل جملة من القضايا الهامة أبرزها:

- هل العوامل السابقة هي التي لعبت الدور الأساسي في إفشال الإضراب ؟
- رغم كل شيء وبالمحصلة، هل نستنتج أن الإضراب ما كان يجب أن يقع ؟

6ــ إن الإضراب العام رغم ثغراته، شكل ضغطاً سياسياً هائلاً على البريطانيين، مترافقاً مع الأشكال النضالية الأخرى، وليس أدل على ذلك من الضغوط البريطانية لإنهائه، وتعبئة جهود الرجعية العربية بأكملها من أجل ذلك، وليس أدل على ذلك من النشاطات الصهيونية المحمومة واتصالاتهم مع الاحتياط الرجعي العربي والفلسطيني من أجل نفس المهمة، فقد كان الإضراب تجسيداً حياً لإرادة شعب بكامله، مشدودة بإتجاه إنجاز أهداف وطنية سياسية محددة، وهنا تكمن قيمته الجوهرية، ولأن بريطانيا والصهيونية تعرفان ذلك، فقد بذلتا كل هذا الجهد من أجل كسره.

أما الاستدلال من فشل الإضراب العام على أنه ما كان يجب أن يقع، فهذا خطأ فادح والأجدى هو التدقيق بالأسباب الذاتية لهذا الفشل، والأهم هو التدقيق بكيف كان يمكن أن يكون الإضراب أفعل مما كان عليه. إن اعتبار الفشل مدخلاً لزرع الشكوك حول الحدث، منهج خاطئ يستند إلى حتمية غير جدلية. الجماهير الفلسطينية لم تكن مخطئة بتحركها الكبير، بل إن القيادة هي التي ساومت على النضال، وأما الطليعة فلأسباب عديدة لم تكن على مستوى قيادة الحدث وتوجيهه.

7ــ يمكن إعتبار مقتل ل. ي. أندروز حاكم الجليل البريطاني في القاهرة يوم 26 أيلول (سبتمبر) 1937، الشرارة التي بدأت معها المرحلة الثانية من ثورة **36ــ** 39، ورغم استقطاع الهيئة العربية العليا لهذا «الحادث الأليم وإستنكارها له» بإسمها وبإسم جماهير فلسطين، فقد أجرت السلطات البريطانية حملة إعتقالات واسعة، وأصدرت بلاغاً رسمياً في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) يعتبر الهيئة العربية العليا واللجان القومية المتفرعة عنها غير شرعية، وأصدرت أمراً باعتقال عدد من أعضاء الهيئة، وعزلت المفتي الحسيني عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى وعن رئاسة لجنة الأوقاف. وفشلت مساعي حزب الدفاع في تشكيل هيئة عربية عليا جديدة، وتمكن المفتي من اللجوء إلى الحرم، ومن ثم الخروج إلى البلاد.

لم يدم الهدوء أكثر من أسبوعين، إنفجر الوضع بعده واتخذ منحى متصاعداً من العنف الجماهيري والمسلح، **وتشكلت «لجنة الجهاد المركزية»** موزعة بين بيروت ودمشق، وكان مسؤولها الفعلي عزت دروزه. وإذا كان غير مبتوت بمستوى كفاءة لجنة الجهاد، لجهة القيادة الفعلية للنضال الميداني، فقد لعبت دوراً سياسياً مساعداً، وساهمت في عملية تموين الثوار بالمال والسلاح. وقد بلغت الأعمال العسكرية للثورة ذروتها في منتصف عام 1938.

في هذه الفترة عقد قادة الثورة مؤتمراً لهم في طولكرم، قرروا فيه متابعة القتال حتى تحصل البلاد على مطالبها القومية، وقرروا تطبيق ما أسمي بمشروع القتال لمدة خمس سنوات، ودعوا الشباب الفلسطيني للجهاد، وأعلنوا شكلاً من أشكال التجنيد الإلزامي يقوم على القرعة وفق الحاجة، ويمس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً، وإتخذوا إجراءات تتعلق بتأجيل ديون الفلاحين للبنوك والأفراد، وأنذروا كل من يخالف هذا القرار ويلجأ إلى إلحاق الضرر بالفلاحين المدنيين بحجز أراضيهم أو أموالهم وبتقديمه إلى محكمة عسكرية بتهمة عصيان الثورة الوطنية، وتشكلت قيادة عامة للثورة في مناطق وسط فلسطين.

أما بريطانيا فقد إستقدمت المزيد من قواتها إلى فلسطين ونصبت الأسلاك الشائكة والمفخخة لإغلاق الحدود السورية ــ اللبنانية مع فلسطين، وأشركت كافة صنوف أسلحتها البرية والجوية في المعارك، ومارست عمليات قمع منهجية وشرسة في الريف إستناداً إلى قانون الطوارئ، ووضعت البوليس الفلسطيني تحت إمرة الجيش مباشرة، وأشركت ستة آلاف جندي (بوليس) صهيوني بعمليات القمع مباشرة، بالإضافة إلى قوات الهاجانا. وشكلت قوات مختلطة بريطانية ــ صهيونية مارست أبشع أنواع الإرهاب ضد الثوار وخاصة الفلاحين. وبرز في مجال الإجرام ضابط بريطاني يدعى ونغيت، فقد تخصص في شن الغارات الليلية ضد القرى وضمن مجموعته تتلمذ موشي دايان على نسف البيوت العربية[1]. وحركت بريطانيا إحتياطيها الرجعي متمثلاً بشكل أساسي بحزب الدفاع الوطني الذي قام بنشاط سياسي واسع ضد الثورة بحماية الحراب البريطانية، وشكل «فصائل السلام» التي كانت تقوم بدور إستخباري علني للبريطانيين، فترشد إلى الفلاحين الملتزمين مباشرة بالثورة أو المنخرطين في قواتها الرديفة، أو تقوم مباشرة بتصفية الفلاحين[2].

8ــ إلى جانب القمع العسكري المباشر، واصلت بريطانيا ممارسة المناورات السياسية، فبعد أن تخلت رسمياً عن مشروع التقسيم في أواسط أيلول (سبتمبر) 1937، لكونه غير عملي أوفدت لجنة فنية لوضع مشروع تقسيم جديد، وبتوجيه من الهيئة العربية العليا لم يتقدم أحد من القيادات الفلسطينية للإدلاء بشهادته أمام هذه اللجنة، وكان رد الحكومة البريطانية بيان رسمي صدر في أواخر عام 1938 أنها ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في فلسطين. كما أعلنت دعوتها لمؤتمر ثلاثي بريطاني ــ عربي ــ صهيوني يعقد في لندن.

وقد عقدت الهيئة العربية العليا إجتماعاً في بيروت في منتصف كانون الثاني (يناير) 1939 لمناقشة موضوع المؤتمر، وشاركت بمؤتمر في القاهرة حضره مندوبون عن البلدان العربية في النصف الثاني من نفس الشهر، وتقرر فيه المشاركة على الأسس التالية: حكومة عربية في فلسطين، معاهدة بين فلسطين وبريطانيا على غرار المعاهدة البريطانية ــ العراقية، إعطـاء ضمانات سياسية لليهود تثبت في الدستور الفلسطيني، بالإضافة إلى إجازة تعلم العبرية... الخ.

إنتهى **مؤتمر لندن** في أواسط آذار (مارس) 1939 بالفشل. في أواسط أيار (مايو) أعلنت بريطانيا **الكتاب الأبيض** الشهير، والذي يمكن تلخيصه بالبنود التالية: **1ــ** ليس من سياسة بريطانيا أن تصبح فلسطين دولة يهودية. **2ــ** لا تعتبر بريطانيا مراسلات حسين ــ مكماهون أساساً لحل مشكلة فلسطين. **3ــ** تعد بتشكيل دولة فلسطينية خلال خمس سنوات بعد فترة انتقالية. **4ــ** تسمح بهجرة 75 ألفاً من اليهود خلال خمس سنوات. **5ــ** تعتبر المفوض السامي مخولاً لمنع بيع الأراضي.

وفي حين أرادت بريطانيا أن يكون الكتاب الأبيض حلاً وسطاً لفظياً بين العرب واليهود، فقد تم رفضه من قبل الطرفين: فقد رفضته الهيئة العربية العليا باعتباره يهدف إلى إجهاض الثورة، ورفضه الصهاينة باعتباره تخلياً عن تعهد بريطانيا بإنشاء الوطن القومي اليهودي بموجب وعد بلفور.

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تناور فيه مع قيادة الحركة الوطنية، كانت تمارس القمع على أبشع ما يكون على الأرض، أملاً بإنهاء الثورة سريعاً في وضع دولي مضطرب كانت تعرف أبعاده، وتقدر تحوله إلى مواجهة عالمية، وبمواجهة هذا القمع سقط أحد قادة الثورة **(عبد الرحيم الحاج محمد)** شهيداً، وتم تسليم الآخر **(يوسف أبو درة)** للبريطانيين من قبل السلطات الأردنية، وانسحب ثالث **(عارف عبد الرزاق)** إلى بغداد، والتحق الرابع **(أبو إبراهيم الكبير)** بقيادة المفتي في لبنان، وانسحب معه لاحقاً إلى العراق. وتوقفت أطول ثورة في تاريخ شعبنا الحديث وشعوب أمتنا العربية حتى ثورة الجزائر عام 1954.

9ــ إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت لجنة بريطانية ــ أمريكية (كانون الثاني/ يناير 1946)، وكان هدف اللجنة إيجاد السبل للتملص من النقاط الإيجابية الواردة في الكتاب الأبيض لعام 1939، وقد ووجهت بمذكرة من الهيئة العربية العليا تؤكد على ضرورة: **1ــ** الاعتراف بإستقلال فلسطين. **2ــ** العدول عن إنشاء الوطن القومي اليهودي. **3ــ** وقف الهجرة وبيع الأراضي.. وفي شهاداتهم أمام اللجنة كرر بعض القياديين الفلسطينيين نفس الموقف. وفي شهر نيسان (أبريل) من نفس العام، أصدرت اللجنة البريطانية ــ الأمريكية تقريراً يتضمن: **1ــ** ضرورة إدخال مائة ألف مهاجر جديد. **2ــ** رفع الحظر عن إنتقال الأراضي لليهود. **3ــ** بقاء الإنتداب حتى يكون ممكناً قيام دولة أو أكثر في فلسطين، وواضح أن هذا التقرير يشكل نكوصاً كاملاً عن الكتاب الأبيض.

أبدت الهيئة العربية نشاطاً ملحوظاً منذ النصف الثاني من عام 1946، فصاغت للحركة الوطنية نظاماً أساسياً ولائحة داخلية، ونظمت اللجان الوطنية داخل فلسطين، وأقرت لوائح الصندوق القومي الذي سمي ببيت المال. وفي ربيع عام 1947، أقر مجلس الجامعة العربية مساعدة للهيئة العربية العليا، وفي 28 نيسان (أبريل) 1947 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجتماعاً خاصاً بمناقشة القضية الفلسطينية، وتكلم المحامي الفلسطيني هنري كتن باسم الهيئة العربية العليا، فطالب بالإستقلال، ووقف الهجرة، ومنع بيع الأرض، وأعلن عن معارضة فلسطين لأي لجنة تتشكل وأية قرارات تؤخذ

1() في الأصل كانت مهمة ونغيت حماية أنابيب بترول العراق الذي يصب في فلسطين، وقد نسف الثوار هذه الأنابيب أكثر من عشر مرات في أماكن مختلفة من فلسطين.

2() كانت القوات المسلحة الفلسطينية تنقسم عملياً إلى تشكيلات ثلاثة: القوات النظامية، ومجموعات المدن التي كانت تنتظر في الليل وتمارس نشاطها العادي في النهار، والقوات الرديفة التي كانت تشكل أصلاً من الفلاحين الذين كانوا يشاركون في العمليات وفق الحاجة أو على شكل نجدات.

تتعارض مع هذه المطالب. وفي شهر حزيران (يونيو) 1947 شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق من الدول الكبرى، فقررت الهيئة العربية مقاطعتها وطالبت الشعب بالإضراب يوم وصولها.
أما على الأرض فقد قرر مجلس الجامعة العربية في تشرين الأول (أكتوبر) 1947، حشد وحدات عسكرية على حدود فلسطين، وأن تقدم دولة الجامعة للهيئة العربية العليا عشرة آلاف بندقية مع ذخائرها، وأن تفتح معسكرات للتدريب، وأن تشرف على تخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا قرب دمشق. وللإشراف على هذا النشاط تشكلت لجنة عسكرية عربية في دمشق بعضوية العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، بمسؤولية طه الهاشمي (العراق)، وعينت الهيئة العربية العليا **عبد القادر الحسيني** قائداً عاماً **لقوات «الجهاد المقدس».**
وتشكلت داخل فلسطين لجان عسكرية محلية، كما تشكلت لجان وطنية محلية على غرار عام 1936. وأرسلت اللجنة العسكرية **الضابطين إسماعيل صفوت وفوزي القاوقجي** إلى فلسطين على رأس جماعات من المتطوعين العرب، تشكل ما سمي **بجيش الإنقاذ** الذي لم يكن يتلقى أوامره من الهيئة العربية العليا.
ودارت على أرض فلسطين معارك قاسية شارك فيها بشكل أساسي سكان ومقاتلي القرى والمواقع الأمامية، وكان القتال من الجانب العربي يتخذ منحى دفاعياً عاماً، والمشاركة تتم على شكل نجدات تفتقر إلى التنظيم الجدي وإلى الاستمرار، وعلى كل حال لم تصل حدة المواجهة من الجانب العربي إلى ما كانت عليه في أعوام **1936ــ** 1939.
10ــ أقرت الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947؛ مشروع إنهاء الإنتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية وأخرى يهودية مع تدويل القدس. ورفضت الهيئة العربية العليا قرار التقسيم وكذلك الجامعة العربية، بينما قبلته الحركة الصهيونية. وعشية إنتهاء الإنتداب البريطاني رسمياً على فلسطين أعلنت الحركة الصهيونية ولادة دولة «إسرائيل»، وفي 15 أيار (مايو) دخلت الجيوش العربية فلسطين من جبهات محاذية متعددة، ودارت معارك غير منسقة مع عدو متفوق عددياً وأكثر تنظيماً، ومجرباً في القتال مع جيوش الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية.
رغم البطولات الموقعية والتضحيات، عانت القوات العربية التي دخلت فلسطين من طبيعة الأنظمة التي أرسلتها. وقد لعب الصراع البريطاني ــ الأمريكي على النفوذ دوراً سلبياً واضحاً، حيث كان الأردن والعراق مواليين لبريطانيا، بينما النفوذ الأمريكي يتصاعد في مصر والسعودية، وقد قاتلت الجيوش العربية بشكل عام ضمن حدود مشروع التقسيم.
أما على الصعيد السياسي ففي أول تشرين الأول (أكتوبر) 1948، إنتقل الحاج أمين إلى غزة (سراً) وعقد مؤتمراً، قرر تشكيل **مجلس وطني فلسطيني ومجلس أعلى وحكومة ومجلس دفاع**. وفي اليوم ذاته وبينما المعارك في فلسطين مستمرة، عقد مؤتمر في سينما بترا في عمان ترأسه **سليمان التاجي الفاروقي،** وبويع فيه الملك عبد الله ملكاً على ما تبقى من فلسطين.
وفي أول كانون الأول (ديسمبر) 1948 عقد في أريحا مؤتمر على رأسه **الشيخ محمد علي الجعبري،** واتخذ قرارات تدعو إلى وحدة فلسطين وشرق الأردن، وفي اليوم التالي حيّا رئيس الوزراء الأردني قرارات مؤتمر أريحا، معلناً أن هذه الرغبة تتفق تماماً مع رغبات الحكومة الأردنية، وستبادر إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لتحقيقها[1]. وقد أيد مجلس الوزراء قرارات مؤتمر أريحا دون تأخير، وصادق مجلس الأمة الأردني على قرار مجلس الوزراء في 13 كانون الأول (ديسمبر) 1948.
أما ردّ الجامعة العربية على الخطوة الإلحاقية الأردنية[2]، فقد تدرج من رفض الخطوة والتوصية بفصل الأردن من عضوية الجامعة إلى قبول الخطوة الأردنية «كإجراء مؤقت اقتضته الظروف العملية...». وهكذا تم تقسيم فلسطين بين الإحتلال الصهيوني والإلحاق الأردني، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. وأريد بذلك إسدال الستار على الوجود المستقل للشعب الفلسطيني وإنهاء قضيته الوطنية.
وقد سجل المناضلون الفلسطينيون بعدها داخل الوطن المحتل وعلى حدوده مئات أعمال المقاومة، وانخرط الآلاف في التنظيمات العربية القومية التي كانت برامجها تتمحور حول تحرير فلسطين، وذلك حتى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965 ■

(3)
إستعادة واستخلاصات عامة

عندما نستعرض التاريخ النضالي للشعب الفلسطيني حتى عام 1948، يشد إنتباهنا بعمق ذلك التناقض الكامل بين حجم التضحيات الهائلة التي ارتضتها الجماهير الفلسطينية وأقبلت عليها بحماس وقناعة، وبين النتائج السلبية التي حصدتها بعد نصف قرن من الكفاح المتعدد الأشكال، والذي أفضى إلى «النكبة»، أي إلى تقاسم الأرض الفلسطينية وجزء من شعبها وتشريد جزئه الآخر، ومحاولة طمس كيانه المستقل نهائياً. ويقفز إلى الذهن السؤال المشروع والجوهري: لماذا حصل ذلك

1() راجع كتاب د. اميل توما بعنوان «60 عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» (ص118). مصدر سبق ذكره.
2() إستكمالاً للخطوات الدستورية شكل الملك عبد الله حكومة جديدة في أيار (مايو) 1949 أدخل إليها أربعة وزراء فلسطينيين من ضمنهم راغب النشاشيبي. وفي 11 نيسان (أبريل) 1950 أجريت انتخابات نيابية في الضفتين. وفي 24 نيسان (أبريل) من نفس العام إجتمع مجلس الأمة المنتخب وأعلن تأييد وحدة الضفتين وقيام المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها الملك عبد الله. راجع كتاب «60 عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية». د. اميل توما (ص219).

؟ وتختلف الأجوبة باختلاف الموقع الفكري والطبقي والسياسي بالطبع، وإذا كان لنا أن نسوق أسباباً، **مميزين بين الجوهري والثانوي** نستنتج التالي:

أولاً– ■ كان هناك خلل كبير في ميزان القوى بين **التحالف البريطاني – الصهيوني** من ناحية، **والشعب الفلسطيني** من ناحية أخرى. ويبرز الخلل في التفاوت الهائل بالقوى المحشودة من الجانبين، إذا أخذناها بمعناها الواسع: الإقتصادي، الإجتماعي، العسكري... ولعبت بريطانيا الدور الأساسي في هذا التحالف بجسمها العسكري المباشر، وكذلك بإعطاء وعد بلفور وتوفير الدعم الإمبريالي العام له، وإعطاء الصهيونية «شرعية» دولية. وعلى الأرض حماية الهجرة الصهيونية، وتوفير أسس مصادرة وإغتصاب الأرض وحمايتها.

■ على هذه الأرضية لعبت **خصوصية الإستعمار الصهيوني** كإستعمار إستيطاني دوراً شديد التأثير، ليس لجهة الحشد العسكري وغرس مجتمع عدواني على أرض فلسطين فحسب، **بل أيضاً وخاصة لجهة خلخلة أسس المجتمع الفلسطيني عبر إحتلال الأرض، ومواقع العمل، وتشكيل السوق المستقل..**

■ أظهر شعبنا قدرة عالية على إستنزاف التجمع الصهيوني والوجود البريطاني المدني والعسكري، وقدرة كذلك على إدامة هذا الإستنزاف لفترات طويلة نسبياً، لحد أجبر المستعمر البريطاني للرضوخ التكتيكي أكثر من مرة، وكان ممكناً أن تعزز معارك الإستنزاف الطويلة حالة أرقى من النضال، تتحول إلى ضغط متعدد الأشكال، يجبر بريطانيا على التراجع عن مشروعها الإستعماري. وهنا تبرز **مسألة القيادة** كعنصر معطل، لعب دوراً حاسماً في الحيلولة دون وصول النضال الوطني الفلسطيني إلى نتائج ملموسة.

■ برز الدور السلبي لقيادة طبقة كبار الملاك – البورجوازية الكبيرة عند كل منعطفات قضيتنا، وخاصة في أحداث 29 و33 و**36–** 39، و**47–** 48، حيث بلغ وضعها حدّ التفسخ. وكان التناقض يبرز دوماً بين الإستعداد الكفاحي للجماهير، وقابلية القيادة للمساومة.

ولكن مشكلة القيادة لا تطرح مقتصرة على القيادة السياسية الفاشلة، قيادة طبقة كبار الملاك – البورجوازية الكبيرة، بل إن مسألة القيادة، تطرح بالصلة مع خصوصية الإستعمار الصهيوني وتداخل العناصر الذاتية والموضوعية، وبشكل يتجاوز رجم القيادة المتخلفة والمساومة، إلى مسألة إفتقاد الشعب الفلسطيني إلى قيادة يعترف بها ويحترمها، وتقود نضاله إلى الظفر. فرغم نضاله الشجاع، لم ينجح الحزب الشيوعي الفلسطيني مثلاً في أن يشكل طليعة النضال الجماهيري ضد الإستعمار والصهيونية، وفشلت الطبقة العاملة الفلسطينية (التي تحولت عددياً إلى طبقة رئيسية في مجتمعنا، وخاضت نضالات باسلة) في أن تلعب دوراً سياسياً مستقلاً في النضال الوطني. وقد تعدت المسألة الحزب الشيوعي والطبقة العاملة، فالفلاحون الفلسطينيون، رغم أهمية مسألة الأرض التي طرحتها الصهيونية، ورغم أهميتهم العددية، **لم يتمكنوا من بلورة حزب خاص أو تجمع أو تحالف يمثل مصالحهم.**

■ كما أن **البورجوازية الوطنية** بفئاتها وشرائحها الواسعة، **لم تتمكن من تشكيل حزبها الخاص، أو التصدي** لقيادة النضال كما حصل في العديد من البلدان العربية وبلدان »العالم الثالث«. ومن الملفت للنظر أن **حزب الإستقلال** الذي كان مرشحاً لأن يكون حزب البورجوازية الوطنية في بلادنا مرّ في الحياة النضالية للشعب الفلسطيني مروراً شديد اللمعان وقصير الأجل، أي أن المعضلة الجدية أنه لم يتشكل لفئتين إجتماعيتين رئيسيتين (البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة) حزبهما السياسي، وبالتالي **لم تتوفر ظروف تشكل قيادة عمالية، فلاحية، بورجوازية وطنية، أكان ذلك بصيغة جبهوية أم بصيغة حزب يقود المجتمع عبر قيادته لطبقته**.

أما السبب الرئيسي على ما نظن، هو ذلك **التحول السريع** الذي كان يعيشه المجتمع الفلسطيني. إنه تحول عنى إنتقالاً سريعاً جداً لمئات الألوف من أبناء شعبنا (أي الأغلبية) وفي فترة قصيرة نسبياً، من موقع طبقي إلى آخر، من شريحة طبقية إلى أخرى، دون أن تكتسب الطبقة الجديدة أو الشرائح الجديدة (بفعل هذا التسارع) ميزاتها الطبقية الجديدة سياسياً وأيديولوجياً، وأن يترسخ ذلك كتراث في النضال والحياة، فتشكل الطبقة حزبها السياسي ويتولد لديها أو لدى الطليعة فيها الاعتزاز بالانتماء... ونحن إذ نبرز هذه الواقعة عنصراً أساسياً لنؤكد من جديد على التخريب العميق الذي ألحقه الإستعمار الاستيطاني بالمجتمع الفلسطيني، **لسنا نغفل مسألة الخلل في البرامج، ودورها في عرقلة تطور العملية الثورية.**

ثانياً– ■ لعب **الوضع العربي** دوراً سلبياً بارزاً في نضال الشعب الفلسطيني، فالمحيط العربي المباشر كان خاضعاً للهيمنة الإستعمارية البريطانية – الفرنسية، وتسيطر على البلدان المجاورة لفلسطين أنظمة شبه إقطاعية (كبار ملاك الأرض) وبورجوازية كبيرة، يتجاور – وأحياناً يتجاوز – تناقضها مع الجماهير وخوفها منها تناقضها مع الإستعمار.

■ ولم يكن تأثير الوضع العربي تأثيراً سلبياً غير مباشر فقط، بل إتخذ شكل الضغوط المباشرة والتخريب المباشر على الثورة أيضاً. لقد جندت الرجعية نفسها لإيقاف الإضراب الكبير عام 1936، ومارست كافة الضغوط (بما فيها الحصار) لإجهاض ثورة **1936–** 1939، ومنعت عمليات التضامن الشعبي العربي المنظم من أن تبلغ مداها الملموس في بلدانها، وضيقت على المناضلين وقامت – أحياناً – بتسليمهم أو قصفهم كلما استطاعت.

■ وبرزت الحكومة الأردنية في هذا النشاط عندما قمعت الحركة التضامنية الأردنية مع الشعب الفلسطيني بقيادة مثقال الفايز، وكذلك عندما سلّمت القائد الفلسطيني أبو درّه للبريطانيين، وعندما قصفت (في أحراش جرش وعجلون) المناضلين المنسحبين من فلسطين إبان الثورة الكبرى وإبان نضالات **1947–** 1948. وتدخلت الأنظمة العربية لتلغيم الثورة فمنعت وحدتها العسكرية، وخلقت إلى جانب **جيش الجهاد المقدس** بقيادة عبد القادر الحسيني، **جيش الإنقاذ**، ليأتمر بأمرها ويقاتل

وفقاً لتكتيكاتها السياسية المتساوقة، بالمحصلة مع الخط الإستعماري العام. لقد طاردت المناضلين، وحجبت السلاح والمال، وشاركت أو صمتت على إلحاق ما تبقى من أرض فلسطين خارج الإحتلال الصهيوني بمصر (إدارة غزة) وشرق الأردن (الوحدة مع الضفة الغربية).

ثالثاًــ بالإضافة إلى الوضع الذاتي بقصوراته المعروفة، وسلبيات الوضع العربي، يمكن القول بأن الوضع الدولي بمجمله لم يكن مؤاتياً. لقد كان الحلف الإمبريالي بأكمله ضد الشعب الفلسطيني، فوعد بلفور لم يكن وعداً بريطانياً فحسب، بل وعداً وافقت عليه كافة الدول الغربية ذات الشأن، وتقاسمت الإمبرياليتان القديمتان (بريطانيا وفرنسا) المنطقة العربية الشرقية بموجب معاهدة إستعمارية (سايكس ــ بيكو)، وأعطيتا معاً لوعد بلفور شرعية «عصبة الأمم». ورغم تناقضاتهما التي كانت حادة أحياناً، فقد إتفقتا ضد الشعب الفلسطيني سياسياً وعملياً. لقد كانت بريطانيا تقاتل مناضلينا وشعبنا في فلسطين، وكانت قوات فرنسا تطاردهم في سوريا ولبنان، وتفكك شبكات المساندة السياسية والمالية والتسليحية التي تشكلت لدعم النضال الفلسطيني.

رابعاًــ إذا كانت الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني قد عانت من الخلل على محاور العامل الذاتي، والعربي والدولي، فقد برزت التجليات الشديدة السلبية للوضع الذاتي على الأرض بأشكال صارخة جعلت العديد من المؤرخين والمحللين يتعامل معها كما لو كانت الأسباب نفسها وليست مظاهر للتخلف الإقتصادي والإجتماعي وإرث العادات والتقاليد والمعتقدات السلفية، والتحول الإجتماعي السريع والمشوه، ودور كل ذلك في إدامة حياة القيادة التقليدية. فالعفوية النضالية رغم ظهورها سبباً من أسباب الفشل، وهي كذلك في جانب من جوانبها، ولكنها في الأساس مظهر من مظاهر الوضع الطبقي والإجتماعي، والعجز عن تشكيل قيادة مركزية للنضال، ناهيك عن ضعف التجربة التنظيمية، هو أيضاً إنعكاس للواقع الطبقي ــ الإجتماعي. فالخبرة التنظيمية تكتسب من تنظيم المجتمع نفسه، كما أن الإطلال على الخبرة الثورية العالمية كان ضعيفاً.

لقد خاضت الأغلبية الساحقة من الشعب المعارك النضالية العالية الكلفة، بإقبال منقطع النظير، ولكن بكثير من العفوية والتجريب، وافتقرت إلى قيادة وطنية تحدد الحلقة المركزية في النضال للمرحلة التي تعالجها وتصوغ التكتيكات الملائمة لذلك، فهي لم تشخص بريطانيا عدواً رئيسياً، يشكل الانتصار عليه مفتاح الحل للقضية الوطنية، ونتيجة لذلك لم تبلور تكتيكاً يتجاوز سياسة الضغط على بريطانيا عسكرياً كان أم إقتصادياً أم سياسياً، كما كانت الجماهير تخوض نضالها العفوي والتجريبي في ظل واقع عربي ودولي غير مؤاتيين.

■ ■ ■

بالإستناد إلى هذه التجربة النضالية الطويلة الغنية بالدروس، باشرت الثورة الفلسطينية نضالها الحديث في منتصف ستينيات القرن العشرين، فقد راكمت تجربة غنية وفرزت في داخلها قوى يسارية وديمقراطية تقرأ جيداً دروس التاريخ، وتناضل بجدية لتطوير الوضع الذاتي للثورة ولبناء العلاقات الوطنية مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وإقامة علاقة رشيدة مع الأنظمة الوطنية العربية على قاعدة إستقلال القرار الوطني، وتسعى لنسج العلاقات الكفاحية مع قوى التقدم والإشتراكية والتحرر الوطني في العالم، وذلك على قاعدة العداء للإمبريالية، العدو المشترك للشعب الفلسطيني وشعوب أمتنا العربية وشعوب العالم ■

1985